فرويد، لورنر، ولتزر، سيرز، ميلر وآخرون

سيكولوجيّة العُدوان

بحوث في ديناميكيَّة العُدوَان لدى الفرد، الجماعة، الدولة



ترجمة: عبد الكريم ناصيف

التكوين

سيكولوجية العُدوَان

بحوث في ديناميكيَة العُدوَان لدى الفرد، الجماعة، الدولة

الناشر

فرويد، لورنز، ولتزر، سيرز، ميلر وآخرون

سيكولوجية العُدوان

بحوث في ديناميكيَّة العُدوان لدى الفرد، الجماعة، الدولة

ترجمة

عبد الكريم ناصيف



THE DYNAMICS OF AGGRESSI ON edited by
EDINI. MEGARGEE AND JACK E.HOKANSON

الطبعة الأولى2013

هاتف: 00963 112236468
فاكس:00963112257677
ص. ب: 11418، دمشق. سوريا
www.attakwin.com
taakwen@yahoo.com

مقدمة

تبدأ المقدمات عادة بمحاولة إقناع القارئ أن الموضوع الذي يتناوله الكتاب موضوع هام أو مثير إلى حد يكفي لإنفاق وقته في قراءته. بالنسبة إلى هذا الكتاب لا داع إلى طريقة كهذه. فأهمية البحث في العدوان وأسبابه في هذه المرحلة من تاريخنا أمر قائم ـ بذاته، لا يحتاج لما يثبته. لقد ازدادت، منذ 1962، نسبة جرائم العنف لكل مائة ألف نسمة من السكان في الولايات المتحدة بمقدار 55 بالمائة. من هذه الجرائم: القتل، الاغتصاب، السطو، والاعتداءات الوحشية كما أن الأمة، ونحن نكتب هذه الكلمات، تجد نفسها متورطة في حرب مديدة كلفتها حتى الآن 40.000 قتيل وأكثر من ذلك بكثير من الإصابات التي لحقت بسكان فيتنام الشمالية والجنوبية، بيد أن الأنكى من ذلك هو أن تورط الأمة في هذه الحرب يحرض على القيام بمزيد من العنف في الداخل. وعلى الرغم من أن الصراع مع فيتنام هو شغل المواطنين الأمريكيين الشاغل، إلا أن هذه هي حرب واحدة فقط من حروب عديدة وقعت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

العنف والحرب هما شكلا العدوان الأشد تطرفاً وهولاً، غير أن عجز الناس عن حل خلافاتهم حلاً ودياً ينعكس أيضاً على شكل المعدل الحلزوني المتصاعد للطلاق، الاضطرابات، الشغب في الجامعات والمدارس وكذلك في اغتراب الكثير من شرائحنا السكانية بعضها عن البعض الآخر. وهكذا مع تزايد السكان وتكاثر الناس الذين يتنافسون على الحاجات والمساحات المتوفرة من الأرض، فإن الاحتمال في أن يتزايد العدوان تزايداً مطرداً هو احتمال كبير.

ترى هل العدوان ركن حتمي من أركان العلاقات الدولية؟ هل هو سمة أساسية للطبيعة البشرية التي تضع الإنسان قبالة الإنسان والجماعة في مواجهة الجماعة والعرق ضد العرق والأمة ضد الأمة؟ في الماضي، كانت مثل هذه الأسئلة محصورة تقريباً بالفلاسفة واللاهوتيين إلا أن الشقاق الذي يمزق مجتمعنا دفع بالكثير من الآخرين لأن يولوا اهتمامهم لهذه القضايا. وبسبب الردود الانفعالية الشديدة التي لا يثيرها العنف وحسب بل أيضاً المناقشات التي تدور حول ما ينبغي

فعلـه تجاهــه، فـإن الـبعض يتجهـون إلى الكليـشيهات الجـاهزة أو إلى الحركـات الارتجاعية الغاضبة. أما البعض الآخر فإنهم، بسعيهم لأن يتوصـلوا إلى تحلـيلات أكثر موضوعية وبعـداً عـن الأهـواء الشخـصية، يتجهـون إلى العلـوم الاجتماعيـة والسلوكية الجديدة ـ أي إلى علم النفس، علم الاجتماع، وعلـم الـسياسة ـ علـهم يجدون أجوبة على أسئلة كهذه.

في عام 1965 تم تعيين لجنة رئاسية لدراسة تعزيز القانون. كذلك شكلت عـام 1967 لجنـة استـشارية رئاسـية خاصـة بالاضــطرابات المدنيـة وذلـك بعـد انتـشار الاضطرابات في مدننا على نطاق واسع. وفي عام 1968، حين حدث اغتيال الحائز على جائزة نوبل للسلام، مـارتن لـوثر كنـغ، ثم أعقبـه اغتيـال الـسيناتو روبـرت كندي، أنشئت لجنة رئاسية لدراسة طبيعة وأسباب العنف. ولقد علم أولئك الـذين تتبعوا تقدم هذه اللجان وعملها أنه ليس هناك من أجوبة بسيطة ومتفـق عليهـا كليـاً لهذه الأسئلة وأن استخدام الأساليب العلمية لا يحول بين العلماء وبـين انخـراطهم في مناقشات حامية وجدل شديد.

إن الغاية من كتابنا الحـالي إنمـا هـي تقـديم نظـرة شـاملة لـبعض النظريـات الأساسية للعدوان وللأبحاث التي أجريت كمحاولة لاختبار هذه النظريـات. ولقـد اخترنا، بدلاً من أن نعيد مرة ثانية وصف التفكير والعمل الذي تم في هذا المجال، أن نقدم الكتابات ذاتها التي كتبها العلماء الذين تناولوا هذه المشكلة، وذلك انطلاقاً من شعورنا بأن القارئ يمكنه أن يفهم على نحو أفضل ما يفكر بـه فرويـد أو لـورنز بصدد العدوان وذلك بقراءة مقتطفات من أعمالهما اخترناها بعناية شـديدة. فمـادة أصلية كهذه لا تقدم جوهر حججهما وحسب، بل تقدم أيضاً عينة بالغة القيمة عـن الأسلوب الذي يعالج به هؤلاء الناس المشكلة معالجة فكرية، وعـن الكيفيـة الـتي يتناولون بها القضايا الأساسية.

يركز القسم الأول من هذا الكتاب على أربعة منـاهج نظريـة مختلفـة تتنـاول مشكلة العدوان. ولسوف يتضح منذ البداية أن هناك خلافاً أساسـياً. فمـن جانـب، هناك المحللون النفسانيون والايثولوجيون (الايثولوجيا: علم الأخلاق الاجتماعية)، يمثلهم فرويد ولورنز وهؤلاء يعتقدون أن الكثير من عدوانية الإنسان ذو منشأ فطري.

ومن الجانب الآخر، هناك علماء نفس، يمثلهم بندورا، دولارد، ميلر، وآخرون، يعتقدون أن السلوك العدواني سلوك يكتسب إبان الطفولة. مع ذلك، وهو أمر سيصبح واضحاً، فإن كلاً من هؤلاء المنظرين، وبغض النظر عن قناعته الخاصة، تعين عليه أن يواجه مشكلات أساسية معينة. إذ كان عليهم أن يبحثوا في القوى التي تحرض الفرد وفي العوامل التي تعمل لكبت بعض الأنماط السلوكية وفي البواعث التي تثير السلوك العدواني أو تعيقه. وفي الصيغ المختلفة لأجوبة هذه الأسئلة يمكننا أن نجد السمة الفريدة لكل موقف من هذه المواقف النظرية.

إن القارئ سيجد في الأقسام التالية تقارير أبحاث تجريبية أصلية تستهدف اختبار هذه النظريات المختلفة والبت بإمكانية تطبيقها على مشكلات العدوان لدى الأفراد، الفئات الاجتماعية الصغيرة بل وحتى العدوان الدولي والحروب الدولية. وعلى الرغم من أن النظريات الموجودة في القسم الأول تقوم بمعظمها على مشاهدات باحثين لأفراد من الناس أو الحيوانات الدنيا، فسوف يتبين لنا أن بالإمكان أن نستخدم الكثير من المبادئ، مع بعض التعديلات، لتعليل السلوك العدواني لدى الجماعات الصغيرة والأمم.

هذه المختارات تخدم غرضين، أولهما واضح تماماً وهو أن نقدم للقارئ الأدلة التي يستطيع استخدامها لتقييم المواقف النظرية المختلفة وتحقيق تكامل بينها. أما الثاني فهو أن نعرض على القارئ مختلف المناهج الأصلية والمبتكرة، تلك التي استخدمت لمعالجة المهمة الصعبة ألا وهي إجراء أبحاث تجريبية على ظاهرة معقدة مثل ظاهرة السلوك العدواني. ومرة ثانية نقول إن تقديم المادة المرجعية الأصلية يتيح لكل باحث الفرصة في أن يخاطب القارئ مباشرة ويشرح له حسنات وسيئات منهجه المتَّبع إلى المشكلة. كذلك سيتمكن القارئ من تذوق التقارير بنفسه ويفحصها، تلك التقارير التي قدمها قتلة مجرمون والتي تشكل أساس تحليلات توتش. كما يمكنه أن يشارك في مراقبة السلوك العدواني في مخيم فتيان أقامه مظفر وكارولين الشريف، ولسوف يكون قادراً على دراسة الإجراءات التجريبية الأشد صرامة إنما الأكثر اصطناعية أيضاً، تلك التي لجأ إليها باحثون مخبريون كبير كويتز مثلاً. وهو، لهذا السبب، يمكنه أن يطلع اطلاعاً مباشراً على المشكلات المتعلقة

بإجراء بحوث كهذه وتفسيرها. بعدئذ يمكنه أن يقرر مقدار العلاقة التي تربط بين النتائج التي تم التوصل إليها في المختبر وبين مشكلة العنف القائمة في الشوارع، ولسوف يكون قادراً على تقدير الكيفية التي يتعين بها على الباحثين الذين يتعاملون مع عنف «الحياة الواقعية» أن يضحوا بالدقة والأحكام اللذين يمكن التوصل إليهما في المختبر

وإننا لنأمل، كناشرين، أن تحث هذه التجربة القارئ العادي على أن يتمعن أكثر وأكثر في تفكيره حول مشكلة العدوان في المجتمع البشري.

أما القارئ المختص، فإن تقديم مواقف نظرية مختلفة له وكذلك تقديم المفاهيم والطرائق المستخدمة من قبل الزملاء جنباً إلى جنب مع الأساليب المختلفة تماماً في تناول المشكلة الأساسية نفسها، قد لا يؤدي كله إلى اكتشافات جديدة وحسب بل قد يشجع أيضاً على إيجاد طرائق جديدة لدراسة السلوك العدواني.

* * *

صيغ نظرية

هناك نظرية للعدوان بقدر ما يوجد تقريباً من أفراد يبحثون في العدوان. وهذا، جزئياً، لأن كل باحث قد درس المشكلة من وجهة نظر فرع مختلف فتفاوتت طرق البحث بسبب ذلك تفاوتاً شديداً. يشعر بعض الباحثين أن البحث التجريبي الذي يتم التحكم به بدقة شديدة هو الذي يوفر المفتاح الوحيد لفهم السلوك العدواني، حتى وإن كانت أبحاث كهذه تقصر نفسها حكماً على أنماط العدوان الأخف التي يمكن بحثها ومتابعتها في المختبر وتحجب مناطق بحث أخرى مثل العدوان الجماعي أو الدولي. أما البعض الآخر فيشعرون أن المراقبة الطبيعية للتعاملات العدوانية التي تحدث بصورة طبيعية كمعارك أو حروب العصابات مثلاً هي الطريقة الأفضل. في حين يؤكد آخرون أيضاً أن أية نظرية للعدوان مستمدة فقط من بحوث تجرى على البشر لا بد أن تكون ناقصة. إنهم يفضلون أن يدرسوا السلوك العدواني عبر الطيف الكامل لتاريخ نشوء العرق.

إذن، في مجالات كثيرة نجد الوضع أشبه بوضع ثلاثة عميان يحاولون وصف فيل في الوقت الذي لا يستطيع فيه كل منهم إلا ملامسة جزء منه.

لكن رغم هذا الاختلاف، ثمة بعض الخيوط المشتركة التي تشكل الأساس لمعظم المناهج النظرية التي تتناول مشكلة العدوان. فالعدوان، بالنتيجة، هو بكل بساطة شكل من أشكال السلوك البشري. ولجميع الأنشطة البشرية عوامل عامة لا بد من أخذها بعين الاعتبار إذا توخينا تفسير هذه الأنشطة. وهكذا الأمر أيضاً بالنسبة إلى العدوان.

العامل الأول سندعوه باسم التحريض، ونعني بالتحريض تلك القوى الكامنة داخل الفرد والتي تحركه أو تدفعه أو تسيّره باتجاه القيام بسلوك عدواني. ذلك أنه بغير تحريض كهذا قد يكون من الصعب أن يتصرف الفرد تصرفاً عدوانياً. كذلك، قد يكون من غير المحتمل أن تسلك الجماعة سلوكاً عدوانياً ما لم يكن فيها أفراد تعرضوا للتحريض على القيام بسلوك عدواني. ورغم أن شكل التحريض على العدوان الأكثر أساسية هو الرغبة في إيذاء الآخرين، فإن مثل هذا الغضب أو العداء ليس هو المصدر الدفاعي الوحيد للسلوك العدواني. ففي بعض الأحيان يتصرف

الأفراد أو الجماعات على نحو عدواني كوسيلة لتحقيق غاياتهم. مثال على ذلك، عصابة من المراهقين قد تشتبك في شجار لا لإيذاء منافسيها بل لحماية «أرضها» أو «مجال نفوذها» إضافة إلى أن هناك عوامل أخرى مثل كبح العوامل الحاثة والردود المنافسة، بذلك نكون قد وصلنا حدود الاتفاق العام. فقبل كل شيء، ورغم أن معظم المنظرين يتفقون على أن العوامل التي حددنا هويتها (أي التحريض، الكبح، العوامل الحاثة والردود المنافسة) هي عوامل أساسية، إلا أنهم يختلفون فيما يتعلق بأهميتها النسبية. اختلاف كهذا ينشأ من انحرافات الفروع التي ينتسبون إليها، ومن المواقف النظرية ومن الاتجاهات الفلسفية وخيارات استراتيجية البحث. فناشرا هذا الكتاب، مثلاً، من علماء النفس السريريين، وضمن علم النفس السريري نتبنى كلانا الطريقة الانتقائية. مع ذلك، فإن أبحاثنا وكتاباتنا عن موضوع العدوان قد:

1) تكون هناك ردود أخرى منافسة أشد قوة أو:

2) تتوفر كوابح خارجية في البيئة المحيطة. مع ذلك، فقد طورت المجتمعات موانع ومحرمات ضد بعض أشكال السلوك العدواني. لذا فإن معظم الأفراد الذين ينشؤون في ثقافات كهذه يكتسبون بالتعلم كوابح ضد التعبير الصريح عن بعض أشكال السلوك العدواني على الأقل.

هذا وإن التفاعل بين التحريض والكبح يساعد في البت فيما إذا كان سيحدث رد عدواني أم لا، كما أنه يؤثر في اتجاه أي سلوك عدواني يجري وكذلك في طبيعته.

إن الإنسان لا يعيش في الفراغ، رغم أنه قد يبدو للقارئ أن علماء النفس غالباً ما يتصرفون وكأنما الأمر كذلك. فسلوكه ليس محصلة لخصائصه الشخصية الفردية وحسب بل هو محصلة أيضاً للمواقف والظروف التي يجد نفسه فيها. وعوامل المواقف والظروف هذه هي التي تشكل الفئة الثالثة من المتغيرات التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند تحليل السلوك العدواني. ذلك أن هذه العوامل الظرفية قد تعمل في أحد اتجاهين: إما أن تسهل الطريق للسلوك العدواني وإما أن تكبحه. فوجود حشد من الناس يهتف للمرء ويشجعه قد يكون له أثر تسهيلي، في حين أن مواجهته من قبل ضابط مسؤول عن القانون قد تكون ذات أثر كابح.

إذن، لكي يحدث عمل عـدواني، لا بـد للعوامـل الدافعـة ـ أي التحـريض والعوامل الظرفية التي تيسر التعبير عن العدوان ـ من أن تفوق العوامل الكابحة ـ أي العوامل الشخصية والظرفية التي تعارض التعبير الصريح عن العـدوان. فـإذا فاقـت العوامل الكابحة العوامل الدافعة يتعذر على العمل العدواني أن يحـدث. لكـن مـن جهة أخرى، إذا فاقت العوامل الدافعة العوامل الكابحة، فإن العمل العدواني يمكن أن يحدث، إلا أن هذا لا يعني أنه سيحدث حكماً. فكون التحريض أشد قـوة مـن الكابح لا يعني إلا أن العدوان محتمل. ذلك أن الإنـسان مخلـوق معقـد، وفي أي لحظة معينة من الزمن يمكننا أن نجد لديه عدداً من الـردود والـسلوكات المختلفـة التي تتنافس على الظهور. وانخراط الإنسان في عمل من الأعمال غالباً ما يعني أنـه لا يستطيع الاشتراك في آخر، لذلك يتعين عليه أن يختار بينهما، كمـا أن عمليـات المساومة الداخلية هذه غالباً ما يعني أنه لا يستطيع الاشتراك في آخر، لذلك يـتعين عليه أن يختار بينهما. عمليات المساومة الداخلية هذه غالباً ما تحدث في اللاشـعور وعلى نحو سريع إلى درجة يتعذر علينا معها أن نعي العملية.

ليس باستطاعة معظم المنظرين أن يعترضوا على تحليلنا حـتى هـذه النقطـة، فالجلاد قد لا يحترف مهنته إلا لكي يكسب رزقاً شريفاً. والعدوان، بـالطبع مثلمـا هو شأن كل سلوك بشري، يبت به العديد مـن العوامـل عـادة ويلـبي العديـد مـن الحاجات أيضاً.

المجموعة الثانية من العوامل التي سنلقي نظرة عليها هي الكوابح. والكـوابح هي العوامل الموجودة في شخصية الفرد والتي تعارض التعبير الصريح عن العدوان. وهكذا يغدو الاحتمال كبيراً، في غياب الكوابح الداخلية، أن يتصرف المرء بفعـل تحريضه العدواني إذا ما: تباينت واختلفـت. إذ أن ميغـارجي، الـذي دارت معظـم أبحاثه حول الديناميكية الشخصية للمجرمين العنيفين، قد ركز على دور الكـوابح، في حين أن هوكانـسون، الـذي دارت معظـم أبحاثـه حـول المترابطـات النفـسية ـ الجسدية للعدوان لدى طلاب الجامعة، قد ركز على التحريض.

على أن الاختلاف حول الأهمية النسبية للتحريض، الكوابح والعوامل الظرفية يتضاءل ليغدو غير ذي بال حين يقـارن بالنزعـات المتعلقـة بأصـول كـل مـن هـذه

المتغيرات وطبيعته. فحين نسأل من أين يأتي التحريض أو ماذا يحدث له، نكون عملياً قد فتحنا الباب للهرج والمرج. لكن إذا ما أنصتنا لهذا الهرج والمرج فترة كافية من الزمن، يمكننا أن نكشف عن وجود موضوعتين رئيسيتين في الأجوبة. أولاهما هي أن التحريض على العدوان فطري في النفس البشرية، إذ يشترك اثنان من المنظرين الذين تظهر أعمالهم في هذا القسم بوجهة النظر هذه، وهما سيغموند فرويد وكونراد لورنز. وعلى الرغم من أنهما يختلفان في معظم النواحي الأخرى، فإنهما كليهما مقتنعان بأن التحريض على العدوان ينشأ من التركيب الفيزيولوجي الأساسي للإنسان. أما المنظران الآخران فيشتركان في فكرة الإطار المرجعي البيئي الذي يُنظَر فيه إلى الدافعية على أنها تنجم عن حوادث تجري في تاريخ الفرد الماضي والحاضر

كذلك يمكننا أن نكتشف موضوعات مماثلة فيما يتعلق بالكوابح لكن هنا، نظام المناقشة المفروض على الفرق يتفاوت قليلاً. فلورنز الذي يركز في كتاباته كلها على التطور الطبيعي للخصائص السلوكية، يقدم وجهة نظر مفادها أن الكوابح تتطور هي الأخرى ولذلك لابد من أن يكون لها أساس بيولوجي. من جهة أخرى، يشعر فرويد أن الكوابح تتطور من خلال عملية التفاعل مع البيئة. فعنصر الكبح الأساسي لدى الفرد، حسب رأي فرويد، إنما هو الأنا العليا التي تتطور في أثناء البت بشكل علاقات الطفل الأولى مع أفراد أسرته ذاتها. أما دولارد ومساعدوه فيتفقون على أن الكوابح تنشأ من عوامل بيئية إلا أنهم، خلافاً لفرويد، لا يعتقدون أن عقدة أوديب هي العامل الحاسم بل يقولون بدلاً من ذلك، إن العقاب وتوقع العقاب يشكلان أس الكوابح. على أن بندورا وولترز، اللذين يكتبان ضمن الإطار المرجعي لنظرية التعلم الاجتماعي، يتفقان على أهمية التجارب بوصفها ضد القول بأهمية الدور الفيزيولوجي الفطري في تحديد العدوان.

مع ذلك، فهما يؤكدان على دور التعلم بالمحاكاة أكثر من دور العقاب في تطوير الكوابح ضد العدوان. كما أنهما يميلان أيضاً لإعطاء التعلم الاجتماعي الدور الأساسي في تحريض العدوان. ذلك أنهما يعتقدان أن الطفل غالباً ما يتعلم السلوك على نحو عدواني بغية تحقيق أهداف أخرى.

إن الاختلافات بين وجهات النظر هذه لهي أكثر من مجرد شأن نظري. فهي ذات دلالات هامة فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي للعنف، إذ وكما سيكتشف القارئ سريعاً، فإن ما يقول به أحد المنظرين على أنه يخفف العنف، يقول منظر آخر بأنه يزيده سوءاً. وعلى الرغم من أن هذه النظريات جميعاً تركز على الديناميكية النفسية للفرد، إلا أننا سنرى أيضاً أنها قد وُسِّعت بحيث تساعد في تفسير سلوك الجماعات والأمم.

* * *

فـي الـعـدوان

كونراد لورنز

لقد ساهم بحث كونراد لورنز «في العدوان» وكذلك كتابات روبرت آردري (النواهي الإقليمية) وديزموند موريس (القرد العاري) مساهمة كبيرة في شيوع الطريقة الايثولوجية لدراسة العدوان. والايثولوجيون يتناولون مشكلة العدوان لدى الإنسان. مثلما يفعل عالم الأحياء، بأن يسألوا مثلاً «كيف يؤثر العدوان في فرص الكائنات العضوية الخاصة بالبقاء؟» و«كيف تطورت منظومات السلوك العدواني لدى شتى الأجناس إلى أن وصلت حالتها الراهنة؟» (تنبرغن 1968) وللإجابة على هذه الأسئلة، يدرس الايثولوجيون نقاط التشابه والاختلاف في السلوك العدواني لدى أجناس كثيرة من الحيوانات ويتجاهلون بصورة عامة الفوارق الفردية والجماعية ضمن أي جنس معين كالجنس البشري مثلاً.

إن السؤال الأول الذي يسعى الايثولوجيون، لورنز مثلاً، للإجابة عليه إنما هو السؤال التالي: لماذا يوجد لدى الإنسان نزوع فريد للعدوان «ضمن جنسه» ـ أي العدوان الموجه باتجاه أناس آخرين. في هذه المقتطفات التي اخترناها من بحث لورنز «في العدوان»، يقترح عالم النفس هذا أن الجواب يكمن في أن التطور التكنولوجي السريع للإنسان، وخلافاً للحيوانات غير الناطقة، قد تجاوز بكثير نسبة التطور الأبطأ للكوابح الفطرية حيال التعبير عن تحريضه على العدوان.

وإذا كانت هذه النظرية صحيحة، فإن المحاولات التي تبذل لإنقاص العنف البشري من خلال التعليم أو إزالة الإحباطات ليست بذات جدوى. لذلك يقترح لورنز بدلاً من ذلك. أن الحل الأمثل يكمن في إتاحة الفرص للناس كي يفرغوا تحريضاتهم العدوانية من خلال المشاركة في الألعاب الرياضية وسواها من الأنشطة التنافسية غير الضارة.

لقد تعرضت وجهة النظر الايثولوجية هذه، وكما يمكن للمرء أن يتوقع، إلى

انتقادات حادة (مونتاغو، 1968). فقد تساءل ميغارجي، مثلاً، فيما إذا كان عدوان الإنسان على أخيه الإنسان هو فريد من نوعه فعلاً إذا ما نظر المرء إلى وحشية بعض الأسماك الاستوائية كما انتقد كثير من الباحثين، ومن ضمنهم العالم الايثولوجي المذكور نيكو تنبرغن (1968)، التفسير الضعيف لأنماط السلوك البشري طبقاً للأنماط الموجودة لدى الحيوانات الدنيا دون تمييز للفوارق الكبيرة التي يتميز بها الجنس البشري. كما انتقد آخرون نقداً شديداً الايثولوجيين لإخفاقهم في أخذ الفوارق الفردية بعين الاعتبار ولإهمالهم الأدلة المناقضة لموقفهم.

وعلى الرغم من أن الناشرين، هنا، يتفقان مع النقاد على أن لورنز ربما كان قد غالى في تمسكه بالفرضية القائلة إن التحريض والكبح يبت بهما بصورة أساسية، إن لم يكن بصورة مطلقة، تاريخ النشوء العرقي للإنسان، فإننا نشعر أيضاً أنه قد أدى خدمة جلى بتذكيره علماء النفس وعلماء الاجتماع بأن للسلوك جذوراً فيزيولوجية كما أن له جذوراً بيئية، وأن نظريات العدوان التي تتجاهل مثل هذه المعطيات لا بد من أن تكون ناقصة.

* * *

إنها لمفارقة مثيرة للاستغراب أن نجد أن مواهب الإنسان العظمى، أي قدراته الفريدة في مجال التفكير والنطق، تلك التي رفعته إلى مستوى أرفع من مستويات الكائنات الأخرى جميعاً وأعطته السيادة والسيطرة على الكرة الأرضية، ليست بركاتٍ ونعماً تماماً، أو هي على الأقل، بركات ونعم يتعين دفع ثمن باهظ لها بالحقيقة. ذلك أن جميع الأخطار الكبرى التي تهدد البشرية بالفناء إنما هي نتائج مباشرة لقدرة الإنسان على التفكير والنطق.

لقد أحدث التفكير المفاهيمي والنطق تغييرات في تطور الإنسان كله وذلك بتحقيق شيء لديه أيضاً هي وراثته لخصائص مكتسبة. لقد نسينا أن الفعل «يرث» كان له مضمون قانوني قبل زمن طويل من اكتسابه المضمون البيولوجي. وحين يخترع الإنسان شيئاً كالقوس والنشاب، مثلاً، فإن ذريته لن ترث وحدها بل المجتمع كله سيرث معرفة واستخدام وامتلاك هذه الأدوات تماماً كما ورث الأعضاء التي نمت في الجسم. كذلك فإن خسارتها لن تكون أكثر من بتر عضو ذي

قيمة مماثلة لبقاء الإنسان. وهكذا، يمكن، خلال جيل أو جيلين، أن تتم عملية التبني البيئي التي كانت ستستغرق، في سيرورة التطور العرقي العادي ودون تدخل التفكير المفاهيمي، زمناً مختلفاً كلياً، زمناً أكبر بكثير. إذن لا عجب، بالحقيقة، إذا كان تطور الغرائز الاجتماعية وكذلك الكوابح الاجتماعية، وهو الأمر الأهم، لم يستطع مجاراة التطور السريع الذي فرضه على المجتمع البشري نمو الثقافة التقليدية، ولاسيما الثقافة المادية.

إذن من الجلي أن آليات السلوك الغريزية قد أخفقت في مواكبة الظروف الجديدة التي كان لا بد للثقافة من أن تحدثها حتى في طور نشوئها ذاته، إذ هناك أدلة على أن المخترعين الأوائل للأدوات المصنوعة من الحصى، أولئك الأسلاف الاستراليين والأفارقة، سرعان ما راحوا يستخدمون سلاحهم الجديد لا لقتل الطرائد فحسب، بل لقتل أبناء جنسهم أيضاً. كما أن إنسان بكين، ذلك البروميثيوس الذي تعلم الاحتفاظ بالنار، قد استخدم النار لشي أخوانه: فإلى جانب الآثار الأولى لاستخدام الإنسان للنار بصورة نظامية هناك عظام مشوية متعددة الأصحاب لإنسان بكين نفسه...

لقد تحدثت عن الكوابح التي تتحكم بالعدوان لدى مختلف الحيوانات الاجتماعية وتحول بينه وبين إيذاء أفراد من الجنس نفسه أو قتلهم. وكما شرحت، فإن هذه الكوابح هي الأهم وبالتالي هي الأشد تمايزاً لدى تلك الحيوانات القادرة على قتل كائنات حية من حجمها تقريباً. فالغراب يمكنه أن يفقأ عين غراب آخر بنقرة من منقاره، والذئب يمكنه أن يمزق الوريد الوداجي لذئب آخر بعضة واحدة. لكن ربما لم يكن قد ظل على وجه الأرض ذئاب أو غربان لو لم تتكون لديها كوابح يعتمد عليها في الحيلولة دون أفعال كهذه.

لكن لا الحمامة ولا الأرنب ولا حتى الشمبانزي يستطيع قتل واحد من جنسه بنقرة واحدة أو عضة. علاوة على ذلك فإن الحيوانات ذات الأسلحة الدفاعية الضعيفة نسبياً تتصف بمقدرة كبيرة مماثلة على الفرار السريع، حتى من الحيوانات المفترسة المسلحة خصيصاً لهذا الغرض، والتي تكون أكثر كفاءة في المطاردة، الإمساك والقتل حتى من أقوى أفراد ذلك الجنس. ونظراً لأنه قلما يوجد في الطبيعة

احتمال بأن يؤذي حيوان كهذا أحد أفراد جنسه إيذاءً خطيراً، فإن تلك الحيوانات لم تعرف ضغوطات تدفعها لتنمية كوابح القتل...

حديثاً ركز علماء الدراسات البشرية المعنيون بعادات الإنسان الاسترالي البدائي، وبصورة متكررة، على أن أدوات الصيد التي استخدمها الإنسان إنما تركت للبشرية إرثاً خطراً اصطلحوا على تسميته بـ «عقلية آكلي اللحوم». هذا القول يخلط بين أكل اللحوم وأكل اللحوم البشرية، وهو إلى حد كبير يشمل الاثنين معاً. فالمرء لا يمكنه إلا أن يحزن لأن الإنسان لم ينمِّ عقلية أكل اللحوم بصورة محددة.

إن مشكلته كلها تنشأ من كونه بالأساس مخلوقاً قارتاً[1] غير مؤذ، يفتقر للأسلحة الطبيعية التي يستطيع قتل الفرائس الكبيرة بها. ولهذا السبب فإنه مجرد أيضاً من معدات السلامة الداخلية ـ التركيب والتي تحول بين آكلات اللحوم «المحترفات» وبين إساءة استخدام أسلحتها الفاتكة لتدمير أفراد جنسها. فالأسد أو الذئب يمكنه، في الحالات النادرة للغاية، أن يقتل أسداً أو ذئباً آخر بضربة غاضبة واحدة لكن، وكما شرحنا في الفصل المتعلق بآليات السلوك الماثلة وظيفياً لقواعد الأخلاق، فإن آكلات اللحوم المفترسة كلها تمتلك كوابح شديدة إلى حد يكفي لأن تمنع تدمير ـ الجنس ـ لذاته.

لكن إبان التطور البشري، لم تكن آليات الكبح التي تحول دون قتل الإنسان المفاجئ لأخيه الإنسان ضرورية نظراً لأن القتل السريع كان مستحيلاً على أية حال، فالضحية المحتملة كان يتوفر لديها الفرصة لاستثارة شفقة المعتدي بالحركات الدالة على الخضوع وبمواقف التهدئة. لهذا السبب لم ينشأ ضغط مركز لدى الإنسان في فترة ما قبل التاريخ لتنمية آليات كبح تمنع قتل زملائه وأبناء جنسه إلى أن قلب، على حين غرة، اختراع الأسلحة الاصطناعية الموازنة التي كانت قائمة بين إمكانية القتل وبين الكوابح الاجتماعية.

بيد أن هذا لا يعني أن أسلافنا ممن هم قبل الجنس البشري، كانوا، حتى في تلك المرحلة الخالية من كل مسؤولية أخلاقية، تجسيداً للأبالسة، إذ أنهم لم يكونوا

---

(1) قارت: يأكل المواد الحيوانية والنباتية.

قط أفقر في غرائزهم الاجتماعية وكوابحهم من الشمبانزي الذي هو بالنتيجة ـ ورغم سرعة غضبه ـ مخلوق اجتماعي ودود لكن أياً كانت قواعد سلوكه الاجتماعي الفطرية، فإن اختراع الأسلحة فرض على هذه القواعد أن تنقلب رأساً على عقب.

وإذا كانت البشرية قد بقيت على قيد الحياة، كما حدث رغم كل شيء، فإنها لم تحقق يوماً الأمن الذي ينجيها من خطر التدمير الذاتي. ولئن كانت المسؤولية الأخلاقية وعدم الرغبة في القتل قد تزايدا دون ريب فإن سهولة القتل وتجرده من العاطفة قد تزايدا أيضاً وبالمعدل نفسه. فالبعد الذي يمكن منه للأسلحة أن تكون فعالة حصَّن القاتل من الحاجة للحث ولولا ذلك التحصين، لتحركت كوابح القتل عنده. كذلك، فإن الطبقات العاطفية العميقة من شخصيتنا لا تسجل حقيقة أساسية، هي أن تحريك إصبعنا لإطلاق الطلقة سيمزق أحشاء رجل آخر. وما من إنسان عاقل يذهب حتى إلى صيد أرنب من أجل المتعة فقط إن حملت له عملية قتله لفريسته بأسلحته الطبيعية الإدراك العاطفي الكامل لما يقوم به فعلاً.

المبدأ نفسه ينطبق، وإلى درجة أكبر أيضاً، على استخدام الأسلحة الحديثة ذات التحكم البعيد. فالرجل الذي يضغط على زر الإطلاق يكون محجوباً تماماً عن رؤية أو سماع أو إدراك عواقب عمله إدراكاً عاطفياً، أي أنه يستطيع أن يرتكب الفعل وهو يتمتع بالحصانة التامة ـ حتى وإن كان مثقلاً بالأعباء نتيجة قوة الخيال. لهذا السبب فقط يمكن القول إن الناس المفطورين على الطيبة تماماً والذين لا يستطيعون حتى معاقبة طفل شرير، قد برهنوا على أنهم قادرون تماماً على إطلاق الصواريخ أو إلقاء الأكداس المكدسة من القنابل الحارقة على المدن الغافلة وبالتالي قتل مئات وآلاف الأطفال في أفران اللهب. إذن كون الرجال العاديين الطيبين هم الذين يفعلون ذلك حقيقة تحمل من الغرابة والهول ما تحمله أية فظاعة شيطانية من فظاعات الحرب.

لقد أدى اختراع الأسلحة الاصطناعية، وكنتيجة غير مباشرة، إلى الهيمنة البغيضة لاصطفاء النوع ضمن الجنس البشري... ولقد تكلمت من قبل عن الأسلوب الذي يمكن به للتنافس بين فردين من جنس واحد أن يحقق نتائج غير ملائمة حين يمارس ضغط اصطفاء غير مرتبط البتة بالبيئة الخارجية للنوع.

وحين سيطر الإنسان، بفضل أسلحته وأدواته الأخرى، وبفضل ملابسه وناره، سيطرة كاملة تقريباً على القوى الضارة ببيئة نوعه الخارجية، كان لا بد من أن تسود حالة باتت فيها الضغوط ـ المضادة للجموع المعادية المجاورة هي عامل الاصطفاء الأساسي الذي بت بمراحل التطور البشري التالية. ولا غرو إن كان ذلك قد أدى بالحقيقة إلى حدوث إفراط خطر فيما اصطلح على تسميته بـ «الفضائل الحربية» للإنسان...

وإنه لأمر لا يحتاج إلى دليل أن الاصطفاء داخل ـ النوع ما يزال يعمل حتى اليوم في اتجاه غير مرغوب فيه فهناك مكافأة اصطفاء إيجابية عالية تقدم للغرائز التي تؤدي إلى خلود سمات مثل تكديس الثروات، توكيد ـ الذات إلخ وهناك أيضاً مكافأة سلبية عالية مماثلة تلقاها الطيبة والبساطة. أما التنافس التجاري اليوم فقد يكون خطره الرئيسي في أنه يثبت وراثياً فينا هذه السمات ويضخمها على نحو مرعب تماماً مثلما كان تطور العدوان ضمن ـ النوع نتيجة للتنافس بين قبائل العصر الحجري المتحاربة، لكن من حسن الحظ أن تراكم الثروة والقوة لا يؤديان إلى نشوء العائلات الكبيرة ـ بل العكس ـ وإلا لكان مستقبل الجنس البشري سيبدو أشد قتاماً وحلكة مما هو الآن...

* * *

لــماذا الحـرب؟

سيغموند فرويد

لقد تدرب فرويد كطبيب كما قام بأبحاث فزيولوجيـة قبـل زمـن طويـل مـن تحول اهتمامه إلى التعقيدات السيكولوجية التي يتسم بها سـلوك الإنـسان. لـذا، لم يكن مفاجئاً، بخلفيته هذه وبالروح الداروينية التي سادت عصره، أنه كان لا بد من أن يتوصل إلى نظرية في السلوك البشري تمتد جذورها عميقاً إلى الطبيعة الحيوانيـة للإنسان. ففي الوقت الذي يعتمد فيه الايثولوجيـون كمـا رأينـا، علـى مـشاهداتهم للحيوانات الدنيا، فقد ركز فرويد على الإنسان مستنبطاً معظم استنتاجاته من تحليل ديناميكيته الداخلية ومن المعالجة التحليلية النفـسية لمـرض الاضـطراب النفـسي، وكذلك. إنما بدرجة أقل نوعاً ما، من خلال دراسته لنتاج الإنسان الأدبي والفني.

في الرسالة المفتوحة التالية الموجهة إلى اينشتاين والمكتوبة في الـسنة نفـسها التي استلم فيها هتلر السلطة، حـاول فرويـد أن يـستخدم نظريـة التحليـل النفـسي لتفسير أخطر أمراض الإنسان النفسية: نزعة الحرب. فالحرب العالمية الأولى كانت قد خلفت تأثيراً عميقاً في تفكير فرويد. وهو، قبل ذلك الصراع «البشع»، كان قـد أكد على قوة الحياة (الليبيدو أو الجنس) بوصفها المصدر البيولوجي للدافعية عنـد الإنسان. بيد أن التدمير الهائل الذي خلفته الحرب جعل مؤسـس مدرسـة التحليـل النفسي، ابن الستين عاماً، يقتنع بأن الإنسان لا يسير مدفوعاً بالليبيدو وحسب، بل بجملة أخرى مجهولة من الدوافع اصطلح على تسميتها «بغريزة المـوت» (جـونز، 1955). الوظيفة الأساسية لغريزة الموت، حسب اعتقاده، هي تدمير الفرد وإعادتـه إلى حالة الجمود وانعدام الحياة، وقـد رأى فرويـد في العـدوان الـصريح المظهـر الخارجي لهذه الغريزة.

وعلى الرغم من أن لورنز قال إن الدوافع والكوابح كلتيهما فطرية، فقد أكـد فرويد على أنه رغم وجود أساس بيولوجي للدوافع العدوانية فإن قوى الكبح تتطور

إبان مرحلة الطفولة كنتيجة لحل عقدة أوديب وما يتبع ذلك من تكون الأنا العليا، أو الوجدان.

لقد قوبلت غريزة الموت المفترضة هذه، شأنها شأن الكثير من نظريات فرويد، بشيء من الريبة والتشكك من داخل حركة التحليل النفسي وخارجها على حد سواء. ففكرة أن الإنسان يحمل في داخله بذور دماره ذاته بدت منافية لكثير من المبادئ اللاهوتية والفلسفية بل والعملية أيضاً. وكما هي الحال بالنسبة إلى الموقف الايثولوجي، لم يكن ثمة طريقة صالحة لوضع فرضيات فرويد موضع التجريب، ولم يكن دعم وجهة نظره قائماً بالأساس إلا على المحاكمة المنطقية والمشاهدات الخاصة.

لنظرية فرويد دلالات عملية هامة. فكما هو الشأن مع لورنز، فإن الفكرة القائلة بأن التحريض على العدوان هو صفة فطرية من صفات البشر إنما تدل على أنه لا يوجد إلا القليل مما يمكن أن تتوصل إليه الجهود التي تبذل للحيلولة بين الدوافع العدوانية وبين الظهور إلى حيز الواقع. بل الأكثر من ذلك، فإن الفكرة تدل بشدة على العنف، ومثال عليه النزوع إلى القتل، هو الشكل الطبيعي الذي يتخذه السلوك العدواني، ما لم توقفه قوى كابحة ما (ميغارجي). من جهة أخرى، فإن نظرية فرويد القائلة بأن الكوابح تنمو بنمو تفاعلات الطفل مع عائلته في مسيرته الحياتية، إنما تدل على أن ممارسات تربية الطفل الهادفة لتعزيز الكوابح ضد العدوان لديها الكثير من الأمل في التخفيف من العنف.

* * *

عزيزي البروفسور أينشتاين

فيينا، أيلول 1932

حينما سمعت أنك تنوي توجيه دعوة إلي لتبادل وجهات النظر حول موضوع يثير اهتمامك ويستحق على ما يبدو اهتمام سواك. فقد وافقت على الفور.

ولقد توقعت أن تختار مشكلة تقع عند حدود ما يمكن معرفته في الوقت الحاضر، مشكلة يمكن لكل منا، أنت عالم الفيزياء وأنا الطبيب النفساني، أن يكون

له زاوية رؤية خاصة لها، حيث يمكن أن نلتقي عندها معاً وعلى الأرض نفسها بعد أن نكون قد جئنا من اتجاهين مختلفين.. لكنك فاجأتني بطرح السؤال عما يمكن فعله لحماية الجنس البشري من الحرب ولعنتها. لقد فزعت بادئ ذي بدء بسبب عجزي ـ وكدت أكتب عجزنا ـ عن معالجة ما يبدو لي أنه مشكلة عملية، شأن من شؤون رجال الدولة. لكنني أدركت بعد ذاك أنك لم تطرح السؤال كعالم طبيعيات وفيزياء بل كإنسان محب للإنسانية، وأنك تتابع عمليات الحض على إقامة «عصبة الأمم» تماماً كما تعهد مكتشف القطب، فريد تجوف نانسين، على نفسه أن يعمل ما في وسعه لمساعدة ضحايا الحرب العالمية ممن حرموا المأوى والطعام. ولقد فكرت، زيادة على ذلك، أنني لم أتلق السؤال بغية وضع اقتراحات عملية بل فقط لكي أعرض مشكلة تجنب الحرب كما تتبدى لعين عالم نفساني. هنا أجد مرة ثانية أنك قلت كل ما ينبغي قوله حول الموضوع تقريباً.لكن وعلى الرغم من أنك ـ كما يقولون ـ أفرغت شراعي من الريح فإنه ليسعدني أن أقتفي أثرك قانعاً بإثبات كل ما قلته وذلك من خلال توضيحه طبقاً لأفضل حالات معرفتي ـ أو تخميني.

لقد بدأت بطرح العلاقة بين الحق والقوة ولا شك أن تلك هي نقطة ـ الانطلاق الصحيحة لبحثنا. لكن هل يمكنني أن أستبدل بكلمة «القوة» كلمة أقسى وأصرح هي كلمة «العنف؟» في الوقت الحاضر يبدو لنا الحق والعنف كنقيضين متضادين. مع ذلك، من السهل أن نبين أن أحدهما انبثق عن الآخر، وإذا ما عدنا إلى البدايات الأولى ورأينا كيف ظهر الأول فإن المشكلة تحل بسهولة. ولا بد لك من أن تعذرني إذا وجدتني فيما يلي أتناول بعض المبادئ المألوفة المقبولة لدى الناس عامة وكأنها جديدة، فحجتي تقتضي ذلك إذا ما أردنا الإمساك برأس خيطها.

المبدأ العام، إذن، هو أن يلجأ الناس لاستخدام العنف بغية حل النزاعات بينهم حول مصالح معينة. وهذا ينطبق على مملكة الحيوان كلها، تلك التي لا يستطيع الإنسان فصل نفسه عنها. لكن مما لا شك فيه أنه بالنسبة إلى الإنسان تحدث أيضاً صراعات في الرأي، صراعات قد تصل إلى أعلى درجات التجرد وتبدو وكأنها تقتضي أسلوباً آخر لحلها. بيد أن ذلك تعقيد آخر يأتي فيما بعد. فمنذ البداية كانت القوة العضلية المتفوقة هي التي تقرر، بين أفراد جماعة بشرية صغيرة،

لمن تعود ملكية الأشياء أو من ينبغي أن يسيطر هذه القوة العضلية لحق بها سريعاً وحل محلها استخدام الأدوات: فغدا الفائز من يملك السلاح الأفضل أو من يستخدمه على نحو أبرع. ومنذ اللحظة التي دخل فيها السلاح عالم الإنسان. بدأ التفوق الفكري تقريباً يحل محل القوة العضلية البهيمية، لكن غاية القتال النهائية بقيت هي ذاتها ـ أن يجبر هذا الطرف أو ذاك على التخلي عن دعواه أو اعتراضه وذلك بإيقاع الضرر به وتحطيم قوته. وكانت تلك الغاية تتحقق على أتم وجه إذا ما استطاع عنف المنتصر أن يقضي على خصمه قضاء مبرماً، أي أن يقتله. فلهذا العمل ميزتان: أولاهما أنه لن يستطيع تجديد مقاومته والثانية أن مصيره سيمنع الآخرين من احتذاء مثاله. زد على ذلك أن قتل الخصم يرضي ميلاً غريزياً سأذكره فيما بعد. فنية القتل يمكن أن تقابلها فكرة أخرى هي أن الخصم يمكن أن يستخدم لتأدية خدمات مفيدة إذا ما أبقي على قيد الحياة وفي حالة شديدة من الضعف والذعر في هذه الحالة يقنع عنف المنتصر بإخضاع الخصم بدلاً من قتله. وهذه هي البداية الأولى لفكرة الإبقاء على حياة الخصم، لكن فيما بعد تعيَّن على المنتصر أن يأخذ في حسبانه تعطش الخصم المنهزم للانتقام وأن يضحي بشيء من أمانه.

هكذا، إذن، هي الحالة الأصلية للأشياء: السيادة لمن يملك القوة الأكبر ـ السيادة للقوة الوحشية أو للعنف الذي يدعمه التفكير وكما نعلم، فقد تغير هذا النظام مع مسيرة التطور. إذ وجد طريق قاد الإنسان من العنف إلى الحق أو القانون، لكن ما هو ذلك الطريق؟ باعتقادي أنه كان واحداً فقط: إنه الحقيقة التي تجلت لعين الإنسان وهي أن القوة التي يتفوق بها فرد واحد يمكن أن ينافسها اتحاد قوى لعدد من الأفراد الضعفاء «فالوحدة تصنع القوة». إذن العنف يمكن تحطيمه بالوحدة، وقوة أولئك الذين اتحدوا غدت تمثل القانون تجاه عنف الفرد الواحد.

من هنا نرى أن الحق هو قوة الجماعة. لكن ظل العنف على أهبة الاستعداد لأن يوجَّه ضد أي فرد يقاومه، إنه يعمل بالأساليب ذاتها ويستهدف الغايات ذاتها. الفارق الحقيقي الوحيد يكمن في أن السيادة لم تعد لعنف الفرد بل لعنف الجماعة. لكن لكي يكون بالإمكان الانتقال من العنف إلى هذا الحق الجديد أو العدالة الجديدة كان لا بد من تحقيق شرط سيكولوجي. هذا الشرط هو أن تكون وحدة الأكثرية ثابتة ودائمة. إذ لو أن الوحدة تحققت فقط بغية مواجهة فرد مسيطر واحد

ثم ألغيت بعد هزيمته، فسيكون الأمر وكأن شيئاً لم يكن. ذلك أن أول من يجد في نفسه القوة الكافية سيسعى مرة أخرى لفرض هيمنته عن طريق العنف وستتكرر اللعبة ذاتها إلى ما لا نهاية. من هنا كان لا بد للجماعة من أن تدعَّم باستمرار وأن تنظَّم وأن تضع الأنظمة التي تتوقع مسبقاً خطر التمرد، كما كان عليها أن تقيم السلطات التي تشرف على تطبيق تلك الأنظمة ـ القوانين ـ وتتأكد من تنفيذ أعمال العنف المشروعة قانونياً. اعتراف الجماعة بمصالح كهذه أدى إلى نمو روابط عاطفية بين أفراد جماعة متحدة من الناس ـ فكانت مشاعر الوحدة تلك هي المصدر الحقيقي لقوتها.

هنا، على ما أعتقد، تتوفر لدينا النقاط الجوهرية كلها: يتم التغلب على العنف بانتقال القوة إلى وحدة أكبر، وهذه الوحدة يتحقق تماسكها بقيام روابط عاطفية بين أفرادها. ما يمكن قوله بعد ذاك ليس أكثر من توسيع وتكرار لهذا.

لكن يكون الموقف بسيطاً واضحاً طالما كانت الجماعة مؤلفة من عدد من الأفراد ذوي القوة المتساوية فقط. وقوانين ارتباط كهذا ستبت بالمدى الذي يتعين على كل فرد فيه، إن كان لا بد من ضمان سلامة حياة الجماعة، أن يتنازل عن حريته الشخصية محولاً قوته إلى استخدامات العنف.

لكن حالة مريحة من ذلك النوع يمكن فهمها نظرياً فقط. فعلى صعيد الواقع، نجد أن الوضع يتعقد نظراً لأن الجماعة من البداية ذاتها، تتألف من عناصر غير متساوية القوة ـ رجال ونساء، آباء وأبناء ـ ثم بعد ذلك، ونتيجة للحرب والغزو، ستضم أيضاً منتصرين ومهزومين، يتحولون إلى سادة وعبيد. عدالة الجماعة إذن تصبح تعبيراً عن درجات القوة المتفاوتة الحاصلة ضمنها، والقوانين فيها تسن من قبل العناصر الحاكمة ومن أجلها ولا يظل فيها متسع كبير لحقوق الرعية المحكومين. من ذلك الوقت فصاعداً برز عاملان مؤثران في الجماعة كانا مصدر القلق فيما يتعلق بقضايا القانون وفي الآن نفسه كانا في الغالب مصدر تطوير للقانون. أولهما هو أن بعض الحكام يحاولون تجاوز الحدود والقيود التي تنطبق على الجميع ـ أي أنهم يسعون للتخلص من سيادة القانون إلى سيادة العنف. والثاني هو أن أفراد الجماعة المضطهدة يبذلون جهوداً دائبة للحصول على المزيد من القوة

ولإحداث أية تغييرات يمكن تحقيقها في ذلك الاتجاه الذي يسود فيه القـانون ـ أي أنهم يندفعون قدماً من عدالة غير متساوية إلى عدالة متساوية للجميع. هـذا الاتجـاه الثاني يصبح هاماً خاصة إذا ما حدث انتقال حقيقي للقوة ضمن الجماعة، مثلما قد يحدث نتيجة لعدد من العوامل التاريخية. في تلك الحالة، قد يتكيف الحق تدريجياً مع التوزع الجديد للقوة أو، كما يحدث في الأغلب، تمتنـع الطبقـة الحاكمـة عـن الاعتـراف بـالتغير فيعقـب ذلـك تمـرد وحـرب أهليـة ثم تعليـق مؤقـت للقـانون ومحاولات جديدة لحل المشكلات القائمة عن طريق العنف، تنتـهي بإقامـة حكـم قانوني جديد. مع ذلك ثمة مصدر آخر يمكن أن تنبثق عنه تعديلات القانون، مصدر يتم التعبير عنـه باسـتمرار بـصورة سـلمية: إنـه يكمـن في التحـول الثقـافي لأفـراد الجماعة. غير أن هذا يمت بالحقيقة لرابطة أخرى لا بد من إلقاء نظـرة عليهـا فيمـا بعد.

بذلك نرى أنه لا يمكن تجنب الحل العنيف لنزاعات المصالح حتى ضـمن الجماعة الواحدة بيد أن الضرورات الحياتيـة والـشؤون المـشتركة الـتي يتحـتم وجودها حيث يعيش الناس معاً في مكان واحد تميل لأن توصل صراعات كهذه إلى حسم سريع وفي ظروف كهذه يكون ثمة احتمال متزايد في أن يـتم التوصـل إلى حل سلمي. لكن نظرة سريعة نلقيها على تاريخ الجنس البشري تكـشف لنـا سلسلة النزاعات التي لا نهاية لهـا بـين جماعـة وأخـرى أو بـين جماعـة وعـدة جماعـات أخـر، أو بـين وحـدات سـكانية كـبيرة ووحـدات أصـغر ـ مـدن، مقاطعات، شعوب، أمم، امبراطوريات ـ نزاعات كانت بصورة دائمة تقريباً تحل بقوة السلاح. حروب من هذا النوع تنتهي إما بسلب أحد الطرفين أو بقهره وفتح بلاده فتحاً كاملاً. ومن المستحيل أن نتخذ أي حكم حاسم على حروب الفتوح، فبعضها، كتلك التي شنها المغول والأتراك لم ينجم عنه سـوى الـشر. والـبعض الآخر، بالمقابل، ساهم في تحويل العنف إلى قانون وذلك بإقامة وحدات بشرية أكبر غدا استخدام العنف فيها أمراً مستحيلاً وأدى إقامة نظام جديد فيها إلى حل الصراعات. بهذه الطريقة أدى احتلال الرومان للبلدان الواقعة على البحر الأبيض المتوسط لإعطاء هذه البلدان السلام الروماني الذي لا يقـدر بـثمن وأدى طمـع ملوك فرنسا ورغبتـهم في توسـيع ممتلكـاتهم إلى إيجـاد فرنـسا موحـدة سـلمياً

ومزدهرة. لكن لا بد من الاعتراف، وهو أمر قد يبدو مثيراً للمفارقة، أن الحرب قد تكون أبعد ما تكون عن الوسيلة غير الملائمة لإقامة حكم السلام «الدائم» المرغوب فيه كل الرغبة، نظراً لأنها في وضع يمكّنها من خلق الوحدات الكبيرة التي يغدو من المحال قيام المزيد من الحروب بوجود حكومتها المركزية القوية. مع ذلك فإنها تخفق في هذا المجال، نظراً لأن نتائج الغزو والاحتلال تكون، كقاعدة عامة، قصيرة الأجل: فالوحدات المحدثة مجدداً تتداعى وتتفرق مرة ثانية، ويكون ذلك عادة بسبب الافتقار للحمة التي تشد الأجزاء التي تم توحيدها بالعنف. بل الأكثر من ذلك هو أن عمليات التوحيد التي تتم بالغزو والاحتلال، ورغم أنها تصل إلى مدى كبير من التوحيد، فإنها لا تكون إلا جزئية، والصراعات بين هذه الأجزاء غالباً ما تستدعي حلاً عنيفاً. وهكذا فإن نتيجة هذه الجهود الحربية كلها لم تكن سوى أن الجنس البشري استبدل بالحروب العديدة الصغيرة، التي لم تنته بالحقيقة، حروباً ذات مقياس أكبر، حروباً نادرة لكنها أكثر تدميراً بكثير

وإذا ما التفتنا إلى عصرنا هذا، فإننا نصل إلى النتيجة نفسها التي توصلت إليها بسلوكك طريقاً أقصر. إذ لن تتم الحيلولة دون الحروب بصورة قاطعة إلا إذا اتخذ الجنس البشري موقفاً موحداً يقضي بإقامة سلطة مركزية تعطي الحق في الحكم على كل ما ينشب من نزاعات وصراعات مصلحية. هنا، شرطان منفصلان تماماً لا بد من توفرهما: إيجاد سلطة عليا ومنحها القوة اللازمة. وأي شرط بغير الآخر لا يساوي شيئاً. وعصبة الأمم يخطط لها كسلطة من هذا النوع غير أن الشرط الثاني لم يتحقق: فعصبة الأمم ليس لديها قوة بذاتها ولا يمكنها الحصول عليها إلا إذا وافق أعضاء الاتحاد الجديد، أي الدول التي تتشكل منها، على التنازل عنها. وفي الوقت الراهن لا يبدو أن هناك أملاً كبيراً في حدوث هذا الأمر غير أن إقامة عصبة الأمم ستكون غامضة كلية إن تجاهل المرء حقيقة أكيدة هي أنه لم تحدث محاولة جريئة كهذه من قبل (أو، بالحقيقة، لم تحدث بمثل هذا المقياس). إنها محاولة تبتغي اللجوء إلى مواقف مثالية معينة للعقل لتقيم السلطة (أي النفوذ القاسر) تلك السلطة التي تقوم في الحالات

الأخرى على امتلاك القوة. إننا نعلم أن الجماعة البشرية يشدها بعضها إلى البعض الآخر شيئان: القوة القاهرة التي يمثلها العنف والروابط العاطفية بين أفرادها (واسمها التقني التطابق أو الاندماج) فإذا غاب أحد العاملين يمكن للعامل الآخر أن يحافظ على وحدة الجماعة. وبالطبع، لا يمكن للأفكار التي يتم اللجوء إليها أن تكون ذات أهمية إلا إذا كانت تعبر عن الهموم الأساسية المشتركة بين الأعضاء والسؤال الذي يبرز هو كم يمكنها أن تمارس من قوة. إن التاريخ يعلمنا أنها كانت فعالة إلى حد ما. مثال على ذلك، فكرة الهيلينية الشاملة، أي الإحساس بتفوق الهيلينيين على من يحيط بهم من برابرة ـ وهي الفكرة التي عبّرت عنها على نحو صارخ اتحادات المدن الهيلينية «Amphictyonies» ووسطاء الوحي في المعابد والألعاب الأولمبية وقد كانت فكرة قوية إلى درجة كافية للقضاء على عادات الحرب بين الإغريق، رغم أنها لم تكن قوية إلى حد يكفي لمنع النزاعات شبه الحربية بين أجزاء الأمة الإغريقية المختلفة أو منع مدينة أو اتحاد مدن من التحالف مع العدو الفارسي بغية التفوق على الخصم المنافس. وبالطريقة ذاتها فإن الشعور بالجماعة بين المسيحيين، على الرغم من قوته، لم يستطع في عصر النهضة أن يحول بين دول مسيحية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة أو بين التماس مساعدة السلطان التركي في حروبها بعضها مع البعض الآخر. كما لا توجد أية فكرة في الوقت الراهن يتوقع أن تمارس سلطة توحيدية من هذا النوع. والحقيقة، من الواضح تماماً، أن المثل العليا القومية التي تسير بهديها الأمم في الوقت الحاضر تعمل في الاتجاه المعاكس. بل إن بعض الناس يميلون للتكهن بأنه من غير الممكن وضع حد للحرب إلى أن تلقى الطرق الشيوعية في التفكير قبولاً عالمياً. لكن ذلك الهدف هو على أي حال هدف بعيد جداً اليوم وربما لن يكون بالإمكان التوصل إليه إلا بعد حروب أهلية شديدة الهول.

وتضيف إلى ذلك شكك بأن هناك شيئاً ما يعمل في داخلهم ـ غريزة الكراهية والتدمير ـ ويمضي إلى نصف الطريق تلبية لمحاولات صانعي الحروب. مرة ثانية، لا يسعني إلا أن أعرب عن موافقتي التامة. فنحن نؤمن بوجود غريزة من ذلك

النوع، وقد شغلنا إبان السنين القليلة الأخيرة بدراسة الأشكال التي تتجلى بها. فهل تسمح لي بانتهاز هذه الفرصة كي أبسط أمامك جزءاً من نظرية الغرائز التي تم التوصل إليها، بعد الكثير من البحث والتجريب والتقليب في الرأي من قبل العاملين في ميدان التحليل النفسي؟

طبقاً لفرضيتنا، تتكون الغرائز البشرية من نوعين فقط: تلك التي تسعى للبقاء والاتحاد ـ والتي ندعوها الغرائز الجنسية، تماماً بالمعنى الذي استخدم أفلاطون كلمة «جنس» في محاوراته أو مع التوسيع الشديد لمفهوم «الجنسية» المألوفة ـ وتلك التي تسعى للتدمير والقتل والتي نصنفها معاً تحت اسم غريزة التدمير أو الغريزة العدوانية. وكما ترى، فهذا بالحقيقة ليس أكثر من توضيح نظري للتضاد المعروف عموماً بين الحرب والكره والذي قد يكون له علاقة أساسية ما بمسألة الجذب والنبذ التي تلعب دوراً في ميدان المعرفة الذي تخصصت به. لكن علينا ألا نستعجل كثيراً في إصدار أحكام أخلاقية عن أيهما الخير وأيهما الشر. إذ لا تقل أي من هاتين الغريزتين أهمية عن الأخرى. وظواهر الحياة إنما تنشأ من عملهما كلتيهما معاً، سواء كانتا في حالة اتفاق أم حالة شقاق. بل يبدو وكأن ممن الصعب كثيراً أن تعمل إحداهما على نحو منفصل. إذ يصاحبها دائماً ـ أو يمكننا القول يحالفها ـ عنصر من عناصر الغريزة الأخرى يعدل من هدفها ويشكل، في بعض الحالات، ما يتيح لها إمكانية تحقيق ذلك الهدف.

من هنا، فإن غريزة حفظ الذات مثلاً، هي بالتأكيد من النوع الجنسي لكن مع ذلك لا بد أن تتوفر لها نزعة عدوانية لتحقيق غايتها. وهكذا، أيضاً، فإن غريزة الحب، حين توجه باتجاه هدف ما، تكون بحاجة لمساهمة ما من غريزة السيطرة إذا كان عليها أن تمتلك موضوع حبها ذاك بأي حال من الأحوال. على أن صعوبة الفصل بين نوعي الغريزتين في تجلياتهما العملية هي بالحقيقة، ما حال بيننا وبين تمييزهما هذا الأمد الطويل.

ولسوف ترى، إذا ما تابعتني إلى مدى أبعد قليلاً، أن أعمال الإنسان تخضع لتعقيد آخر ذي طبيعة مختلفة. فمن النادر جداً أن يكون العمل نتيجة دافع غريزي واحد (هو بحد ذاته مركب من النزعة الجنسية والنزعة التدميرية) فلكي نجعل عملاً

من الأعمال ممكناً لا بد من أن يكون هناك، كقاعدة، جملة دوافع مركبة كهذه. وقد أدرك هذا منذ زمن طويل أخصائي في موضوعك هو البروفسور جـ ث ليختنبرغ الذي كان يدرِّس الفيزياء في غوتنجن خلال مرحلتنا الدراسية ـ رغم أنه كان مشهوراً كعالم نفساني أكثر مما هو فيزيائي. فقد ابتكر بوصلة دوافع إذ كتب «إن بالإمكان تصنيف الدوافع التي تقودنا لفعل أي شيء على غرار الرياح الاثنتين والثلاثين كما يمكن إعطاؤها أسماء وفق النمط نفسه: مثال على ذلك «طعام ـ طعام ـ شهرة» أو «شهرة ـ شهرة ـ طعام» وهكذا حين تدفع الكائنات البشرية إلى الحرب فقد يكون لديها العدد الكامل من الدوافع الخاصة بالموافقة ـ بعضها نبيل وبعضها وضيع بعضها يعبر عن نفسه علناً، والبعض الآخر سراً. من هنا، فإن المحاولة لإبدال القوة العملية بقوة الأفكار تبدو في الوقت الراهن وكأنها محكومة بالفشل. ولسوف تكون حساباتنا خاطئة إذا ما أهملنا الحقيقة القائلة بأن القانون هو بالأصل عنف وحشي وأنه حتى في عصرنا الحاضر لا يمكن تطبيقه بغير العنف.

الآن يمكنني أن أمضي قدماً فأضيف تفسيراً لملاحظة من ملاحظاتك. إنك تعرب عن الدهشة من الحقيقة القائلة إنه لأمر يسير أن تجعل الرجال يتحمسون كثيراً لحرب من الحروب. وليس ثمة داع لتعدادها كلها لكن من المؤكد أن من ضمنها شهوة العدوان والتدمير والفظاعات التي لا عد لها في التاريخ وفي عصرنا الحاضر إنما تشهد على وجودها وقوتها. وبالطبع، فإن إرضاء هذه الدوافع التدميرية يتيسر من خلال امتزاجها بالدوافع الأخرى ذات الطبيعة الجنسية والمثالية. فحين تقرأ عن فظاعات الماضي، يبدو أحياناً وكأن الدوافع المثالية لم تكن إلا حجة تسترت بها النزعة التدميرية، كما يبدو أحياناً ـ وخير مثال على ذلك هو الفظاعات التي ارتكبت أيام محاكم التفتيش في أوروبا (في القرنين 15 و16) وكأن الدوافع المثالية كانت تدفع نفسها إلى ساحة الوعي في حين كانت الدوافع التدميرية تعززها وهي كامنة في ساحة اللاوعي. وكلتا الحالتين قد تكون صحيحة.

لكنني أخشى أن أعمل بكلامي هذا على الحط من الموضوع الذي يشغل بالك ألا هو اهتمامك بمنع الحروب لا بنظرياتنا. مع ذلك، بودي أن أتابع الكلام قليلاً عن غريزتنا التدميرية التي تعد شعبيتها غير مساوية إطلاقاً لأهميتها. لقد

توصلنا، نتيجة شيء من التخمين، إلى أن نفترض أن هـذه الغريـزة نـشطة في كـل كائن حي وأنهـا تـسعى لأن تـودي بـه إلى الهـلاك رادة الحيـاة بـذلك إلى حالتـها الأصلية، حالة المادة الجامدة. لهذا السبب فإنهـا تـستحق بـصورة جدية تمامـاً أن تدعى غريزة الموت في حين تمثل غرائـز الجـنس محاولـة الكـائن في البقـاء حيـاً. تنقلب غريزة الموت إلى غريزة تدميرية إذا ما وجهت، بمـساعدة أعـضاء خاصـة، باتجاه الخارج ونحو أهداف محددة. فالكائن الحي يحافظ على حياته، إن جـاز لنـا القول، بتدمير حياة كائن خارجي. لكن جزءاً من غريزة الموت يبقـى رهـن العمـل ضمن الكائن الحي نفسه، ولقد سعينا لتتبع عـدد مـن الظـواهر العاديـة والمرضـية تماماً إلى نقطة التذويت (إضفاء الصفة الذاتية) هذه لغريزة التدمير. بل لقـد ارتكبنـا إثم الهرطقة حين عزونا أصل الوجدان إلى هذا الانحراف داخـل النزعـة العدوانيـة. ولسوف تلاحظ أنها لن تكون مسألة تافهة إطلاقـاً إذا مـا مـضينا بهـذه العمليـة إلى آخر الشوط: فهي وضعياً غير سليمة. من جهة أخـرى إذا مـا تحولـت هـذه القـوى باتجاه التدمير في العالم الخارجي، نجد أن الكائن الحي يرتاح، وبالتالي لا بد مـن أن تكون النتيجة ملأى بالفائدة. إذ يقوم هذا العمل بدور التبرير البيولـوجي لجميـع الدوافع البشعة والخطرة التي نكافح ضدها.

لكن لا بد من الاعتراف بأنها أقرب إلى فطرة الإنسان من مقاومته لهـا، وهـو الأمر الذي لا بد أيضاً من إيجاد تفسير له. ربما يخيل إليك أن نظرياتنـا ضـرب مـن ضروب الأساطير، وبالنسبة إلى الحالة الراهنة قـد لا تبـدو مقبولـة البتـة. لكـن ألا ينتهي كل علم إلى ضرب من ضروب الأساطير، مشابه لما انتهت إليه نظرياتنـا؟ أو لا يمكن قول الشيء ذاته في الوقت الراهن عن علومك الفيزيائية؟

إذن فيما يتعلق بغرضنا المباشر ينجم هذا إلى حد كبير عما قيل: لا فائدة مـن محاولة التخلص من الميول العدوانية لـدى الإنـسان. ولقـد سمعنـا أنـه في بعـض الأقاليم السعيدة من الأرض، حيث تقدم الطبيعة وعلى نحو وافـر كـل مـا يحتاجـه الإنسان، ثمة شعوب تمضي حياتها بهدوء وطمأنينة ولا تعرف القسر ولا العدوان، لكنني لا أستطيع تصديق ذلك وإن كان يسرني أن أسمع المزيد عن هـذه الكائنـات المحظوظة. الشيوعيون الروس يأملون، أيضاً، أن يتمكنوا من دفع النزعة العدوانية

إلى الانقراض وذلك بأن يضمنوا تلبية كافة الحاجات المادية وبإقامة المساواة في المجالات الأخرى بين أفراد المجتمع كلهم. لكن في رأيي، هذا وهم، فهم أنفسهم مسلحون في الوقت الحاضر بأشد أشكال الحذر ريبة ولعل الطريقة التي لا تقل أهمية عن الطرق الأخرى التي يبقون بها أنصارهم متلاحمين معاً إنما هي كراهية كل نظام خارج حدودهم. على أية حال، وكما لاحظت بنفسك، لا مجال البتة للتخلص تخلصاً كاملاً من الدوافع العدوانية لدى الإنسان، بل يكفي أن نعمل على حرفها إلى درجة لا تعود معها بحاجة لأن تعبر عن نفسها بالحرب.

إن نظريتنا الأسطورية عن الغرائز تجعل من اليسير علينا أن نجد صيغة خاصة بالطرائق غير المباشرة لمقاومة الحرب. فإذا كانت الرغبة في شن الحرب ناجمة عن غريزة التدمير، فإن أبسط خطة هي أن نجعل الايروس، عدوها الأكبر، يعمل ضدها. أي ينبغي تشغيل أي شيء يشجع نمو الروابط العاطفية بين الناس ضد الحرب. هذه الروابط العاطفية قد تكون من نوعين مختلفين. ففي المكان الأول قد تكون علاقات تماثل تلك الموجهة باتجاه شيء محبوب، دون أن يكن له هدف جنسي. وليس هناك من داع لأن يخجل أطباء التحليل النفسي من التحدث عن الحب. بهذا المعنى فالدين نفسه يستخدم الكلمات نفسها «أحب جارك كما تحب نفسك» مع ذلك فإن قول هذا أسهل من فعله. النوع الثاني من الروابط العاطفية هو الاندماج. فأي شيء يؤدي بالإنسان للمشاركة في المصالح والاهتمامات العامة يحقق شعور الجماعة هذا، يحقق الاندماج وبنية المجتمع البشري تعتمد إلى حد كبير على هذا الشعور بالاندماج.

أما الشكوى التي أبديتها حول الحط من قدر السلطة فإنه يوصلني إلى اقتراح آخر فيما يتعلق بالمحاربة غير المباشرة لنزعة الحرب. ذلك أن أحد الأمثلة على تفاوت الناس الفطري والذي لا يمكن التخلص منه إنما هو ميلهم لأن يصنفوا ضمن صنفين: قادة وأتباع. الأخيرون يشكلون الأغلبية الغالبة ويشعرون بالحاجة لسلطة تتخذ القرارات بدلاً عنهم ويبدون لها في الغالب خضوعاً غير محدد. نستدل من هذا على أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكثر مما فعلنا

حتى اليوم لتربية طبقة عليا من الناس ذوي العقول المستقلة، ممن لا يفت في عضدهم شيء سعياً وراء الحقيقة، ومن ستكون مهمتهم إعطاء التوجيهات للجماهير التابعة. وغني عن القول أن الانتهاكات التي تقوم بها السلطة التنفيذية للدولة والقيود التي تفرضها الكنيسة على حرية الفكر هي أبعد من أن تكون ملائمة لخلق طبقة من هذا النوع. إن الحالة المثالية للأشياء قد تكون، بالطبع، مجتمعاً أخضع الناس فيه حياتهم الغريزية لسلطة العقل المطلقة. ولا شيء آخر يمكن أن يوحد الناس توحيداً تاماً ومتيناً كهذا، حتى وإن لم يكن هنالك روابط عاطفية بينهم. لكن في كل الاحتمالات ليس ذلك إلا أملاً طوباوياً. ولا ريب في أن الأساليب الأخرى غير المباشرة لمنع الحرب هي أكثر قابلية للتطبيق رغم أنها لا تعد بنجاح سريع. هنا تخطر في ذهني صورة غير سارة لطواحين تطحن ببطء إلى درجة قد يقضي معها الناس جوعاً قبل أن يحصلوا على دقيقهم.

وكما ترى، لا تكون النتيجة مجزية كثيراً حين يدعى لاهوتي لتقديم نصيحة حول مشكلة عملية ملحة فالخطة الأفضل هي أن يكرس المرء نفسه في كل حالة بعينها لمواجهة الخطر بالأسلحة المتاحة له أياً كانت. مع ذلك، أود أن أناقش مسألة أخرى، لم تتطرق لذكرها في رسالتك إلا أنها تعنيني بصورة خاصة.

لماذا ترانا أنا وأنت والكثير من الناس الآخرين نرفض الحرب رفضاً قاطعاً؟ لماذا لا نتقبلها كأية مصيبة أخرى من مصائب الحياة الكثيرة الإيلام؟ فهي، بالنتيجة تبدو أمراً طبيعياً تماماً، ومما لا شك فيه أن لها أساساً بيولوجياً أكيداً وعلى صعيد الممارسة قلما يمكن تجنبها. وليس ثمة داع لأن يصدمك طرحي لهذا السؤال. فمن أجل التمحيص في مسألة كهذه، ربما يسمح للمرء بأن يلبس قناعاً من التجرد المفترض. فيكون الجواب على سؤالي هو أننا نقف من الحرب هذا الموقف لأن كلاً منا له الحق في أن يحيا ولأن الحرب تقضي على الكثير من الأرواح البشرية رغم أن حياتها ملأى بالأمل. ولأنها تودي بالإنسان إلى مواقف الخضوع والمذلة وتفرض عليه رغم أنفه أن يقتل أناساً آخرين، كما أنها تدمر أشياء مادية بالغة القيمة، أشياء بذل الإنسان الكثير من الجهد في صنعها. وثمة أسباب أخرى يمكن ذكرها أيضاً، فالحرب، كما هي

في شكلها الحالي، لم تعد فرصة يحقق فيها الإنسان المثل العليا القديمة للبطولة، كذلك، وبسبب الكمال الذي بلغته وسائل التدمير، فإن الحرب في المستقبل قد تتضمن القضاء التام على أحد طرفي النزاع أو ربما على الطرفين كليهما. كل هذا صحيح، وصحيح على نحو لا يقبل الجدال إلى درجة لا يمكن معها للمرء إلا أن يشعر بالدهشة لأنه لم يتم حتى الآن امتناع الدول جميعاً عن التفكير بشن الحرب. لكن لا شك في أن النقاش ممكن فيما يتعلق بنقطة أو اثنتين من هذه النقاط. ولربما يخطر للبعض أن يسأل فيما إذا كان المجتمع لا يملك الحق في أن يتصرف بحياة الأفراد وما إذا كانت كل حرب لا تخضع للإدانة بالدرجة ذاتها. وطالما أن هناك دولاً وأمماً مستعدة لأن تدمر بغير رحمة أو شفقة أمماً، ودولاً أخرى، فإن على هذه الأمم والدول الأخرى أن تستعد للحرب. لكنني لن أطيل المكوث في بحث أي من هذه القضايا، فهي ليست ما تود أن تناقشه معي، كما أن ما يشغل ذهني أمر مختلف تماماً. إنني أرى أن السبب الرئيسي لرفضنا للحرب هو أننا لا يسعنا إلا أن نفعل ذلك. فنحن مناصرون للسلام لأننا مضطرون لأن نكون كذلك لأسباب عضوية. وبالتالي فإننا لا نجد صعوبة في خلق الحجج التي تبرر موقفنا.

هذا، ولا شك، يقتضي تفسيراً ما، واعتقادي هو التالي. فلعصور زمنية لا يمكن تقديرها، مر الجنس البشري في عملية تطور ثقافي (وبعض الناس، حسب علمي، يفضلون أن يستخدموا كلمة «حضاري») وإننا لمدينون لتلك العملية بخير ما توصلنا إليه وكذلك بقسم كبير مما نعاني منه. وعلى الرغم من أن الأسباب والبدايات غامضة كما أن النتيجة النهائية غير أكيدة، بيد أن من السهل أن نفهم بعض خصائصها. إنها قد تؤدي إلى انقراض الجنس البشري، لأنها وبأكثر من طريقة، تضعف الوظيفة الجنسية. فالشعوب الأقل تحضراً والشرائح المتأخرة من السكان تتكاثر بالحقيقة على نحو أسرع بكثير من الشعوب والشرائح الاجتماعية الأرفع حضارة وثقافة. هذه العملية يمكن مقارنتها بتدجين بعض أنواع الحيوانات، فهي ولا شك تترافق مع تغيرات جسدية، لكننا لم نألف بعد، الفكرة القائلة إن تطور الثقافة هي عملية عضوية من هذا النوع. فالتعديلات الجسدية التي تحدث بمواكبة العملية الثقافية مذهلة ولا لبس فيها. إنها تتركز في

التحويل المطرد للأهداف الغريزية والتقييد التدريجي للدوافع الغريزية. فالأحاسيس التي كانت تحمل السرور لأجدادنا أصبحت جوفاء بالنسبة إلينا أو حتى غير محتملة، وهناك أسس عضوية للتغيرات التي ألمت بمثلنا الأخلاقية والجمالية. لكن من الخصائص السيكولوجية للحضارة ثمة خاصتان هما، على ما يبدو، الأكثر أهمية: تقوية الفكر الذي بدأ يحكم الغرائز نفسها وحيويتها وتذويت (أي إضفاء الصبغة الذاتية على) الدوافع العدوانية بكل ما لذلك من حسنات وأخطار لاحقة. الحرب الآن هي في حالة تعارض تام مع الموقف النفساني الذي فرضته علينا العملية الثقافية، ولهذا السبب، نحن مضطرون لأن نعترض عليها، إذ لا يمكننا أبداً أن نتحملها. هذا ليس رفضاً فكرياً وعاطفياً وحسب، فنحن ــ المناصرين للسلام ـ لدينا نفور بنيوي أساسي من الحرب، أو إذا جاز القول فرط حساسية متضخم إلى أكبر درجة والحقيقة يبدو وكأن انخفاض المقاييس الجمالية في الحرب يلعب دوراً في اعتراضنا عليها أصغر بكثير من الدور الذي تلعبه فظاعات الحرب وأهوالها.

لكن كم ينبغي علينا أن ننتظر إلى أن تصبح بقية الجنس البشري محبة للسلام أيضاً؟ لا جواب على هذا السؤال. بيد أنها قد لا تكون طوباوية منا أو نأمل في أن يؤدي هذا العاملان، أي الموقف الثقافي والخوف المبرر من عواقب الحرب في المستقبل إلى وضع نهاية لعمليات شن الحروب ضمن فترة زمنية قصيرة. وإذا كنا عاجزين عن تخمين المسالك الرئيسية أو الفرعية التي قد يتحقق بها هذا، إلا أن الأمر الوحيد الذي نستطيع قوله هو: أن كل ما يعزز نمو الثقافة والحضارة يعمل في الوقت نفسه ضد الحرب.

هذا وإني لعلى ثقة من أنك ستغفر لي إن كان ما قلته قد خيَّب أملك. مع فائق الاحترام والتقدير، المخلص لك.

سيغموند فرويد

* * *

الإحباط والعدوان

جون دولارد ـ ليورنارد دوب ـ نيل ميلر

لقد أثار بحث «الإحباط والعدوان» الذي صدر عام 1939، والذي نوجزه في الصفحات التالية، أبحاثاً تجريبية أكثر من أية نظرية أخرى للعدوان. ولقد حدث هذا، وإلى حد كبير، نظراً لأن المؤلفين الأمريكيين الذين ينتسبون للمدرسة السلوكية الأمريكية، قد صاغوا نظريتهم بلغة واضحة جلية كما قدموا التعريفات الميدانية لمنطلقاتهم الأساسية. ورغم أن الصياغة الحالية قد تبدو بالغة التبسيط بالمقارنة مع غنى وتعقيد النظرية التحليلية النفسية، إلا أن من المؤكد أنها ستكون أسهل عند وضعها قيد التجريب والاختبار.

في العقود الثلاثة التي انقضت مذ صيغت نظرية الإحباط ـ العدوان. تعرضت هذه النظرية للتوسيع وإعادة التفسير وكذلك لإساءة التفسير وذلك بأساليب شتى. فالكثيرون، على سبيل المثال، فسروا خطأ القول بأن «العدوان هو دائماً نتيجة للإحباط» على أنه يعني أن الإحباط يؤدي دائماً إلى السلوك العدواني الصريح. عندئذ قام ميلر (1941) بتوضيح هذه النقطة وذلك بالافتراض أن التحريض على العدوان يعقب حتماً الإحباط لكن ما إذا كان التعبير عن التحريض يتم فعلاً أم لا يتم فإن ذلك يتوقف على قوة كل من التحريض والكبح.

وثمة نقطة أخرى موضع جدل هي ما إذا كانت النظرية تعني أن الإحباط هو السبب الوحيد للتحريض على العدوان أم لا فذكر بوس (1961) أن الهجوم، أيضاً، يمكن أن يثير التحريض على العدوان. كما أوضحت دراسات عدة عن الحيوانات أن البواعث المؤلمة كالصدمة الكهربائية مثلاً الحرارة الشديدة، الضربات الجسدية، قرص الذيل، بل وحتى شحنات الأعماق التي جربت في إحدى الدراسات عن الحيتان المفترسة، يمكن أن تؤدي إلى العدوان (أيرتش، هتسنسون وآزرين 1965). بعض الثقات في هذا الميدان جادلوا بأن

بواعث كهذه تقع ضمن تعريف مجموعة يال للإحباط أي أنه قطع سلسلة من الأعمال جارية باتجاه قصد محدد. فعلى سبيل المثال، ذكر بير كويتز (1962) أن «الشخص الذي يدوس على أصابع قدمنا يمكن أن يثير غضبنا أيضاً إذا ما قطع أو أعاق هذا العمل ردود أفعال داخلية موجهة باتجاه الحفاظ على الأمن أو الراحة أو التوصل إليهما. كما يعتقد آخرون أن إدخال الهجوم كواحد من المتغيرات التي يمكنها، إلى جانب الإحباط، أن تثير التحريض على العدوان، هو بكل بساطة، أمر يدل على شح كبير (ميغارجي).

لقد تركز البحث التالي في نظرية الإحباط ـ العدوان على العوامل التي يمكن أن تؤثر في مقدار الإحباط المدرك وما يعقبه من تحريض على العدوان. أما تحكمية الإحباط (باستور، 1952) وما إذا كان الفرد المحبط يعتقد أنه ستتاح له فرصة الرد (ثيبوت وكولز، 1952، ورشل، 1957) فقد وردا ضمن المتغيرات التي تبين أنها تؤثر في هذه الأنماط، في حين ركزت دراسات أخرى على الطرق التي يمكن بها تخفيف التحريض العدواني إذا ما أثير.

تعريفات

الفرضية الأساسية:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية القائلة إن العدوان هو دائماً نتيجة للإحباط. وبصورة أكثر تحديداً نقول إن الفكرة تقوم على أن حدوث السلوك العدواني يفترض مسبقاً، وعلى نحو دائم، وجود الإحباط، والعكس صحيح أيضاً أي أن وجود الإحباط يؤدي دائماً إلى شكل من أشكال العدوان وانطلاقاً من المشاهدات اليومية يبدو من المعقول أن نفترض أن السلوك العدواني بمختلف أشكاله المعروفة عادة أمر يمكن تتبع أثره دائماً كما أنه ينجم عن شكل من أشكال الإحباط. لكن الواضح بما لا يقبل الجدل، أنه حينما يحدث إحباط، فإن نوعاً من أنواع العدوان وبدرجة ما من درجاته سوف ينتج لا محالة. وقد يتبع الإحباط مباشرة، لدى كثير من البالغين بل وحتى الأطفال، قبول ظاهري بالوضع وإعادة تكيف معه إلى حد يبدو من العبث معه أن يبحث المرء عن معايير عامة نسبياً يمكن التفكير بها عموماً على

أنها تميز الفعل العدواني. لكن لا بد من أن نضع في ذهننا أن أحد الـدروس الأولى التي تتعلمها الكائنات البشرية كنتيجة للحياة الاجتماعية التي تحياهـا هـي أن تكـبح ردود فعلها العدوانية الصريحة وتحد منها. بيد أن ذلك لا يعني أن اتجاهـات ردود فعل كهذه مؤقتاً قد ترجـأ أو تمـوه أو توجـه وجهـة أخـرى أو تحـرف بـشكل مـن الأشكال عن هدفها المنطقي المباشر إلا أنه لا يقضى عليهـا تمامـاً. بهـذه الفرضـية القائلة بحتمية أن يعقب العدوان الإحباط، يغدو بالإمكان التوصل إلى مقياس جديد للتكامل بين عدد مختلف من أنماط الحقائق التي كان ينظر إليها حتى اليوم على أنها ظواهر منفصلة بعضها عن البعض الآخر تقريباً وكذلك إلى إضفاء صـفة المعقوليـة على الكثير من حالات السلوك البشري التي كان ينظر إليها عموماً علـى أنهـا بكـل بساطة، لا معقولة أو حمقاء أو شاذة ويصرف عنها النظر بلا مبالاة.

إن تقبل الوضع المنـهجي الـذي ذكرنـاه للتـو - والـذي سـنعمل علـى توضيحه في الصفحات التالية علـى نحـو أتم - يتوقـف بـالطبع، وإلى درجـة كبيرة، على التعريفات الـصورية الـتي تعطـى للإحبـاط، العـدوان، وبعـض المفاهيم الأخرى ذات العلاقة. هنا، سنحاول تقديم هذه المصطلحات بـأكبر درجة ممكنة من الدقة والتحديد الميداني.

مفاهيم أساسية

المحرض هو الشرط السابق الذي تكون نتيجته الاستجابة لمتكهن بها... هنـا نرى أن مفهوم المحرض أوسع بكثير من مفهوم الباعث، ففحين أن هذا الأخير يدل فقط على الطاقة (كما هي معرَّفة مادياً) الواقعة على عضو من أعضاء الحـس، فـإن الأول يدل على أي عنصر شرطي سابق، سواء كـان ظـاهراً أو ضـمنياً، يمكـن أن يوحي بالاستجابة، سواء كان هذا العنصر الشرطي باعثاً أم صورة فعلية أم فكـرة أم واقعاً أم حالة حرمان...

لكن قد تعمل محرضات عدة لاستجابة بعينها في الآن نفسه. وفي هذه الحالة يمثل تأثيرها المجتمع المقدار الإجمالي للتحريض على تلك الاستجابة. لذلك فـإن التحريض مفهوم كمي. ولهذا السبب لا بد من أن نولي قدراً من الاهتمام لمـسألة قوة التحريض...

العمل الذي يختم سلسلة أعمال متنبأ بها سندعوه الاستجابة النهائية وقد تُعرَّف الاستجابة النهائية بأنها رد الفعل الذي يختزل قوة التحريض إلى درجة لا تعود معها تملك الكثير من الميل لإنتاج السلسلة السلوكية المتنبأ بها.... والاستجابات ـ النهائية لها تأثير تعزيزي يحث على تعلم الأفعال التي تسبقها.... وأي عائق يمنع حدوث الاستجابة ـ النهائية المحرض عليها في وقته المناسب من السلسلة السلوكية يدعى إحباطاً. إذن المعتاد هو أن سلسلة من الأفعال تجري متعاقبة دونما مقاطعة، لكن طارئاً قد يقع من خلال حدث عرضي يأتي رداً على نشاطات البحث ـ عن ـ الهدف أو من خلال تعذر الوصول إلى الهدف ذاته.

إذن، لكي نقول إن الإحباط موجود، علينا أن نكون قادرين على تحديد أمرين: أولهما أنه بالإمكان التوقع أن تقوم العضوية بأفعال معينة، وثانيهما أنه حيل بين هذه الأفعال وبين الحدوث.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الخاتمة تحققت إما بالاستجابة النهائية... أو بدرجة من درجات المنع سبَّبها عنصر دخيل على النشاط، وقد يكون من الصعب القول ما إذا كانت السلسلة السلوكية قد توقفت بسبب الظرف الأول أم الثاني على أن هذا يكون صحيحاً بصورة خاصة حين يكون العنصر الدخيل نوعاً من أنواع الصراعِ العاطفي ضمن العضوية نفسها. لكن من وجهة نظر ميدانية، نجد أن هناك معياراً لا يرقى إليه الشك. فالاستجابة ـ النهائية تعزز السلسلة السلوكية المؤدية إليها، في حين لا يفعل العائق ذلك...

أما الاستجابة البديلة فهي أي فعل يخفّف إلى درجة ما قوة التحريض الذي حيل بين استجابته ـ النهائية وبين الحدوث. لهذا السبب فإن الاستجابة البديلة هي إحدى خصائص الاستجابة ـ النهائية نفسها: إذ يمكنها أيضاً أن تخفِّف قوة التحريض... كما يمكن أن نفترض أن الاستجابات البديلة تحدث بكثرة شديدة في مواجهة الإحباطات بأنواعها جميعاً... بل الأكثر من ذلك هو أن الاستجابات البديلة يمكن أن تكون إما أكثر فاعلية أو أقل فاعلية من الاستجابة الأصلية لعناصر خاتمة أو معززة وبقدر ما تكون متساوية الفاعلية أو أشد فاعلية من الاستجابة الأصلية فإنها

تضع نهاية للإحباطات التي تسبقها وللعدوان الذي ينجم عن هذه الإحباطات[1]

كذلك فإن أية سلسلة سلوكية، استجابتها - النهائية هي إيذاء الشخص الموجهة نحوه، تدعى عدواناً. وطبقاً للفرضية فإن هذا هو رد الفعل الأولي والمتميز للإحباط... هذا وإن كثيراً من الأشكال العامة للعدوان يمكن أن يميزها في الحال أي مراقب يمت للمجتمع الغربي. ولعل أعمال العنف الجسدي هي أصرح تلك الأشكال. فالنزوات الهادفة «للتساوي» مع الأناس الأرفع أو المنافسين المثيرين للغيظ، والغزوات المحسوبة على الأشخاص المحبطين (سواء كان السلاح المستخدم صفقة تجارية أم مسدساً أم شائعة مغرضة أم تأنيباً كلامياً للحظة من الزمن) وكذلك الانفجارات الاحتجاجية أو التخريبية العامة كأعمال الإعدام بغير محاكمة قانونية مثلاً والإضرابات وبعض الحملات الاصطلاحية هي بكل وضوح أشكال للعدوان أيضاً. وليس هنالك من داعٍ لأن نؤكد تأكيداً خاصاً على أن المهارات المكتسبة والمعقدة كثيرة، كاستخدام البمرنغ[2] والرشاش مثلاً، يمكن أن يحدث ضمن إطار هذه السلاسل السلوكية العدوانية.

والعدوان لا يظهر دائماً على شكل حركات مكشوفة لكنه قد يوجد كمضمون لنزوة أو حلم أو حتى خطة انتقام معدة جيداً. كما أنه قد يوجه باتجاه الشيء الذي يعتقد أنه هو سبب الإحباط أو يحوَّل نحو جهة بريئة كلياً أو حتى نحو الذات كما هو الشأن في حالات حب تعذيب الذات والتضحية بها والانتحار. وهدف العدوان يمكن تماماً أن يكون شيئاً كما يمكن أن يكون كائناً حياً أيضاً، شريطة أن تكون الأعمال التي ينتظر أن توقع الأذى هي الأمر الحيوي المستهدف. والحقيقة، قد لا

---

(1) يمكن تمييز الفعل العدواني من الاستجابة البديلة ميدانياً. ففي حين أن الاستجابة البديلة تخفف التحريض على الاستجابة - النهائية الأصلية (المحبطة) فإن إزالة العائق الذي نجم عنه الإحباط ستعقبها استجابة - نهائية مخفَّفة. من جهة أخرى. فإن الفعل العدواني يخفف فقط التحريض الثانوي على العدوان الذي يشكله الإحباط ولا يكون له أي تأثير على قوة التحريض الأصلي. لذلك، فإن إزالة العائق إثر الفعل العدواني سيعقبه حدوث الاستجابة - النهائية الأصلية (المحبطة) بقوتها ومعدلها المعتادين.

(2) البمرنغ: قطعة خشب ملوية أو معقوفة يتخذ منها سكان أستراليا الأصليون قذيفة يرشقون بها هدفاً ما، ومن أصناف البمرنغ ضرب يرتد إلى الرامي.

يكون العدوان موجهاً باتجاه أي شيء ـ كما هي حالة رجل يسب ويشتم بعد طرق إبهامه بالمطرقة ـ وذلك حين يمكن للعمل أن يسبب ألماً لو أنه وجه باتجاه شخص ما. هذا وإن كلمات مثل الغضب، الاستياء، الكراهية، الحقد، العداء، السخط، الغيظ والانزعاج تحمل بعضاً من المعنى الذي يتضمنه المفهوم. كذلك فإن أفعالاً كفعل يدمر، يخرب، يعذب، ينتقم، يؤذي، يفجر، يذل، يهين، يهدد ويخوّف إنما تدل على أعمال ذات طبيعة عدوانية[1]

وعلى الرغم من أن فرضية العدوان ـ الإحباط تفترض وجود علاقة سببية شاملة بين الإحباط والعدوان، فمن المهم أن نلاحظ أن المفهومين قد تم تعريفهما على نحو مستقل وكذلك على نحو مترابط. التعريف المترابط للعدوان هو أن الاستجابة التي تعقب الإحباط تُخفِّف فقط التحريض الثانوي الناجم ـ عن ـ الإحباط دون أن تؤثر في قوة التحريض الأصلي. أما التعريف المستقل للإحباط فهو أنه العنصر الشرطي الذي يتكون حين تتعرض الاستجابة ـ النهائية لإعاقة ما في حين أن التعريف المستقل لعدوان هو أنه العمل الذي تكون استجابته ـ النهائية أذى يحل بكائن ما (أو بما ينوب عنه)[2]

وفيما يتعلق بأغراض هذا البحث فليس من الضروري أن نتخذ الموقف القائل أن الإحباط ينتج أصلاً (وبالمعنى الوراثي) سلوكاً عدوانياً... لكن سواء كانت العلاقة مكتسبة أم فطرية فإنه حين يرفع الستار عن الجانب النظري الذي ندرسه هنا، نجد أن الإحباط والعدوان يترابطان تقريباً على شكل سلاسل فعل ورد فعل.

مبادئ فيزيولوجية: 1

الفرضية الأساسية التي قدمت هي أن العدوان هو دائماً نتيجة للإحباط... لذلك. رغم أن القول البسيط بأن الإحباط ينتج عدواناً قد يضيف شيئاً ذا قيمة على مشكلة التنبؤ بالسلوك البشري، فإنه لا بد من الأخذ

(1) السلوك العدواني، كأشكال السلوك الأخرى كلها، غالباً ما يتشكل وفق أنماط محددة ثقافياً. بعض هذه الأشكال ممنوع وبعضها الآخر مسموح والبعض الثالث يكافأ عملياً بالقبول الاجتماعي.

(2) قد يؤذي شخص شخصاً آخر بمحض المصادفة. أعمال كهذه ليست عدواناً نظراً لأنها ليست الاستجابات ـ النهائية المقصودة.

بالحسبان عوامل سيكولوجية أخرى غير الإحباط إذا ما أردنا التوصل إلى فهم أفضل للأشكال الخاصة التي يتخذها العدوان. وفيما يلي سنقوم بإجراء تحليل أكثر منهجية لأربع فئات من العوامل:

1 ـ تلك التي تحكم بقوة التحريض على العدوان أي: مقدار الإحباط.

2 ـ تلك المرتبطة بكبح الأعمال العدوانية أي: تأثيرات العقاب.

3 ـ تلك التي تحدد الهدف الذي يوجَّه العدوان باتجاهه والشكل الذي يتخذه هذا العدوان أي: تحويل العدوان.

4 ـ تلك المتعلقة بتحويل التحريض على العدوان أي: التنفيس عن العدوان.

والمبادئ العديدة التي نقدمها هنا هي مبادئ تجريبية إذ لا يمكننا الزعم أننا عالجنا كافة العوامل المتعلقة بالعدوان. إنها محاولة لعرض المشكلة بأكبر قدر من الوضوح والمنهجية أكثر مما هي محاولة لتقديم جواب نهائي لها.

قوة التحريض على العدوان:

الخطوة الأولى في دراستنا للفرضية الأساسية هي أن نعيد تبيانها وفق الصيغة الكمية التالية: تتباين قوة التحريض على العدوان طرداً مع مقدار الإحباط. الخطوة الثانية هي إلقاء نظرة على العوامل المؤولة عن مقدار الإحباط ذاك، وبالتالي المسؤول أيضاً عن قوة التحريض على العدوان. وإننا نفترض أن هناك ثلاثة عوامل من هذا النوع: قوة التحريض على العدوان، تتناسب طرداً مع:

1) قوة التحريض على الاستجابة المحبطة.

2) درجة الإعاقة التي أحبطت الاستجابة.

3) عدد سلاسل الأفعال ـ ردود الأفعال المحبطة، ولسوف نناقش فيما يلي كلاً من هذه العوامل ونوضحه.

1 ـ **قوة التحريض على الاستجابة المحبطة:** طبقاً لهذا المبدأ، فإن سحب الطعام من أمام كلب جائع يؤدي إلى زمجرة وتكشير عن الأنياب أكثر من عملية

سحب مشابهة من أمام كلب شبعان. كما أن فقدان صفحة حاسمة الأهمية من قصة بوليسية يغيظ صبياً في الثانية عشرة من عمره أكثر مما يفعله به فقدان صفحة ذات أهمية مشابهة من درسه في التاريخ....

2 ـ **درجة الإعاقة التي أحبطت الاستجابة**: طبقاً لهذا المبدأ فإن إلهاء خفيفاً يؤدي إلى إعاقة صغيرة لاندفاعة لاعب غولف في لحظة حاسمة قد يجعل الاحتمال في أن يسب ويشتم أقل مما هي الحال مع إلهاء أشد يؤدي إلى إعاقة له أكبر بكثير. كذلك فإن الاحتمال في أن يلقى مستخدم، جعل رب عمله المشغول ينتظر بلا عمل مدة ثلاثين دقيقة، عقاباً أشد بكثير مما هي الحال إذا ما جعله ينتظر ثلاث دقائق فقط...

3 ـ **عدد سلاسل الأفعال ـ ردود الأفعال المحبطة**: إضافة إلى الاختلافات في قوة أي إحباط، فإن كمية أو قوة الاستجابة العدوانية تتوقف جزئياً على مقدار التحريض المتبقي من الإحباطات السابقة أو المزامنة والتي يعد التحريض محصلة لها في إثارته للاستجابة قيد المشاهدة. وهكذا فإن الإحباطات الصغرى تتجمع معاً لتنتج رداً عدوانياً أشد قوة مما يتوقع عادة من الموقف المحبط الذي يبدو أنه السبب المباشر للعدوان. إن العامل الزماني ذو أهمية كبيرة في هذا المضمار، بيد أنه لا تتوفر لدينا أية معطيات في الوقت الحاضر تدل بصورة دقيقة على المدة الزمنية التي يبقى فيها التحريض الثانوي على العدوان بعد انقضاء الإحباط الأولي.

كبح أعمال العدوان:

من الواضح، بالطبع، أن المواقف المحبطة لا تؤدي كلها إلى العدوان الصريح. فبضعة راكبي دراجات نارية مقبوض عليهم مثلاً لا يسخرون من شرطي، ضيوف في مأدبة رسمية لا يتذمرون حين يقدَّم لهم لحم قاس، يهود ألمان لا يضربون جند صاعقة نازيين. لكن أن نفترض، أنه في حالات كهذه لا يوجد عدوان، أمر زائف كل الزيف. فالتمحيص الدقيق قد يبين لنا أن الشخص المحبط «يشعر بالغضب» أو أنه «منزعج» أو هو «ببساطة ساخط داخلياً». هذه التعابير الحرفية تدل على أعمال عدوانية ضمنية أو مكبوحة جزئياً يمكن أن تدعى بالعدوان

غير الصريح باعتباره يقابل العدوان الصريح الذي يتخذ شكل عراك، ضرب، شتم وسواها من الأعمال التي تسهل مراقبتها. وليس من المفترض أن تدل هذه المصطلحات على أصناف منفصلة من السلوك العدواني بل هي تدل ببساطة على الجوانب المتطرفة من سلسلة متصلة وصفية.

المتغير الأساسي الذي يبت بدرجة الكبح التي سيتعرض لها أي عمل بعينه من أعمال العدوان إنما هو على ما يبدو، التفكير بالعقاب، لكن يمكن القول مؤقتاً أن قوة كبح أي عمل من أعمال العدوان يتناسب طرداً مع مقدار العقاب المتوقع نتيجة ذلك العمل. فالصبي الذي تلقى صفعات شديدة حين ضرب أخاه الصغير سيكون بشكل من الأشكال أقل ميلاً لضربه مرة ثانية في ظروف مشابهة.

هذا المبدأ مستمد من حيث الجوهر، من قانون الأثر، فالأعمال التي تكف عن الوقوع إنما هي تلك التي أعقبها، في الماضي، عقاب ما. ويمكن الافتراض أن كل إحباط يعمل كمحرض على عدد كبير من الردود العدوانية. بعضها يكون صريحاً، بمعنى أن باستطاعة الأشخاص الآخرين أن يلحظوها وبعضها الآخر يكون في حدوده الدنيا أو أقل حتى (غير صريح) بحيث لا يدركه إلا صاحبه نفسه. وإذا كانت تجارب الماضي قد علمته أن بعض هذه الأعمال العدوانية يتبعها قصاص، فإنه يغلب على تلك الأشكال أن تزول ليبقى هناك بقية من الأشكال التي لا ينالها قصاص. على أن البعد الصريح مقابل غير الصريح يحقق أهميته بصورة أساسية من حقيقة لا لبس فيها وهي أن الأعمال العدوانية الصريحة هي التي غالباً ما تتعرض للعقاب في مجتمعنا وكذلك في أكثر المجتمعات الأخرى. مع ذلك، لا بد من التنويه إلى أن المبدأ العام القائل بأن العقاب قد يقضي على أي عمل عدواني بعينه يمكن تطبيقه بالتساوي تماماً أي فيما إذا كان العمل صريحاً أم غير صريح أم ذا بعد وصفي آخر.

هنا يمكن أن تضاف واقعتان لا تعدان عادة في باب العقاب إلى الأشكال المذكورة أعلاه.

(1) أذى تلحقه بمن تحب إنما هو عقاب..

(2) توقع الفشل هو مرادف لتوقع العقاب...

الصراع بين التحريض والكبح:

إن التأكيد على القول بأن توقع العقاب ينقص الدرجة التي يتم التعبير بها عن أي عمل عدواني إنما هو افتراض بأن قوة التحريض على العدوان تبقى ثابتة لكن إذا ما ازدادت قوة هذا التحريض فإنه قد يصبح قوياً إلى درجة تطغى على توقع العقاب. أي بعبارة أخرى يمكن «لشخص ساخط (محبط)» إلى حد كاف أن «يلقي بحذره في مهب الريح» وأن يهاجم العنصر الذي يمثل الإحباط. بيد أن الطغيان على توقع العقاب هذا يتوقف على الافتراض بأن قوى الردود المتضادة أو المتنازعة تجمع سلبياً بطريقة جبرية...

خلاصة:

1 ـ تتناسب قوة التحريض على العدوان طرداً مع مقدار الإحباط. والتفاوت في مقدار الإحباط يتأتى من عوامل ثلاثة:

1) قوة التحريض على الرد المحبط.

2) درجة الإعاقة التي حالت دون الرد المحبط.

3) عدد سلاسل الردود المحبطة.

2 ـ يتناسب كبح أي عمل عدواني تناسباً طردياً مع قوة العقاب المتوقع نتيجة التعبير عن ذلك العمل. العقاب يتضمن الأذى بأشخاص يحبهم المرء والعجز عن تنفيذ عمل تم التحريض عليه وكذلك المواقف العادية التي تسبب الألم.

3 ـ ويمكن القول، بصورة عامة، إذا ما اعتبرنا قوة الإحباط ثابتة، إنه بقدر ما يكون توقع العقاب على عمل عدواني بعينه أكبر، يقل الميل للقيام بذلك العمل. ثانياً، إذا ما اعتبرنا توقع العقاب ثابتاً، فإنه بقدر ما تشتد قوة الإحباط، تشتد إمكانية حدوث العدوان...

مبادئ سيكولوجية: 2

العدوان المباشر والعدوان غير المباشر

لكي نبدأ مهمة وصف الاتجاه الذي يتوقع أن يتخذه العدوان، من الضروري أن نضع افتراضاً أبعد وهو أن: التحريض الأقوى الذي يثيره إحباط ما، يكون باتجاه أعمال عدوانية موجهة ضد العنصر الذي يعتقد أنه مصدر الإحباط، والتحريضات الأضعف تدريجياً تثار باتجاه أعال عدوانية أقل مباشرة بصورة تدريجية أيضاً. فالرجل الذي قضى رب عمله على خططه في قضاء عطلته يتوقع منه، انطلاقاً من هذه الفرضية، أن يكون شديد الغضب على رب عمله وفي الوقت نفسه ساخطاً أيضاً على العالم بصورة عامة.

إذن إحباط معين يحرض على عدوان مباشر. والخطوة المنطقية التالية هي إلقاء نظرة على السلوك الذي يتوقع حدوثه حين يحال دون عمل عدواني مباشر سبقه تحريض شديد وذلك نتيجة التوقع الشديد لعقاب سيحل بسبب ذلك العمل. وبما أننا افترضنا على هذا النحو أن العمل العدواني المباشر سبقه تحريض شديد فإن العائق إزاء هذا العدوان المباشر يشكل بحد ذاته إحباطاً إضافياً. وطبقاً للمبادئ التي ذكرناها آنفاً، يتوقع من هذا الإحباط الإضافي:

1) أن يحرض مباشرة على أعمال عدوانية ضد العنصر الذي يعتقد أنه مسؤول عن الوقوف حائلاً دون العدوان الأصلي.

2) يرفع بصورة مباشرة شدة التحريض على أشكال العدوان الأخرى كافة.

ومن الواضح أن هذه الحلقة المفرغة ـ إحباط، عدوان، إعاقة عدوان، مزيد من العدوان ـ يغلب عليها أن تتكرر طالما تعرضت أعمال العدوان المتتالية للإعاقة وحيل دون وقوعها. ينجم عن ذلك أنه بقدر ما تكبر درجة الكبح الموجه إلى عمل عدواني أكثر مباشرة، يكبر الاحتمال في وقوع أعمال عدوانية أقل مباشرة.

وحين نمضي بالمناقشة أبعد وأبعد يتضح لنا أنه إذا تمت الحيلولة دون جميع أعمال العدوان الموجهة ضد هدف معين فسوف يكون هناك ميل لأن تقع أعمال عدوانية أخرى غير موجهة باتجاه هذا الهدف. وهكذا يمكن لشخص أن يركل كرسياً

بدلاً من خصمه. عدوان كهذا، حسب علم المصطلحات الفرويدية، يتحول من هدف إلى آخر[1] من جهة أخرى، إذا كانت الحيلولة خاصة بنمط العمل الذي قد يكون عدواناً مباشراً، فسوف يكون هناك ميل لأن تقع أعمال أخرى من أنماط مغايرة. على هذا الأساس، قد يقيم فرد من الأفراد دعوى قضائية على خصمه بدلاً من أن يحاول قتله، وبذلك يحدث تغير في شكل العدوان.

التنفيس: تكافؤ الأشكال:

لقد افترضنا أن كبح أي عمل من أعمال العدوان إنما هو إحباط يزيد من التحريض على العدوان. وبالعكس فإن وقوع أي عمل عدواني يفترض أن يخفف من التحريض على العدوان. تخفيف كهذا يدعى في علم المصطلحات التحليلية النفسية بالتنفيس....

هنا تتضح مباشرة إحدى الدلالات المشتركة لمبادئ التنفيس والتحويل: فإذا اعتبرنا أن مستوى الإحباط الأصلي ثابت، ستكون هناك علاقة عكسية بين وقوع الأشكال المختلفة للعدوان. وتنجم هذه الدلالة نظراً لأنه حين يكبح أي رد من ردود العدوان، فإن تحريضه سينقل إلى ردود عدوانية أخرى والعكس صحيح أيضاً، أي حين يتم التعبير عن أي رد عدواني فإن تأثيره التنفيسي سيخفف من التحريض على الردود العدوانية الأخرى...

وعلى ما يبدو فإن ظاهرتي التنفيس والنقل والتحويل إنما تشيران إلى نوع من الوحدة الوظيفية لمختلف ردود الأفعال التي يمكن أن تنضوي تحت بند العدوان في هذا البحث. وإلى الحد الذي يمكن معه لنمط الوحدة الوظيفية الذي أوضحناه آنفاً أن يقع بصورة عامة، وإلى الحد الذي يكون معه قوياً بحيث يكفي لجعل العلاقة بين ما يمكن أن يدعى ردين عدوانيين أقوى من العلاقة بين رد من هذا النوع وأنماط

---

(1) ابتغاء الدقة، على المرء أن يميز بين (أ) سرعة العدوان تلك التي يفترض أن يقع بها سواء تعرض العدوان المباشر للكبح أم لم يتعرض. ثم (ب) تحول العدوان الذي، كما يستنتج، ينبغي أن يقع فقط حينما يكبح شكل من أشكال العدوان أكثر مباشرة. ونظراً لأنه لم يتوفر لدينا حتى اليوم إلا القليل من المشاهدات التي يمكن توظيفها لتحديد مثل هذا الاختلاف بنوع من اليقينية، فإن مصطلح «التحويل» سيستخدم على نحو نقصد منه تغطية كلتا الظاهرتين.

أخرى كثيرة من الرد يفترض أنها مختلفة كلياً، فإن الاستخدام المذكور لكلمة عدوان يبدو مبرراً. من جهة أخرى، وإلى الحد الذي تكون فيها الوحدة الوظيفية المفترضة موجودة، فإن الاستخدام الحالي لمصطلح «العدوان» ينبغي، لدى التفحص الدقيق له وتحليله، أن يُبدَّل أو يلغى.

خلاصة:

1) إن التحريض الأقوى الذي يثيره إحباط ما إنما يكون باتجاه أعمال عدوانية موجهة ضد العنصر الذي يعتقد أنه مصدر الإحباط. كما أن التحريضات الأضعف تدريجياً تثار باتجاه أعمال عدوانية أقل مباشرة بصورة تدريجية أيضاً.

2) إن كبح أعمال عدوانية مباشرة إنما هو إحباط إضافي يحرض على العدوان ضد العنصر الذي يعتقد أنه مسؤول عن هذا الكبح ويزيد من التحريض على أشكال أخرى من العدوان. نتيجة لذلك، يكون هناك ميل قوي لأن يحول العدوان المكبوح إلى أهداف مختلفة ويعبر عنه بأشكال معدلة. وتدعى التعديلات المقبولة اجتماعياً بالتصعيد.

3) نظراً لأن معاقبة الذات هي من ضمن أشكال العقاب حكماً فإن على العدوان المنقلب إلى الذات أن يتغلب على قدر معين من الكبح، وبالتالي قلما يقع إلا إذا كانت الأشكال الأخرى من التعبير عرضة لكبح أكثر شدة. وإذا ما اعتبرنا أن مقدار الكبح الذي تتعرض له مختلف أعمال العدوان ثابتاً نسبياً، فإن الميل للعدوان ـ على ـ الذات يكون أشد سواء حين يعتبر المرء نفسه، لا عنصراً خارجياً آخر، مسؤولاً عن الإحباط الأصلي أو حين يحال دون حدوث العدوان المباشر من قبل الذات لا من قبل عنصر خارجي.

4) إن التعبير عن أي عمل من أعمال العدوان إنما هو التنفيس الذي يخفف من التحريض على أعمال العدوان الأخرى كافة. نستنتج من هذا المبدأ ومبدأ التحويل، إذا ما اعتبرنا مستوى الإحباط الأصلي ثابتاً، أنه سيكون هناك علاقة معكوسة بين التعبير عن مختلف أشكال العدوان.

5) إن الوحدة الوظيفية التي تمثلها ظاهرتا التنفيس والتحويل هي التي تبرر إدراج مختلف أنواع الردود التي رأيناها في هذا البحث النظري تحت اسم العدوان.



أنماط التعزيز والسلوك الاجتماعي: العدوان

البرت بندورا ـ ريتشارد ولترز

تمثل نظرية التعلم الاجتماعي، كما يعبر عنها الباحثان فيما يلي، نقلة في التأكيد على الكيفية التي يتم بها تعلم أنماط السلوك العدواني والحفاظ عليها. وبالمقارنة مع المنظرين الآخرين الذين درسناهم، فإننا نجد هذين الكاتبين أقل اهتماماً بمصادر التحريض العدواني أو الدافع إليه مما هم بالنسبة إلى احتمالات التعزيز في الوسط الذي يؤثر فيما إذا كان رد الفعل العدواني، حين يتم، سيلقى عقاباً أم لا

وعلى الرغم من أن معظم المنظرين قد ركزوا حتى الآن على ما دعاه بوس (1961) بمصطلح العدوان «الغاضب» ـ أي السلوك العدواني الذي يكون جزاؤه إيذاء الضحية ـ فإن بندورا وولترز يدرجان ضمن ميدان اهتمامهما أيضاً العدوان الذرائعي. إنهم يتقصون العدوان المكتسب كوسيلة لغاية أخرى، مثال على ذلك أن يرغم طفل طفلاً آخر على التخلي عن قطعة حلواه، أو الحصول على موافقة والده، خلال تقليد سلوكه العدواني. هذه الدراسة تبين لنا أن نظريات السلوك العدواني التي اقتصرت على العدوان الغاضب هي نظريات ناقصة.

فالاستجابة للعدوان يمكن، كما يرى بندورا وولترز، أن يكون لها نتائج معقدة أيضاً. ذلك أن العقاب الجسدي على سلوك عدواني قد يستحث إجراءات كبح ما، كما قالت مجموعة يال، لكنه في الوقت ذاته قد يقدم للطفل أنموذجاً عدوانياً يمكنه محاكاته. وبذلك يصعب كثيراً تقدير التأثير الخالص الذي يصيب النزعات العدوانية الطبيعية. كذلك فإن الانخراط في عدوان صريح قد يخفف التحريض، جاعلاً من القيام بعمل لاحق أمراً أقل احتمالاً، لكنه يمكن أيضاً أن ينقص الكوابح وبالتالي يزيد من فرص السلوك العدواني في المستقبل.

تختلف المضامين العملية لوجهة نظر التعلم الاجتماعي اختلافاً كبيراً عن

مضامين النظريات الأخرى. ومما لا شك فيه أن بندورا وولترز يتفقان مع أصحاب نظرية الإحباط ـ العدوان في أن إزالة آثار الإحباطات من خلال برامج إضعاف ناجحة وما شابه قد يخفف من التحريض على العدوان، لكنهما يشيران أيضاً إلى المكافآت العرضية (الخارجية) الأخرى التي يلقاها السلوك العدواني والتي تساهم، في حضارتنا، بتطوير العادات العدوانية والحفاظ عليها. بالطبع، ثمة شقة أوسع أيضاً ما بين وجهة نظر التعلم الاجتماعي ووجهة النظر الايثولوجية[1]

وعلى الرغم من أن الايثولوجيين يصفون النشاط العدواني الخفيف بأنه رد للتحريض العدواني الذي يرونه فطرياً في الإنسان، فإن أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي يحتجون بأن نشاطاً كهذا لا يفعل سوى أنه يزيد العادات العدوانية قوة وكوابح العدوان ضعفاً. كما يؤكدون أنه من خلال تعميم الاستجابة، يمكن للسلوك العدواني الخفيف أن يمهد الطريق لأشكال من العدوان أكثر تطرفاً أو أكثر تضاداً مع المجتمع.

* * *

لقد لقيت أنماط الاستجابات الانحرافية التي تمتُّ للنوع العدواني اهتماماً كبيراً من العاملين في كثير من الميادين. ذلك أن التفكير والممارسة في المهن المعنية بالصحة ـ العقلية تأثرت كثيراً، وعلى نحو مباشر أو غير مباشر، بنظرية فرويد القديمة عن العدوان التي ترى أن العدوان هو «رد فعل أولي» على الحيلولة دون أعمال تسعى للحصول على المتعة أو تجنب الألم [فرويد 1920. (1917)، 1925 (1917)]. فحسبما يراه فرويد، يتشكل الإحباط أساساً نتيجة سد الطريق أمام قوى الليبيدو، وقد خصص الشارحون اللاحقون لنظرية الإحباط ـ العدوان نطاقاً واسعاً لمعالجة حوادث الإحباط، يتضمن تقريباً كل شكل من أشكال مقاومة الإرضاء أو تأخيره...

---

(1) الايثولوجيا: علم دراسة الطباع والشخصية لدى الإنسان والسلوك لدى الحيوان (علم الأخلاق الاجتماعية).

فرضية الإحباط ـ العدوان

تقدم فرضية الإحباط ـ العدوان، في شكلها الذي اقترحت به أصلاً، العدوان على أنه نتيجة طبيعية وحتمية للإحباط ـ وفي التعديلات اللاحقة التي طرأت عليها (دولارد وجماعته، 1944، ميلر 1941) بات ينظر إلى العدوان على أنه نتيجة طبيعية، لكن ليست حتمية، للإحباط، نظراً لأنه يمكن تعلم استجابات لا عدوانية كرد على الإحباط. مع ذلك، مازال ينظر إلى العدوان على أنه استجابة الإحباط السائدة فطرياً وأن الاستجابة اللاعدوانية يحتمل أن تقع فقط إن كانت الردود العدوانية قد اصطدمت سابقاً بما هو غير مكافأة أو بعقاب. وعلى الرغم من أن بعض أعضاء مجموعة يال (مثلاً، سيرز 1941، وايتنغ 1944) كانوا يرغبون في شطب الفكرة القائلة إن العدوان هو رجع الإحباط الوحيد غير المكتسب فإن يال ينظر إلى الإحباط على أنه الشرط الحتمي للعدوان أي بعبارة أخرى، في أي وقت يحدث عمل عدواني يفترض أن يكون الإحباط هو الذي حرض عليه.

وعلى الرغم من التأكيد على دور المحرضات في فرضية الإحباط ـ العدوان فإنه لم يجر سوى بحث ضئيل نسبياً في تأثيرات العوامل الثلاثة التي تعد مسؤولة عن كمية الإحباط الحاصل وهي: قوة التحريض على الاستجابة المحبطة، درجة الإعاقة التي حالت دون الاستجابة المحبطة، وعدد سلاسل الاستجابة المحبطة. بدلاً من ذلك، فقد تركز البحث على الكبح، تحويل الهدف، تحويل الاستجابة وواقعة التنفيس، متجاهلاً إلى حد كبير المشكلات الحاسمة الأهمية للكيفية التي يتم بها تعلم الاستجابات العدوانية أصلاً، والشكل الذي تتخذه الاستجابات العدوانية في البدء ودور العوامل الأخرى، خلافاً لإعاقة سلسلة الاستجابة الجارية (أو العمليات التي يمكن إدراجها تحت اسم «محبطة» ويعتقد أنها مرادفة للإعاقة)، في تشكيل السلوك العدواني وتدعيمه...

إن الكثير من العمليات التي تستهدف إيقاع الإحباط تتصف بصفة مشتركة هي من المحتمل أن تثير استجابات بالغة الضخامة. وينبغي أن نذكر أن الاستجابات البالغة الضخامة هذه (مثال على ذلك، قطع عنيف لشجرة أو قذف كرة أو نخس الشخص المستهدف نخساً شديداً أو ركله) غالباً ما يتم تعلمها في

ظروف ليست محبطة على الإطلاق. فالجنود يتعلمون، في أثناء التدريب العسكري، استعمال البندقية، الحربة والقنبلة اليدوية بمعزل تام عن الإحباط، متوقعين أنهم، إثر تحريض مناسب، سيستخدمون هذه الأسلحة لأغراض تدميرية. وبالطبع، ما إن يتم تعلم استجابات كهذه، حتى يغدو بالإمكان استثارتها في الظروف المحبطة وفي الغالب ستثار إذا ما توفرت البواعث المناسبة، أي البواعث التي قد تتضمن وسائل الإيذاء أو التدمير وكذلك وجود العنصر الذي يعتقد أنه مسؤول عن الإحباط. وهكذا فإن الغلام الذي يكون قد تعلم كيف يستعمل سكين ـ الكباس من خلال ممارساته الخاصة أو رؤيته لحالات استخدمت فيها السكين لإيقاع أذى (سواء على أرض الواقع أم في منتجات الخيال، كالأفلام السينمائية أو العروض التلفزيونية) فإن الاحتمال في أن يؤذي طفلاً آخر بسكينه ـ الكباس هذه يكون أكبر مما لو أنه لم يتعلم استعمال السكين أو لم يشاهد سكيناً تستخدم كسلاح مؤذٍ. وعلى افتراض أن هناك شروط بواعث مناسبة، بما في ذلك أحد أشكال الإحباط، فإن من المحتمل أن يستفيد الطفل من تعلمه السابق للقيام بعمل يمكن تصنيفه ولا شك تحت اسم العدوان.

تعلم التمييز:

لنلق نظرة الآن على أب يكرس جزءاً من وقته لملاعبة ولده الصغير بكيس التدريب على الملاكمة. إنه يبدأ بلكم الكيس بنفسه، بعدئذ يثير لدى الصبي، سواء بالتشجيع الكلامي أم بغيره، استجابة مشابهة ثم يرد على لكم الفتى للكيس بالاستحسان، فيزداد لكم الفتى شدة ومرة ثانية يجري تعزيزه بصورة إيجابية. والواقع أنه يمكن أن يحدث تنافس في البراعة. أي أن الأب يقدم، أثناء سيرورة اللعب، النموذج الخاص باستجابة الضرب وفي الآن نفسه يعزز الاستجابة حيث تحدث. والحقيقة أنه يحتمل أيضاً أن يقدم الأب تعزيزاً متفاوتاً حسب شدة الاستجابة نظراً لأن استجابات الضرب الضعيفة غالباً ما تفسر على أنها علامة من علامات الافتقار للرجولة. وما إن تترسخ استجابة الضرب الشديد حتى يغدو بالإمكان استثارتها في مواقف مختلفة بعضها محبط والبعض الآخر غير محبط.

بعدئـذ، وخـلال مـسيرة التطـور، تتـوفر للطفـل فـرص كـثيرة لاكتـساب الاستجابات ذات الضخامة البالغة في المواقف غير المحبطة، هذه الاستجابات قـد تبقى رفيعة نسبياً في مراتبية استجاباته ويمكن نتيجة لذلك تحريكهـا بـسهول بحيـث تواكب مختلف المواقف التي تصنف على أنها محبطة. وعلـى الـرغم مـن أن عـدم استثارة هذه الاستجابات على نحو متكرر أكثر قد يكون عائداً جزئياً إلى الخوف من العقاب، فإن من المحتمل أيضاً أن يكون عائداً على نحو مماثل، إن لم يكـن أكثـر لتعلم التمييز الحسن، الذي ينتج عن التعزيز المتفـاوت ويقتـضي أكثـر مـن الكـبح البسيط.

التعزيز الإيجابي للعدوان:

نادراً ما أجريت تجربـة ضـمن إطـار مختـبري محكـم، ولأسـباب أخلاقيـة وعملية، على مسألة التدريب على العدوان المتبادل بين أشخاص. لكـن ثمـة أدلـة كبيرة من دراسات ميدانية مستمدة من ثقافات مختلفة علـى أن العـادات العدوانيـة تكتسب إلى حد كبير من خلال التعزيـز المباشـر للاسـتجابات العدوانيـة. فحـسب عادات اصطياد الرؤوس لدى قبيلة الإياتمول (بيتسون، 1936) تُعـزَّز عمليـة سـلخ رؤوس الأعداء لـيس فقـط بالمهابـة الكـبيرة الـتي تعطـى لـصاحب فـروة الـرأس المسلوخة بل أيضاً، وعلى نحو أكثر مباشرة ومحسوسية بالرقـصات والاحتفـالات التي تعقب قطع الرأس. لكن نجاح القاتل البطل ليس إلا ذروة في سلسلة الخـبرات التي يمر بها من إيقاع الألم وتلقيه والإذلال في المواقف التي يمدح عنـصر الإيـذاء على أعماله. وخلال الاحتفالات التي يدشن فيها بلوغ المراهقين سن النضج في هذا المجتمع يلاقون الكثير من صنوف الإغاظة والإذلال ليمارسوها فيما بعـد، كـشبان بالغين، على الأحداث الجدد الذين سيمرون بتجربتهم وبموافقة اجتماعية تامة. من هنا يرى بيتسون إلى عدوان الذكر من قبيلة إياتول على أنه شكل مـن أشـكال فـرط التعويض؛ والتفسير الأكثر وضوحاً ودقة لهذا القول هو أن الولد والمراهق في هـذا المجتمع محاطان باستمرار بنماذج عدوانية، لذا ما إن تلوح لهمـا المناسـبة لتقليـد السلوك العدواني الـذي يـسلكه الكبـار حـتى تحظـى تـصرفاتهم المقلـدة بـالقبول الاجتماعي، في حين أن عجزهم عن السلوك سلوكاً عدوانياً يقابل مقابلة سلبية...

بالمقابل، نجد أن السلوك العدواني لدى قبيلة الهتريت، (إيتون وويل، 1955) التي تركز على النزعة السلمية كأسلوب في الحياة يحرم باستمرار من المكافأة. وعلى الرغم من أن الأطفال في هذا الجو الثقافي الفرعي يخضعون لضغوط تأهيل اجتماعي قاسية نسبياً ومحبطة في الغالب، فإنهم لا يتكشفون عملياً عن أي عدوان موجه إلى الآخرين.

من هنا نرى أن الفوارق الطبقية الاجتماعية والعرقية في مقدار العدوان المكشوف هي على ما يبدو، وبصورة جزئية على الأقل، نتيجة للمدى الذي يتحمل فيه أفراد فئة اجتماعية معينة الأعمال العدوانية ويوافقون عليها. لقد ذكر ديفيس وهيفيهرست (1943 ـ 1947) أن الآباء الذين ينتمون للطبقة الدنيا من المجتمع يشجعون ويكافئون العدوان بدرجة أكبر من الآباء الذين ينتمون للطبقة المتوسطة وفي الوقت نفسه يفرضون إحباطات أقل على «دوافع» أطفالهم في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من أن هذين الاكتشافين غير منفصلين واحدهما عن الآخر، نظراً لأن العدوان هو أحد أشكال السلوك قيد النظر، فإنهما يدلان معاً على أن مكافأة العدوان، وليس الإحباط، هي العنصر الأكثر أهمية وحسماً في البت بدرجة العدوان العالية نسبياً التي تبين أنها موجودة لدى أطفال الطبقة الدنيا...

خلاصة:

لقد تم تفحص تأثير التعزيز الإيجابي لاكتساب السلوك العدواني وتدعيمه في عدد من التجارب المخبرية الخاضعة للتحكم، وقد تبين أن التعزيز الإيجابي الذي يتخذ شكل التأييد اللفظي أو المكافأة المادية تزيد من توتر الاستجابات العدوانية لدى الأطفال، وأن تعزيز صنف من أصناف الاستجابات العدوانية قد يؤدي إلى الزيادة في صنف آخر من الاستجابات العدوانية وإن آثار مكافأة العدوان في مواقف غير جدية نسبياً تنتقل إلى مواقف اجتماعية جديدة يمكن أن تتكشف فيها النزعة العدوانية الجدية.

إن القليل من الدراسات أجريت حول ما يتركه العقاب على السلوك العدواني من آثار، بيد أن المعطيات المتاحة تدل على أن العقاب المادي أو المعنوي من جهة عليا يميل في الغالب إلى كبح العدوان في حضور الجهة القادرة على العقاب. من

جهة أخرى، فإن الأطفال الذين يتلقون قدراً كبيراً من التدريب على الكراهية والبغضاء يغلب عليهم أن يتكشفوا عن نزعة عدوانية كبيرة تجاه جهات أخرى غير الجهة القادرة على إنزال العقاب. هذه النتيجة تعكس، لا شك، مسألة هامة هي نمذجة السلوك العدواني... إننا مضطرون لأن نخلص إلى القول أنه ليس بالإمكان الجزم جزماً قاطعاً فيما يتعلق بآثار معاقبة العدوان على أي تعبير لاحق عن النزعة العدوانية ما لم يؤخذ بعين الاعتبار التاريخ التعزيزي السابق لمتلقي العقاب ونمط العقاب المتخذ وتصنيفه وكذلك الموقع الاجتماعي الذي يحتله كل من جهة العقاب والجهة التي يحتمل أن تتلقى العدوان...

وهكذا فإن النتائج الإجمالية المستخلصة من الدراسات التي أجريت على التعزيز المباشر للعدوان ونمذجته تستدعي إدخال تعديلات هامة على فرضية الإحباط ـ العدوان التي كانت طيلة نصف القرن الماضي الهادية والمرشدة لكثير من الأبحاث التي تناولت العدوان ومحاولة تنظيره. هذه الفرضية تصف الإحباط بأنه الشرط الحتمي للعدوان وتنظر إلى العدوان باعتباره الرد السائد وغير المتكسب على الإحباط. بيد أن جملة معطيات الأبحاث تدل على أن الإحباط، أو الامتناع عن التعزيز الإيجابي، يترافق مع الازدياد في التحريض، الأمر الذي قد ينعكس على شكل تكثيف مؤقت لشدة الاستجابة. مع ذلك، فإن طبيعة الرد على العدوان تتوقف على التدريب الاجتماعي الأولي الذي يتلقاه الشخص موضع الإحباط، أو بصورة أكثر تحديداً، يتوقف على تعزيز الإجراءات التي خبرها ذلك الشخص من قبل ونمذجته. وهكذا، يمكن للمرء طبقاً لنظرية التعلم الاجتماعي... أن يصنع بسهولة طفلاً شديد العدوانية بمجرد أن يعرض عليه نماذج عدوانية ناجحة ويكافئه باستمرار على سلوكه العدواني، وفي الوقت نفسه، إبقاء الإحباط في أدنى مستوياته. على الرغم من ذلك، وطبقاً لمعيار الضخامة البالغة للعدوان الذي سبق وذكرناه، فإن الشدة الزائدة للاستجابة التي تعقب العدوان يمكن أن تجعل من الرد الذي لا ينظر إليه عادة على أنه عدواني، رداً لا مفر تقريباً من تصنيفه على أنه حالة من حالات العدوان.



ديناميكية العدوان
لدى الفرد

ديناميكية العدوان لدى الفرد

آ

تحريض العدوان

لعل القضية الأساسية التي طرحت في الأبحاث النظرية التي تناولها القسم الأول من الكتاب هي مسألة فطرية العدوان أو تأصله في الطبيعة البشرية. هل الميل للإيذاء أو التدمير أو إزالة مصادر الإغاظة بطريقة أو بأخرى من طرق العنف هو غريزة شاملة وحتمية على الصعيد البيولوجي لدى الإنسان؟ أم أن هذه التصرفات السلوكية مكتسبة كنتيجة لخبرات معينة في الحياة تدل بالتالي على نظام سلوكي ـ عاطفي أكثر قابلية للتعديل. ولعل الجواب القاطع على هذه المسألة أمر أشبه بالمستحيل نظراً لأنه يوجد، على ما يبدو، عوامل بيولوجية وخبراتية تؤثر تأثيراً واضحاً في السلوك العدواني. بل حتى المسح الظاهري لأدب الخبرات يكشف لنا أن جملة من المتغيرات البيولوجية (الوراثية، الكيميحيوية والعصبية) تؤثر في العدوان. وبدلاً من النظر إلى هذه العوامل كدليل على أن النوازع التدميرية فطرية لدى الإنسان، فقد يكون من الأجدى في المرحلة الراهنة أن ننظر إلى هذه العمليات الفيزيولوجية باعتبارها توفر الخلفية العامة للجاهزية للفعل أو الاستجابة لدى الإنسان ـ وهي الخلفية التي يمكن بناء عليها، أن نقيِّم الآثار التي يمكن أن تكون لمختلف أنماط وتجارب الحياة في إثارة الأشكال المختلفة ودرجات الشدة المختلفة للسلوك العدواني لدى الفرد.

في الأبحاث الثلاثة الأولى من هذا القسم، سيجد القارئ أن انحياز كتابها للبيئوية ولنظرية اكتساب العدوان من المجتمع واضح تماماً. لكن سيتضح له أيضاً أن هؤلاء الكتاب لا يعالجون العوامل البيئوية التي تؤدي إلى زيادة في «التحريض على العدوان» (أي الدافعية العدوانية) فقط، بل إن عمليات من نوع الكوابح والضوابط المكتسبة، وبصورة محددة أنماط السلوك العدواني المكتسب تصبح حتماً ذات علاقة لدى النظر بالعوامل المتعددة التي تفرض الأعمال العدوانية. من

هنا، وعلى الرغم من أن الكتابات التي سنطالعها في هـذا القـسم تحـاول أن تؤكـد على الجوانب الدافعية للعدوان، فإن على القارئ أن يدرك أنه من المتعذر معالجـة هذا الجانب من المسألة بصورة منفصلة.

تمثل أبحاث التحريض هذه ثلاثة مـستويات مختلفـة مـن العوامـل التجريبيـة وذلك طبقاً لتاثيرها في العدوان:

1) كيف تؤثر سيرورة الحياة العائلية التي يحياها الطفل إبان سـنوات الطفولـة التي تشكل شخصيته في نزعته العدوانية فيما بعد.

2) إلى أي مدى تتحكم العوامل الاقتصادية والاجتماعيـة في تـوفير الأرضـية التي ترتكز عليها أعمال العنف حين تقع؟ وأخيراً كيف يمكن لدينامكية بعينها مـن العلاقات المتبادلة بين الأشخاص أن تعزز أو تضعف العـدوان ومـا يـرتبط بـه مـن معاملات جسدية.

وإننا لنأمل بعرضنا لهذه المختـارات بالـذات، أن نقـدم فكـرة عـن العوامـل الكثيرة التي تبت بدوافع العدوان لدى الفرد. إن جميع الأفراد في المجتمع، إذا مـا تكلمنا بأشد درجات العمومية، يخضعون عملياً للتأثر بدرجة الاضـطراب والعنـف في الجو المحيط بهم ـ ولعله يمكننا أن نفهم «مزاج الشعب» على نحـو أفـضل مـن خلال المنظور الواسع للاتجاهات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ثقافة هذا الشعب. أما على المستوى الفردي، فإن دراسة العمليات الـتي تقـوم بهـا العائلة لتأهيل طفلها اجتماعياً، ومواقف الأبوين تجاه الطفـل وكـذلك الإحباطـات التي يواجهها في حياته، هذه الدراسة تتيح لنا فهماً أكثر دقة وتفصيلاً للأسباب التي تجعل بعض الأفراد في المجتمع يبدون وكأن لديهم مستويات من الدوافع العدوانية أعلى مما هي لدى أفراد آخرين. ختاماً فإن على المرء، حين يحلل حوادث عدوانية بعينها، أن يدرس كيف تأثرت خلفية المرء وتاريخ تعلمه بالعوامل الظرفية المباشرة والعلاقات المتبادلة بين الأشخاص في موقف استفزازي معين.

* * *

مترابطات العدوان العائلية
لدى الأطفال الذكور الأسوياء

وليام ماكورد ـ جون ماكورد ـ آلان هوارد

من الأبحاث الثلاثة الأولى في هذا القسم نجد دراسة ماكورد وزميليه هي الدراسة الأكثر توضيحاً للمجموعة الأشد تعقيداً من العوامل الاجتماعية الحاسمة في النزعة العدوانية، حيث تتركز المحاولة على تقويم عدد كبير من العوامل العائلية ذات العلاقة في تنمية النزعة العدوانية لدى صبيان الطبقة الدنيا غير المنحرفين. في هذا البحث تبرز مواقف نظرية عدة. مثال على ذلك، تعالج عناصر نظرية الإحباط ـ العدوان من خلال مناقشة الكتّاب للعلاقة بين مواقف الوالدين الرافضة المحبطة عموماً والنزعة العدوانية لدى الطفل فيما بعد. كذلك تُقدِّم نظرية التعلم الاجتماعي من خلال وصف ما يتعلمه الطفل من كوابح وضوابط للنزعة العدوانية، وأخيراً فإن الكتاب الثلاثة يتناولون الدور الذي يمكن أن يلعبه تعلم التقليد في وصفهم للكيفية التي يتخذ فيها الأطفال من الآباء العدوانيين القساة نماذج لهم في السلوك وبالإجمال فإن الكتاب يقدمون وصفاً لعناصر التحريض على العدوان التي تحدث خلال سنوات التأهيل الاجتماعي للطفل ويعرضون، إضافة إلى ذلك، الدليل على بعض آليات العدوان التي يتعلمها الطفل والتي يعبر بواسطتها سلوكياً عن النوازع العدوانية. ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من الاستنتاجات المستخلصة فيما يتعلق بأفراد الطبقة الدنيا من الذكور «العاديين» الذين خضعوا لهذه الدراسات إنما تثبت ما توصلت إليه عدة دراسات عائلية أخرى واسعة النطاق للعدوان: سيرز. ماكوبي، وليغن (1957) في تناولهم بالدراسة لأبناء الطبقة الوسطى، وكذلك بندورا وولترز (1959) ـ التي نجد مقتطفات من دراساتهم في القسم 2ب من هذا الكتاب، ذلك القسم الذي يعالج النزعة العدوانية لدى المنحرفين.

من هوبز وحتى أورتيغاي غاسيت كان يساور الفلاسفة الاجتماعيين المحافظين شك عميق بدوافع «جمهور الغوغاء» وقدراته. فكراهيتهم للجماهير كانت تقوم على سلسلة من المسلمات المتعلقة بالطبيعة البشرية. إحدى هذه المسلمات الأشد أساسية إنما هي الاعتقاد بأن الإنسان نزّاع للعدوان بالفطرة. من هنا، وحسب رأي هؤلاء المنظرين، لا بد من وضع القسوة الغريزية لدى الإنسان وكذلك بربريته تحت الإشراف الصارم «لنخبة» أكثر استنارة ـ أي لطبقة استطاعت، من خلال التدرب الطويل على أساليب الحضارة، أن تكبح نوازعها العدوانية.

ولقد دعم هذه النظرية المتحاملة على الدوافع البشرية الاعتقاد الفرويدي بأن العدوان إنما هو حصيلة شاملة لغريزة الموت «Thanoto» فحسب رأي فرويد أو على الأقل، حسب أحد آرائه المتعددة ـ لا يسعى كل الناس لإرضاء الليبيدو وحسب بل يسعون أيضاً للعودة إلى حالة العدم، حالة «النيرفانا». وحجة فرويد في ذلك أن العدوان، أو الرغبة في التدمير، إنما هو الطاقة الطبيعية المنبثقة عن غريزة الموت، وهو الدافع الذي نرى مظاهر له منذ الطفولة، بعدئذ إما أن يندمج بالجنس «الايروس» ويوجه نحو تدمير الآخرين، أو يوجه باتجاه تدمير ـ الذات.

هذه النظرة للعدوان بوصفه عنصراً لا بد منه في تكوين الإنسان عارضها بصورة عامة الكثير من الكتاب أمثال فروم، هورني، آلبورت وماسلو. موقف هؤلاء هو أن النزعة العدوانية تتشكل نتيجة وجود أنماط خاصة بالوسط الاجتماعي أكثر مما تتشكل نتيجة دافع غريزي.

وبأسلوب تجريبي قدم باحثون آخرون الأدلة التي تنقض ـ ضمنياً على الأقل الآراء الفرويدية المحافظة فيما يتعلق بالعدوان. كما بين الكثير من المحللين تفاوت مستوى العدوان والتعبير عنه كاستجابة للشروط البيئية المختلفة (وايس وفاين، 1956) كذلك ركز آخرون على شروط تربية الطفل التي تتحكم بسلوكه المعادي للمجتمع والمبالغ في عدوانيته. مثال على ذلك، غلوكز (1950) في دراسته لعيِّنة من الطبقة الدنيا، وبندورا وولترز في تركيزهما على فئة من الطبقة الوسطى، وقد توصل هؤلاء، وبصورة منفصلة، إلى رسم صورة متماثلة لأفراد من هذا النوع. لقد اكتشفت كلتا الدراستين أن الشخص ذا النزعة العدوانية للمجتمع إنما يخرج من بيئة

تتميز بالرفض الوالدي والاضطراب العائلي ونظام المعاقبة وعدم الانسجام.

ولعل الدراسة الأكثر فهماً لعوامل العدوان الحاسمة الأولى يمكن أن نجدها في أعمال سيرز وماكوبي وليفن (1957) فقد استنتج هؤلاء الباحثون، إثر مقابلات أجروها بدقة مع 379 أماً من نيوإنجلاند إضافة إلى مصادر معطيات أخرى) أن العدوان لدى الأطفال الصغار ـ والذي يعرَّف بأنه «السلوك الذي يهدف لإيذاء شخص آخر أو الإضرار به» ـ إنما يترافق مع شروط بيئية مثل تساهل الوالدين تجاه العدوان، استخدام نظام العقوبة الجسدية وافتقار الأم لتقدير ـ الذات. هذه النتائج أدت بالباحثين إلى رفض النظرية الغريزية للعدوان وإلى أن يؤكدوا بدلاً من ذلك على «أننا نميل في الوقت الحاضر، وبفهمنا الأفضل للتأثير الحاسم للثقافة باعتبارها مصدر الكليات السلوكية، إلى الشك بالحتمية التي يمكن معها للبواعث أن تثير الغضب وبأن تركيز العواطف على شكل رغبة ونية عملية في إيذاء الآخرين (أو النفس) إنما هي نتاج خبرات مكتسبة بدأت في الطفولة الباكرة».

إن الهدف من هذا البحث إنما هو تسجيل دراسة تدعم النظرة القائلة بأن العدوان شكل من أشكال السلوك يتعلمه الطفل من خبراته الأولى التي يمر بها في حياته الأسرية. ويختلف هذا البحث، الذي تناول 174 صبياً وعائلاتهم عن بعض الأبحاث السابقة في أنه: ما من أحد ممن خضعوا للدراسة عُرِف بأنه منحرف، وفي أن العيّنة مستمدة من طبقات دنيا نسبياً تسكن في المدينة وفي أن المعلومات المتعلقة بتربية الطفل وبنزعته العدوانية قد جمعت من خلال المراقبة المباشرة لكل من الوالدين والطفل وذلك على مدى خمس سنوات ونيف. هذه الاختلافات هامة جميعها عند تقدير أهمية البحث.

1ـ ذلك أن خلو العينة من المنحرفين إنما يعني أن هذه الدراسة لعدوان «الأسوياء» لا يعتِّمها الفحص المترافق لها لأسباب الانحراف.

2 ـ كون العينة مستمدة من الطبقة الدنيا وبأعداد لا تناسب بينها، إنما هو أمر ذو حسنتين: الأولى هي أن العينة تخدم كموازن مقابل لتلك الاكتشافات التي نبعت من تحليلات أجريت لأطفال من الطبقة الوسطى أساساً كما أنها، في الوقت نفسه،

تقف كموازن مقابل دراسات الانحراف التي تركز عادة على عينات الطبقة الدنيا.

3 ـ إن المادة التي جمعت من خلال المراقبة المباشرة إنما تشكل حقيقة تمحو الصعوبات التي تعيق إجراء دراسات تقوم بالأساس على المقابلات أو المواقف التجريبية أو الجلسات العلاجية.

خلفية البحث

إن الفرصة لإجراء بحث حول نشوء العدوان وتكونه إنما أتاحتها دراسة شباب كامبرج ـ سومرفيل في الثلاثينيات. هذا المشروع الواسع النطاق الذي كان يهدف بالأساس إلى منع الانحراف، أتت على وصفه نشرات عديدة أخرى لذلك سنعمل على إيجاز تاريخه باختصار؛

«لقد تم اختيار ستمائة وخمسين صبياً بعد الرجوع إلى معلميهم أو المسؤولين عنهم أفراداً أم هيئات اجتماعية، من أجل المشاركة في التجربة. في زمن الاختبار كان متوسط عمر الصبيان هؤلاء هو تسع سنوات وقد أخذوا بصورة أساسية من مناطق الطبقة الدنيا في كامبرج وسومرفيل وماساشوسيتز. ومن حيث التركيب كانت العينة تضم نسبة عالية نسبياً من الكاثوليك والمهاجرين حديثاً، كان حوالي 25% من العائلات على قائمة الإعانة الحكومية إبان فترة الكساد ولم تكن نسبة خريجي الجامعة من الوالدين تتجاوز الأربعة بالمائة، وبالمناسبة، لا بد من أن نذكر أن «خصائص» العينة هذه لم تؤثر في النتائج عموماً. فلا الطبقة الاجتماعية ولا أنماط الهجرة ولا الفئة العرقية ولا مهنة الوالدين كانت ذات علاقة هامة بالعدوان لدى الطفل.

ولما كانت عناصر الدراسة قد اختيرت من مستوى اقتصادي اجتماعي محدد فإن الافتقار للترابط بين سلوك الطفل والعوامل الاجتماعية الأكثر عمومية قلما تبدو مفاجئة».

فنصف الصبيان اختيروا لأن الحكم عليهم كان أنهم يحتمل أن يكونوا أولاداً منحرفين «سيئي التكيف». أما النصف الآخر فقد نظر إليهم على أنهم صبيان «أسوياء» غير منحرفين.

بين 1939 و1945، قدمت لـ 325 صبياً (يتوزعون بالتساوي بين فئة المنحرفين والأسوياء) المساعدات الطبية والتعليمية والاجتماعية وعهد بهؤلاء الأطفال جميعاً لرعاية مشرف يزورهم هم وعائلاتهم ويقدم النصح لهم أما الحالات الباقية، وعددها 325 أيضاً، وتماثل تماثلاً شديداً الحالات الأولى التي تلقت المعالجة فقد كانت تشكل فئة المطابقة والضبط.

في أثناء الدراسة، كان الصبيان يخضعون لفحوص ذكاء وتحليل نفسي وفحوص جسدية ونفسانية، كما كانت تجمع تقارير عن الصبيان وعائلاتهم بصورة منتظمة من الهيئات الاجتماعية، المدارس، ومختلف هيئات المجتمع. كذلك كانت تسجل تقارير مفصلة عن سلوك الصبي وعائلته من قبل الباحثين بعد كل تماس معهم.

في عام 1956، بادر كتاب هذا البحث وزملاؤهم إلى إعادة تقويم لمشروع كامبريج ـ سومرفيل بهدف التوصل إلى حل لمشكلات ثلاث:

1 ـ ما الأثر الذي تركته المعالجة على سلوك البالغين ممن خضعوا لها؟

2 ـ ما الترابطات التي يمكن الكشف عنها ما بين التجارب التي مر بها الصبيان في حياتهم الأسرية الباكرة وبين سلوكهم كراشدين فيما بعد؟

3 ـ ما العلاقات التي يمكن ملاحظتها ما بين الوسط الذي تعيش فيه الأسرة وبين سلوك الصبي في طفولته؟

وكخطوة أولى باتجاه حل هذه المسائل فقد قامت هيئة باحثين مدربين (لم يسبق لهم أن اطلعوا على شيء يتعلق بسلوك أولئك الصبيان بعد أن أصبحوا راشدين) بقراءة كل ما تجمع عن تاريخ حياتهم. بعدئذ عمدوا إلى وضع نظام تصنيفي يتعلق بـ 150 جانباً من جوانب أسر الصبيان، المكانة المادية، الحالة الاجتماعية العامة والشخصية. ثم جرى تعريف كل صنف طبقاً للسلوك الظاهر ما أمكن.

قياس العدوان:

«العدوان» مصطلح متمور لم يتبلور بعد، فقد استخدم لوصف ظواهر متباينة ظاهرياً مثل الإشاعة، النكات، الميول الانتحارية، النزوات العدائية، وكذلك الأعمال التدميرية المباشرة. فحادثة بسيطة ـ كصفع امرئ على قفاه ـ يمكن أن ينظر

إليها مشاهد ما على أنها عمل عدواني في حين يراها آخر، على معرفة بالظروف المحيطة بالعمل وسياقه، بوصفها دليلاً على الصداقة الحميمية.

من هنا، فإن المهمة الأولى لأية دراسة عن العدوان هي تحديد المفهوم بمصطلحات سلوكية يمكن لأي باحثين آخرين أن يعتمدوا نسخاً طبق الأصل عنها. في هذا البحث حذونا حذو سيرز، ماكوبي وليفن في تعريف العدوان بأنه «السلوك الذي يهدف إلى إيقاع الأذى أو الضرر بشخص ما» وكلمة «يهدف» هي، بحد ذاتها، خادعة، إذ من الصعب كثيراً تحديد الرغبات التي تحض على العمل. نتيجة لذلك، فقد سعينا إلى قصر مصطلح «العدوان» على الأعمال التي «توقع فعلاً الأذى والضرر بشخص ما».

ولحسن الحظ أن الباحثين الذين قاموا بدراسة كامبريج - سومرفيل كانت لديهم الفرصة الكافية لمراقبة سلوك الصبيان. فالمشرفون الاجتماعيون كانوا يزورونهم في منازلهم كما كانوا يزورون جيرانهم ويراقبون سلوكهم تجاه آبائهم، أمهاتهم، أصدقائهم، جيرانهم وكذلك تجاه أخوتهم وأخواتهم. كذلك وضع المحللون النفسانيون والأطباء وعلماء النفس تقارير عن ردود أفعال الصبيان. إضافة إلى ذلك فقد تم الحصول على معلومات أخرى من مشرفي المخيمات التي شاركوا فيها ومن الهيئات الاجتماعية، القسس، الشرطة، المسؤولين عن جمعيات الشبان المنتسبين إليها والمستخدمين الآخرين الذين يعرفون شيئاً عنهم. وهكذا فإن الباحثين لم يستقوا معلوماتهم من مصادر متباينة فحسب، بل إنهم جمعوها على مدى من السنين متوسطه $5\frac{3}{4}$ السنة - وبذلك أتيحت إمكانية مراقبة الصبي في ظروف مختلفة وأعمار مختلفة.

من هذه المصادر المتنوعة للمعلومات، تم تصنيف المائة وأربعة وسبعين صبياً في واحد من الأصناف الثلاثة[1]

(1) من العينة الأصلية وعددها 650 صبياً، خرج 476 للأسباب التالية:
70 ماتوا أو انتقلوا من ماساشوسيتز أو أخرجوا في مرحلة مبكرة من برنامج المعالجة. وبذلك شطب العدد المقابل لهم من مجموعة الضبط أي 70 أيضاً. فبقيت مجموعة 255 صبياً. ونظراً لأن المعلومات عنهم كانت أقل شمولية (ونعتقد أنها صحيحة) فقد شطبوا أيضاً من هذا البحث.
74 صبياً كانوا معروفين بأنهم منحرفون، فقد اعتقلوا لارتكابهم جرائم خطيرة. وقد شطبنا هؤلاء الصبيان أيضاً لأننا لم نشأ أن نترك لتحليل أسباب الجريمة الذي لا بد من أن يجري في الوقت نفسه،

من هؤلاء الصبيان خمسة وعشرون كانوا عدوانيين بصورة ثابتة وصريحة. فهؤلاء الأفراد شاركوا في مضمار الأعمال العدوانية كلها، إذ كانوا يتورطون في اشتباكات الأيدي، مشاكسات الأطفال الأصغر سناً، التهجمات على معلميهم، أو الأعمال التدميرية في المخيم أو في المجتمع. كما أنهم غالباً ما كانوا يهددون الأولاد الآخرين باستخدام العنف ـ وغالباً ما كانوا ينفذون تهديداتهم. ورداً على أي شكل من أشكال الإحباط تقريباً، فقد كانوا يستخدمون الألفاظ النابية أو يهتاجون ويغضبون أو يحاولون تدمير الشيء المحبط.

وحسب معايير المجتمع الأمريكي، كان سبعة وتسعون من الصبيان توكيديين بصورة عادية. فقد كانوا يشاركون، أحياناً، في العراكات وأعمال التدمير الموجهة إلى أطفال أو بالغين آخرين، وفي اشتباكات من حين إلى حين مع المعلمين أو الموظفين الآخرين في المجتمع وكذلك في مشاكسة الأولاد الأضعف منهم أو البنات. لكنهم، مع ذلك كانوا يختلفون عن الصبيان العدوانيين عدوانية صريحة في أن ردودهم العدوانية في أن ردودهم العدوانية كانت تشكل استثناءات متفرقة بالنسبة إلى النمط العام لسلوكهم. وحيال الإحباط، كانوا يردون عادة رداً واقعياً: أحياناً بصورة غاضبة لكن نادراً ما كانوا يردون بأفعال عدوانية. وفي الصف، كانوا أحياناً يخلقون مشكلات للمعلم تتعلق بالنظام، لكنهم كانوا عادة يمتثلون لنظم المدرسة ومعاييرها.

اثنان وخمسون صبياً كانوا بصورة ثابتة غير عدوانيين. فثورات الغضب والتهجمات العدوانية المباشرة كانت استثنائية ونادرة جداً في حياتهم، بل إنها، لدى البعض، لم تكن موجودة البتة. وفي الصف، لم يكونوا يشاركون مشاركة فعالة في الاضطرابات العدوانية. وفي علاقاتهم مع الأطفال الآخرين كانوا مسالمين وودودين. كذلك كان باستطاعتهم أن يمتصوا الإحباطات المألوفة في الطفولة ـ رسوب في المدرسة، خسارة لعبة، النظام المفروض من الكبار ـ بهدوء شديد

مجالاً لتقييم تحليل العدوان نفسه. كذلك أسقطنا 7 صبيان من فئة المعالجة لأن معلوماتنا عنهم كانت غير كافية وكذلك معلوماتنا عن سلوكهم التي وجدناها متناقضة لدرجة لا يمكن معها تصنيفهم في واحدة من الزمر الثلاث.

وواقعية. وهكذا فإن هذا التصنيف للعدوان لا يصف كل عمل من الأعمال وحسب، بل يتناول بالوصف أيضاً النموذج الكامل لسلوك الطفل على مدى خمس سنوات.

ونتيجة التصنيف الذي قام به مصنفان بصورة منفصلة لسلوك ثلاثين حالة اختيرت على نحو اعتباطي من العينة، تبين أنهما متفقان في أحكامهما على العدوان بنسبة 86.7%.

قياسات الوسط الأسري

كانت مهمتنا هي أن نقدر علاقة بيئة الطفل الأولى في تحديد الطبيعة التي صار إليها، «عدوانياً» أم «توكيدياً» أم «غير عدواني».

ولتحقيق هذا الهدف، فرزت المعلومات «الخام» التي جمعت من قبل هيئة الباحثين في سنواتهم الخمس من المراقبة المباشرة لأسر الصبيان، فرزاً منهجياً وصنفت ضمن جملة من المتغيرات التي تصف بيئة الطفل. هذا التصنيف تراوح ما بين قضايا موضوعية نسبياً مثل مهنة الوالدين، تحصيلهم العلمي، الفئة العرقية وبين أشد القضايا خصوصية مثل العلاقات العاطفية داخل الأسرة. كما وضعت تصنيفات فيما يتعلق بمواقف الوالدين وأحدهما تجاه الآخر، دور كل منهما في الأسرة، علاقتهما العاطفية مع الابن وشخصية كل منهما. كذلك أخذت بعين الاعتبار أساليب الوالدين في التربية وتمسكهما بنظام ثابت. إضافة إلى قيم بذاتها يرغبان بغرسها في ذهن ابنهما. كما جرى أيضاً تقييم لمكانة الطفل الجسدية والجوانب الأخرى لسلوكه غير العدواني (ومن الجدير بالذكر أنه ما من قياس من قياسات مكانة الطفل الجسدية ـ ظروف ولادته، الاضطرابات العصبية أو الغددية، أمراض الطفولة الأولى، التشوهات الجسدية.. إلخ. كشف عن ترابط ذي أهمية مع مستوى العدوان).

ورغم أننا سنناقش في الصفحات التالية التعريفات المحددة لكل زمرة من الزمر المصنفة ومدى الاعتماد عليها، إلا أنه لا بد من ذكر بعض الخصائص العامة لهذه التصنيفات:

1 ـ كانت المراقبة تجري في منزل الطفل وقد قام بها على مدى من السنين متوسطه $5\frac{3}{4}$ السنة، عدد من الناس المتباينين (عُرِض كل طفل، عادة، على ثلاثة مشرفين على الأقل). هؤلاء المراقبون لم يكونوا يعلمون أن المادة التي سيقدمونها ستستخدم في دراسة عن العدوان. وبالتالي، فقد نقصت إلى أدنى حد إمكانية الانحياز المتعمد أو «أثر الهالة».

2 ـ المصنفون الذين قاموا، ما بين 1956 و1958، بإعادة تصنيف هذه المعلومات لم يكونوا يعرفون أيضاً أن المعطيات ستستخدم في دراسة عن العدوان كما لم يكونوا مطلعين على الفرضيات التي ستوضع موضع الاختبار.

3 ـ هذه التصنيفات كانت قد استخدمت من قبل في دراسات متابعة لأولئك الصبيان الذين أصبحوا مجرمين أو مدمنين على الكحول أو مرضى بالذهان بعد أن بلغوا سن الرشد، ولقد ميزت هذه التصنيفات تمييزاً ناجحاً بين المنحرفين وغير المنحرفين ضمن العينة. لذلك، وطبقاً لأشكال معينة من السلوك المنحرف، فقد تم إثبات «الصحة التنبؤية» للتصنيفات (ماكورد وغودمان، 1960؛ ماكورد وزولا، 1959).

النتائج:

لقد افترضنا، كمقدمات أساسية لهذا البحث، أن الخبرات البيئية الأولى يمكن أن تؤثر في مستوى العدوان لدى الطفل بأربع طرق متميزة مفاهيمياً:

1 ـ العلاقات العاطفية بين الصبي ووالديه قد تكون أساسية بطريقتين: الأولى، بتأثيرها في مستوى الإحباط لدى الطفل (وبالتالي، برغباته العدوانية بشكل غير مباشر) والثانية، بصياغة فهمه لطبيعة التعامل بين الناس.

2 ـ أساليب الأبوين في تعليم الطفل النظام والإشراف عليه قد تؤثر في رغبته في كبح أي ميول عدوانية يشعر بها.

3 ـ النموذج الذي يمثله الوالدان (بغض النظر عن علاقتهما المباشرة مع الابن) يؤثر في الابن من خلال تعريضه لنموذج مباشر وحميمي من نماذج ردود فعل الإنسان تجاه الإحباط.

4 ـ إن الدرجة التي يعزز بها كل من الوالدين قيم الآخر تؤثر في «الشدة» التي يضفي بها الابن الصبغة الذاتية على مطالب الوالـدين (أي أننـا نعتقـد أن الوالـدين اللذين يختلفان حول عدد كبير من القضايا، بما في ذلك السلوك الذي يتوقعان مـن الطفل أن يسلكه، يحتمل أن يؤدي اختلافهما ذاك إلى نـشوء طفـل مـشوش وغـير منضبط نسبياً).

لكن دعونا نتفحص النتائج الفعلية لكل تأثير من هذه التأثيرات العامة الأربعة.

تحريض العدوان

إن تهجمات الوالدين المباشرة على الصبي ـ سواء تجلت على شـكل عقوبـة جسدية، أم كثرة استخدامٍ للتهديدات، أم على شكل تعليقات دائمة مثبِّطة للـصبي كانت تترافق ترافقاً شديداً مع مستوى عالٍ من السلوك العدواني. وأغلـب الظـن أن هذا الضرب من سلوك الوالدين يمثل إحباطاً شديداً لمتطلبات التبعية لدى الصبي؛ فالرفض الأبوي يعلمه في مرحلة باكرة من الحياة أن الكائنات البشرية الأخرى خطرة عدوانية. إحدى الدلالات لهذه العلاقة بـين الـنزوع للعقـاب عنـد الوالـدين وبـين العدوان لدى أولادهم يمكن تبينها لدى فحص الأساليب التي يتبعها الوالدان لتطبيق النظام.

فبعض الآباء يستخدمون أساليب «غير عقابية» لفرض النظام علـى أولادهـم. إنهم يتناقشون مع الولد أو يحرمونه مـن بعـض امتيازاتـه وحقوقـه أو يبـدون عـدم موافقتهم كلامياً لما يفعله في حـين يعتمـد آبـاء آخـرون علـى أسـاليب «العقـاب» مباشرة. فإذا عصى الطفل أمراً لهم ردوا بـتحقيره بـالكلام أو بالـصفع أو بالـضرب الشديد. ولقد تبين أن الأمهات «العقابيات» ينشئن نسبة من الأطفال غير العـدوانيين أقل بكثير من نسبة الأطفال العدوانيين أو التوكيديين.

(لقد استخدم، خلال البحث، معامـل سـكوت للموثوقيـة مـن أجـل تقيـيم موثوقية المصنِّف الداخلي، فكانت موثوقية الأحكام على نزعـة الأم للعقـاب هـي 0.772 ونزعة الأب للعقاب هي 0.581 أما مقارنة الـصبية غـير العـدوانيين بـسواهم طبقاً لنزعة الأم للعقاب فقد كانت هامة وبحدود نسبة الـ 25%، أمـا مقارنـة آثـار

أساليب الآباء فقد كانت غير ذات دلالة).

جدول1

أساليب الوالدين في تطبيق النظام والعدوان لدى الطفل (نسب مئوية)

أسلوب النظام	الصبية العدوانيون	الصبية التوكيديون	الصبية غير العدوانيين
	(العدد = 24)	(العدد = 95)	(العدد = 49)
الأم عقابية	54	48	31
غير عقابية	46	52	69
	100	100	100
	(العدد = 19)	(العدد = 75)	(العدد = 41)
الأب عقابي	58	49	41
غير عقابي	42	51	59
	100	100	100

جدول2

استخدام الوالدين للتهديدات والعدوان لدى الطفل (نسب مئوية)

استخدام الوالدين للتهديدات	صبية عدوانيون	صبية توكيديون	صبية غير عدوانيين
	(العدد = 22)	(العدد = 78)	(العدد = 41)
غالباً	64	44	32
نادراً	36	56	68
	100	100	100

وثمة دلالة أخرى على أن تهجمات الوالدين على الطفل تؤدي إلى المزيد من السلوك العدواني وهي أن هؤلاء الوالدين الذين غالباً ما يهددون الطفل ويلوحون له بأسوأ العواقب إن هو عصى يكون الاحتمال معهم أكبر في تنشئة أولاد عدوانيين أكثر مما لو كانوا من النوع الذي نادراً ما يهدد).

وكما يمكن للمرء أن يتنبأ من الأدلة السابقة، فإن هؤلاء الوالدين الذين يكرهون بصورة عامة أبناءهم ويرفضونهم، يكون الاحتمال معهم أكبر بكثير في أن ينشؤوا صبية عدوانيين. وبحسب علاقتهم العاطفية الإجمالية مع الصبي فقد جرى تصنيف الوالدين في الدراسة إما على أنهم «جاذبون» أو «نابذون». الآباء الجاذبون هم الذين يتحدثون عن حبهم لابنهم والذين يبدون (إلى حد ما، على الأقل) اعتبارهم للصبي من خلال تقبيله، حضنه، تقديم الهدايا له، الافتخار بإنجازاته... إلخ. وبالمقابل فإن الآباء النابذين لا يترددون في الإعراب عن كرههم الحقيقي لأبنائهم، بل يذكرون أحياناً أنهم يودون لو أن الصبي لم يولد قط، كما أنهم يعاملون الصبي إما بقسوة مكشوفة أو بإهمال أو بتناوب خاطئ ما بين حالات تتجلى فيها عاطفتهم وحالات تتجلى فيها كراهيتهم على نحو سمج.

الجدول رقم 3

علاقة الوالدين بالصبي والعدوان لدى الطفل (نسب مئوية)

مواقف الوالدين تجاه الطفل	صبية عدوانيون (العدد =19)	صبية توكيديون (العدد = 78)	صبية غير عدوانيين (العدد = 41)
أم جاذبة و: أب جاذب	5	69	68
أب نابذ	37	19	17
أم نابذة و: أب جاذب	47	5	10
أب نابذ	11	16	5
	100	100	100

وكما يبين الجدول رقم 3، فإن والدي الصبية العدوانيين هم على علاقة باردة ضامرة عاطفياً بأبنائهم: فالأغلبية العظمى من الصبية العدوانيين 95%، نشؤوا في منازل أحد الوالدين فيها، على الأقل، نابذ عاطفياً، في حين أن أغلبية الصبية من التوكيديين وغير العدوانيين نشؤوا على أيدي والدين عاطفيين جاذبين.

هذا وإن للمتغيرات التي ناقشناها حتى هذه اللحظة ـ النبذ الوالدي، النزعة للعقاب لدى الوالدين وتهديدهما ـ بعض السمات المشتركة. فعلى الأغلب، تكون

لهذه المواقف والأفعال كلها هجمات مباشرة على حس الطفل بالأمان، كما يغلب عليها كلها أن تحط من تقدير الصبي لنفسه كشخص ذي قيمة وأهمية. وهي كلها تعني بمضمونها أن العالم بيئة خطرة ومعادية. وقد يبدو معقولاً أن نفترض أن هذه التأثيرات تقوم بدور المستفز للميول العدوانية ذات الجذور العميقة في نفسه، وهو لا يشعر بالإحباط الشديد نتيجة هذه الهجمات وحسب، بل إنه يتعلم ضمناً أن العدوان هو «طريق العالم» وإذا ما نظر المرء إلى هذه المتغيرات مجتمعة، يظهر له بوضوح النمط المتوقع: فالأطفال العدوانيون يخرجون عادة من البيئة التي تتواجد فيها تأثيرات عدة «محرضة للدافع» في حين ينشأ الأطفال التوكيديون وغير العدوانيين، نموذجياً، من البيئة «الإيجابية» نسبياً.

وهكذا فإن 80% من الصبية العدوانيين و50% من الصبية التوكيديين و33% فقط من الصبية غير العدوانيين سبق لهم أن تعرضوا لاثنين أو أكثر من التأثيرات «السلبية». ومن الجدير بالذكر، في هذه المناسبة، أن المنحرفين (الذين لم يتضمنهم الجدول 4) يكونون، عادة، قد تعرضوا لثلاثة شروط «سلبية» على الأقل(*)

الجدول رقم4

متغيرات تحريض الدافع والعدوان لدى الصبي (نسب مئوية)

عدد العوامل «السلبية»	الصبية العدوانيون (العدد = 25)	الصبية التوكيديون (العدد =9795)	الصبية غير العدوانيين (العدد = 52)
0	20	22	40
1	0	28	27
2	28	19	21
3	44	19	21
4	4	8	4
5	4	4	2
	100	100	100

(*) ملاحظة: كل عامل «سلبي» ـ نبذ الأم، نبذ الأب، عقابية الأم، استخدام الوالدين للتهديدات ـ كل منها أعطي قيمة 1، وحين لم تتوفر معلومات كافية فقد كان ينظر إلى العامل بوصفه عنصراً «إيجابياً» في خلفية الطفل.

وبالإجمال، فإن هذه الأدلة تفضي إلى الاستنتاج بأن:

1 ـ الاحتمال كان أكبر في أن الصبية العدوانيين والتوكيديين قد خضعوا لنظام يأخذ بأسلوب العقاب من قبل أمهاتهم أكثر مما هو الشأن بالنسبة إلى الصبية غير العدوانيين.

2 ـ الاحتمال أكبر في أن الصبية العدوانيين قد تعرضوا للتهديد من قبل والديهم أكثر مما هو الشأن بالنسبة إلى الصبية التوكيديين وغير العدوانيين.

3 ـ الاحتمال أكبر في أن الصبية العدوانيين قد نشؤوا على أيدي آباء وأمهات نابذين أكثر مما هو الشأن بالنسبة إلى الصبية التوكيديين وغير العدوانيين.

4 ـ تختلف أنماط الصبية الثلاثة اختلافاً كبيراً في العدد الإجمالي لعناصر «التحريض ـ على العدوان» التي تشكل خلفياتهم.

الغرس المباشر للضوابط

تدل الأدلة السابقة على أن نسبة عالية من العدوان إنما قد أثارها بالأصل نبذ الوالدين للطفل ونزعتهما نحو معاقبته وتهديداتهما له. لكن، ثمة جملة من العوامل العامة الأخرى ـ المدى الذي مارس فيه الوالدان الضبط المباشر لسلوك الصبي ـ تلعب دوراً هاماً أيضاً. لقد افترضنا أن عوامل مثل نوعية الطلبات التي تطلب من الطفل، الدرجة التي يشرف بها الوالدان على أعماله والمدى الذي يفرض ضمنه الوالدان قيمهما عليه بأسلوب متساوق، كلها يمكن أن تعمل على تعديل الشكل الذي يعبر به الصبي عن نوازعه العدوانية. فحتى الطفل الذي يكون مبتلى بنوازع عدوانية شديدة، كما افترضنا، قد لا يعبر عنها بصورة صريحة إذا ما أخضعه والداه لضوابط منسقة ثابتة. ولقد بينت عدة قياسات تأثير هذا الجانب من جوانب بيئة الطفل في صوغ السلوك العدواني.

إن الآباء يختلفون اختلافاً مثيراً للدهشة في نوعية الطلبات التي يفرضونها على أبنائهم. ففي بعض الأسر، يفرض الوالدان «طلبات قاسية» على الطفل من أجل امتثاله وخضوعه، إذ يتوقعان من الابن أن ينظف غرفته، أن يقوم بالمهام الروتينية في المنزل، أن يدرس جيداً في المدرسة، أن يكون مؤدباً، أن يحضر درس الأحد ـ أي بعبارة أخرى أن يمتثل امتثالاً كاملاً للعادات والأعراف السائدة في المجتمع.

وفي أسر أخرى، لا يطلب الوالدون هذه الدرجة العالية من «السلوك المؤدب». إنهم، في بعض الحالات، يتجاهلون الطفل، هكذا بكل بساطة، وفي حالات أخرى يطلبون مستوى عالياً من الأداء في ميدان من ميادين السلوك (مثلاً ارتداء ملابس نظيفة) لكنهم يعطون الطفل حرية تامة في الميادين الأخرى (مثلاً، السلوك في الصف).

بذلك كان الاحتمال في أن ينشأ صبية غير عدوانيين من الأسر التي تضع شروطاً صارمة عليهم فيما يتعلق بالسلوك «المؤدب» و«المسؤول» أكبر من احتمال نشوء أطفال عدوانيين أو توكيديين.

وكما هي الحال بالنسبة إلى نوعية الطلبات المفروضة على الطفل، فإن الأسر تتفاوت أيضاً في الدرجة التي تشرف بها عليه إشرافاً مباشراً فبعض الوالدين (أو البالغين الآخرين) يبقون أعينهم مفتوحة على كل تصرف أو نشاط يقوم به الصبي، كما أنهم لا يترددون في إرشاد الطفل أو التدخل تدخلاً مباشراً في السلوك الذي لا يوافقون عليه. إنهم يرغبون في أن يعرفوا أين كان وماذا فعل في كل لحظة. وهم يتوقون لأن يسمعوا تقارير عن سلوكه خارج المنزل. في حين أن هناك آباء لا يقومون إلا بالقليل من الإشراف على الطفل، أو لا يشرفون عليه ألبتة، إذ يسمحون له بالتجول على هواه وباختيار ما يرغب من نشاطات وأصدقاء. لذلك فإن الاحتمال في أن ينشأ أطفال غير عدوانيين ممن يخضعون لإشراف دقيق أكبر بكثير

الجدول رقم5

متطلبات الوالدين من الطفل والعدوان لديه (نسب مئوية)

متطلبات الوالدين	صبية عدوانيون (العدد = 26)	صبية توكيديون (العدد = 96)	صبية غير عدوانيين (العدد = 51)
عالية	16	24	45
منخفضة	48	76	55
	100	100	100

الجدول رقم6

الإشراف على الطفل والعدوان لديه (نسب مئوية)

إشراف	صبيه عدوانيون (العدد = 25)	صبية توكيديون (العدد = 97)	صبية غير عدوانيين (العدد = 52)
موجود	52	61	75
غير موجود	48	39	52
	100	100	100

الجدول رقم7

ضبط الأم للصبي والعدوان لديه (نسب مئوية)

ضبط الأم	صبية عدوانيون (العدد = 25)	صبية توكيديون (العدد = 96)	صبية غير عدوانيين (العدد = 51)
ضبط مفرط	40	27	53
ضبط عاد	16	40	31
ضبط دون العادي	44	33	16
	100	100	100

كذلك هناك قياس آخر، هو تصنيف ضبط الأم للطفل، بدا أن له علاقة وثيقة بمستوى السلوك العدواني. فالصبية الذين خضعوا للدراسة كانت أمهاتهم تنقسم إلى ثلاثة أصناف: أمهات «يفرطن في ضبط» أولادهن (إذ يطلبن أن يكون الصبي قريباً دائماً من أمه ويخضع خضوعاً تاماً لتوجيهاتها)، وأمهات يمارسن «ضبطاً غدياً» على أطفالهن (أي نساء يعنين بنشاطات الصبي إلا أنهن يعطينه الحرية في بعض المجالات كاختيار رفاق اللعب مثلاً أو نوع الملابس التي يرتديها) وأمهات يمارسن «ضبطاً دون العادي» على الصبي (كالأمهات اللواتي غالباً ما يهملن سلوك الطفل أو لا يبدين أي اهتمام به) وهكذا فإن الصبية العدوانيين كانوا في الغالب إما ممن مارست عليهم أمهاتهم «ضبطاً مفرطاً» أو «ضبطاً دون العادي»، أما الأطفال التوكيديون فقد كانوا ممن نشؤوا على نسب متساوية تقريباً من كل نوع من أنواع الأمهات الثلاثة، في حين كان الأطفال غير

العدوانيين في الغالب ممن أنشأتهم أمهات ذوات «ضبط مفرط» أو «ضبط عادي».

كذلك ثمة عنصر آخر يستحق اهتمامنا ألا وهو اتساق النظام الذي يفرضه الوالدان وثباته. فأغلبية الوالدين في الدراسة كانوا يفرضون النظام على أبنائهم بأسلوب «خاطئ»: إذ تبين أنه من أجل العمل نفسه كان الطفل أحياناً يتعرض للعقاب الشديد في حين كان يسمح له، في أوقات أخرى بأن يتابع سلوكه (بل ويشجع). في هذه الأسر غير المتسقة النظام، يتأثر النظام الأبوي تأثراً شديداً بالحالات المزاجية أو بالموقف الآني، لكن، ثمة والدون آخرون كانوا متسقين نسبياً ثابتي النظام، فالطفل يكون على ثقة من أنه إذا ما ضبط وهو يرتكب فعلاً معيناً، سيتعرض للعقاب. وقد تبين أن الأطفال غير العدوانيين هم الذين نشؤوا على أيدي والدين (ولاسيما الأمهات منهم) يستخدمون أساليب متسقة وثابتة في فرض النظام، في حين يغلب أن يكون العكس صحيحاً فيما يتعلق بالصبية التوكيديين والعدوانيين (موثوقية المصنِّف الداخلي بالنسبة إلى تصنيفات الاتساق في النظام الذي يفرضه الوالدان كانت 772% بالنسبة إلى الأمهات و580% بالنسبة إلى الآباء. بعد مقارنة الصبية غير العدوانيين بالآخرين من حيث اتساق النظم الذي تفرضه الأم كان الفارق هاماً أما بالنسبة إلى اتساق النظام الذي يفرضه الأب فالفارق لم يكن بذي أهمية).

إذن، من الواضح أن هذه المتغيرات التي تتناول الضبط المباشر للطفل ـ أي نوعية الطلبات التي يفرضها الوالدان على الابن ودرجة الإشراف التي يوليانها إياه، وثبات النظام الذي يعاملانه به واتساقه ـ كلها ذات علاقة هامة بالعدوان لدى الطفل. هذه التأثيرات التي تتميز بها بيئة الطفل تختلف نظرياً فقط عن تلك العوامل التي لها علاقة بتحريض درجة عالية من العدوان. مثال على ذلك، يتوقع المرء، أثناء التطبيق، أن يترافق رفض الوالدين عادة مع نقص إشرافهما المباشر على الطفل. لهذا السبب، من المفيد أن ننظر إلى تأثير هذه الشروط مجتمعة. وفي الجدول رقم9 يمكن للمرء أن يلاحظ العلاقة القائمة بين عامل يبدو وكأنه ذو علاقة أساسية بالتحريض على العدوان (النزوع للعقاب عند الوالدين) وبين عامل آخر يبدو وكأنه ذو علاقة بالأساس بغرس الضوابط في نفس الطفل (الطلبات التي يفرضها الوالدان على الطفل).

وعلى ما يبدو، فإن لكلا العاملين علاقة وثيقة بالتعبير عن العدوان. إذ يغلب على الصبية العدوانيين أن يأتوا من بيوت، أحد الوالدين فيها، على الأقل، ينزع للعقاب الجسدي، والطلبات التي يفرضها الوالدان على ابنهما منخفضة المستوى: 67% من الصبية العدوانيين، 55% من الأطفال التوكيديين و22% فقط من الصبية

غير العدوانيين خرجوا من هذا النوع من الأسر.

الجدول رقم8

اتساق النظام الأبوي والعدوان لدى الطفل (نسب مئوية)

ثبات النظام	صبية عدوانيون (العدد = 25)	صبية توكيديون (العدد = 97)	صبية غير عدوانيين (العدد = 52)
لدى الأم			
ثابت	28	42	52
متقلب	72	58	48
	100	100	100
لدى الأب			
ثابت	28	30	40
متقلب	72	70	60
	100	100	100

الجدول رقم 9

نزوع الوالدين إلى العقاب، طلباتهما المفروضة على الصبي والعدوان لديه (نسب مئوية)

	صبية عدوانيون (العدد = 24)	صبية توكيديون (العدد = 95)	صبية غير عدوانيين (العدد = 49)
أسر تفرض طلبات قاسية على الطفل و: كلا الوالدين نزاع للعقاب	4	3	8
أحدهما نزاع للعقاب لكن الآخر ليس كذلك	8	14	18
لا أحد منهما نزاع	4	6	19
أسر تفرض طلبات يسيرة على الطفل و: كلا الوالدين نزاع للعقاب	13	21	8
أحدها نزاع للعقاب لكن الآخر ليس كذلك	54	34	14
لا أحد منهما نزاع للعقاب	17	22	33
	100	100	100

يترافق السلوك العدواني على ما يبدو مع افتقار النزعة للعقاب عند الوالدين كذلك مع فرض طلبات قاسية. فمن الأطفال الذين جاؤوا من بيوت كلا الوالدين فيها غير نزاع للعقاب وتفرض متطلبات قاسية على سلوك أطفالها، كانت نسبة غير العدوانيين هي 56%. وعلى الطرف المناقض (أي البيوت التي كان فيها كلا الوالدين نزاعاً للعقاب وفي الوقت نفسه لا تفرض متطلبات قاسية) كانت نسبة غير العدوانيين هي 15% فقط وبصورة عامة، إذا كانت الطلبات قاسية نتج عن ذلك نقص في السلوك العدواني، أما إذا كانت الطلبات غير قاسية فإن نزوع الوالدين للعقاب يزيد في الغالب من مستوى السلوك العدواني.

وبالإجمال، فقد دلت هذه المادة على أنه:

1 ـ من المحتمل أن ينشأ الأطفال العدوانيون والتوكيديون لدى والدين لا يفرضون طلبات قاسية عليهم أكثر مما ينشأ أطفال غير عدوانيين.

2 ـ من المحتمل أن يكون الصبية العدوانيون والتوكيديون قد خضعوا لإشراف مباشر من الوالدين على نحو أقل من الصبية غير العدوانيين.

3 ـ الأطفال غير العدوانيين نشؤوا، أكثر مما هو الشأن بالنسبة للتوكيديين، على أيدي أمهات «أفرطن في ضبطهم» في حين يغلب على الصبية العدوانيين أن يكونوا قد نشؤوا على أيدي أمهات إما «أفرطن في ضبط» أبنائهم أو ضبطهم «ضبطاً دون العادي».

4 ـ من المحتمل أن يكون الصبية غير العدوانيين (وإلى درجة أقل، الصبية التوكيديون) قد خضعوا لنظام فرضته أمهاتهم بأسلوب متسق ثابت أكثر مما هو الشأن بالنسبة إلى الأطفال العدوانيين.

5 ـ من المحتمل أن يكون الصبية العدوانيون والتوكيديون، أكثر مما هي الحال بالنسبة إلى الصبية غير العدوانيين، قد نشؤوا على أيدي والدين كلاهما نزاع للعقاب ويفرض متطلبات يسيرة على الابن.

النموذج الأبوي

قد يبدو من المعقول أن نتوقع أن يكون الاحتمال كبيراً في أن ينشئ الآباء العدوانيون أطفالاً عدوانيين. وعلى الأغلب، فإن الصبي الذي يعيش مع أب، ردود

فعله تجاه الأزمات في بيته تتسم بالعدوان دائماً وكذلك تجاه عمله أو جيرانه، لا بد أن يحاكي هذا النموذج الأبوي. لكن من المدهش، أن المعطيات لا تثبت هذا التكهن «الفطري» وعلى الرغم من أن هناك ميلاً طفيفاً في هذا الاتجاه، أي أن ينشئ الآباء العدوانيون أطفالاً عدوانيين، إلا أنه على الصعيد الإحصائي لم يسجل فروقاً تزيد على الـ 5%.

ولتقدير أثر النموذج الأبوي على سلوك الصبي فقد استخدمت ثلاثة مقاييس - تصنيف العدوان لدى الأب، رجعه تجاه أزمات محددة، ودوره في الأسرة.

وطبقاً للتعريف نفسه الذي طبق على الأبناء، فقد قسم الآباء الذين جرت عليهم الدراسة إلى ثلاثة أقسام: «عدوانيين»، «توكيديين» و«غير عدوانيين»، فتبين أن خمس عشرة بالمئة من الصبية العدوانيين نشؤوا على أيدي آباء عدوانيين لكن النسبة بين التوكيديين كانت ثماني عشرة بالمائة و10% بين الأطفال غير العدوانيين. وعلى الطرف المناقض فقد تبين أن 10% من الصبية العدوانيين، مقابل 6% من التوكيديين و18% من غير العدوانيين، إنما نشؤوا على أيدي آباء غير عدوانيين.

كذلك تم التوصل إلى أحكام تتعلق بردود فعل الآباء تجاه أزمات محددة: فقدان عمل، الفشل في الحصول على ترقية، فقدان «ماء الوجه» في المجتمع، ورطات قانونية.. إلخ، إذ تبين أن معظم الآباء يردون «بصورة واقعية» من خلال محاولتهم تصحيح الوضع بأسلوب ناجع. البعض الآخر رد بطريقة «هروبية»: إذ توجهوا نحو حفلات الشراب والطعام الصاخبة أو انسحبوا في حالة من السلبية الكاملة. مجموعة ثالثة من الآباء ردت «بالعدوان» الصريح (تهجمات لفظية أو جسدية على مصدر إحباطهم).

وعلى الرغم من أن المرء قد يتوقع أن «يعلم» الآباء العدوانيون أبناءهم أن يردوا بأسلوب مماثل، إلا أن هذا لم يحدث: إذ أن نسباً متساوية تقريباً من الصبية العدوانيين والتوكيديين وغير العدوانيين نجدها قد نشأت على أيدي آباء يردون بصورة عدوانية على الأزمات (17%، 16%، 11% حسب التسلسل) من جهة أخرى، يغلب على الآباء «الواقعيين» أن يكون لديهم أطفال غير عدوانيين: 33% من الصبية العدوانيين. 39% من التوكيديين و56% من الصبية غير العدوانيين نشؤوا لدى رجال من هذا النوع.

كذلك كان الآباء متفاوتين فيما يتعلق بدورهم في الأسرة. فبعضهم كانوا «مستبدين»، يتخذون جميع القرارات في الأسرة بأنفسهم ويحكمون البيت بقبضة حديدية، وبعضهم الآخر كانوا رجالاً سلبيين غير فعالين، أسلموا قياد الأسرة للأم، والبعض الثالث كان يأخذ دور «القائد» ـ إنه يتخذ القرارات الأساسية بالنسبة إلى الأسرة، لكن بعد التشاور فقط. ورغم أن المرء قد يتوقع أن ينشأ الصبية العدوانيون في أغلب الأحيان من الآباء المستبدين، إلا أن الأمر لم يكن كذلك تماماً. فتسع عشرة بالمائة من الصبية العدوانيين، بالمقارنة مع 8% و7% من الصبية التوكيديين وغير العدوانيين، نشؤوا على أيدي آباء مستبدين، و38% من الصبية العدوانيين، مقابل 51% من التوكيديين و55% من غير العدوانيين، نشؤوا على أيدي آباء يلعبون دور «القائد» أما البقية من العدوانيين فقد جاءت من الآباء السلبيين.

من هذه المعطيات يمكن للمرء أن يخرج بنتيجة عامة هي: أن العدوان لدى الأب لا يزيد كثيراً من العدوان لدى الابن، بل سيتبدى لنا أن أي شكل من أشكال «الانحراف» لدى الأب ـ سواء تم التعبير عنه بالعدوان أم «الهروبية» أم بالدور الشاذ ضمن الأسرة ـ يغلب عليه أن يترافق مع نسبة أعلى من العدوان لدى الصبي. فالصبية غير العدوانيين ينشؤون في الأعم الأغلب لدى آباء غير عدوانيين يردون على الأزمات بأسلوب واقعي ويقومون بدور «القائد» في الأسرة. لذلك، يمكن للمرء أن يفترض أن هؤلاء الأطفال عايشوا نموذجاً أبوياً من المسؤولية والضبط القوي نسبياً لنوازع الانحراف. ولقد تبين أنه غالباً ما يفتقر الأطفال العدوانيون لنموذج أبوي من الضبط الداخلي كهذا النموذج. لذلك يبدو وكأن هذا النقص في خلفيتهم (لا نموذج العدوان المحدد) هو الذي ساهم في نشوء سلوكهم غير المنضبط.

تدعم هذا التأويل شريحتان أخريان من المعطيات. فكثير من الآباء الذين أجريت عليهم الدراسة كانوا قد ساهموا بشكل من أشكال السلوك المنحرف المختلفة (الإجرام، الإدمان، الذهان، الفرار من الجندية، العلاقات الجنسية غير الشرعية...إلخ). لكن نادراً ما كان هذا السلوك عدوانياً مباشراً بطبيعته. غير أن الآباء المنحرفين أولاء كانوا نسبياً غير منضبطين، تهربيين وفاقدي الإحساس بالمسؤولية؛ فقد فشلوا في أن يقدموا لأبنائهم مثالاً عن الاعتدال. وعلى الأغلب فإن الصبية

العدوانيين والتوكيديين ينشؤون على أيدي آباء منحرفين من هذا النوع؛ فقد تبين أن 48% من الصبية العدوانيين و52% من التوكيديين و39% من غير العدوانيين نشؤوا على أيدي آباء منحرفين.

كذلك، قد تلعب قوة الإيمان والدين دوراً. إذ تبين أن الصبية غير العدوانيين نشؤوا على الأغلب في بيوت ذات نزعة دينية «أشد» (أي في أسر يحضر الوالدون فيها صلوات الكنيسة مرة واحدة في الأسبوع على الأقل ويقدمون فروض الولاء الأخرى لدينهم). كما تبين أن 48% من الأطفال غير العدوانيين، وذلك بالمقارنة مع 34% من التوكيديين و21% فقط من العدوانيين، نشؤوا على أيدي أمهات ذوات نزعة دينية قوية. بيد أن الميل الديني الخاص هذا لدى الأسرة لم يؤثر تأثيراً ذا دلالة في مستوى العدوان لدى الصبي. وبالإجمال، فإن الوالدين ذوي النزعة الدينية الشديدة هم الناس الذين يقدرون الضبط الداخلي والامتثال للأعراف و«الخضوع» وعدم العدوان أكثر من أولئك الذين كانوا مجرد أفراد اسميين في الجماعة الدينية. بذلك، يمكن للمرء أن يفترض أن الوالدين ذوي النزعة الدينية الشديدة غالباً ما يقدمون نموذجاً عن الضبط الداخلي لأبنائهم أكثر من سواهم.

هذه المعطيات تدل على أن نموذج الامتثال والضبط الداخلي الذي يقدمه الوالدان (سواء تم التعبير عنه بردود فعل واقعية تجاه الأزمات، أم بالقيام بالدور الطبيعي في الأسرة على الوجه الأكمل أم بالتمسك الشديد بتعاليم الدين أم بالافتقار للسلوك المنحرف) يمكن أن يترافق مع انخفاض مستوى السلوك العدواني لدى الصبي. كما تدل الدراسة، وهو أمر يثير الدهشة أكثر، على أن النموذج العدواني الذي يمثله الوالدان للطفل ليس منتجاً، بحد ذاته، للعدوان لديه أكثر من الأشكال الأخرى «الألطف» من الانحراف الوالدي أو انعدام الشعور بالمسؤولية أو التهربية.

لكن حتى هذه التعميمات التجريبية ينبغي أن تخضع للمزيد من التحديد والدقة. ففي العينة ذاتها، ثمة ترابط عام بين الانحراف الوالدي وعوامل أخرى مثل النبذ الوالدي، النزوع إلى العقاب، ونقص الإشراف على الطفل وضبطه. لذلك، فإن الترابط الطفيف بين الانحراف الوالدي والعدوان لدى الصبي قد يكون بكل بساطة انعكاساً لهذه العوامل الأخرى.

توافق الوالدين على القيم

ثمة مجموعة أخيرة من الشروط، هي مقدار التوافق بين الوالدين فيما يتعلق بقيم المجتمع الأساسية، لها تأثيرها في فهم أصول العدوان. فقد بينت الدراسة أن الوالدين، في بعض البيوت، كانوا في حالة نزاع مستمر حول مواقف وأفعال بعضهم البعض أو كانوا غير راضين أساساً عن مكانتهم في الأسرة؛ بعبارة أخرى كان يغلب على والدين كهؤلاء أن يحطوا من مواقف بعضهم البعض لا أن يعززوها. لقد افترضنا أن طفلاً نشأ في وسط كهذا يميل لأن يصبح مشوشاً فيما يتعلق بتوقعات الوالدين منه ومن المحتمل أن «يشطِّب» على مطالب والديه منه. لهذا، يبدو من المعقول أن نفترض أن يكون هؤلاء الأطفال أقل خضوعاً لآبائهم وبالتحديد أقل كبحاً في التعبير عن دوافعهم العدوانية.

والمعطيات تدعم هذا التأويل. فعلاقة الوالدين واحدهما بالآخر، وكذلك علاقتهما المباشرة بالطفل نفسه كانت ذات تأثير على مستوى العدوان لدى الصبي. وكمجموعة، فقد جاء الصبية العدوانيون على الأغلب من بيوت مضطربة نتيجة الصراع بين الوالدين والافتقار لاحترام الوالدين واحدهما للآخر، والاختلاف ضمن الأسرة فيما يتعلق بطرق تربية الطفل والخصام بين الطفل وأقربائه. لهذا السبب، غالباً ما كان الصبية العدوانيون قد نشؤوا في وسط أحد الوالدين فيه يحط من (أو يهاجم بصورة مباشرة) الآخر، وسط لا يؤدي إلى نشوء منظومة قيم ثابتة أو ترسيخها.

ولقد دل عدد مختلف من القياسات، تناولت كلها الظواهر نفسها، على أن الأطفال العدوانيين نشؤوا في بيوت تمزقها أساساً الخلافات بين الوالدين، وفي الجدول رقم 10 نقدم الأرقام بالذات.

وهكذا يمكننا، إجمالاً، أن نستخلص من الدراسة السابقة هذه الاستنتاجات:

1 ـ في الأغلب ينحدر الأطفال العدوانيون والتوكيديون من أسر تتميز بالصراع «الشديد» بين الوالدين ـ مشاحنات دائمة، اتهامات واتهامات مضادة وفي بعض الأحيان تهجمات جسدية مباشرة.

2 ـ على الأغلب ينحدر الأطفال العدوانيون والتوكيديون من أسر يقيم أحد الوالدين فيها للآخر «قدراً ضئيلاً». وهذه هي البيوت التي يعبر فيها الوالدان، وبصراحة تامة، عن عدم احترام واحدهما للآخر.

3 ـ على الأغلب ينحدر الصبية العدوانيون من بيوت، كلا الوالدين فيها غير راض عن دوره في الأسرة أو الحياة. وفي هذه الأسر، غالباً ما تتذمر الأم من أعبائها كربة بيت وأم في حين يعرب الآباء عن نفورهم من عملهم ودورهم في البيت وعلاقتهم بالمجتمع.

4 ـ الاحتمال كبير في أن ينحدر الأطفال العدوانيون من بيوت، الوالدان فيها غير متفقين على أساليب تربية الطفل.

5 ـ الاحتمال كبير في أن يخرج الأطفال العدوانيون من بيوت، الوالدان فيها لا يظهران أية عاطفة واحدهما تجاه الآخر.

وإذا أخذت معاً، فإن هذه المقاييس المختلفة «لوسط» التأهيل الاجتماعي تبين أن الصبية العدوانيين (وإلى درجة أقل، الصبية التوكيديين) ينشؤون في أسر يسبب الاضطراب فيها درجة عالية من الصراع والتنازع بين الوالدين. بالمقابل، فإنه يغلب على الأطفال غير العدوانيين أن يخرجوا من بيئة، الوالدان فيها يحترم واحدهما الآخر ويتفقان على المسائل الأساسية (بما في ذلك أساليب تربية الطفل) ويكونان قانعين نسبياً بحظهما في الحياة.

النتيجة الطبيعية لصراع بين الوالدين كهذا هو أن الصبي يميل لأن يرفض أسرته والقيم التي يمثلها الوالدان. وكما يمكن للمرء أن يتوقع، فإن الصبية العدوانيين غالباً ما يختارون «فئة مرجعية» (زمرة منحرفين، أبناء جيران...إلخ خارج نطاق البيت. لقد تبين من الدراسة أن اثنين وثلاثين بالمائة من الصبية العدوانيين، يقابلهم 14% فقط من الصبية التوكيديين و6% من غير العدوانيين، يوجهون سلوكهم بكامل وعيهم نحو فئة مرجعية «خارجية بدلاً من توجيهه طبقاً لرغبات الأبوين».

هذا الميل الذي نجده لدى الأطفال العدوانيين نحو فصل أنفسهم عن أسرهم يتكشف أيضاً في مواقفهم تجاه أخوتهم وأخواتهم. فقد وجد لدى 42% فقط من الأطفال العدوانيين علاقات ودية تعاونية مع أخوتهم. وبالمقابل كان 70% من الصبية التوكيديين و66% من الصبية غير العدوانيين يقيمون علاقات ودية مع أخوتهم وأخواتهم.

الجدول رقم10

العلاقات المتبادلة بين الوالدين والعدوان لدى الصبي (نسب مئوية)

	صبية عدوانيون	توكيديون	غير عدوانيين
صراع والدي:	(العدد = 21)	(العدد = 83)	(العدد = 43)
شديد	38	36	12
ضئيل	38	27	47
لا صراع	24	37	31
	100	100	100
تقدير والدي:	(العدد = 20)	(العدد = 81)	(العدد = 38)
تقدير متبادل رفيع	50	52	79
أحد الوالدين يحتقر الآخر	25	20	13
احتقار متبادل	25	28	8
	100	100	100
رضى بالدور الوالدي:	(العدد = 20)	(العدد = 84)	(العدد = 42)
كلا الوالدين راضٍ	45	26	12
أحدهما غير راض	5	25	19
لا أحد منهما راض	50	49	69
صراع والدي حول الطفل:	(العدد = 21)	(العدد = 76)	(العدد = 41)
صراع شديد	34	10	10
ضئيل	38	30	24
لا صراع	38	60	66
تعلق الوالدين واحدهما بالآخر:	(العدد = 20)	(العدد = 83)	(العدد = 39)
تعلق شديد	15	38	44
تعلق منقطع	40	27	36
لا مبالاة	10	8	10
خصام	35	27	10
	100	100	100

استنتاجات

لقد قلنا، في هذا البحث، بأن ثلاثة عناصر رئيسية في بيئة الطفل تؤثر في مستوى سلوكه العدواني فيما بعد، هذه العناصر هي:

1 ـ العلاقة العاطفية بين الصبي ووالديه (الدرجة التي تعامل بها الأسرة ابنها بأسلوب العقاب أو التهديد أو النبذ).

2 ـ الضبط المباشر الذي يمارسه الوالدان على سلوك الصبي (الدرجة التي يرشد بها الوالدان الطفل بأسلوب صارم ثابت).

3 ـ الجو الذي يسود الأسرة (أي المدى الذي يعزز به الوالدان أو يحط واحدهما من قيم الآخر وأهميته).

كذلك يمكن أن يكون عامل رابع ـ وهو التطابق أو الانحراف عن النموذج الأبوي ـ ذا ترابط ضعيف مع مستوى العدوان لدى الطفل.

وهكذا تشير المعطيات التي تقدمها هذه الدراسة ـ وهي المعطيات التي جمعت كحصيلة لمراقبة 174 صبياً غير منحرف مع أسرهم على مدى خمس سنين ونيف ـ على أن الصبية «العدوانيين» و«التوكيديين» و«غير العدوانيين» يخرجون من بيئات مختلفة اختلافاً جذرياً.

هذه المقارنات ما بين الخلفيات البيئية يمكن أن نراها على أفضل نحو في الجدول رقم 11 الذي يجملها لنا.

وبالطبع، فإن هذه المتغيرات في بيئة الطفل ليست منفصلة بعضها عن البعض الآخر تمام الانفصال. لقد تناولنا ظروفاً خاصة في البيت، كرفض الوالدين للطفل مثلاً، تعد ذات علاقة أساسية بتحريض الرغبات العدوانية. مع ذلك فإن من الواضح أن عاملاً، كالرفض الوالدي هذا، له تأثيرات أخرى: إنه يقدم للطفل نموذجاً عن العدوان وعلى الأغلب يضعف رغبة الطفل في تلبية طلبات والديه. غير أن بعض المتغيرات الأخرى ليس لها على ما يبدو هذا التأثير المتعدد الأوجه. مثال على ذلك، الدرجة التي يخضع بها الطفل لإشراف الكبير، لها علاقة مباشرة، على ما يبدو، بضبط الأشكال التي يعبر بها الصبي عن العدوان، إنما ليس لها تأثير، أو تأثير ضئيل فقط، في خلق الرغبات العدوانية بالأصل.

ولكي يرسم صورة شاملة واضحة لأصول العدوان، على المرء أن ينظر إلى هذه الشروط المختلفة في بيئة الطفل بحسب تأثيرها الإجمالي. وفي محاولة لوضع صورة عامة لأصول العدوان، فقد تم تصنيف عشرة متغيرات في خلفية كل طفل خضع للدراسة ضمن زمر مختلفة.

أولاً: قسم الأطفال طبقاً لعدد العوامل «الخالقة ـ للعدوان» في بيئتهم. ولتحقيق هذا الغرض، استخدمت خمسة متغيرات: موقف الأب تجاه الصبي، موقف الأم، نزوع الأم نحو العقاب، نزوع الأب واستخدام الوالدين للتهديد.

جدول رقم 11

الظروف البيئية	صبية عدوانيون	توكيديون	غير عدوانيين
علاقة الوالدين العاطفية مع الصبي	رافضة	تعلق	تعلق
	عقابية	عقابية نسبياً	غير عقابية
	كثرة استخدام للتهديدات	استخدام نادر للتهديدات	استخدام ضئيل للتهديدات
غرس الضوابط المباشرة	ضبط مفرط من قبل الأم أو دون العادي	ضبط عادي أو دون العادي من قبل الأم	ضبط عادي أو مفرط من قبل الأم
	متطلبات قليلة من الطفل	متطلبات قليلة	متطلبات كثيرة
	افتقار للإشراف	إشراف ضئيل نسبياً على الطفل	إشراف شديد على الطفل
	عدم ثبات النظام	غير ثابت نسبياً	النظام ثابت
النموذج الوالدي	منحرف اجتماعياً	منحرف نسبياً(آ)	متطابق اجتماعياً
علاقة الوالدين واحدهما بالآخر	درجة عالية من النزاع بوجه عام	درجة عالية من النزاع بوجه عام	درجة منخفضة من النزاع بوجه عام
	انعدام التقدير المتبادل	تقدير متبادل منخفض نسبياً	تقدير متبادل رفيع
	عدم الرضى عن الدور في الحياة	عدم الرضا نسبياً عن الدور في الحياة	رضى عن الدور
	لا محبة بينهما	محبة	محبة

خلفيات الصبية العدوانيين والتوكيديين وغير العدوانيين

(آ) بالمقارنة مع خلفية الصبية غير العدوانيين.

ثانياً: أخذت بعين الاعتبار خمسة متغيرات ذات ارتباط أساسي بالوسط العام للبيت، وهي النموذج الوالدي، والضوابط التي يمارسها الوالدان على الطفل ـ أي بعبارة أخرى تلك العوامل التي هي في الغالب ذات علاقة بتعديل التعبير عن الرغبات العدوانية. من ضمن هذه المتغيرات: إشراف الوالدين على الطفل، ثبات النظام الذي تحاول الأم فرضه عليه، متطلبات الأبوين من الطفل، قوة تمسك الأم بالدين، ومستوى النزاع عموماً بين الوالدين. ولقد أعطي لكل عامل من هذه العوامل علامة «موجبة» واحدة، أي أن الصبي الذي جاء من بيئة تتسم بثبات نظام الأم والإشراف الأكيد والإيمان الديني القوي والمتطلبات الصارمة والتوافق بين الوالدين، حصل على علامة «+5»، وحين لم تكن تتوفر لدينا المعلومات الكافية عن متغيرات بعينة من هذه المتغيرات فقد كان يعد «سالباً».

ولما كنا نعلم أن كلاً من هذه المتغيرات ذو علاقة مستقلة بالعدوان فقد افترضنا أن تأثيرها مجتمعة يعلل الكثير من التفاوت في السلوك العدواني. كما افترضنا بصورة خاصة، أن الاحتمال سيكون أشد في أن ينشأ الأطفال العدوانيون من بيئة غرست في أنفسهم درجة عالية من الدوافع العدوانية وفي الآن ذاته فشلت في توفير الشروط اللازمة لضبط العدوان. بالمقابل، فقد توقع أن يخرج الصبية غير العدوانيين من بيت تتميز بدرجة عالية من الضبط ودرجة منخفضة من التأثيرات «الخالقة ـ للعدوان». هذه التوقعات يوضحها بصورة عامة الجدول رقم 12.

لذلك يمكننا. بشكل عام، أن نقول إن الاحتمال الأشد هو أن ينشأ الصبية العدوانيون على أيدي آباء وأمهات: أ) يعاملون الصبي بأسلوب النبذ والعقاب ب) يفشلون في فرض ضوابط مباشرة لسلوكه جـ) يقدمون له نموذجاً للانحراف د) غالباً ما يتورطون في نزاعات شديدة.

أما الصبية غير العدوانيين فيخرجون من بيئة مناقضة تماماً ـ أي من بيت:

أ) عوملوا فيه بأسلوب عاطفي لا يلجأ للعقاب.

ب) كانت ترشدهم مجموعة ثابتة من الضوابط.

جـ) قدمت لهم نماذج من الامتثال الاجتماعي.

د) رباهم والدان عاطفيان مفعمان بالرضى الذاتي.

جدول رقم 12

تأثير الشروط البيئية مجتمعة على عدوان الطفل (نسب مئوية)

	صبية عدوانيون (العدد = 25)	توكيديون (العدد = 97)	غير عدوانيين (العدد = 52)
بيئة، الوالدان فيها يفرضان ضوابط «شديدة» على سلوك الولد (+3، +4، و+5) والبيت هو:			
ناقل شديد للعدوان (-5، -4)	4	1	2
ناقل متوسط للعدوان (-3، -2)	4	11	13
غير ناقل للعدوان (-1، 0)	8	24	39
بيئة، الوالدان فيها يفرضان ضوابط «خفيفة» على سلوك الولد (+2، +1، 0) والبيت هو:			
ناقل شديد للعدوان (-5، -4)	4	11	4
ناقل متوسط للعدوان (-3، -2)	68	26	15
غير ناقل للعدوان (-1، -0)	12	27	27
	100	100	100

وبصورة عامة يشابه الصبية التوكيديون الصبية غير العدوانيين في أنهم نشؤوا على أيدي والدين عاطفيين غير تهديديين.

لذلك لم يكونوا ضحية للنبذ الذي تتميز به أسر الصبية العدوانيون (51% جاؤوا من أسر عاطفية وغير عقابية وذلك مقابل 20% فقط من الصبية العدوانيين). غير أنهم يشبهون الصبية العدوانيين في أن والديهم:

أ) غالباً ما فشلوا في فرض ضوابط ثابتة.

ب) كانوا نماذج منحرفة.

جـ) غالباً ما كانوا في حالة نزاع صريح (64% من الصبية التوكيديين جاؤوا من بيئة وجدت فيها هذه الشروط).

من هنا يتضح أن الصبية العدوانيين كان لديهم مستوى عالٍ من الدوافع العدوانية ولم يخضعوا للضبط. أما غير العدوانيين فقد كان لديهم درجة منخفضة من الرغبات العدوانية، وعلاوة على ذلك خضعوا لدرجة جيدة من الضبط، في حين أن الصبية التوكيديين كان لديهم بعض النوازع العدوانية أساساً إلا أنهم كانوا أفراداً غير قابلين للضبط نسبياً.

ومن المشجع أن نذكر هنا أن نتائج هذه الدراسة، رغم الفوارق المنهجية، تتفق بصورة أساسية مع الاستنتاجات التي انبثقت عن الأبحاث الأولية السابقة لها. مثال على ذلك، بندورا وولترز (1959) قاما بدراسة لظروف الطفولة الأولى التي ينجم عنها العدوان لدى المراهق. لقد كانت عينتهم، المستمدة من فئة من المنحرفين المعادين للمجتمع من أبناء الطبقة الوسطى، تختلف اختلافاً شديداً عن الصبيان الذين جرت عليهم هذه الدراسة (من حيث السن، الطبقة الاجتماعية، المنطقة الجغرافية والسلوك غير المشروع). مع ذلك فالنتائج متماثلة من حيث الجوهر الصبية العدوانيين المعادون للمجتمع يأتون من بيوت يتعرضون فيها للنبذ والمعاملة بأسلوب متقلب غير متسق.

كذلك، فإن النتائج التي توصل لها سيرز وماكوبي وليفن (1957) في أبحاثهم الأخيرة عن العدوان في الطفولة يشابه في النقاط الأساسية كلها ما توصل إليه هذا البحث. لقد وجد سيرز وزميلاه، فيما وجدوا، أن العدوان في الطفولة يترافق مع

استخدام العقاب الجدي وانخفاض تقدير الأم للأب مع وجود درجة عالية من التساهل تجاه أعمال العدوان، والخلاف بين الوالدين وعدم رضى الأم عن دورها في الحياة. هذه العلاقات نفسها ظهرت، بالحقيقة، في دراستنا هذه ـ رغم أن العينة المستخدمة في هذا البحث جاءت من طبقة اجتماعية أدنى عموماً من العينة التي استخدمها سيرز وطرق المراقبة في الدراستين مختلفة تماماً.

هذه العلاقات المختلفة بين طبيعة أسرة الطفل ومستوى سلوكه العدواني يمكن تفسيرها بأربع طرق مختلفة على الأقل:

1 ـ قد يجادل بعض المحللين بأن العدوان من جهة الطفل يثير عملياً بعض الردود «النموذجية» لدى الوالدين. وطبقاً لهذا التفسير فإن السلوك العدواني الفطري لدى الطفل يثير مواقف رفض ونزعة للعقاب وتقلباً في المواقف لدى الوالدين. السلوك نفسه يُنظَر إليه بوصفه يخلق ظروفاً جديدة ضمن الأسرة. وعلى الرغم من أنه قد يبدو معقولاً كثيراً أن سلوك الطفل يؤثر بالتبادل في مواقف الوالدين تجاهه، فإن من الممكن بسط هذا التفسير على نحو غير ملائم فنقول إن سلوك الطفل يؤثر أيضاً في ظواهر مختلفة كالصراع بين الوالدين مثلاً، نقص الإشراف، الانحراف الوالدي، وسوء تقدير الوالدين واحدهما للآخر.

2 ـ قد يقول البعض إن سلوك الوالدين وعدوان الطفل إنما ينتجان عن عوامل وراثية مشتركة وإن العلاقات البيئية الظاهرة ليست إلا وهماً خادعاً. لكن في غياب الدليل الوراثي المحدد، يبدو معقولاً كثيراً أن ننظر إلى هذا التفسير كاحتمال من الاحتمالات البعيدة نوعاً ما.

3 ـ قد يقول بعض علماء المجتمع، ولاسيما المختصون منهم بعلم الاجتماع. بأن كلاً من سلوك الوالدين وسلوك الصبي إنما ينشأ عن قوى موجهة متماثلة في البيئة الاجتماعية. هؤلاء المحللون يؤكدون توكيداً خاصاً على الخبرات المتماثلة التي يمر بها الوالدان والصبي في علاقاتهم بالعالم «الخارجي»: المدرسة، محيط العمل، الجيران، أو الثقافة العرقية. ونظراً لأنه لا توجد علاقة قائمة بذاتها بين مستوى العدوان لدى الطفل وبين الفئة العرقية للأسرة أو الطبقة الاجتماعية، فإن هذا التفسير لا يبدو أنه ينصف هذه الاكتشافات.

4 ـ على الرغم من أنه ليس بالإمكان إهمال التفسيرات السابقة، إلا أنه يبدو معقولاً أكثر أن نفترض أن البيئة الأسرية متغير مستقل يؤثر في سلوك الطفل. والدليل المقدم في هذه الدراسة (وكذلك الحقائق التي كرسها العمل السابق) يدل على أن العدوان لدى الطفل هو شكل من السلوك يتطور رداً على شروط بيئية محددة. شروط أوجدها الإنسان وبالتالي يمكن أن يغيرها الإنسان ومن الواضح أن العدوان هو صفة عامة للطبيعة البشرية، صفة يُعبَّر عنها أولاً بالسخط غير المركز لدى الأطفال. بيد أن تطور هذه الصفة ـ سواء تحولت إلى عرض من أعراض السلوك المدمرة الشاملة أم هجعت ورقدت ـ يبدو وكأنه يكمن ضمن نطاق ثقافة الإنسان حسب الشكل الذي تتخذه هذه الثقافة من خلال الخبرات الأسرية الأولى.

* * *

دراسات ثانوية عن العدوان:

ترابط حالات الإعدام بغير محاكمة

مع الدليل الاقتصادي

كارل هوفلاند ـ روبرت سيرز

هذا البحث هو تطبيق مباشر لنموذج الإحباط ـ العدوان على الأصعدة السوسيولوجية للمعطيات. الفكرة الأساسية للنموذج هي أن الحيلولة دون سلوك موجه باتجاه ـ هدف لدى الفرد تؤدي إلى ازدياد دافعيته العدوانية. وفي بسط مثير لهذه الصيغة، يوضح المؤلفان أن حتى مؤشرات «الإحباط» المجتمعية الواسعة كالانحسار الاقتصادي مثلاً ـ الذي يفترض أن يتفرع ضمن مجتمع من المجتمعات بحيث يؤثر في معظم أفراده وذلك بإنتاجه مختلف الخصوصيات الاجتماعية والمالية ـ نقول هذه المؤشرات مترابطة مع مستوى العدوان في ذلك المجتمع. يمكن للمرء أن ينظر إلى ظواهر مجتمعية كهذه باعتبارها تصف المستوى العام للتحريض على العدوان ضمن المجتمع ـ أي بمعنى جو الاضطراب أو الهدوء الذي تحدث ضمنه أعمال العنف الفردية والجماعية. هذا البحث هام أيضاً باعتباره رائد خط مثير جداً وفي وقته المناسب من الأبحاث الحديثة التي تدو حول العوامل المتعددة التي يتضمنها العدوان العرقي والسياسي والدولي. مثال على ذلك، في القسم 3 من هذا الكتاب، تتناول أبحاث رانسفورد وليبرسون وسيلفرمان العنف العرقي وتوضح التداخل المعقد بين المتغيرات السوسيولوجية الواسعة للحرمان الاجتماعي والاقتصادي وبين العوامل العاطفية والموقفية الفردية. كذلك نجد في القسم الرابع، أي العدوان الدولي، أن بحث فايربند هو تحليل رفيع للعدوان وعدم الاستقرار المجتمعي باعتبارهما دالة على الشروط الاقتصادية المحبطة وعلى استبدادية النظام السياسي وعلى الآمال العامة فيما يتعلق بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

آ ـ مدخل

لقد ذكر البعض (دولارد، دوب، ميلر، موررير وسيرز، 1939) أن قوة التحريض على عمل عدواني إثر إحباط لا يتناسب مع قوة التحريض على استجابة ـ الهدف المحبطة وحسب (سيرز وسيرز، ، 1940) بل يتناسب أيضاً مع الدرجة التي تعاق استجابته ـ النهائية. مثال على ذلك، من المتوقع أنه إذا ما أرغم طفل جائع على تناول حليبه من خلال حلمة رضاعة ذات ثقب بالغ الصغر أن يصرخ ويثور وأنه بقدر ما يكون الثقب صغيراً (أي بقدر ما تكبر الإعاقة أمام الاستجابة ـ النهائية، أي الأكل) يكون الهياج والثورة أكبر. هذه الفرضية يمكن صياغتها صورياً وفق الشكل التالي: تتناسب قوة التحريض على العدوان تناسباً طردياً مع مقدار الإعاقة التي تحول دون الاستجابة ـ النهائية المحبطة.

وهناك بعض الإحصائيات الاجتماعية تقدم مصادر ممتازة لتمحيص هذا المبدأ، فمقارنة المقادير الإجمالية للعدوان الاجتماعي خلال المراحل المختلفة من الدورة الاقتصادية هي مثال وثيق الصلة بالموضوع. فإذا ما كانت فرضيتنا صحيحة، يتوقع أن تكون أعمال العدوان أكثر بكثير، خلال سنوات الكساد الاقتصادي، مما هي خلال سنوات الازدهار طالما أن الظروف الاقتصادية تعكس، بصورة عامة، السهولة أو الصعوبة التي يمكن بها تنفيذ النشاطات الاقتصادية المألوفة لأفراد الجماعة: والمؤشرات المنخفضة أو الشروط الاقتصادية السيئة تمثل إعاقة أكبر إزاء الاستجابات ـ النهائية المألوفة مما هي الحال مع المؤشرات العالية أو شروط العمل الجيدة.

وكمقياس للعدوان، فإن العدد الإجمالي لجرائم العنف سيكون وافياً بالغرض إذا ما بقي التعريف القانوني «جريمة العنف» ثابتاً. لكن لسوء حظ بحثنا هذا أنه حدثت تغيرات هامة خلال نصف القرن الماضي في كل من تفسيرات الشرطة والقضاء للقوانين المتعلقة بجرائم العنف وكذلك في القوانين نفسها. وحدها معايير «جرائم الملكية التي تستخدم العنف» بقيت ثابتة نوعاً ما وقد أوضح توماس (1925) أن عدد هذه الجرائم يترابط ترابطاً سلبياً مع المؤشرات الاقتصادية. لكن نظراً لأن الجرائم المتعلقة بالملكية قد تزداد بسبب ازدياد الفاقة خلال فترات التردي الاقتصادي، ويكون العدوان بالتالي مجرد ناتج ثانوي، فإن هذا الترابط ليس مقنعاً

تماماً كإثبات للمبدأ الذي افترضناه هنا. لكن لحسن الحظ أن المعايير بالنسبة إلى حالة واحدة من جرائم العنف، ألا وهي الإعدام بغير محاكمة قانونية، ظلت ثابتة تماماً خلال السنين الخمسين الماضية تقريباً. بل الأكثر من ذلك أن الإعدامات بغير محاكمة قانونية لا تنشأ عن محاولة يقوم بها المرء لتحسين وضعه الاقتصادي إبان فترات التأزم الاقتصادي كما هي الحال مع جرائم الملكية. لذلك تشكل الإحصائيات المتوفرة عن عدد الإعدامات بغير محاكمة قانونية في كل سنة مقياساً ممتازاً للعدوان فيما يتعلق بغرضنا من هذا البحث. نتيجة لذلك، ولكي نختبر صحة الفرضية المطروحة للبحث فقد تم الحصول على المترابطات ما بين عدد الإعدامات بغير محاكمة قانونية والمؤشرات المتزامنة معها والتي تدل على الشروط الاقتصادية خلال نصف القرن الماضي.

ب ـ معطيات ونتائج

1 ـ مصادر المعطيات

من الواضح أن على المؤشرات الاقتصادية التي ينبغي أن تستخدم كمقياس لدرجة الإعاقة التي حالت دون الاستجابات ـ النهائية الاقتصادية المألوفة، أن تشير إلى النشاطات الاقتصادية للجماعة التي يحدث فيها العدوان المقاس. وتحليل 4761 حالة من حالات الإعدام بغير محاكمة قانونية خلال السنين التسع والأربعين الماضية أي من عام 1882 وحتى 1930 ضمناً، يدل على أن 3386 حالة، أي 71.1 بالمائة كانت إعدامات زنوج (وورك، 1931) معظم هذه الحالات حدثت في الولايات الأربع عشرة الجنوبية التي كان القطن فيها، خلال تلك الفترة، السلعة الرئيسية. من هنا، وكما لاحظ ريبر (1933)، فإن قيمة القطن كمحصول هي المؤشر ذو القيمة الأكبر فيما يتعلق بإعدامات الزنوج.

أما المؤشرات الخاصة التي عدت ذات الصلة الأوثق بالشروط الاقتصادية للجماعة فهي:

آ ـ القيمة المزرعية للقطن وبصورة أساسية في ولايات القطن الجنوبية الأربع عشرة.

ب ـ قيمة القطن بالنسبة إلى كل فدان في الولايات نفسها.

إن القيمة المزرعية هي القيمة الإجمالية (السعر × الغلة) للقطن الناتج خلال سنة معينة. أما قيمة القطن بالنسبة إلى كل فدان فقدتم الحصول عليها بتقسيم القيمة المزرعية لسنة معينة على المساحة الإجمالية المزروعة خلال تلك السنة. وقد تم الحصول على المعطيات المتعلقة بالقيم المزرعية للقطن والمساحة الإجمالية المخصصة لزراعته من مختلف مجلدات «الخلاصة الإحصائية للولايات المتحدة».

أما بالنسبة إلى الترابط مع الإعدامات الإجمالية في الولايات المتحدة، فقد بدا الدليل الاقتصادي المركب الذي يغطي عدداً كبيراً من العناصر، أكثر ملاءمة. والدليل المختار هنا هو الدليل الذي وضعه ليونارد آيرز (1937) والذي يتضمن القياسات الفردية المحسوبة للاستهلاك، الإنتاج، البناء، الاستيراد، التصدير والأسعار.

بيد أنه من المتعذر البت بعدد الإعدامات التي حدثت في أية سنة بعينها بدقة مطلقة. إذ أن هناك عاملين يحولان دون تأمين معلومات كهذه:

آ ـ الرقابة: التي تمارس أحياناً على تسجيل أعمال كهذه،

ب ـ مرونة المعايير المتعلقة بالبت في ما يشكل حالة إعدام بغير محاكمة قانونية. وبالطبع، فإن المعطيات المتعلقة بعدد إعدامات الزنوج والعدد الإجمالي للإعدامات بغير محاكمة قانونية هي عرضة للخطأ طبقاً لهذين العاملين. لكن ثمة ما يدعونا للاعتقاد بأن الهدف الذي فرضته الرقابة على تقارير الإعدام هذه يتناسب منهجياً مع المؤشرات الاقتصادية، ولكي نقلل من أهمية العامل الثاني، فإن المعطيات التي استخدمت كانت ترتكز أساساً على معيار ثابت ونهج موحد لتسجيل الأحداث بالنسبة إلى الفترة برمتها. لقد أخذت المعلومات من «الكتاب السنوي للزنوج» فيما يتعلق بالسنوات الواقعة بين 1882 و1930 كلها، دون أن تدرج ضمنها حوادث الشغب العرقية وجرائم القتل التي قامت بها العصابات. كما تم التفريق بين الإعدام بغير محاكمة قانونية وبين جرائم قتل العصابات على أساس واحد هو الحقيقة القائلة إن جريمة القتل التي تقوم بها العصابة يخطط لها وينفذها بضعة

أشخاص في حالة من السرية التامة وخفية عن السلطات القائمة. أما الإعدام بغير محاكمة قانونية فيكون عفوياً عادة لا يسبقه تخطيط كما ينفذ جهاراً وأمام العشرات والمئات بل وربما الآلاف من الشهود العيان أي أن جرائم العصابات تنفذ في السر للتهرب من القانون، في حين أن منفذي الإعدامات غير القانونية يعملون في العلن وعلى ملأ من الناس تحدياً للقانون (آيرز 1937).

2 ـ معالجة المعطيات

تبين المعطيات الخاصة بإعدامات الزنوج والبيض وكذلك المعطيات الخاصة بالقيمة المزرعية للقطن وقيمته الفدانية اتجاهات واضحة ما بين 1882 و1930. ففيما يتعلق بالإعدامات من غير محاكمة قانونية نجد أن خطها البياني في انحدار في حين أن الخط البياني لقيم القطن في صعود. وتوجهات هذه الخطوط نفسها تتبع العلاقة المتكهن بها، أي هناك اتجاه نحو تناقص حالات الإعدام بقدر ما هناك تحسن في الشروط الاقتصادية. بيد أن هذه النتيجة قد تكون بسبب اتجاه عام خفي. لهذا السبب فإن مقارنة الانحرافات عن الخط البياني، من سنة إلى سنة، يقدم اختباراً نقدياً للفرضية. نتيجة لذلك وضعت القيم المتعلقة بالفترة الواقعة ما بين 1882 و1930 كلها على خط مستقيم حسب طريقة المربعات الأقل. بعدئذ حسبت الانحرافات الحاصلة على هذا الخط البياني وأعطيت العلامة المناسبة. وما معطيات دليل آيرز إلا انحرافات تقريباً عن خط الاتجاه البياني.

كذلك حسبت الترابطات الرباعية التجمع والقائمة بين انحرافات الخط البياني الخاصة بحالات الإعدام وبين المؤشرات الاقتصادية. كما وضعت نقاط الحساب في الخانات الملائمة انطلاقاً من موقع الانحرافات، تحت الخط البياني أو فوقه (+ أو −). هذه الترابطات مبينة في الجدول رقم1، وقد استخدمت طريقة التقريب التي بحثها غاريت (1937) وكذلك الطريقة البيانية التي استخدمها شيزاير وسفير ونرستون. ومن الجدير بالذكر أن نتائج الطريقتين كانت شديدة التشابه. على أن طريقة الترابط الرباعي التجمع، التي تستخدم الانحرافات عن الخط البياني، بدت على أنها الإجراءات الأكثر ملاءمة

للتحليل، نظراً لأن الاتجاه لا يؤثر بهذه الطريقة، في الترابط، وبالنسبة إلى الدراسة الأولية فإن الترابطات الأكثر دقة والقائمة على درجة الانحرافات بدت غير ملائمة.

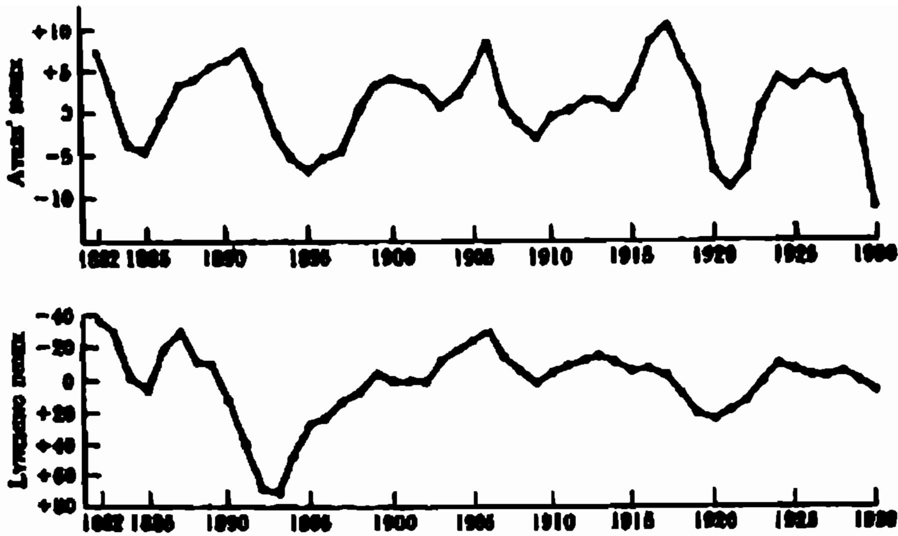
الطريقة الأخرى لتبيان العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية وعدد الإعدامات بغير محاكمة قانونية ينبغي أن تمثل بيانياً التغيرات المتقابلة في السلسلتين. في الشكل 1 نرى النتائج ممثلة بهذه الطريقة. فالتغيرات السنوية في دليل آيرز مرسومة بالنقاط على الخط العلوي والتغير في الخط العام لعدد الإعدامات الإجمالي مرسوم على الخط السفلي ولكي نسهل تتبع العلاقة بالنظر، فقد عكسنا القيم الخاصة بالخط البياني للإعدامات. وهكذا، حين تتغير مجموعتا المعطيات تغيراً متعاكساً فإن الخطين البيانيين يتوازيان. وقد استخدمنا طريقة القيم ذات الدورات ـ الثلاث أي بالنسبة إلى السنة 1905 استخدمنا قيم 1904 و1905 و1906 بعد أخذ متوسطها إلخ. وقد حصلنا على قيم آيرز الخاصة بعامي 1881 و1931 كي يتاح لنا استخدام النطاق الكامل للسنوات الواقعة بين 1882 و1930 ونظراً لأن المعطيات المقارنة فيما يتعلق بالإعدامات من غير محاكمة قانونية غير متوفرة عن عامي 1881 و1931، فقد اتخذنا من أرقام 1882 و1930 أرقاماً لهاتين السنتين.

الجدول رقم1:

الترابط رباعي التجمع من معطيات المؤشرات الاقتصادية والإعدامات بغير محاكمة قانونية

المعطيات قائمة على أساس الانحرافات عن خطوط الاتجاه العام

متغيرات	طريقة غاريت التقريبية	طريقة تشيساير سفير، ثرستون البيانية
دليل آيرز ـ الإعدامات الإجمالية	- 65%	- 61%
القيمة الفدانية للقطن – إعدامات زنوج	- 63%	- 61%
القيمة المزرعية للقطن – إعدامات زنوج	- 72%	- 70%



الشكل1

علاقة الإعدامات الإجمالية بالدليل الاقتصادي المركب (آيرز). كلا الخطين البيانيين يمثل الانحراف عن خط الاتجاه العام (انظر النص)

مناقشات واستنتاجات

يتضح من الترابطات والتمثيل البياني أن الشروط الاقتصادية لمنطقة من المناطق تترابط ترابطاً وثيقاً مع مقدار العدوان الجماهيري الذي يظهر في تلك المنطقة مقاساً بالإعدامات من غير محاكمة قانونية. على أن مترابطاتنا أعلى بكثير من تلك التي سجلها ريبر (1933) بخصوص العلاقة بين عدد الإعدامات من غير محاكمة قانونية والقيمة الفدانية للقطن في تسع من الولايات الجنوبية. رغم أنه ليس واضحاً تماماً ما هي طريقة الترابط التي استخدمها. ولعل صغر العينة التي حصل عليها باستخدامه معطيات تسع ولايات بدلاً من أربع عشرة هو الذي قلل من هذا الترابط غير أن إثبات العلاقة العامة له أهميته الخاصة في هذه الحالة وذلك بسبب الافتقار الواضح لأية علاقة سببية تربط بين مصدر الإحباط والأهداف التي يوجه العدوان نحوها. إذ لا يمكن لخيال أي إنسان أن يتصور أن ضحايا الإعدامات من غير محاكمة قانونية، سواء كانوا من السود أم البيض، هم المسؤولون عن قيمة القطن أو المستوى العام لنشاط الأعمال.

لكن ليس من الصعب أن نكتشف أسباب تحويل العدوان هذا. فعلى الرغم من أنه في أي موقف إحباط نجد أن التحريض الأشد يكون باتجاه أعمال عدوان مباشر ضد العنصر الذي يعتقد أنه هو مصدر الإحباط، فإن أعمالاً كهذه لا يمكن أن تحدث إلا إذا كان ذلك العنصر في متناول اليد وإذا كان العمل لا يثير قدراً كبيراً من العدوان ـ المضاد أو العقاب. في المثال الراهن، عنصر الإحباط ليس في متناول اليد مباشرة نظراً لأنه ليس شيئاً ولا يمكن للمرء أن يكون عدوانياً تجاه حالة تمثلها أرقام دليل اقتصادي. لكن الصحيح أيضاً أن بعض الأفراد قد يمثلون الحالة رمزياً، مثال على ذلك:

التجار، الإقطاعيون، الأثرياء، غير أن هؤلاء الأفراد في وضع اجتماعي مرموق ومحمي، وأي عدوان موجه ضدهم قد يثير قدراً كبيراً نسبياً من الرد (العقاب). من هنا فإن تتبع المبدأ القائل بأن توقع العقاب يكبح من أعمال العدوان المباشر ويتيح إمكانية حدوث تحويل للعدوان (دولارد وفريقه، 1939) فإن العدوان يوجه باتجاه أشخاص ذوي موقع اجتماعي أقل رفعة وحماية، ممن هم غير قادرين على القيام بالرد المناسب.

مع ذلك، فإن غالبية الأشخاص الذين أعدموا من غير محاكمة قانونية كانوا عملياً ممن ألقي القبض عليهم لجريمة من الجرائم أو من الملاحقين بتهمة ما (البعثة الجنوبية، 1932).

لهذا السبب، يصعب أن نفترض أن تجليات العدوان الجماعي هذه مرتبطة بالإعاقة إزاء النشاطات الاقتصادية وحدها. ففي الواقع أن هدف العدوان كان يمثل فعلاً عنصر إحباط لأفراد الجماعة إذ كان يشكل عائقاً إزاء نشاطهم السلمي، راحتهم ومثلهم العليا عن الكيفية التي ينبغي أن يعمل بها المجتمع، كما قدم، بأعماله، تهديداً لمصالحهم المستقبلية. إذن، هو بالضرورة هدف لمقدار معين من العدوان المباشر، لكن طبقاً لمبدأ تراكم قوى التحريض على العدوان (دولارد وفريقه 1939) يغدو متوقعاً أن يتعرض هؤلاء الأشخاص لعدوانات أكثر جدية من الجماعة حين تظهر إلى حيز الوجود إحباطات فرعية كتلك التي يمثلها انخفاض المؤشرات الاقتصادية. يثبت هذا التوقع الازدياد في عدد من أعدموا بغير محاكمة قانونية. إذن، يمكن القول إن الأفراد الذين يثيرون العدوان المباشر يتعرضون للآثار

الإضافية للعدوان المتحول حينما يكون العنصر المسؤول عن هذا الأخير إما بعيداً عن متناول اليد أو هناك إمكانية كبيرة في الرد على العدوان بقدر كبير من العقاب أو بعدوان مضاد.

وهناك دراسة مثيرة للاهتمام أجراها مارشال (1927) تبين تماثلاً شديداً مع النتائج الراهنة. ففي هذه الدراسة كان الأفراد الذين وقع عليهم العدوان هم السياسيون إذ تبين أنهم كانوا يسقطون بصورة نظامية في الانتخابات إثر الفترات التي يقل فيها سقوط المطر.

«على مدى السنوات الستين، وفي سبع حالات من ثمانية (انتخابات رئاسية) حين كانت نسبة المطر تزيد عن معدلها المعتاد، فإن الحزب المستلم للسلطة، وبغض النظر عن ماهيته، كان يستمر في تسلمه سدة السلطة. لكن من جهة أخرى، وفي ست حالات من سبع، حين كانت نسبة المطر تقل عن معدلها المعتاد، فإن جماعة جديدة من السياسيين كانت تحل في واشنطن (مارشال، 1927).

وقد تبين بالنسبة إلى فترة لاحقة، أن «الدورات الأربع ـ الأكثر ـ مطراً ـ من المعتاد كان يتبعها جميعاً استمرار الحزب في تسلمه سدة السلطة، في حين أن الدورات الست الأكثر جفافاً من المعتاد نجم عنها خمسة انتفاضات سياسية» واحتمالات الصدفة التي سجلها المؤلف هي فقط 1 من 14.603.

وسواء كان تأثير سقوط المطر رئيسياً على الدورة الاقتصادية وثانوياً على التغييرات السياسية أم لم يكن، فإن تفسير العلاقة القائمة هنا يظل مشكلة صعبة. يعلل مارشال النتائج باختصار (1927) بقوله، إن «قلة المطر تعني سوء المحصول، وسوء المحصول يعني الشدة، والشدة تعني السخط والاستياء» والسخط والاستياء هذان كانا ينصبان على الحزب السياسي المستلم للسلطة. «من جهة أخرى، الأمطار الغزيرة تعني الازدهار النسبي، وحين يكون الإنسان العادي مزدهراً مالياً، فإن القضايا العليا تنسحب من دائرة اهتمامه بيسر كبير». وقد كتب بارنهارت مفسراً للترابطات المشابهة بين سقوط المطر والانتخابات فقال ما يلي:

«أن نقول إن المزارع يعتقد أن السياسي مسؤول عن نقص المطر قد يكون مبالغة غير مسوغة لانعدام التفكير لدى المقترعين. لكنها مسألة مختلفة تماماً أن

نقول أن الجفاف في نبراسكا جعل مجمل الشروط السيئة هناك أشد سوءاً وأن الاعتقاد الذي كان سائداً هو أن السياسيين مسؤولون عن بعض هذه الشروط. وربما كان البعض يعتقدون أنهم مسؤولون عن معظمها فوضع الكثير من المزارعين أجبرهم على التفكير بالأمور التي أوصلتهم لذلك الوضع. هذا التفكير أدى إلى اتخاذ قرار بمعالجة قضاياهم تلك بالطرق المتاحة لهم. إنهم لا يستطيعون جعل السماء تمطر لكنهم يفكرون أن باستطاعتهم تخفيض أجور السكك الحديدية... والمزارعون غاضبون مسبقاً من المعاملة التي يتلقونها من السكك الحديدية.».

هذا التفسير وكذلك التفسيرات التي قدمها كتاب آخرون في تعليل الترابط يتضمن أساساً، على ما يبدو، العاملين ذاتهما أي التحويل والتراكم وهما العاملان اللذان استخدمناهما في تفسير المعطيات المتعلقة بالإعدام من غير محاكمة قانونية.

د ـ خلاصة

إن الافتراض بأن قوة التحريض على العدوان تتناسب طرداً مع مقدار الإعاقة حيال الاستجابة ـ النهائية المحبطة قد خضع للاختبار وذلك باستخدام الإحصائيات الاجتماعية. كما حسبت الترابطات الرباعية ـ التجمع بين مؤشرات الأرقام السنوية للإعدامات من غير محاكمة قانونية وبين الشروط الاقتصادية الحاصلة خلال الفترة ذاتها. والمعلومات تغطي 49 سنة أي ما بين 1882 و1930.

لقد كانت الترابطات بين مجمل الإعدامات من غير محاكمة قانونية في الولايات المتحدة وبين دليل آيرز الخاص بالنشاط الاقتصادي تتراوح ما بين -61% و-65%، لكن تم الحصول على مترابطات أعلى قليلاً حين أجريت مقارنة بين رقم إعدامات الزنوج وبين القيمة المزرعية والفدانية للقطن. أما التسوية ذات الثلاث دورات للخطوط البيانية الخاصة بدليل آيرز والرقم الإجمالي للإعدامات من غير محاكمة قانونية فتبين العلاقة المعكوسة على نحو واضح كل الوضوح. فخلال فترات الكساد الاقتصادي يكون رقم الإعدامات هذا عالياً، وخلال الازدهار يميل الرقم باتجاه الانحدار. وقد بحثت النتائج طبقاً لمبدأي تحويل العدوان وتراكم الحض على العدوان.

* * *

التقييم النفسي ـ الجسدي لفرضية التنفيس

جاك هوكانسون

يعكس البحث التالي مستوى آخر تماماً للتحليل ـ فيتناول هذه المرة العوامل المباشرة المتبادلة ما بين الأشخاص، ذات العلاقة بزيادة ونقصان الدافعية العدائية. إذ يحاول هوكانسون، باستخدام الإجراءات المخبرية التي يمكن التحكم بها نسبياً، وإن كان بصورة اصطناعية، أن يحلل فرضية محددة وهي الفرضية التي انبثقت عن نظريات العدوان الفرويدية والايثولوجية ونظريات الإحباط ـ العدوان. إن الفكرة التي يبحثها الكاتب هنا هي أن القيام بسلوك عدواني، سواء كان مباشراً باتجاه المحبط أم غير مباشر وذلك بتحويله باتجاه هدف بديل، إنما هو تخفيف ـ توتر جسدي، وأن هذا العدوان الصريح يقوم، بشكل من الأشكال، «بتفريغ مخزون الشخص من الدافعية العدوانية».

ولسوف يتذكر القارئ أن فكرة هذا التفريغ أو «التنفيس» هي ركن أساسي من أركان بحث لورنز الذي رأيناه في القسم الأول، وأن لورنز نظر إلى الخصائص التنفيسية للعدوان الصريح على أنها الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها التخفيف من النوازع العدوانية. هنا، يطرح هوكانسون قضية ما إذا كان هناك، بالفعل، ظاهرة كهذه أي ظاهرة التنفيس العدواني أو، بالمقابل، ما إذا كانت تأثيرات العدوان في تخفيف التوتر الظاهري ليست مجرد حالة خاصة من حالات الأسس العامة للتعلم الاجتماعي التي يمكن تطبيقها على نطاق واسع من التصرفات السلوكية المتبادلة بين الأشخاص.

* * *

إحدى الأفكار المقبولة على نطاق واسع للغاية في النظرية السيكلوجية هي الفكرة القائلة إن التعبير عن العدوان يخفف من حالة الغضب الداخلية للمعتدي ومن المستوى العام لتوتره الجسدي. وقد صاغ فرويد فرضية التنفيس هذه (عام 1959 ب) ثم اكتسبت هذه الفرضية إما بسبب صحتها المتأصلة أو فصاحة القائل بها، صفة الحقيقة البدهية بين الناس العاديين والعلماء على حد سواء (بيركويتز 1962).

النقطة الأساسية بالنسبة إلى النظرة التحليلية ـ النفسية للتنفيس هي ترسيخ مفهوم الجهاز الهيدروليكي الذي تسعى فيه «الطاقة العدوانية» بحثاً عن شكل من أشكال التفريغ. وهكذا، فإن القيام بعدوان مباشر (تفريغ شحنة الغضب) يخدم، كما هو مفترض، في «تفريغ المخزون» وينتج عن ذلك تخفيف مرافق لمستوى الهياج الداخلي. وطبقاً للمعيار نفسه، إذا ما حيل دون العدوان الصريح على مصدر الإحباط، فإن الطاقة العدوانية ستبحث عن قنوات أخرى، إما بتحولها إلى أهداف بديلة أو بارتدادها إلى الداخل واتخاذها شكل المازوكية (تعذيب الذات) أو الاكتئاب النفسي (فرويد، 1959 آ) وإلى حد يثير الدهشة بالحقيقة، فإن هذا الطراز الهيدروليكي من ديناميكية العدوان يسود العلوم الاجتماعية كلها ـ ويتراوح، مثلاً، ما بين تشكيل الأساس لنظرية «كبش الفداء» في التحيز (آلبورت، 1954) واستخدامه كأسلوب في بعض أشكال العلاج النفساني التعبيري، حيث يُشجَع المريض المتوتر المكبوح في مثل هذا العلاج على التعبير عن عدوانه كي يتوصل، مؤقتاً على الأقل، إلى تحقيق توتره (سلافون، 1951).

ولقد تم اقتراح العديد من المتغيرات والاستطالات للطراز الهدروليكي الفرويدي، لكن، عموماً، ظلت صفات تخفيف التوتر الأصلية للتعبير عن الغضب هي الجانب الأساسي لمعظم هذه النظريات (دورلارد وفريقه، 1939، هارتمان وفريقه، 1949؛ ماكيلاند 1951، لورنز 1966). وإذا ما أخذنا وجهات

النظر هذه بصورة إجمالية، يمكننا أن نتوصل إلى تحليل جانبين منفصلين للفرضية. أولهما، هو أن مفهوم التنفيس يدل على أن التعبير عن العدوان (وبالتالي تخفيف مشاعر الغضب) يؤدي إلى انخفاض في العدوان الصريح اللاحق، مفترضين، بالطبع، عدم وقوع إحباطات أو استفزازات جديدة. الثاني هو أن الفرضية تشير إلى أن العدوان المعبر عنه سيعمل لإحداث نقص في مستوى الطاقة الجسدية، وذلك على الأغلب بسبب ظاهرة التفريغ المذكورة سابقاً.

إن الهدف من هذا البحث هو تقييم ذلك الجانب من فرضية التنفيس، أي تخفيف التوتر. وبصورة محددة، يمكن صياغة القضايا قيد البحث من خلال أسئلة ثلاثة:

1) هل التعبير عن الغضب، من قبل شخص مثار، يؤدي بذاته إلى تخفيضات مرافقة في مؤشرات الإثارة الجسدية؟

2) هل يمكن للسلوكات الأخرى غير العدوانية أن تتكشف عن آثار مخففة ـ للتوتر أم أن الظاهرة تقتصر فقط على السلوك العدواني؟

3) هل بالإمكان وصف الآليات السيكولوجية التي تتحقق بواسطتها عملية تخفيف ـ التوتر؟

* * *

هل العدوان يخفف التوتر؟

في محاولة لاختبار هذا الجانب الأساسي من فرضية التنفيس، أجريت بضع دراسات تجريبية قبل سنوات عدة كانت تهدف كلها تتبع مسار العلائم التلقائية للإثارة خلال سلاسل الإحباط ـ العدوان. في الدراسة الأولى من هذه السلسلة (هوكانسون وشلتر، 1961) تعرض الأشخاص الخاضعون للتجربة، ممن هم في عمر الطلبة ومشاهدتهم تتم على نحو إفرادي ضمن جو مخبري، لعملية إهانة ـ مضايقة معيارية في الوقت الذي كانوا يقومون فيه ظاهرياً بمهمة فكرية، وقد دلت القياسات التي أخذت لضغط الدم الانقباضي وقت الإثارة على ضغط الدم لدى أولئك الأشخاص، ونتيجة للإثارة، قد ارتفع حوالي 12مم زئبقي كمتوسط عام. وعقب ذلك الإجراء مباشرة، أتيحت لنصف أولئك الأشخاص الفرص المقبولة اجتماعياً لأن يعتدوا جسدياً (بإجراء صدمات كهربائية) على المحبط، في حين شغل النصف الآخر بنشاط ضبط غير عدواني مدة من الزمن تعادل مدة النصف الأول، فدلت المعطيات الانقباضية لضغط الدم على أنه حدث نقصان كبير فيه لدى الأشخاص الذين أتيحت لهم فرصة العدوان خلال الفترة الزمنية نفسها فقد تجلى لديها استمرار الارتفاع في ضغط الدم ـ إذ ظل لديها، كمتوسط عام، أعلى بـ 10مم من الضغط الانقباضي العادي.

لقد شعر الباحثون أن هذه المعطيات تمثل دليلاً أولياً يدعم الفرضية القائلة بآثار العدوان ـ المضاد في تخفيف ـ التوتر ومهدت للمزيد من كشف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في هذه الظاهرة.

وهكذا، أجريت دراسة ثانية (هوكانسون وبرغيس، 1962) تم فيها استخدام ضغط الدم الانقباضي وسرعة نبض القلب كمقياسين مترابطين. النقطة ذات الأهمية الرئيسية في هذه الدراسة هي مقارنة العدوان الجسدي المستخدم بصورة أبكر، وبسبب آثاره في تخفيف الإثارة، مع العدوان اللفظي والخيالي. هنا أيضاً رفعت عملية الإثارة نفسها بالقياسات الشريانية الدموية لدى الأشخاص الخاضعين للتجربة إلى مستويات مرتفعة (الزيادة الانقباضية = 10مم، زيادة نبضات القلب = 9 نبضات

في الدقيقة). بعد ذلك، مباشرة، أتيحت الفرصة للرد المضاد بواحد من أربعة نماذج مختلفة وذلك بناء على الحالة التجريبية التي عينت للشخص، أي إما: بالرد المضاد الجسدي أو الرد المضاد اللفظي أو العدوان الخيالي أو ضبط النفس بعدم العدوان. وكما حدث في الدراسة السابقة، فإن الأشخاص الذين أتيح لهم جسدياً أن يؤذوا المحبط (من خلال الصدمات الكهربائية) لاقوا انخفاضات شبه تنفيسية في قياساتهم الدموية، في حين ظهر على الأشخاص الذين هم في حالة الضبط عودة تدريجية بطيئة إلى مستوياتهم الأساسية السابقة للإحباط. أما الأشخاص الذين يشكلون فئة العدوان اللفظي فقد طلب إليهم أن يملؤوا استمارة سريعة تقيِّم قدرة المجرب (أي المحبط) على «الانسجام مع الأشخاص الخاضعين للتجربة» (والوقت المتاح لهذه الإجابات يساوي الوقت المتاح لحالات العدوان الجسدي أو ضبط النفس) فدلت المعطيات الدموية الشريانية لدى هؤلاء الأشخاص مرة ثانية على هبوط شبه تنفيسي مرادف لذاك الذي ظهر لدى فئة العدوان الجسدي، أخيراً، طلب إلى عناصر فئة العدوان الخيالي أن يجيبوا كتابياً (وخلال الفترة الزمنية نفسها) على البطاقة رقم 8 من اختيار الثابت [أي الباعث الذي يثير عادة درجة عالية من الخيال العدواني (إيرون، 1950)]. غير أنه لم يظهر أي اختلاف في معدلات استعادة الوضع السابق لحالة الضغط ونبضات القلب لدى هؤلاء بالمقارنة مع عناصر فئة الضبط. أي: عودة بطيئة إلى المستويات الأصلية.

وفي محاولة لدراسة الأهمية التي تتسم بها مكانة المحبط الاجتماعية كمتغير من المتغيرات، أجري بحث ثالث باستخدام إجراءات مشابهة كانت عناصر التجربة فيها طلاباً جامعيين (هوكانسون وبرغيس، 1962ب). هنا، قدم المجرب (أي المحبط) الذي كان في الحقيقة خريجاً جامعياً في أواسط عشرينياته، قدم نفسه إلى نصف عناصر التجربة على أنه طالب لم يتخرج بعد ويقوم بمشروع دراسي (أي حالة انخفاض المكانة) وإلى النصف الآخر على أنه أستاذ جديد في القسم (حالة ارتفاع المكانة)، فظلت عمليات الإحباط وما لحقه من رد مضاد متماثلة لدى كلتا الفئتين. وكما حصل في الدراسة السابقة، فقد أعطي نصف الأشخاص المحبطين الفرصة في أن يردوا على العدوان رداً لفظياً في حين وضع النصف الآخر في فئة الضبط أي اللا عدوان، فتبين أنه حدث لدى عناصر فئة العدوان اللفظي ذات

المحبط المنخفض المكانة انخفاضات في القياسات الدموية شبه تنفيسية، مؤكدة بذلك المعطيات السابقة. غير أن النقطة ذات الأهمية الخاصة هنا هي الاكتشاف بأن العناصر المتعاملة مع المحبط ذي المكانة الرفيعة عبرت عن عدوان لفظي تجاهه (على استمارة التقييم) بقدر ما عبرت فئة العدوان اللفظي عن عدوانها تجاه المحبط ذي المكانة المنخفضة لكن ظهر لديها العودة البطيئة للحالة الأساسية تلك التي تميزت بها عناصر فئة الضبط وعدم العدوان المضاد. هنا إذن كانت حالة لم يترافق فيها العدوان المضاد المباشر مع آثار تنفيسية. وهنا دلالة، إن كان ثمة أية دلالة في هذه المعطيات، على أن العدوان تجاه محبط ذي مكانة رفيعة قد أدى إلى ارتفاع في الضغط الشرياني أكبر حتى من ذلك الذي ظهر لدى عناصر فئة الضبط.

ولقد قام هوكانسون وبرغيس وكوهين (1963) بالبحث في الآثار المخففة ـ للإثارة التي يتركها تحويل العدوان. إذ أثير عناصر التجربة، باستخدام الصيغة العامة نفسها (أي من قبل مجرب ذي مكانة منخفضة، ثم قسم العناصر إلى خمس حالات من الرد المضاد تشتمل على العدوان من خلال الصدمات الكهربائية مع إتاحة الفرصة للعدوان جسدياً على:

1) المحبط (المجرب).

2) شخص آخر يقدَّم على أنه مساعد المجرب.

3) الشخص الآخر نفسه يقدم على أنه طالب متخصص في علم النفس كان قد تطوع لإجراء التجربة،

4) الشخص الآخر نفسه على أنه طالب جامعي في اختصاص آخر تماماً كان قد تعاقد من أجل التجربة؛

5) فئة ضبط لا تقوم بالعدوان. بهذه الطريقة، أقيم على الأقل خط تماثل خام مع المحبط بين الأهداب البديلة.

وقد دلت نتائج الفحص الشرياني على النتيجة التنفيسية المثلى (زمن استعادة الحالة الطبيعية الأسرع) إنما توصلت إليها الفئة التي قامت بعدوان مباشر على المحبط. أما العدوان المحول باتجاه «مساعد المجرب» و«المتخصص في علم

النفس» فقد ترك نسباً متوسطة من آثار التنفيس (رغم أنها لم تختلف إحصائياً عن فئة الضبط)، في حين أن العدوان المحول باتجاه «طالب جامعي آخر» لم يترافق إلا مع استعادة بطيئة لحالة الضغط والقلب شبيهة بفئة الضبط.

هنا بات واضحاً حد آخر من حدود ظاهرة التنفيس، أي لم يقم ثمة دليل على الأثر المخفف للاستفزاز حين يحول العدوان باتجاه هدف ليس له علاقة بيّنة أو شَبَه واضح بالمحيط الأصلي.

إن نتائج هذه الدراسات، إذا ما أخذت معاً، تتيح لنا إمكانية تقديم جواب تجريبي على السؤال الذي رأيناه سابقاً وهو: هل العدوان بذاته يخفف التوتر أم لا؟ وعلى الرغم من أن لدينا الأدلة على أن العدوان يمكن أن يخفف من العمليات اللا إرادية داخل الجسم، فإن هذه الظاهرة تبدو وكأنها تحدث فقط حين تتوفر جملة معينة من الظروف ـ أي في حالة نقل العدوان المباشر إلى محبط ذي مكانة اجتماعية مساوية لمكانة المحبط أو ربما أدنى منه. ومن الجدير بالملاحظة أنه لم تلاحظ أية آثار تنفيسية للعدوان الخيالي، أو العدوان المحول باتجاه هدف لا علاقة له بمصدر الإحباط، أو للعدوان الموجه نحو محبط ذي مكانة اجتماعية أرفع. من هنا يتجلى أن العدوان قد يكون شرطاً لازماً، إنما غير كافٍ، لحدوث ظاهرة تخفيف ـ الإثارة.

مع ذلك، وكما سنرى فيما يلي، فقد دلت الأبحاث اللاحقة على أن العدوان الصريح قد لا يكون شرطاً لازماً حتى من أجل التنفيس. فلنلق نظرة على السؤال الثاني الذي طرحناه في القسم التمهيدي.

هل يمكن للردود المضادة غير العدوانية على إثارات متبادلة ما بين الأشخاص أن تؤدي إلى تخفيف التوتر؟

قبل الدخول في صميم هذه المسألة، سنحاول تقديم وصف لمجموعة من الإجراءات المختبرية المغايرة لتلك التي استخدمت حتى الآن. فقد كان يخالجنا شعور بأن النموذج السابق يعاني من نقاط ضعف عدة لا بد من تصحيحها، وهي:

1) الأشخاص الذين خضعوا لتجربة التحريض لم يكن لديهم إلا هامش ضئيل من الاختيار فيما يتعلق بالرد المضاد حين تعين لهم حالة تجريبية ما.

2) في كافة الدراسات، كان يستخدم محبط ذكر، وبذلك حرمنا من إمكانية إجراء مقارنات بين الذكر والأنثى.

3) التقابل وجهاً لوجه بين المجرب (المحبط) وبين شخص التجربة خلال عملية الإثارة أتاح إمكانية العمل لمتغيرات الدور الخفية والتي لا يمكن التحكم بها وكذلك للإلماعات الخاصة بالعلاقات ما بين الأشخاص فيما يتعلق بالرد المرغوب.

ولكي نتجاوز هذه الصعوبات، فقد لجأنا إلى إجراء لعبة معدلة بين شخصين. إذ وضع الشخص الخاضع للتجربة في كشك معزول يحوي ثلاثة أزرار للرد، عليها عبارات واضحة هي:

صدمة، مكافأة، تجاهل. ثم أعطي التعليمات بأن عليه أن يتعامل مع «زميل تجربة» موجود في كشك معزول مجاور ومماثل، وذلك باستخدامه لتلك الأزرار (والواقع أن «زميل التجربة» كان شريك تجربة من الجنس نفسه). عند أي تبادل داخلي يمكن أن يتلقى الشخص الخاضع للتجربة إما صدمة كهربائية مؤلمة (عن طريق أقطاب كهربائية متصلة بأطراف الأصابع) أو مكافأة رمزية (يشار إليها بواسطة ضوء في كشك عنصر التجربة) أو حالة خواء وذلك حين يفترض أن زميل التجربة قد ضغط على زر التجاهل. كذلك يمكن لعنصر التجربة أن يرد (حين يعطى الإشارة المناسبة) مختاراً إما العدوان (صدمة) أو المودة (مكافأة رمزية) أو التجاهل. (والواقع أن كل الوقائع التي حدثت لعنصر التجربة وكذلك الإشارة التي كان على ذلك العنصر أن يرد عليها، إنما كان يتحكم بها مجرب في غرفة مجاورة) وهكذا كان يساق الشخص الخاضع للتجربة إلى الاعتقاد بأنه يتعامل مع «زميل تجربة» غر (شريك التجربة في الكشك المجاور)، في حين أن المجرب نفسه، بالواقع، ودون أن يراه عنصر التجربة، هو الذي كان يطلق له إشارات الصدمات أو المكافآت أو حالات الخواء وذلك طبقاً لخطة معدة مسبقاً.

المعطيات المهمة في هذه العملية نجدها فيما يتعلق بتلك التبادلات التي يتلقى فيها شخص التجربة العدوان (أي الصدمة) من «زميل التجربة» والتي، كما هو متوقع، تؤدي إلى رفع الضغط وسرعة النبض.

وقد كان السؤال التجريبي الذي ينبغي طرحه أساساً هو: ما معدل تخفيف الإثارة كدالة على نمط الرد المضاد الذي يختار شخص التجربة أن يقوم به؟

في الدراسات التي أجراها هوكانسون وإيدلمان (1966) وكذلك هوكانسون، ويلرز، وكورويساك (1968)، مستخدمين أشخاص تجربة من الذكور والإناث على السواء (على أن يكون زميلا التجربة في الكشكين من الجنس نفسه)، ظهرت بعض المعطيات غير المتوقعة. فقد ظهر لدى أشخاص التجربة الذكور ارتفاع الضغط المعتاد لدى تلقي العدوان من «زميل التجربة») وكذلك ظهر لديهم انخفاض ضغط سريع شبه تنفيسي في التجارب التي قاموا فيها برد مضاد عدواني (صدمة). كذلك كان العدوان المضاد هو الرد الغالب لدى الذكور، كما أنه ظهر لدى هؤلاء الذكور، وعلى نحو ينسجم مع المعطيات السابقة، انخفاض إثارة أبطأ بكثير حين كانوا يردون رداً ودياً (مكافأة) أو يتجاهلون العدوان.

من جهة أخرى، فقد ظهرت لدى الإناث أنماط سلوكية ولا إرادية مختلفة اختلافاً كبيراً إذ أنهن، حين كن يقمن برد عدواني مضاد أو متجاهل على تلقيهن الصدمة فقد كن يستعدن حالتهن العصبية السابقة بصورة بطيئة للغاية. لكن حين كن يرددن رداً ودياً على عدوان الشخص الآخر فقد كان يظهر لدى وادتهن عموماً انخفاض للإثارة شبه تنفيسي.

هذه المكتشفات لها، على ما يبدو، أهميةً تتعلق بالطراز التفريغي لعملية التنفيس التي يفترض أن تخفِّف فيها الطاقة الداخلية (أي التوتر) بالتعبير عن العدوان فقط (أو بأحد مشتقاته).

وقد بينت المعطيات الأنثوية في هذه التجارب أن انخفاض التوتر الجسدي إثر استفزاز ما كان يترافق، وبكل جلاء مع رد غير عدواني.

لكن في الدراسة التي أجراها سوزا (1968) واستخدم فهيا كعناصر تجربة سجناء من الذكور تبين أن هذا الاكتشاف ليس خاصاً ـ بالجنس. لقد

قام هذا الباحث بمراجعة سجلات السجن وتواريخ الأشخاص فيه ثم اختار زملاء حميمين منهم ممن كانت تظهر عليهم نماذج من الرد متمايزة ومتباينة كثيراً تجاه أي تهديد متبادل بين الأشخاص: أي عنف مكشوف مقابل سلبية. وانطلاقاً من معطيات الجنس السابقة، تكهن سوزا أن الأشخاص ذوي تاريخ العنف سيظهر عليهم انخفاضات ضغط شريانية شبه تنفيسية حين يسمع لهم بأن يردوا على الاستفزاز المختبري رداً عدوانياً. كذلك توصل بالمحاكمة المنطقية إلى أن الأشخاص السلبيين سيظهر عليهم أثر شبه تنفيسي حين يسمح لهم بأن يردوا رداً غير عدواني على الاستفزاز. وقد ثبتت صحة تكهنه بشأن الأشخاص السلبيين، مما دل مرة ثانية على أن السلوكات غير العدوانية قادرة على إحداث ردود فعل مخففة ـ للتوتر

هذه المعطيات، رغم أنها مستمدة من دراسات مخبرية في جو مصطنع كل الاصطناع، تبدو كافية لأن تطرح على الأقل سؤالاً يتعلق بجانب من جوانب نظرية التفريغ التي قال بها التحليل النفسي.

فالطراز التقليدي يشير إلى أن انخفاض التوتر كمرافق للعدوان هو جانب بنبوي غريزي من جوانب تكوّن العضوية. وانطلاقاً من أن الردود غير العدوانية على الإحباط لها آثار واضحة في تخفيف التوتر، بين بعض أنماط الشخصيات الخاضعة للتجربة، على الأقل، بات بالإمكان التفكير ببديل لطراز التفريغ الذي قال به التحليل النفسي. التحديد المفهومي لهذا البديل يدل على أن آثار تخفيف ـ التوتر التي يتركها رد بعينه على تهديد يجيء من شخص آخر إنما هي رد فعل مكتسب يتعلمه المرء من المجتمع، وأن الآثار التنفيسية الملحوظة للعدوان ليست إلا حالة خاصة من مجموعة أكثر عمومية من عمليات التعلم السلوكية اللا إرادية. أخيراً، تدل هذه المعطيات على أن أي رد سلوكي على الاستفزاز يحتمل أن يكون قادراً على اكتساب الخصائص شبه التنفيسية.

* * *

طراز التعلم

بعد التوسع بالفكرة التي اقترحها سيرز وفريقه (1957)، فإن الطراز الراهن يقول بأن أي رد يعمل على إنهاء إثارة مؤذية جاءت من الآخرين أو التخفيف منها أو تفاديها، يكتسب خصائص شبه تنفيسية. وبشكل أكثر تحديداً نقول، حين يسلك الشخص سلوكاً «يصد» بصورة ناجحة عدوان شخص آخر عليه، فإننا نفترض أن نمطين من التعلم يتحققان:

1) القضاء الناجح على الإثارة المؤذية تعزز الرد ذا الأثر المفيد.

2) إن ترافق الرد ذي الأثر المفيد مع انخفاض التوتر الجسدي الذي يحدث عادة حين تزال الإثارة المؤذية يحدد نموذج المنعكس البافلوفي. وانطلاقاً من مبادئ المنعكس الشرطي الكلاسيكية لهذه العملية الأخيرة، فإن القيام بتصرف ذي أثر مفيد يتأتى عنه هو نفسه أن يثير رد فعل يخفف ـ التوتر أي بعبارة أبسط، يمكننا القول إن الناس يتعلمون أساليب متميزة قابلة للتطبيق يمكنهم بها أن يخففوا العدوان الذي يقع عليهم من قبل الآخرين، وأنهم يصلون إلى شعور بالانتعاش (يرافقه استرخاء جسدي) حين يكف المعتدي الآخر عن أن يكون معتدياً أو يولي بعيداً. لهذا السبب، ليس من المدهش أن يترافق التصرف الذي برهن في الماضي على نجاحه كعمل بحد ذاته في تخفيف عدوان الآخرين مع علائم الانتعاش المتوقعة.

يمكن القول إذن، وعلى هذا الأساس نفسه، أن شخص التجربة الذكر النموذجي الذي رأيناه في الدراسات السابقة كان يظهر عليه انخفاض في التوتر حين كان يرد رداً عدوانياً مضاداً نظراً لأنه كان قد تعلم، طبقاً للخلفية الذكرية النموذجية أن العدوان المضاد يخدم في رد تهديدات الآخرين. كذلك، توصلت الأنثى النموذجية إلى تخفيف التوتر حين ردت رداً ودياً على عدوان أشخاص آخرين، نظراً لأنها في السابق كانت تكافأ على هذا السلوك ولأن هذا السلوك أثبت أنه مفيد في إنهاء عدوان الآخرين. وبمتابعة هذا الخط من المحاكمة المنطقية، يمكن القول وطبقاً لتاريخ التعلم الخاص بالشخص، إن أي رد اجتماعي على عدوان الآخرين

إنما يحمل في طياته القدرة على اكتساب الخصائص التي تتلازم مع تخفيف ـ التوتر.

ورغم أن هذه التفسيرات لمعطياتنا السابقة هي، بكل وضوح، قريبة من الحقيقة، فإن هذا التحديد المفهومي لعملية تخفيف ـ التوتر يبدو قابلاً للاختبار تجريبياً ولسوف نراجع هنا ثلاث دراسات صممت لتقييم طراز التعلم هذا. أما الخطة التجريبية المتبناة في كل دراسة من هذه الدراسات فهي إقامة مخبر مماثل لوضع التعلم المفترض من أجل إجراء اختبار حول ما إذا كان السرد غير التنفيسي مبدئياً يمكنه، بالحقيقة والواقع، أن يكتسب التأثيرات المخففة للتوتر أم لا

معطيات داعمة

في أولى هذه الدراسات (هوكانسون وفريقه، 1968) استخدمت عملية التعامل بين الشخصين المذكورة آنفاً. ففي المرحلة الأولية مرت الإناث الخاضعات للتجربة عبر سلسلة من التبادلات مع «زملاء تجربة» عدوانيين اختيروا على غير هدى (إنما كانوا من الإناث. هؤلاء الإناث ظهر عليهن كما ظهر في السابق، انخفاض توتر شرياني حين قمن برد ودي على عدوان الآخرين وبدا عليهن استعادة بطيئة لحالتهن الشريانية السابقة حين رددن رداً عدوانياً. إثر هذه الأحكام الأساسية التي تم التوصل إليها، بدأ طور «التعلم» الذي تغيرت فيه عناصر التعامل بين الأشخاص. آنذاك، كان سلوك «زميل التجربة» (الذي يتحكم به عملياً المجرب) كما يلي: حين كانت الخاضعة للتجربة ترد ردها الودي المتميز، كانت «زميلة التجربة» ترد في المرة التالية رداً عدوانياً (باحتمال 0.9) لكن إذا ردت الخاضعة للتجربة رداً عدوانياً، كانت «زميلة التجربة» ترد رداً ودياً في التجربة التالية (الاحتمال 0.9) بهذا الأسلوب، سارت ديناميكية العلاقة إلى حد أنه مع استخدام الرد (أي العدوان) غير المفضل سابقاً (وغير التنفيسي) باتت الأنثى الخاضعة للتجربة تخفض بصورة كبيرة البواعث العدائية الآتية من الشخص الآخر، بحيث أنه إذا ظلت الأنثى الخاضعة للتجربة تستخدم ردها الودي المتميز على العدوان تظل النزعة العدوانية لدى زميلة التجربة مستمرة.

وبتحليل المعطيات السلوكية والشريانية طيلة التبادلات الثمانين التي تشكلت منها هذه الدراسة، تبين أن هناك اتجاهين هامين:

1) السلوك العدواني لدى عناصر التجربة ازداد زيادة هامة لدى الأغلبية.

2) وهذا هو الأكثر أهمية، بنهاية طور التعلم هذا، ظهر لدى إناث التجربة انخفاض ـ توتر شبه تنفيسي حين بتن يرددن رداً عدوانياً على عدوان شريكتهن، أما حين كن يرددن ردهن الودي السابق فقد بات انخفاض التوتر الشرياني لديهن يستغرق وقتاً طويلاً. في طور الهمود الأخير، الذي كانت «زميلة التجربة» تعود فيه للرد رداً عشوائياً، انعكست هذه الاتجاهات مرة ثانية انعكاساً تدريجياً، حيث عادت إناث التجربة فيه إلى سلوكهن الأصلي المتميز وإلى أنماطهن الشريانية.

وهكذا تم التوصل في فترة قصيرة نسبياً، إلى إنهاء الآثار شبه التنفيسية لرد من الردود وإلى أن يكتسب رد آخر، وبصورة مترافقة، خصائص تخفيف ـ التوتر. وللتحقق من صحة هذه النتائج واختبار شموليتها، فقد أجريت عمليات مشابهة على عينة من الذكور. وكما يمكن أن نتوقع، فإنه ظهر لدى عناصر التجربة، في مرحلة الانطلاق الأساسية، نمط تخفيف ـ التوتر المتميز الوحيد أي الرد العدواني المضاد لكن إثر طور التعلم الذي رتِّب بحيث يعزز تطوير الردود الودية على عدوان «زميل التجربة» (أي بصورة معاكسة، طبعاً، للعناصر التي استخدمت في طور تعلم الإناث)، فقد اكتسب الذكور، وكما هو متوقع، التأثيرات المخففة ـ للتوتر المرافقة للرد الودي على عدوان الشريك في التجربة، وذلك بصورة تدريجية غطت مدة هذا الطور. وخلال هذه المدة نفسها فإن الملازمات التنفيسية للعدوان المضاد قد انقرضت هي الأخرى بصورة تدريجية.

هذه المعطيات، إذا ما أخذت جنباً إلى جنب مع نتائج سلسلة الدراسات السابقة، تقدم دليلاً معقولاً على أن انخفاض التوتر الجسدي الذي هو عنصر من عناصر ظاهرة التنفيس قد لا يكون خاصاً بالعدوان، بل الأكثر من ذلك هو أن العدوان بحد ذاته قد لا يكون مخففاً ـ للتوتر بالأصل. إذ يتضح أن ما يتعلمه المرء عن الأثر المفيد للسلوك المضاد ـ سواء كان عدوانياً أم غير عدواني ـ تجاه استفزاز عدائي قد يكون هو العامل الحاسم في إحداث ردود الفعل المخففة ـ للتوتر.

* * *

من الممكن، مع افتراض شمولية طراز التعلم، تطبق ذلك الطراز على نطاق واسع من السلوكات التي يحاول الناس بها الرد على عدوان الآخرين. أحد أصناف السلوك المثيرة للاهتمام على نحو خاص هو ذلك الصنف من الردود المعاقبة ـ للذات.

ولقد بدا هذا النطاق وثيق الصلة للغاية بدراستنا هذه نظراً لعلاقته بنظرية العدوان التي قال بها التحليل النفسي والتي تعتقد أن العدوان الذي لا يتم التعبير عنه «ينكفئ نحو الداخل» على شكل انقباض في النفس وحب لتعذيب الذات.

وعلى العكس من النموذج الهيدروليكي التقليدي، فإن وجهة نظر التعلم تقول بأن آلية واحدة على الأقل من الآليات التي يُكتسب بها العدوان ـ على ـ الذات هي أنها أثبتت أنها وسيلة ناجعة لتخفيف أو تفادي عدوان من الآخرين قد يكون أكثر شدة أيضاً (سكينر، 1953). لذلك يمكن للمرء أن يتكهن، من الإطار الأساسي للتعلم، أن الرد العقابي ـ الذاتي يمكنه أيضاً، إذا ما استخدم بهذا الأسلوب الذرائعي، أن يكتسب الخصائص المتلازمة مع تخفيف ـ التوتر.

وفي محاولة لتقييم هذا الخط من المحاكمة المنطقية. قام ستون وهوكانسون بتعديل نموذج التعامل القائم بين شخصين. فكان التغيير الرئيسي المختلف عن الإجراءات السابقة هو أن الشخص الخاضع للتجربة بات لديه ثلاثة أزرار للرد المضاد كتب عليها: صدمة، مكافأة، صدمة ذاتية.

زرا الصدمة والمكافأة كانا يعملان كما في الدراسات السابقة، لكن الضغط على زر الصدمة الذاتية كان يسبب صدمة كهربائية مزعجة لعنصر التجربة نفسه. وكانت شدة هذه الصدمة الذاتية محددة مسبقاً من قبل المجرب وهي أن تكون، كإجراء نفسي جسدي أولي، ثلاثة أرباع شدة الصدمات الموجهة «لزميل التجربة».

في التبادلات الأساسية الأولى لهذه الدراسة التي استخدمت ذكوراً وإناثاً بعمر طلاب الجامعة، كان الاعتداء على الشخص الخاضع للتجربة يتم عشوائياً (يُصدَم) من قبل «زميل التجربة» وكما هو متوقع، فإن الرد المضاد كان إلى حد كبير رد

صدمة أو مكافأة (وذلك حسب جنس عنصر ـ التجربة) وإلى حد نادر جداً رد صدمة ذاتية (ربما إلى حد لا يلفت النظر). لكن في المرات القليلة التي رد فيها أشخاص التجربة لدى تلقيهم العدوان من شريكهم برد الصدمة الذاتية هذا، كانت استعادتهم لحالتهم الشريانية السابقة تتم بصورة بطيئة للغاية.

وفي طور التعلم الهام من العملية، تغيرت، كما في السابق، الحوادث الطارئة للأشخاص ـ بحيث تعزز، هذه المرة، ردود الصدمة ـ الذاتية. في هذه المرحلة، وحين كان شخص التجربة يرد بسلوك معاقب ـ للذات، كان زميل التجربة يتصرف بطريقة ودية في التعامل التالي (الاحتمال =0.9)، لكن إذا رد شخص التجربة رد صدمة أو مكافأة، فإن الشريك كان يستمر في عدوانيته في التعامل التالي (الاحتمال = 0.9). وبالنتيجة فقد رتبت ديناميكية التبادل بين الأشخاص بحيث تكون الطريقة الوحيدة لأن «يصد» فيها شخص التجربة عدوان شريكه (لصدمات مؤلمة) هي أن يوجه صدمات أخف لنفسه.

بعد الانتهاء من تجارب التعلم هذه، ظهر اتجاهان جديران بالملاحظة:

1) احتمال أن يلجأ أشخاص التجربة إلى رد الصدمة ـ الذاتية حين يزداد هجوم شركائهم عليهم ازدياداً كبيراً.

2) في نهاية مرحلة التعلم، وحين غدا أشخاص التجربة يردون بطريقة العقاب ـ الذاتي، ظهر لديهم، وبصورة مترافقة، انخفاض توتر شبه ـ تنفيسي وكما في الدراسات السابقة، فإن ملازمات انخفاض التوتر المرافقة للعدوان المضاد أو للودية كانت تنقرض بصورة تدريجية مع انتهاء تجارب التعلم.

لهذا، يبدو واضحاً تماماً أن السلوك شبه ـ المازوكي، لدى هذه العينة من الشبان العاديين سيكولوجياً، قد تم اكتسابه خلال فترة قصيرة نسبياً، بل الأكثر من ذلك، أن ردود العقاب ـ الذاتي هذه قد صار لها آثار مخففة ـ للتوتر ضمن «علاقة محددة متبادلة بين أشخاص» طورت في مختبر. لقد اختار الأشخاص الخاضعون للتجربة، على ما يبدو «أهون الشرين» (أي الصدمة الذاتية الأقل إيلاماً) لكي يتفادوا

الصدمات الأشد الآتية من الشريك، وتوصلوا إلى حالة من الراحة الجسدية لكونهم حققوا بذلك الرد الناجح الذي اتخذ شكل التجنب.

بعدئذ، كان التوسع المنطقي في هذا الاتجاه هو إجراء تفاوت في شدة الصدمة ـ الذاتية. فإذا كان طراز التعلم صحيحاً كما هو مطبق على السلوك المازوكي، فإن اكتساب السلوك المعاقب ـ للذات (وملازماته المخففة ـ للتوتر) يجب أن يكون أسرع بصورة مطردة كلما تناقصت شدة الصدمة ـ الذاتية. وكاختيار لهذه المحاكمة المنطقية، قام هوكانسون وفريقه (1969) بتكرار الدراسة السابقة، مطبقين ثلاثة شروط تجريبية:

آ) مجموعة صدمات ذاتية، شدتها تعادل ثلاثة أرباع شدة الصدمات المنبعثة من شريك التجربة،

ب) صدمات ذاتية شدتها تعادل ربع شدة صدمات الشريك،

جـ) صدمات ذاتية لا تلاحظ إلا بالكاد. وكما هو متوقع؛ فإن المجموعة التي تعرضت للصدمات ـ الذاتية ذات الشدة الأخف، ظهر لديها اكتساب أسرع لكل من السلوك المعاقب ـ للذات وللانخفاضات الشريانية شبه ـ التنفيسية. كذلك ظهر على فئتي الصدمات الذاتية العالية والمتوسطة الترتيب المنوقع، أي التطابق التام مع التوقعات النظرية.

هذه الدراسات المازوكية تقدم، من حيث الظاهر، نتائج متناقضة. ففي الوضع المتبادل بين الأشخاص والمطور من أجل هذه الدراسة، يرد الأشخاص العاديون سيكولوجياً لدى تلقيهم العدوان بعقاب ـ للذات. بل الأكثر من ذلك، يظهر لديهم انخفاض في التوتر الجسدي عند قيامهم بذلك الرد المعاقب للذات. لكن المعطيات لا تبدو معقولة إلا بإدراك القيمة الذرائعية لرد الصدمة ـ الذاتية من حيث أنه تفادٍ لعدوانية أشد قد تأتي من الشريك. بيد أن هذا لا يعني أن كل سلوكات العقاب ـ الذاتي تكتسب بهذه الطريقة، بل هي آلية واحدة من الآليات المحتملة لاكتسابها.

خلاصة ونتائج:

تضع نظريات الانفعالات التقليدية، على ما يبدو، العدوان ضمن زمرة خاصة، أي ما أن يثار الإنسان بعدوان ما حتى يمارس هذا العدوان ضغطاً مستمراً بحثاً عن شكل من أشكال الراحة. وبالطبع، ثمة اعتراف كاف بأن العوامل الخاصة بالشخصية والموقف (مثال على ذلك الاضطراب الناجم عن ارتكاب الذنب أو العدوان) قد تسفر عن كبح التعبير الصريح عن الغضب. مع ذلك، تدل النماذج التقليدية على أن الدافعية العدوانية تتناقص لدى التعبير الصريح عنها. يرافق هذه النظرة فكرة تقول إن علائم التوتر الجسدي تخف أيضاً عن طريق السلوك العدواني.

كما تدل الدراسات التي راجعناها في هذا البحث عن أن ديناميكية العدوان قد لا تتيح أي امتياز خاص كهذا (خاصة فيما يتعلق بافتراض تخفيف التوتر)، بل إن المبادئ الواضحة للتعلم قد تكون صالحة لتعليل المعطيات التي لوحظت من الدراسة فبادئ ذي بدء، تبين النتائج بوضوح أن العدوان الصريح لا يؤدي حتماً إلى تخفيف التوتر الجسدي أو النقصان في العدوان اللاحق. وتدل المعطيات في سلسلة الدراسات الراهنة على أنه حين يتعلم المرء أن العدوان سلوك ذو أثر مفيد يمكنه به مواجهة هدف بذاته (كما هي الحال في التحكم بعدوان «زميل التجربة» مثلاً)، حينها فقط يكتسب هذا التعلم العلائم المتلازمة مع تخفيف ـ التوتر. بل الأكثر من ذلك، أنه ضمن هذه الظروف ذات الآثار المفيدة، يمكن للمرء أن يتوقع أن يبدي السلوك العدواني احتمالاً متزايداً في أن يحدث في المواجهات التهديدية اللاحقة (مثال على ذلك، هوكانسون وفريقه، 1968).

ثانياً، تدل المعطيات الراهنة على أن الردود المضادة غير العدوانية يمكن، في ظروف استفزاز متبادل بين أشخاص، أن يكون لها ملازمات تخفيف ـ توتر جسدي أيضاً. ومرة ثانية، فإن الآلية المشتركة لآثار تخفيف التوتر الملحوظة التي تنجم عن ردود العقاب الذاتي والردود الودية على عدوان الآخرين إنما هي نتيجة لمعرفة الفائدة التي يعود بها هذا السلوك في

تخفيف السلوك العدواني للآخرين. كذلك، من المثير أن نذكر نتيجة هذه الدراسات، أن الردود غير العدوانية المعززة أصبحت الطراز السائد من الرد على شريك يهدد بالخطر.

والخلاصة، أن الاتجاه الذي تشير صوبه هذه النتائج يحث على طرح بعض التخمينات العامة، وربما الواضحة، ففي أسرة أو وسط ثقافي يشجع رد الفعل العنيف على التحريض، ويكون العنف فيه ناجحاً في إزالة الإحباط، يتوقع المرء نتيجة مزدوجة: أن يكون للعدوان تأثير مؤقت على الأقل في تخفيف ـ التوتر وأن يعزز احتمال اللجوء للعنف مستقبلاً. من جهة أخرى، يمكننا أن نتصور وسطاً ثقافياً يتعلم فيه المرء الرد على التحريض بصورة غير عدوانية وربما بصورة بناءة أكثر بكثير، ويغدو لتعلمه هذا، وهو أمر على قدم المساواة من الأهمية أيضاً، خصائص تخفيف ـ التوتر (أي يخفف من المشاعر الداخلية بالإجهاد أو التوتر). وبصورة جوهرية، يمكن للمرء أن يؤكد من جديد الفكرة القائلة إن العدوان الصريح ليس نتيجة حتمية للإحباط (ميلر، 1941) ثم يمضي خطوة أبعد فيفترض أنه، انطلاقاً من مستوى العنف في عصرنا، ربما ستكون النماذج غير العدوانية في تخفيف ـ التوتر أكثر إرضاء ونجاعة في النهاية.

* * *

كوابح العدوان

ب

ما إن يتم تحريض الفرد على العدوان حتى يصبح العامل الرئيس في البت فيما إذا كان العمل العدواني سيجري أم لا إنما هو طبيعة وقوة الكوابح القائمة في وجهه. تتفاوت قوة الكوابح بحسب طبيعة هدف العدوان، مثال على ذلك، ضابط في الجيش لديه كوابح تمنعه من صفع فرد عاصٍ من أفراد وحدته أكثر مما لديه من الكوابح ضد صفع طفله العاصي. كذلك، تتفاوت الكوابح من عمل عدواني إلى آخر. ففي مجتمعنا، مثلاً، لدى معظم الناس كوابح ضد العدوان الجسدي أشد مما هي ضد العدوان اللفظي. هذه الاختلافات تؤدي إلى مفارقات ظاهرية عجيبة كمفارقة الطيار الذي يستطيع أن يطلق قذيفة بالستية عابرة للقارات تغمر بأشعتها النووية مدينة بكاملها ولا يستطيع أن يقوم بفعل من أفعال العنف أقل تدميراً بما لا يقاس كقطع إصبع طفل يعيش في تلك المدينة.

لهذا السبب يمكن للكوابح أن تؤثر في طبيعة الرد العدواني والشيء الذي يستهدفه على حد سواء. فإذا كانت الكوابح المانعة لعمل عدواني موجهة باتجاه شخص معين تفوق التحريض، يمكن حينذاك أن يحدث توجه لاختيار هدف آخر (تحويل عدوان) أو اختيار رد عدواني آخر (استبدال الرد). وإذا كانت الكوابح شديدة إلى حد كاف، حينذاك لا يمكن لأي رد عدواني أن يحدث.

يمكن تقسيم معظم دراسات الكوابح إلى ثلاث زمر الزمرة الأولى تتألف من أبحاث في منشأ الكوابح وأصلها، تصنف ضمن هذه الزمرة أبحاث بندورا وولترز وبراون واليوت.

الزمرة الثانية تتضمن دراسات عن المتغيرات التي تخفف الكوابح وبعض الدراسات المسجلة في القسم 2جـ هي من هذا النوع.

النوع الثالث والأقل هو الدراسات الـتي تبحـث في مـا يحـدث حـين يكـون الكابح أشد من التحريض، بحيث لا يحدث رد عـدواني. والدراسـة الـتي أجراهـا ميغارجي هي من هذه الزمرة.

* * *

العدوان لدى المراهقين

ألبرت بندورا ، ريتشارد رد ـ لترز

نظراً لأن الفرضية الإيثولوجية القائلة بأن الكوابح فطرية في الإنسان لا يمكن إخضاعها للبحث التجريبي القابل للتحكم فإن معظم الدراسات المتعلقة بتطور الكوابح تتفحص العوامل البيئية والتجريبية. لقد أشار فرويد إلى أهمية أحداث الطفولة بصورة عامة وإلى تقمص شخصية الوالد بصورة خاصة لكونهما يتسمان بأهمية أساسية في تكوين الكوابح (تطوير الأنا العليا) لدى الصبيان. كذلك أكد باحثون لاحقون كسيرز مثلاً، ينطلقون من نظرية التعلم كإطار مرجعي، على أهمية تقمص الولد لشخصية والده. في البحث التالي يقوم بندورا وولترز باختبار هذه الصيغ وذلك بمقارنة أنماط تقمص لدى جماعة تنقصها الكوابح ضد العدوان بأنماط جماعة عادية. هذه الدراسة تركز على أنماط عائلية وتذكّر، من نواح كثيرة، بدراسة ماكورد وهوارد في القسم 2 آ. وعلى الرغم من أن التركيز في هذا القسم منصب على تطور الكوابح، فإن بوسع القارئ أن يرى الفوارق في الجو العائلي، تلك الفوارق التي يمكن أن تؤدي أيضاً إلى إحباطات أكبر، وبالتالي فإن التحريض لدى العينات العدوانية، طبقاً للمعطيات التي ذكرها ماكورد وفريقه، كانت له دلالاته بالنسبة إلى تطور الكوابح.

* * *

نظرية اكتساب الضوابط الداخلية

يخضع الأطفال جميعاً لعملية التأهيل الاجتماعي التي تشتمل على إخضاع الدوافع لمتطلبات المجتمع. في البداية، يكون الضبط خارجياً حكماً، فالطفل أو الولد الصغير يرتدع فقط من خلال التدخل المباشر لوالديه. لكن لا ينقضي طويل وقت حتى يتعلم الطفل كيف يميز بين ما هو ممنوع وما هو مسموح، ويتوقع مسبقاً

الثواب أو العقاب نتيجة لسلوكه. ورغم أن الطفل قد يحاول في هذه المرحلة الامتثال لطلبات والديه ونواهيهما، إلا أن الضبط الذي يمارسه على سلوكه يظل خارجياً إلى حد كبير، ففي هذه المرحلة من تطوره، يكون الطفل بصورة أساسية مضبوطاً ـ بالخوف. ونظراً لأن الضبط ـ الذاتي للطفل يرتبط بتوقع العقاب الخارجي، فإن الحضور المستمر للراشد صاحب الضبط والربط يظل جوهرياً لضمان عدم التجاوز الذي قد يقوم به الطفل. لهذا السبب، فإن الخوف من العقاب وحده لا يشكل عائقاً فعالاً كل الفعالية تجاه سلوك عدواني مضاد للمجتمع. إذ أن الطفل قد لا يتردد في أن يتعدى أو يتجاوز الحدود، إذا ما رأى نفسه في موقف يمكنه فيه الإفلات من العقاب أو كان خطر الإمساك به ضئيلاً.

لكن حين يقبل الطفل معايير والديه السلوكية كمعايير خاصة به، حينها فقط يبدأ بمراعاة نواهيهما في الأوقات التي يحتمل أن تبقى تجاوزاته بمنأى عن خطر الاكتشاف. والتوصل إلى مثل هذا التذويت (إضفاء الصبغة الذاتية) للنواهي عملية تتم بالتدريج وربما لا تكتمل، بالنسبة إلى معظم الأفراد، أبداً. فحتى الراشد العادي قد لا يردعه عن التجاوز في بعض الأحيان إلا الخوف من العواقب الخارجية. مع ذلك، وعلى نطاق من السلوك يتسع تدريجياً وباتساق وتجانس يزدادان يوماً بعد يوم، تصبح أفعال الفرد النامي عرضة لنوع جديد من الردع ألا وهو الوجدان أو الضبط نتيجة الشعور بالإثم.

في هذه المرحلة يبدأ الشعور بالإثم، ويتضمن تأنيب الضمير، النقد الذاتي، فقدان الاعتبار ـ للذات، بمنع الطفل من التصرف بطرق مرفوضة اجتماعياً.

يتجلى عمل الضبط الوجداني بطريقتين أساسيتين: الأولى حين يبدأ الفرد بمعارضة أعمال تتناقض مع معاييره في السلوك حتى وإن كان اكتشاف انحرافه هذا أمراً بعيد الاحتمال. الثانية، إذا ما خضع الفرد مؤقتاً للدافع فإنه سيشعر بالذنب ويحاول العودة إلى الوضع السابق حتى وإن ظل تجاوزه خافياً على الآخرين.

تقمص الشخصية

يتحقق تطور الضوابط الداخلية، وإلى حد كبير، من خلال عملية التقمص.

والتقمص، كما عرّفه سيرز (1951). هو دافع مكتسب تكـون الاسـتجابة ـ النهائيـة المرضية بالنسبة إليه هي التصرف على شاكلة شخص آخـر. هـذه العمليـة ليـست، على ما يبدو، نتيجة للكثير من التدريب المباشر الذي يتلقاه الطفل من والديه، بـل هي بالأحرى نتيجة تعلم الطفل لمواقف وقيم لا يحتاج الوالدان لبـذل أيـة محاولـة لتعليمه إياها تعليماً مباشراً. أي بعبارة أخرى، يقلد الطفل سلوك والديه.

وطبقاً لنظرية التحليل النفسي كما صاغها سيرز (1957) ووايتنـغ (1954) فـإن عملية التقمص تعود بأصـولها إلى علاقـة التبعيـة. إذ نظـراً لأن صـورة الأم تترافـق باستمرار مع تلبية الحاجات الجسدية للطفل الصغير، فإن الكـثير مـن صـفات الأم وأفعالها تأخذ قيمة المكافأة الثانوية، أي بعبارة أخرى، ينمو الطفل بحيـث يحتـاج ويقيم حضور الأم وصفاتها من أجل ذاتها، بيد أن انتباه الأم لا يمكن أن يبقى مركزاً تماماً على الطفل، إذ لا مناص من أن يحدث انسحاب تدريجي ما في الدعم الـذي تقدمه له والاهتمام به. إضـافة إلى ذلـك فـإن التـدريب علـى الاسـتقلال رغـم أن سيرورته طويلة، يبدأ باكراً في الحياة. غير أن الطفل يرغب في أن يحتفظ بعاطفة أمه واهتمامها ولتحقيق ذلك يبذل كل ما في وسعه..

إحدى الوسائل التي يلجأ إليها لكسب الاهتمام والمؤازرة هي أن يقلد سلوك الوالدين. ولما كان من المحتمل أن يسر الوالدان بل وأن يشعرا بالإطراء، فإن مثـل هذه المحاكاة يمكن أن تعود عليه بالثواب الذي يسعى من أجله، في كل مـرة يعـبر فيها الطفل عن مواقفهما أو يحذو حذو سلوكهما. علاوة على ذلك، فإن الإعـراب عن معارضة ـ الذات أو النقد ـ الذاتي، إثر أية إساءة في التصرف غالباً ما يخدم في إعادة توكيد حب الوالدين ومباركتهما له وبالتالي يعزز محاكاة تعقيباتهما السلبية.

إن المحاكاة هي مكافأة للطفل بأسلوب آخر حتى. فالطفل يـتعلم في مرحلـة مبكرة أن يقلد سلوك الوالدين العاطفي. وبالتالي أن يكافئ نفسه بالتعبير عن مباركـة ـ الذات وحب ـ الذات.

ولقد دلت دراسات الحالات الـسريرية الـتي أجريـت علـى صـبية عـدوانيين مضادين للمجتمع، على أن الميزة البارزة لهؤلاء الأطفال هـي غيـاب الوجـدان أو النقص في تطوره...

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، فقد وضعت فرضية تقول إن فئة الصبية العدوانيين نمثل ضوابط داخلية ضعيفة منشأها نقص التذويت الداخلي لمعايير الوالدين. هذه الفرضية تعني أن فئة صبية الضبط يمتنعون عن القيام بأعمال مرفوضة اجتماعياً بسبب الشعور بالإثم أساساً، في حين أن الصبية العدوانيين لا يردعهم بالأساس إلا الخوف من العقاب الذي قد يوقعه الآخرون بهم. كذلك تعني أنه يظهر لدى الصبية العدوانيين تقمص لشخصيات والديهم، سواء أكانوا آباء أم أمهات، أقل مما يظهر لدى أندادهم من فئة الضبط.

وعلاوة على الفرضيات الأعم المتعلقة بنقصٍ نمو الوجدان لدى الصبية العدوانيين، فقد طورت فرضيات أخرى أكثر تحديداً. هذه الفرضيات ذات علاقة بعوامل تدريب الطفل التي يعتقد أنها حاسمة الأهمية في عملية التقمص، حسب رأي سيرز ووايتنغ.

إذ يعتبر هذان الباحثان أن درجة التغذية العاطفية التي يتلقاها الطفل تلعب دوراً هاماً في عملية التقمص. فإذا كان للوالدين حضور مستمر ويلبيان دائماً حاجات الطفل فسوف يكون لديه حافز ضئيل لأن يسلك سلوك الوالدين نفسه أو أن يخضع لطلباتهما. فالوالدان في هذه الحالة لا يقتضيان ثمناً لقاء مباركتهما...

من جهة أخرى، إذا كان الوالدان باردين تجاه الطفل ورافضين له، فإن الطفل سيلاقي القليل من الثواب أو لا يلاقي شيئاً منه البتة لقاء تبنيه سلوك والديه ومواقفهما. لذلك يمكن للمرء أن يتوقع، كما استنتج سيرز (1951)، أن تقوم علاقة منحنية الخط بين الدفء الوالدي وتقمص الطفل للشخصية الوالدية، بحيث يترافق التقمص الشديد مع اعتدال ذلك الدفء، والتقمص الضعيف مع الانخفاض الشديد أو الارتفاع الشديد فيه...

كذلك يمكن لطرق فرض النظام التي يستخدمها الوالدان لإدارة شؤون أولادهما أن تؤثر في تطور التقمص. إذ جرى التكهن.. أن طرق فرض النظام التي يوجهها الحب هي أكثر نجاعة في تطوير ضبط الشعور بالإثم من الأشكال المادية لفرض النظام. كما أن حجب الحب والمباركة إلى أن يقوم الطفل بالسلوك الذي يرغب فيه الوالدان يحمل احتمالات أكبر في أن يؤدي به إلى تلبية طلبات والديه وتبني معاييرهما السلوكية كطريقة من طرق استعادة حبهما والحفاظ عليه.

ونظراً لأن مواقف الطفل وأنماطه السلوكية الأساسية مكتسبة من خلال محاكاته لما يراه لدى الآخرين، فإن تأهيله الاجتماعي سيسهل كثيراً إذا جسد والداه نفسهما السلوك الذي يرغبان في أن يسلكه. لكن تقديم نموذج للمحاكاة فقط ليس كافياً. فسواء تمت محاكاة نموذج السلوك الذي يقدمه الوالدان أم لم تتم، فإن هذه المحاكاة تتوقف جزئياً على العلاقة العاطفية ضمن العائلة وعلى الاعتبار الذي تتسم به النماذج الوالدية.

نتيجة لذلك، فإن عاطفة الوالدين، واحدهما تجاه الآخر وكذلك عاطفة الصبي تجاه والديه هي عوامل هامة في زيادة التقمص..

الطريقة

المعطيات التي قامت عليها هذه الدراسة جاءت بالأساس من مقابلات أجريت مع اثنين وخمسين مراهقاً وكذلك مع آبائهم وأمهاتهم. ستة وعشرون من الصبية كانت لديهم سوابق في السلوك العدواني المضاد للمجتمع، أما الستة والعشرون الباقون فقد اختيروا كفئة مقارنة مناسبة. ولقد اقتصرت الدراسة على الصبية ذوي الذكاء المتوسط أو فوق المتوسط ممن ينتسبون لبيوت سليمة قانونية (أي بيوت لم يحطمها انفصال بين الوالدين أو طلاق أو موت أحدهما) وممن كان الوالدان في حالة عمل دائم، ولم يعيشوا في أحياء متخلفة أو شديدة الانحراف، إذ أبعد عن هذه الدراسة أبناء الزنوج أو ذوو الأصل المكسيكي.

اختيار الأسر

الصبية العدوانيون تم الحصول عليهم من مصدرين أساسيين. إذ تم تأمين واحد وعشرين منهم عن طريق مصلحة الأحداث في المنطقة. والبقية عن طريق دائرة الإرشاد لمنطقة المدارس الرئيسية. ولقد كان هناك كثير من الصبيان تحت الطلب ممن مثلوا نمطاً في السلوك عدوانياً، مضاداً للمجتمع ومتكرراً أدى بهم إلى الاحتكاك بالسلطات القانونية أو المدرسية. غير أن الغالبية العظمى من هؤلاء قصروا عن تلبية المعايير التي تم الاختيار وفقاً لها. فهم إما كانوا ينحدرون من بيوت محطمة بطريقة من الطرق أو أنهم كانوا يقطنون في أحياء متخلفة أو شديدة الانحراف أو أنهم من ذوي الذكاء المنخفض.

لدى اختيار الأطفال، أعطيت القيمة الأكبر للمواد التي يحتويها سجل الحالة والتي قدمتها السلطات المدرسية أو المسؤولون عن مراقبة الأحداث أو العاملون في الإرشاد، أكثر مما أعطيت لعدد إساءاتهم القانونية وطبيعتها. وهكذا فإن الصبية الذين كانوا يوصفون بأنهم انطوائيون عموماً وكذلك جميع الصبيان الذين كانت سجلاتهم تدل على وجود نوع من التورط العضوي أو الذهاني استبعدوا من الدراسة، حتى وإن كان لهم سجل لدى الشرطة.

اختيار أسر الضبط

لقد اختير صبية فئة الضبط من مدرستين ثانويتين كبيرتين وذلك بعد العودة إلى موجهي المدرسة للتعرف إلى الصبية الذين تتراوح أعمارهم ما بين أربع عشرة وسبع عشرة سنة والذين كانوا، حسب رأيهم، لا عدوانيين إلى درجة ملحوظة ولا انطوائيين إلى درجة ملحوظة. وقد طلب إليهم بصورة خاصة أن يستبعدوا الصبية الذين لهم سجل انحراف أو سلوك فوضوي وكذلك الصبية المعزولون اجتماعياً. ومن قوائم الصبية التي قدمها الموجهون، تم اختيار فئة من الصبية تناظر فئة الصبية العدوانيين من حيث العمر، الذكاء، مكانة الأب الاجتماعية وكذلك منطقة السكن. وقد توقعنا أن ترفض بعض الأسر المشاركة في الدراسة، لذلك تركنا مجموعة من الأسر بحدود السبعين أسرة.

بعدئذ وجهت رسائل إلى والدي الصبية الذين اختيروا كعناصر تجربة مع دعوة للمشاركة في الدراسة. وقد أرسلت الرسائل بتوقيع مدير المدرسة التي كان الصبي يدرس فيها. فجاءت الردود بالموافقة من ستين بالمائة من الأسر التي تم الاتصال بها. ومن هذه الأسر اختيرت الفئة التي بدا لنا أنها توفر أفضل الشروط الممكنة لمقابلة الأسر العدوانية قيد الدراسة.

لقد قررنا أن نقدم الدراسة للآباء والأمهات على أنها محاولة لفهم مشكلات المراهقين. ولقد بنيت الدراسة، وفقاً لما تسمح به الظروف، بصورة متماثلة بالنسبة إلى كلتا فئتي الوالدين. كما شرحنا لهم أن بعض الأولاد يواجهون مصاعب في التكيف خلال فترة المراهقة في حين لا يواجه بعضهم إلا القليل من المشكلات في هذه المرحلة. كذلك قلنا لآباء فئة الضبط إن عينة من الصبية الذين أظهروا قدرة

جيدة على التكيف مع واقع المدرسة قد شملتها الدراسة، وإن أبناءهم ممن اقترحت أسماؤهم للسلطات المدرسية كي يدرجوها في قائمة الدراسة. لكننا لم نقل لهم إن القائمة تشمل فئة من الصبية العدوانيين أو المنحرفين أيضاً، نظراً لأننا شعرنا أن معلومات من هذا النوع قد تؤثر في ردودهم على أسئلة المقابلة. من جهة أخرى، فقد قلنا لآباء الصبية العدوانيين إن الدراسة تتعلق بالأولاد الذين يواجهون بعض الصعوبات خلال مراهقتهم وأن الغاية من الدراسة هي الحصول على المعلومات التي قد تقدِّم في النهاية المساعدة للوالدين والمعلمين. أما الأولاد فقد أخبرناهم جميعاً بأن هدف الدراسة هو اكتشاف المزيد من الحقائق والمعلومات عن فتيان في سنهم بحيث يمكن تفهم مشكلاتهم على نحو أفضل.

كذلك ركزنا كل التركيز على الطبيعة السرية للمقابلات. وأوضحنا بكل جلاء لكلتا الفئتين، أي الصبية ووالديهم، أن مادة المقابلة لن تميز إلا برقم سري وأن المعلومات التي يقدمونها لن تصل إلى أية جهة أخرى، سواء كانت أسرة أم هيئة، أياً كانت الظروف.

المقابلات

تمت مقابلة الأفراد الثلاثة من كل أسرة على نحو منفصل وفي معظم الحالات من قبل ثلاثة مقابلين مختلفين وفي آن واحد.

كما أننا كنا حريصين على أن يجري المقابلة مع عنصر التجربة شخص من الجنس نفسه وهكذا قامت إحدى المقابلات بإجراء مقابلات الأمهات كلهن بينما أجرى واحد آخر مقابلات الآباء وأجرى الثالث مقابلات المراهقين وكانت المقابلات تسجل على أشرطة تسجيل تحت سمع وبصر من تجري المقابلة معهم..

خطة مقابلة الوالدين كانت، من حيث الصيغة، تشبه كثيراً الخطة التي استخدمها سيرز وماكوبي وليفن (1957) في دراستهم لممارسات تدريب ـ الطفل التي تقوم بها الأمهات. إذ أنها تتألف من ثلاثة وأربعين سؤالاً، تتبع كل منها سلسلة من الاستفسارات التي يمكن أن يستخدمها المقابل إن لم يقدم الجواب الأصلي المعلومات ذات العلاقة بها كلها.

كذلك كانت خطة مقابلة المراهقين من نمط ذي بنية مشابهة. لكن في هذه الحالة، لم يكن ثمة طراز يمكن اتباعه، الأمر الذي اقتضى منا الكثير من العمل التمهيدي لوضع مجموعة الأسئلة التي تستثير المعلومات المطلوبة وفي الوقت نفسه تكون مفهومة من قبل غالبية الصبية المراهقين. الصيغة النهائية لهذه الخطة كانت تتشكل من أربعين سؤالاً، معظمها تعقبه جملة استفسارات مطولة نوعاً ما تستهدف الحصول على معلومات محددة تماماً عن سلوك المراهق ومواقفه.

سلام التصنيف

صنفت مقابلات الوالدين وفق 61 سلماً تصنيفياً من خمس نقاط، صيغ الكثير منها على طراز السلالم التي استخدمها سيرز، ماكوبي وليفن (1957). الاستثناء الوحيد هو سلم من ثلاث نقاط وضع لتقدير الأفضلية التي يحظى بها أحد الوالدين عند الصبي بالمقارنة مع الآخر، كذلك حددت سلالم المراهقين الخمسة والثمانين بخمس نقاط ـ كما سمح للمصنفين أن يستخدموا الكسور في تصنيفاتهم، إذا شعروا بضرورة ذلك، فيصنفون المراهق بـ 3.5 مثلاً إذا شعروا أن درجة 4 عالية جداً أو 3 واطئة جداً. لهذا السبب، فقد تم التصنيف فعلاً، وفق سلالم من 9 درجات، لكون كل سلم منها محدداً بخمس نقاط. ونظراً لأن كل مقابلة كان يقوم بتصنيفها مصنفان اثنان ثم تجمع تصنيفاتهما من أجل التحليل النهائي للنتائج، فإن المقاييس التي استخدمت في هذا التحليل انضوت ضمن سلم من 17 نقطة، بحيث يتراوح كل مقياس بين 2 و10.

وقد أدرجنا ضمن استمارات الوالدين عدداً من الأسئلة تستهدف استثارة وصف لسلوك الصبي، كذلك فعلنا في استمارة الصبي إذ أدرجنا عدداً من الأسئلة تستهدف استثارة وصف لسلوك الوالدين. وهكذا، كان من الممكن، في بعض الحالات، أن يتوفر لدينا تقييمان لمتغير واحد، مثلاً إلى أي حد يستخدم الوالد أو الوالدة العقاب الجسدي. إضافة إلى ذلك، فقد تم في بعض الحالات تأمين قياسات لسلوك كلا الوالدين من مقابلات الأمهات والآباء على حد سواء، مثال على ذلك، تم تقييم حنان الأمهات تجاه أبنائهن من البيانات التي أدلت بها الأمهات أنفسهن وكذلك من بيانات الآباء حول العلاقة بين الصبية وأمهاتهم. وقد شعرنا، في حالات

كهذه، أن المقياس الأكثر موثوقية للسلوك أو الموقف قيد الدرس يمكن الحصول عليه بأخذ متوسط التصنيفات التي تم الحصول عليها من مجموعتي المقابلات (متوسط ـ تصنيفات ـ الوالدين).

نتائج مستخلصة من مقابلات الوالدين

علاقة الوالدين العاطفية

[إن المعطيات المشطوبة في هذا الملخص أوضحت] أنه، في أسر الصبية العدوانيين، كان هناك تمزق في العلاقة العاطفية التي تربط الوالدين بالطفل وأن هناك تمزقاً أشد في علاقة الابن ـ الأب مما هي في علاقة الأم ـ الابن. ومن المعطيات المقدمة في الجدول رقم 1 يتضح أن، في هذه الأسر، ليس فقط العلاقة العاطفية بين الوالدين والولد أقل إيجابية مما هي في أسر الضبط، بل إن الرابطة العاطفية بين الزوج والزوجة ضعيفة نسبياً أيضاً. وكما سبق وتكهنا، فإن والدي الصبية العدوانيين كانوا يشعرون، بعضهم تجاه البعض الآخر، بحرارة أقل بكثير مما هي الحال لدى والدي صبية الضبط ولعل هذا الفارق كان سيكبر أكثر لولا أن عدداً جيداً من الوالدين، ولاسيما والدو الصبية العدوانيين، بدوا حذرين تماماً ومتحفظين في إجاباتهم على الأسئلة المتعلقة بماهية علاقاتهم الزوجية. مع ذلك، كان واضحاً تماماً أن والدي الصبية العدوانيين لم يكونوا، في الغالب، يستمتعون بصحبة شركائهم الزوجيين إلا في ظروف محددة كما كانوا يرفضون، وعلى نحو متبادل، قيم الطرف الآخر وأنماط اهتمامه.

نتائج مستخلصة من مقابلات الصبية

التعلق بالوالدين

في الجدول رقم 2، قدمت لنا المعطيات المستخلصة من مقابلات الصبية العدوانيين دليلاً أبعد على أنه في غالبية الحالات يوجد شرخ حاد في علاقة الأب ـ الابن. كما ظهر، في الحقيقة، ولدى معظم الأسر تمزق ثابت وشامل في الروابط العاطفية بين الابن والأب يدركه الابن، كما هو، بصورة أكثر وضوحاً كما يفترض أنه يشعر به على نحو أكثر حدة من تمزق علاقته مع الأم. وعلى الرغم من أن فئتي

الصبيان اختلفنا قليلاً في مقدار الدفء الذي كان يتجلى في العلاقة مع الأم، إلا أنه ظهر لدى الصبية العدوانيين حرارة في علاقتهم مع آبائهم أقل بكثير مما هي لدى فئة الضبط. كذلك، كانت الأدلة قد توفرت من قبل على أن الصبية العدوانيين هم أكثر عداء لآبائهم من أمهاتهم وأنهم أقل استعداداً للارتباط بهم بطريقة التبعية.

الجدول رقم 1

علاقات الوالدين العاطفية: الاختلافات بين والدي الصبية العدوانيين وصبية الضبط

الروائز	الفئة العدوانية		فئة الضبط				
	المتوسط	الفارق الشخصي	المتوسط	الفارق الشخصي	الحقيقي	النسبة المئوية	
دفء الزوجة تجاه الزوج	7.23	1.78	8.50	1.18	3.10	0.01 >	
دفء الزوج تجاه الزوجة	7.90	1.32	8.77	0.81	2.66	0.01 >	
عداء الزوجة للزوج	4.04	1.52	3.19	1.19	2.15	0.05 >	
عداء الزوج للزوجة	3.78	1.42	3.08	0.90	2.28	0.02 >	«0.05»

(1) الاحتمال الموجود بين قوسين يستند على اختبار ويلكوكسون

الجدول رقم 2

تعلق الصبية بوالديهم: الفوارق بين الصبية العدوانيين وصبية الضبط

الروائز	الفئة العدوانية		فئة الضبط			
	المتوسط	الفارق الشخصي	المتوسط	الفارق الشخصي	الحقيقي	النسبة المئوية
الدفء تجاه الأم	5.62	1.96	6.33	1.51	1.48	0.10>
الدفء تجاه الأب	4.98	2.05	6.79	1.24	3.72	0.01>

وبصورة عامة، فقد عبر صبية الضبط عن تقدير عال تماماً لكلا الوالدين وعن قدر كبير من التعلق بهما.

أما الصبية العدوانيون فقد كانوا يعبرون، وبلا استثناء تقريباً، عن استياء شديد من أحد الوالدين أو كليهما، وبصورة نموذجية، فقد كان يوجد لدى هؤلاء الصبية شيء إيجابي يمكنهم قوله عن أمهاتهم إلا أنهم كانوا لا مبالين أو منتقدين أو معادين تجاه آبائهم.

كذلك كان صبية الضبط أكثر ميلاً للتشبه بآبائهم مما هو شأن الصبية العدوانيين، كما كان يغلب عليهم أن يتشبهوا بأمهاتهم أكثر، إلا أن الفرق بين الفئتين في هذه الحالة كان أقل من أن يقدم دلالة ذات أهمية.

وعلى الرغم من أن كلتا فئتي الصبية قد أبدت في هذه المرحلة من تطورها، ميلاً لإبراز نجم رياضي من صفوفها، فإن كثيراً من صبية الضبط سعوا لأن يصوغوا أنفسهم وفق نموذج آبائهم. ومما كتبوا في استماراتهم، بدا واضحاً أنهم كانوا يشعرون بأنهم يمتلكون بعض القيم والأنماط السلوكية التي تعجبهم في آبائهم.

بالمقابل، فإن عدداً من الصبية العدوانيين كانوا ينتقدون تماماً خصائل آبائهم وكانوا، في معظمهم، يرفضون آباءهم كرموز يتشبهون بها. بدلاً من ذلك، كانوا يتخذون من أخ أكبر أو راشد ذكر آخر مثلاً أعلى لهم.

ونظراً لأن الاحتمال في ألا تكون روابط التبعية لراشدين من خارج العائلة المباشرة أقل شدة من تلك التي تنمو في الأحوال العادية بين الوالد والولد، فإن المرء يتوقع أن تكون مثل هذه الرموز البديلة أقل تأثيراً عادة في تعزيز نمو الضوابط الداخلية.

الشعور بالإثم

إن الدليل الأقوى على نقص نمو الوجدان لدى الصبية العدوانيين إنما كان افتقارهم للشعور بالإثم حين يتعدون أو يتجاوزون وعلى الرغم من أن مقاييس الإثم المبنية على معطيات المقابلة أوضحت أن الصبية العدوانيين لم يكونوا خالين تماماً من الشعور بالإثم، إلا أن شعورهم هذا كان أضعف بكثير من مشاعر صبية الضبط (الجدول 4).

الشعور بالإثم بعد سلوك اجتماعي مضاد

نصف فئة الضبط تقريباً لم يسجلوا سلوكاً اجتماعياً مضاداً من النوع غير القانوني أو الشبيه بغير القانوني. وبذلك انخفض إلى حد كبير عدد الحالات التي يمكن إجراء مقارنة بينها فيما يتعلق بمقدار الشعور بالإثم الذي يتكون إثر سلوك كهذا. مع ذلك فإن صبية فئة الضبط الذين قاموا بتجاوزات من هذا النوع ظهر لديهم شعور بالإثم أشد بكثير مما ظهر لدى الصبية العدوانيين بل على الرغم من أن

الأحداث التي ذكر صبية الضبط أنهم قاموا بها هي تافهة عموماً، فإن هؤلاء الصبية كانوا يردون عليها عادة بتوبيخ الذات.

بالمقابل، فإن عدداً من الصبية العدوانيين كانوا ينتقدون تماماً خصائل آبائهم وكانوا، في معظمهم، يرفضون آباءهم كرموز يتشبهون بها. بدلاً من ذلك، كانوا يتخذون من أخ أكبر أو راشد ذكر آخر مثلاً أعلى لهم.

ونظراً لأن الاحتمال في ألا تكون روابط التبعية لراشدين من خارج العائلة المباشرة أقل شدة من تلك التي تنمو في الأحوال العادية بين الوالد والولد، فإن المرء يتوقع أن تكون مثل هذه الرموز البديلة أقل تأثيراً عادة في تعزيز نمو الضوابط الداخلية.

الشعور بالإثم

إن الدليل الأقوى على نقص نمو الوجدان لدى الصبية العدوانيين إنما كان افتقارهم للشعور بالإثم حين يتعدون أو يتجاوزون وعلى الرغم من أن مقاييس الإثم المبنية على معطيات المقابلة أوضحت أن الصبية العدوانيين لم يكونوا خالين تماماً من الشعور بالإثم، إلا أن شعورهم هذا كان أضعف بكثير من مشاعر صبية الضبط (الجدول 4).

الشعور بالإثم بعد سلوك اجتماعي مضاد

نصف فئة الضبط تقريباً لم يسجلوا سلوكاً اجتماعياً مضاداً من النوع غير القانوني أو الشبيه بغير القانوني. وبذلك انخفض إلى حد كبير عدد الحالات التي يمكن إجراء مقارنة بينها فيما يتعلق بمقدار الشعور بالإثم الذي يتكون إثر سلوك كهذا. مع ذلك فإن صبية فئة الضبط الذين قاموا بتجاوزات من هذا النوع ظهر لديهم شعور بالإثم أشد بكثير مما ظهر لدى الصبية العدوانيين بل على الرغم من أن الأحداث التي ذكر صبية الضبط أنهم قاموا بها هي تافهة عموماً، فإن هؤلاء الصبية كانوا يردون عليها عادة بتوبيخ الذات.

بالمقابل، لم يظهر لدى الصبية العدوانيين، وفي معظم الحالات، إلا قدر ضئيل من الشعور بالإثم إثر سلوك اجتماعي مضاد أو لم يظهر البتة، حتى ولو كان ذلك السلوك يتعلق بنشاطات تدميرية خطيرة نوعاً ما.

الجدول رقم3

تشبه الصبية بوالديهم: الفوارق بين الصبية العدوانيين وصبية الضبط

الروائز	الفئة العدوانية		فئة الضبط			
	المتوسط	الفارق الشخصي	المتوسط	الفارق الشخصي	الحقيقي	النسبة المئوية
التشبه بالأم	4.37	1.83	5.08	1.17	1.60	0.10
التشبه بالأب	5.02	1.60	5.79	1.34	1.71	0.05
تفضيل الأب	3.62	1.21	4.62	1.24	2.58	0.02

الجدول رقم 4

الشعور بالإثم: الفوارق بين الصبية العدوانيين وصبية الضبط

الروائز	الصبية العدوانيون		صبية الضبط			
	المتوسط	الفارق الشخصي	المتوسط	الفارق الشخصي	الحقيقي	النسبة المئوية
الإثم بعد عدوان تجاه الأم:	4.69	1.88	6.10	1.85	2.92	0.01 >
الإثم بعد عدوان تجاه الأب:	4.98	2.05	6.79	1.24	3.72	0.001 >
الإثم بعد عدوان تجاه المعلمين.	3.46	1.18	5.38	1.38	5.89	0.001 >
الإثم بعد عدوان تجاه الأقران:	3.71	1.28	5.27	1.23	4.74	0.001 >
الإثم بعد سلوك اجتماعي مضاد:	3.48	1.45	5.42	1.64	3.48	0.001 >
الإثم بعد سلوك جنسي	5.50	2.25	6.62	1.86	2.19	0.05 >

مناقشة

لقد تبين أن فئتي الصبية 4 لا تختلفان كثيراً في الدرجة التي يتشبه فيها الأولاد بأمهاتهم. لكن ظهر لدى الصبية العدوانيين تقمص لشخصيات آبائهم أقل بكثير مما هو لدى صبية الضبط. هذا التقمص الأضأل لم يتضح من القياس المباشر للتقمص فحسب بل اتضح أيضاً من الاستنتاجات الداعمة باستمرار والتي نشأت من مقارنات أجريت على مقاييس أخرى.

لقد ظهر النقص في نمو الوجدان لدى الصبية العدوانيين في افتقارهم للشعور بالذنب حين يرتكبون ذنباً. ومنا لمؤكد أن الصبية العدوانيين لم يكونوا خالين تماماً من الشعور بالإثم لكن، وكما بينت كلتا المقابلتين والمعطيات المتعلقة بالموضوع، فإن شعورهم بالذنب كان أضعف بكثير من شعور صبية الضبط. وبالنسبة إلى فئة الضبط، فإن تجنب ـ الإثم كان يشكل قوة دافعة شديدة تحفظ سلوكهم بصورة تنسجم مع القواعد والنظم الاجتماعية، في حين أن الضبط بالنسبة إلى الصبية العدوانيين كان ينبع، وإلى حد كبير، من الخوف من العقاب الخارجي.

كذلك تبين أن نمو الوجدان قد حدث كإبدال تدريجي للضوابط المرتكزة بصورة كلية على الخوف من العواقب بحيث يحل محلها نظام قيم ذاتي الصبغة يحول دون الانحراف الاجتماعي حتى عندما يكون من الصعب اكتشاف ذلك الانحراف. مع ذلك فإن هذا لا يعني أن الشخص الذي يسيطر عليه الشعور بالإثم بصورة غالبة لا يراوده شيء من الخوف من العواقب. فخوف كهذا يبقى عادة ويعمل على تدعيم تأثيرات الوجدان خاصة حين يكون الإغراء شديداً.

من جهة أخرى، فإن معظم الأشخاص الذين يضبطهم ـ الخوف لا يكونون خالين تماماً من الشعور بالذنب، ذلك أنه خلال فترة التأهيل الاجتماعي الطويلة التي تستغرقها الطفولة لا بد تقريباً من أن يحدث نوع من التذويت للقيم. وقد دل الصبية العدوانيون، وبغير استثناء تقريباً، سواء من ردودهم في المقابلة أم من نتاجهم المتعلق بالموضوع، أنه كان يحركهم أحياناً توقعهم للذنب ويتأثرون بمشاعر تأنيب الضمير. هذا الحضور المتقطع للوجدان وتأثيره ميزة يتسم بها الصبي العدواني، تجعل من العسير التكهن بتصرفه وبالتالي من الصعب قيادته (ريدل واينمن، 1952). حالات الشعور بالذنب أو توبيخ الضمير التي تحدث بين الحين والحين غالباً ما تؤدي بالكبار ذوي السلوك الحسن لأن يثقوا بصبي كهذا أكثر مما يسمح به تاريخه. وطبقاً لهذه الظروف، فإن من المحتمل أن يتهم الصبي بالخداع أو بضعف الإيمان إذا ما ارتكب أعمالاً اجتماعية مضادة أخرى. بيد أن اتهاماً كهذا قد يكون ظالماً تماماً، فالصبي قد يعيش للحظة من الزمن إحساساً صادقاً بالإثم كذاك الذي يشعر به، وبصورة معتادة أكثر، المراهق ذو التأهيل الاجتماعي الحسن.

مما سبق يتضح أن الصبية العدوانيين يمرون بظروف كثيرة غير ملائمة خصوصاً للتشبه بوالديهم ولنمو الوجدان لديهم... إنهم يفتقرون للأمان في علاقاتهم العاطفية مع والديهم. وبالتالي يصبحون خائفين من الارتباط بالآخرين بعلاقة تبعية ومقاومين لها. إن المترابطات المسجلة في هذا البحث تدعم النظرة القائلة بأن التبعية والتقمص مترابطان ترابطاً وثيقاً وأن التمزق في علاقة التبعية يجعل الاحتمال أقل في إضفاء الصبغة الذاتية على معايير الوالدين وقيمهما. لهذا السبب، فإن أحد الشروط المؤدية لتقمص الشخصية، أي علاقة التبعية الوثيقة بين الوالدين والولد، غير موجود، على ما يبدو، لدى أسر الصبية العدوانيين.

علاوة على ذلك، فقد ظهر لدى والدي الصبية العدوانيين دفء أقل وكذلك عداء أكثر تجاه شركائهم الزوجيين مما ظهر لدى والدي فئة الضبط. كذلك ظهر لدى الصبية العدوانيين دفء وكذلك عداء تجاه أمهاتهم يماثل ما ظهر لدى صبية الضبط لكن ظهر لديهم دفء أقل بكثير وبالتالي عداء أكبر بكثير تجاه آبائهم مما هي الحال لدى فئة الضبط. ونظراً لأنه ظهر لدى كل من الأمهات والبيئة دفء ضئيل نسبياً تجاه الآباء وكانا عدائيين أيضاً تجاههم، فقد كان الاحتمال بعيداً في أن يقوم الآباء بدور النماذج التي يمكن محاكاتها.

ولقد تبين (في مكان آخر) أن والدي صبية الضبط كانوا أكثر استخداماً لطرق فرض النظام السيكولوجية. بالمقابل، كان والدو الصبية العدوانيين يلجؤون أكثر لطرق أخرى، مثل التهكم والسخرية، العقاب الجسدي، الحرمان من الحقوق. ولعل استخدام هذه الطرق قد أضعف كثيراً من علاقات التبعية وبالتالي أعاق نمو الضوابط الداخلية.

إن أول تقمص يقوم به الطفل يجري غالباً مع شخصية أمه أو من تحل محل أمه. لكن يتعين على الصبي، في النهاية، أن يتقمص شخصية ذكر لكي يؤدي دور الذكر الذي يطلب منه في مرحلة مبكرة من الحياة. والواقع، أن مباركة الوالدين المستمرة تتوقف عادة على التغير الناجح الذي يطرأ على عملية التقمص تلك...

هذا التغير في عملية التقمص يسهل كثيراً إذا ما تقبل الوالد الولد، كافأه بالمحبة والتأييد وقضى وقتاً كافياً معه لتأسيس الأنماط السلوكية المطلوب محاكاتها.

ولقد تبين أن آباء الصبية العدوانيين لم يعطوا إلا وقتاً نسبياً للتعامل العاطفي مع أبنائهم في مراحل الطفولة الأولى، وكانوا يفتقرون للدفء تجاههم بل كانوا أكثر عدائية ورفضاً وعقاباً مما هي الحال بالنسبة إلى آباء الضبط وبدورهم، فقد كان الصبية العدوانيون ينتقدون آباءهم ولا يقيمون اعتباراً لهم. هذا التمزق في علاقة الأب ـ الابن جعل تقمص شخصية الأب أمراً صعباً ولا شك وبالتالي فإن إضفاء الصبغة الذاتية على قيم الوالدين لم يتحقق تماماً.

* * *

ضبط العدوان

في صف من صفوف الحضانة

بول براون ـ وروجرز إليوت

لقد قال منظِّرو «يال» إن الكوابح تنشأ بالأساس من الخوف الشرطي من العقاب. والتعلم الاجتماعي ضمن العائلة يشتمل ولا شك على تجنب العقاب، لكن تبين بنتيجة الدراسات أن المكافأة تفعل فعلها أيضاً. وكما رأينا، فقد أوضحت مكتشفات بندورا وولترز حول تقمص الشخصية أن الامتثال يكافأ بالمباركة الإيجابية من قبل الوالدين أولاً ثم من قبل المرء ذاته فيما بعد. كذلك دلت أبحاث هوكانسون على أنه حين تلقى الردود غير العدوانية المكافأة، فإن الفرد يتعلم الرد على التهجمات بصورة غير عدوانية.

الدراسة التالية تسجل محاولات لتعزيز السلوك غير العدواني وذلك بتقديم مكافآت للردود غير العدوانية، بدلاً من الطريقة المعتادة وهي معاقبة السلوك العدواني، مفترضين أنه لو أفلح برنامج كهذا، فإن من الممن أن تعزى تقوية الكوابح ضد العدوان إلى التعزيز، لكن من المحتمل أكثر أن يكون الباحثون على صواب في الافتراض أنه بدلاً من تعزيز الكوابح فإن نهجاً كهذا قد يدعم الردود غير العدوانية المقابلة إلى درجة تغدو معها هي المفضلة كخيار من الخيارات المتاحة للرد. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يتم القضاء بصورة كلية على الرد العدواني لدى الفرد، بل يمكن للمرء أن يتوقع منه أن يعود إلى العدوان إذا ما أثبت عدم العدوان أنه غير ناجع في تحقيق أهدافه.

أما إذا كان بالإمكان الحفاظ على خطة المكافآت وتنفيذها بحيث يبقى عدم العدوان موضع مكافأة على الدوام، فإن المرء يتوقع من هذا النهج في تعزيز السلوك المرغوب أن يكون أكثر فعالية من معاقبة الردود العدوانية. فالعقاب، رغم أنه قد يكبح السلوك غير المرغوب، إلا أن له سيئة أساسية هي أنه يقدم للطفل نموذجاً عدوانياً في السلوك يمكن أن يقلده، وبما أن العقاب يشكل هجوماً محبطاً بحد ذاته، فهو يزيد أيضاً من تحريضه على العدوان. والنتيجة الخالصة قد تكون

المزيد من العدوان بدلاً من أن تكون عدواناً أقل. وفي أحسن الأحوال، يحتمل أن يتعلم الطفل التمييز ـ أي، ألا يكبح العدوان إلا حين يكون محتملاً الإمساك به بالجرم المشهود ومعاقبته. وفي الحالة الأخيرة هذه نجد أن السلوك العدواني يكافأ في بعض الأحيان فقط، ولسوء الحظ، ثمة قدر كبير من الأدلة التي تشير إلى أن مثل هذه العادات التي تكافأ جزئياً يظل من الصعب القضاء عليها.

إن هدفنا من الدراسة الحالية هو أن نضيف بعض المعطيات إلى المعطيات المتوفرة في حقل نظرية التعلم الاجتماعي (بندورا وولترز، 1962) في نقاط عدة. أولاً، من بين أساليب ضبط السلوك الاجتماعي الفاعل، غالباً ما استخدم مع الأطفال أسلوب الإخماد البسيط (وليامز، 1959) والتعزيز البسيط (آزرين وليندسلي، 1956) أو كلاهما معاً (زيمرمان وزيمرمان، 1962، آيلون ومايكل، 1960، باير، هاريس وولف، 1963)، ثانياً، اظهر اللجوء إلى أساليب التعلم الصريحة نجاعة وفعالية لدى أطفال حضانة في بحثين أجريا مؤخراً (باير وفريقه، 1963، هوم، ديباكا، ديفين، شتاينهورست وريكرت، 1963). أخيراً من المعروف أن الأعمال المضادة للمجتمع والتي هي من النوع العدواني ـ التوكيدي تتكون من عناصر فاعلة قابلة للانقراض (وليامز، 1959) وقابلة للتعزيز (كاوان وولترز، 1963).

وانطلاقاً مما سبق، فقد نظرنا بمنتهى الجدية إلى ما يلي:

«لقد ركزت عملية التنظير لكبح العدوان وكذلك إجراء التجارب عليه، وبصورة حصرية، على التأثير الكبحي للقلق أو الشعور بالذنب، انطلاقاً من الفرضية القائلة إن كبح رد الفعل هو حكماً نتيجة لاقتران الردود بشكل من أشكال التحريض العدواني. من جهة أخرى، فإن تطوير كبح العدوان من خلال تقوية ردود إيجابية غير متجانسة، قد تم تجاهله كلية، رغم الحقيقة البينة وهي أن الضبط الاجتماعي للعدوان يمكن التوصل إليه على هذا الأساس بدرجة أكبر مما هي الحال عن طريق التحريض العدائي (بندورا وولترز، 1963).

وقد خططنا لضبط السلوك العدواني لدى جميع الصبية في صف حضانة باستخدام أساليب مثل استبعاد التعزيز الإيجابي العام للأعمال العدوانية (الاهتمام)، وفي الحين نفسه إعطاء كل الاهتمام للأعمال التعاونية».

الطريقة

أشخاص التجربة

كان عدد أشخاص التجربة هو 27 طفلاً ذكراً (بعمر 3 ـ 4 سنوات) من دار حضانة هانوفر. وقد أوضحت المشاهدة وتقارير المعلمين أن هؤلاء الصغار هم الأكثر عدوانية من أية فئة عمر ـ جنس أخرى.

التصنيفات

لقد تم تحديد الردود العدوانية بتطبيق تصنيفات السلم التي وضعها وولترز وبيرس وداهمز (1957) ولهذا السلم تصنيفان رئيسان ـ العدوان الجسدي والعدوان اللفظي، وكلاهما قسم إلى زمر فرعية أكثر، مثال على ذلك: تحت بند العدوان الجسدي وضعت زمر تحت اسم «يدفع، يشد، يمسك بـ، »؛ «يلطم، يضرب» «يضايق، يشاكس، يتدخل» وتحت بند الزمرة اللفظية، ثمة أوصاف محددة مماثلة أيضاً (مثلاً، «يستهزئ بـ» «يهدد»).

مراقبة السلوك قام بها مصنِّفان كلاهما طالب جامعي في دارتموث تم تدريبهما على استخدام السلم وتمرنا على مراقبة الصف خلال ساعة من اللعب الحر في الصباح أي ما بين 9.20 و10.20. مثل هذه المراقبة كانت ممكنة وذلك لأن المصنف كان يقف في فسحة كبيرة تصل ما بين منطقتي اللعب الفسيحتين أما سلم التصنيف فقد كان يتألف من صفوف أفقية تمثل زمر السلوك العدواني وأعمدة شاقولية تمثل فترات استراحة ـ الخمس دقائق الاثنتي عشرة. وبكل بساطة كان المصنفان يعملان على وضع أية واقعة من وقائع سلوك محدد في خانته المناسبة.

ولقد قام أحد المصنفين بالمراقبة صباح الاثنين، الأربعاء، الجمعة في حين قام الآخر بالمراقبة صباح الثلاثاء، الخميس وفي اثنتين من فترات المراقبة الأربع التي جرت يوم الأربعاء، قام كلا المصنفين بالمراقبة معاً بحيث غدا بالإمكان تقدير موثوقية التصنيف بين المصنفين. وفي نهاية الدراسة، أجريت مقابلة للمصنفين من أجل البت بالتغييرات، إن كان هناك أي منها، تلك التي شاهداها في سلوك المعلمين والأطفال وما إذا كانوا قد حدسوا بفرضية البحث.

الإجراء

فترة ما قبل المعالجة كانت عبارة عن مجموعة المشاهدات للردود العدوانية التي يقوم بها الصبية الصغار طيلة أسبوع، وذلك لتوفير تصنيف ردود مرجعي. بعد أسبوعين بدأ المعلمون والباحث الأول فترة المعالجة الأولى التي دامت أسبوعين. وقد أخذت التصنيفات خلال الأسبوع الثاني من هذه الفترة. بعدئذ قيل للمعلمين أن التجربة انتهت وأنه لا يتعين عليهم بعد ذلك أن يتقيدوا في سلوكهم تجاه الأعمال العدوانية. ثم أخذت بعد ثلاثة أسابيع هذه المجموعة الأخرى من التصنيفات لتقدير استمرارية تأثير المعالجة. أخيراً، وبعد أسبوعين من هذه المراقبة الملحقة، أعيدت المعالجة لمدة أسبوعين، ومرة ثانية جرت المراقبة في الأسبوع الثاني منهما.

القائمون على المعالجة كانوا المعلمين أنفسهم (إضافة إلى الباحث) وقد أعطيت لهم تعليمات شفهية بالرجوع إلى نشرة مكتوبة نقرأ بعضاً منها فيما يلي:

«ثمة نظريات كثيرة تحاول أن تفسر العدوان لدى الأطفال الصغار. ولعل معظمها صحيح جزئياً وربما أبسطها أحسنها. إحدى النظريات البسيطة تقول إن كثيراً من العراكات... إلخ إنما تحدث نظراً لأنها تعود على الطفل بقدر كبير من انتباه واهتمام البالغين، وإذا ما تذكرنا أن هؤلاء الأطفال كان من الممكن أن يموتوا بكل ما في الكلمة من معنى قبل 3 أو 4 سنوات فقط لو أنهم لم يستطيعوا جذب اهتمام ذلك البالغ (وذلك بالصراخ والبكاء عادة)، يمكننا أن نرى إلى أي حد يمكن اعتبار الاهتمام بالطفل مكافأة.

من جهة أخرى، حين يلعب الطفل بهدوء، فإن معظم الآباء والأمهات يكونون شاكرين له هدوءه ويتركونه وحده تماماً. ولسوء الحظ إذا كان الاهتمام والإطراء نوعاً من المكافأة فعلاً، فإن الطفل لا يكافأ حين يكون هادئاً، وبالتالي، فإن كثيراً من الوالدين يشجعون، بكل غباء، السلوك العدواني الذي يجذب ـ الانتباه، نظراً لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يحصل فيها الطفل على شكل من أشكال المكافأة. بالطبع، هذا مثال متطرف، لكن قد يكون من المثير للاهتمام أن نرى أن مسألة الانتباه هذه هي القضية الأساسية بالحقيقة، وتكون كذلك خصوصاً في وضع لا يكون العقاب على السلوك هو الخيار الواقعي.

لقد لاحظت في المدرسة أنه كلما كان ذلك ممكناً فإن المعلمين يولون اهتمامهم للأعمال التعاونية وغير العدوانية بل ويطرونها أيضاً. وخلال أسبوع التدخل نود أن نبالغ بهذا السلوك وأن ننزل كثيراً من درجة الاهتمام المعطى للأعمال العدوانية وإنني لآمل أن نركز على الصبية، لكن إذا ما كان الأمر يتعلق بصبية وفتاة فلنعتبر أن المسألة على ما يرام.

باختصار، سنحاول أن نتجاهل العدوان ونكافئ السلوك التعاوني والمسالم. وبالطبع، إذا ما ضرب أحدهم رأس آخر بمطرقة فإن علينا أن نتدخل، لا لشيء إلا لكي نفصل بينهما وحسب. في البداية، قد نجد هذا صعباً ولا شك لأننا نميل لأن نراقب ولأن نكون هادئين حين لا يحدث شيء، والآن لنوجه اهتمامنا، ما أمكننا ذلك، باتجاه السلوك التعاوني أو غير العدواني. وسيكون حسناً أن ندع الأطفال الأشد عدوانية يرون أن الآخرين يحصلون على انتباهنا إن أمكن ذلك. وقد تكون تربيتة على الرأس أو «أحسنت يا مايك»، «مرحباً كريس ومارك، كيف أنتما اليوم؟»، «انظروا ما فعل إيريك».. إلخ ذات قوة ثوابية أكثر مما نظن. من جهة أخرى، من المهم تماماً خلال هذا الأسبوع عدم اللجوء إلى التوبيخ فلا يقل أحد لطفل «قل، آسف»، «اعتذر».. إلخ، لا لأن هذه الطرق غير مفيدة في تعليم السلوك المناسب، بل لأنها تحجب آثار طريقتنا الأخرى في المعالجة فقط. ولسوف يكون من المستحسن أن نغض النظر أيضاً عن دفعة عنيفة من طفل لآخر أو عراك بسيط إذا كنا متأكدين من أنه لا يحمل ضرراً معه، وكما ذكرت من قبل، علينا أن نفصل بين الأطفال المتعاركين حين يقتضي الأمر ثم نتركهم وشأنهم..».

النتائج والمناقشات

كان الترابط بين مصنفي الردود العدوانية كلها والمدققة في كل من فترات الدقائق ـ الخمس الأربع والعشرين هو 0.97 وهو معدل للترابط بين المصنفين أعلى من معدل الـ 0.85 الذي سجله ولترز وفريقه (1957) إلا أن مصنفيهم كانوا يعملون ضمن فترات مراقبة مدتها دقيقة واحدة لا خمس دقائق.

حين قوبل أحد المصنفين قال إن التغير الوحيد الذي رآه لدى الأطفال إنما كان لدى «الصبيين الأشد متاعب»، إذ ظهرا في النهاية (أي في فترة التصنيف

الرابعة) أقل إثارة للمتاعب. أما المصنف الآخر فلم يلاحظ أي تغير لدى أحد من أولئك الأطفال، على الرغم من أن تصنيفاته ذكرت التغيرات المبينة في الجدول رقم1. أحد المصنفين كان قد لاحظ، خلال فترة ـ التصنيف الرابعة أيضاً، أن الباحث كان «مجاملاً على نحو خاص» لأحد الصبية المثيرين للمتاعب، أما المصنف الآخر فلم يلحظ أي تغير في سلوك أي من الكبار.

الردود العدوانية

يمثل الجدول رقم1 المتوسط اليومي لعدد الردود العدوانية الجسدية منها اللفظية والشاملة في كل فترة من فترات المراقبة الأربع. ونتيجة لتحليل التفاوت في الأرقام اليومية باعتباره دالة على تأثير المعالجة فقد حصلنا على معدلات 6.16 للعدوان الجسدي، 5.71 للعدوان اللفظي و25.43 للعدوان الشامل.

لكن، ثمة شك في أن تجاهل الردود العدوانية والاهتمام بالأعمال التعاونية كان لهما آثار هامة يعتمد عليها بالنسبة إلى سلوك الأطفال.

جدول رقم1

متوسط الردود لدى زمر العدوان المختلفة

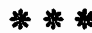
فترات المراقبة	زمر العدوان		
	جسدي	لفظي	إجمالي
ما قبل المعالجة	41.2	22.8	64
معالجة أولى	-26.	17.4	43.4
فترة لاحقة	37.8	13.8	51.6
معالجة ثانية	-21.	4.6	25.6

وكما نرى من الجدول، فإن العدوان اللفظي لم يعد إلى حالته السابقة بعد المعالجة الأولى، كما حدث للعدوان الجسدي ونظراً لأننا كنا نصنف أطفالاً، لا معلمين، فإننا نقدم التخمين التالي مع دليل عرضي فقط. إننا نعتقد أن المعلمين يجدون تجاهل العراك أصعب عليهم من تجاهل التهديدات بالكلام أو الإساءات. وإنه لصحيح بالتأكيد أن المعلمات (فكلهم من الإناث) كن يجدن تجاهل العدوان

صعباً عليهن أياً كان شكله. فخلال فترة المعالجة، كن غالباً ما ينظرن إلى الباحث وكأنهن يسألن فيما إذا كان عليهن أن يتدخلن لإيقاف عراك أم لا يتدخلن، وغالباً ما كان يبدو عليهن تعابير وسلوك الصراع، كلما حدث سلوك عدواني، ولاسيما جسدي منه ـ أي غالباً ما كن يتحركن خفية، وبصورة آلية تقريباً، باتجاه مكان الحادث ثم يكبحن أنفسهن ويتطلعن إلى الباحث المشرف. وفي المواقف الأكثر خشونة كن يتوترن وهن يرقبن متيقظات، بانتظار أن تظهر أول بادرة للسلوك التعاوني والهادئ تسمح لهن بتوجيه انتباههن لها. والحقيقة أن المعلمات كن متشككات في إمكانية نجاح هذه الطريقة حين طرحت عليهن للمرة الأولى، لكنهن في النهاية توصلن للاقتناع بها. والحقيقة أن ما جعل نجاحها بالغ التأثير بالنسبة إليهن إنما هو الأثر الذي تركته على الصبيين ذوي العدوانية الشديدة، فكلاهما أصبح ودياً ومتعاوناً إلى درجة لم يفكر أحد بأنها ممكنة. ذلك أن الميل العام كان هو باتجاه تعزيز الصبية الأشد عدوانية على أعمالهم التعاونية بمعدل أقل تغيراً من معدل تعزيز الآخرين، نظراً لأن المعلمات كن يترقبن ترقباً خاصاً أية علامة من علائم التعاون من جهتهم.

خاتمة

كما أشار آلين، هارت، بويل، هاريس وولف مؤخراً (1964) فإن المبادئ التي استخدمت في التطبيق الحالي لأساليب الضبط هي مبادئ بسيطة. لكن ما يجعل هذا التجلي لها وكذلك التجليات الأخرى ناجحة في إطار الحياة ـ الواقعية إنما هي المراقبة المنهجية والتطبيق المنهجي والتقييم المنهجي.



أنماط الشخصية ذات الضبط المفرط والضبط المنخفض فيما يتعلق بالعدوان المتطرف المضاد للمجتمع

إدوين ميغارجي

عندما تكون الكوابح أشد قوة من التحريض، يحال دون التعبير عن الرد العدواني. وغالباً ما يتكون رد عدواني بديل من خلال آليات معينة كالتحويل أو استبدال الرد مثلاً. لكن، لدى الناس المكبوحين كثيراً، يمكن أيضاً أن يحال دون ردود بديلة كهذه. وبالنسبة إلى أناس كهؤلاء، حسبما تقول التحليلات التي قدمها منظّرو الإحباط ـ العدوان، فإن منع الرد العدواني يورث إحباطاً إضافياً وبالتالي تحريضاً إضافياً.

لكن ما تراه يحدث إذا لم يفرَّغ مثل هذا التحريض «المقيم» على العدوان بشكل من الأشكال؟ لقد أجاب بيركويتز (1964، 1968) قائلاً إنه بكل بساطة يتبدد مع الزمن ما لم يتعرض للإثارة من جديد. ورغم أن هذا القول قد يكون صحيحاً في بعض الحالات، أو حتى لدى معظم الأفراد، فقد قال ميغارجي إن التحريض المتبقي، لدى البعض الآخر، قد يظل فاعلاً لفترات مديدة من الوقت وقد تزيد من شدته إحباطات إضافية. وفي بحثه، الذي نقتطف منه بعض الفقرات هنا، يشير ميغارجي إلى أن هذه الآلية هي نفسها المسؤولة عن انفجارات العنف الغريبة، تلك التي نشهدها أحياناً لدى أفراد مسالمين هادئين عادة.

ولقد كان من الضروري، بقصد الإيجاز، أن تشطب مراجعة ميغارجي لما كتب في الأدب بهذا الخصوص وكذلك للمعطيات العملية التي حصل عليها، والتي يمكن للقارئ أن يجدها في النص الأصلي إذا أراد المزيد من التفاصيل المرجعية، علماً أنه مذ نشر هذا التقرير، جرت دراسات عديدة لاختبار فرضية ميغارجي هذه وكلها أثبتت صحتها (دراسات بلاكبورن 1968آ، 1968 ب، 1969)

في انكلترا وكذلك في الولايات المتحدة دراسات مولوف (1967)، وكانت المعطيات تتفق مع ما ورد في هذا البحث تماماً.

العدوان والعنف هما أكثر من مشكلتين رئيسيتين دائمتين في الولايات المتحدة. فلوس أنجلوس، روشيستر، وسانت أوغستين أسماء ارتبطت ببنكر هيل وغيتسبرغ وليتل بيغ هورن كساحات معارك في أمريكا. كذلك ثمة اهتمام بالغ بالعنف الفردي. ففي أسبوع واحد سجلت مجلة وطنية حالتين، قام في إحداها فتى عمره 22 سنة (وهو شاب لطيف، طيب، حسن المعشر)، وبعد تخرجه من الجامعة بخمسة أيام فقط، بقتل ثلاثة من العزل الأبرياء أثناء سطوه على بنك، أما الآخر (وهو شخص رقيق وظريف) فقد أطلق النار على أخيه التوأم (نيزويك 1965).

إننا، حين نحاول تطبيق المعلومات المتوفرة من الدراسات الميدانية للعدوان على أحداث كهذه، نجد هوة كبيرة بين العدوان الذي تصفه تلك الدراسات والعدوان الذي تتحدث عنه صحفنا. فمعظم المعطيات الميدانية قد تم جمعها إما في المختبر وفي شروط خاضعة للتحكم أو في باحة المدرسة حيث تستخدم طريقة المراقبة الطبيعية. وفي كلتا الحالتين، فإن مقدار العدوان المتطرف الذي يمكن أن يحدث يتعرض للبتر وذلك إما بسبب أخلاق الباحث المجرب أو لتدخل هيئة الإشراف في المدرسة. لهذا السبب، فإن معظم معطياتنا تتعلق بالأشكال الخفيفة نسبياً من العدوان، وعلى عالم النفس أن يقدر استقرائياً لكي يعلل حالات العدوان الأكثر تطرفاً كالاعتداء بالضرب أو القتل مثلاً.

إن الصيغة العامة التي انبثقت من الدراسات الميدانية للعدوان الخفيف نسبياً هي أن الشخص العدواني صراحة تكون لديه ضوابط أقل وحاجة أو تحريض على العدوان أكثر مما لدى الشخص غير العدواني.

الدلالات العملية لهذا الأمر واضحة: فالطرق التي نثبط بها شخصاً ونمنعه من القيام بعمل عدواني هي أن نكوّن لديه ضوابط. على هذا الأساس تضع سجوننا وإصلاحياتنا برامجها وذلك بوضع مكافآت للقدرة على الضبط وعقوبات للعدوان. وهكذا حين يضبط المرء نفسه ويسلك سلوكاً غير عدواني فترة طويلة إلى حد يكفي، ينظر إليه على أنه استعاد تأهيله الاجتماعي وينظر في إطلاق سراحه.

مع ذلك، ثمة سبب يدعو للاعتقاد بأن الديناميكية التي تقف وراء عمل مفرط العدوان كقتل إنسان مثلاً، قد تكون مغايرة تماماً للديناميكية المكتشفة في السلوك العدواني الأخف[1] فالعدواني المفرط يبرهن المرة تلو المر، على أنه شخص سلبي نوعاً ما ليس له تاريخ عدواني سابق. إذ ذكرت مجلة «أبي الهول» أن صبياً عمره 11 عاماً طعن أخاه بسكين مطبخ 34 طعنة رغم أن كل من كان يعرفه وصفه بأنه بالغ التهذيب رقيق الكلام وليس له تاريخ عدواني سابق. وفي نيويورك، اعترف فتى في الثامنة عشرة من عمره أنه اغتصب فتاة في السابعة من عمرها ثم خنقها حتى الموت وذلك في كنيسة «الملكة» ثم حاول فيما بعد أن يحرق جثتها في الفرن، وقد أجمعت الصحافة على وصفه بأنه كان شخصاً غير عاطفي، وأنه، كان يخطط لأن يصبح قساً. وفي كولورادو اتهم شاب في الحادية والعشرين من عمره باغتصاب فتاتين صغيرتين ومن ثم قتلهما، رغم أنه لم يكن في يوم من الأيام صاحب مشكلة بالنسبة إلى النظام، بل الواقع أن زوج أمه ذكر «أنه حين كان في المدرسة كان رفاقه يعتدون عليه دائماً ولم يكن يرد أبداً. إذ لم يكن يظهر عليه العنف قط». في هذه الحالات ليس القتل مجرد ميل للإساءة الأكثر عد وانية لدى شخص كان دائماً يتكشف عن ضوابط غير ملائمة، بل هو بالأحرى عمل فريد تماماً يقوم به شخص كان دائماً يتكشف عن مستويات من الضبط عالية إلى درجة فائقة للعادة.

وهناك معطيات مستمدة من التجارب ومن القصص أيضاً تدل كلها على أنه قد يكون لكل من السلوك العدواني المفرط والمعتدل ديناميكيته المختلفة. مثال على ذلك، وجد ميغارجي ومندلسون (1962) في دراسة أجرياها على نزلاء سجون وقورنت فيها علامات سلم العدوانية بين مجرمين قاموا بأعمال عدوان واغتصاب ومجرمين لم يقوموا بمثل هذه الأعمال، أقول وجدوا النمط معكوساً إذ تبين بعد

(1) يميل الكاتب لأن يصنف العدوان ضمن ثلاثة أصناف: «متطرف»، «معتدل»، أو «خفيف»، مصطلح «متطرف» نطلقه على العدوان الجسدي الذي يصل بشدته حد القتل، أما مصطلح «معتدل» فنطلقه على العدوان الجسدي الذي يكون فيه احتمال قتل الضحية أو تشويهها أقل والذي يحمل معه قدراً معقولاً من مبررات الرد العدواني، في حين نطلق مصطلح «العدوان الخفيف» على معظم العدوانات اللفظية وكذلك الجسدية التي يستبعد فيها احتمال إيقاع أذى خطير بالضحية. ضمن هذه الزمرة تندرج معظم العراكات التي تحدث في باحة المدرسة أو في ملاعب الرياضة وما شابه.

الاختبار أنه كان لدى المعتدين منهم ضبط أشد وعدوانية أقل مما هو لدى المجرمين غير المعتدين أو العاديين، الأمر الذي أدى بهما لأن يقترحا:

«أن الشخص المفرط العدوانية غالباً ما يكون امرءاً ذا تاريخ طويل من المعاناة والسلوك اللطيف يدفن استياءه تحت طبقة من الضوابط صلبة لكنها سريعة التفتت. لذلك، وفي ظروف معينة، يمكن أن ينفلت مطلقاً عدوانه كله في عمل احد غالباً ما يكون فاجعاً. بعد ذلك يرتد إلى دفاعاته المعتادة ذات الضبط المفرط. وبذلك قد يشكل تهديداً أخطر بكثير من نمط «الرقاقة ـ على ـ الكتف» ذلك النمط العدواني فعلاً الذي يحرر عدوانه على شكل دفعات صغيرة».

هذا يوحي بفرضية مفادها أن بالإمكان تقسيم المجرمين المعتدين إلى نمطين من أنماط الشخصية، على الأقل، مختلفين تماماً: النمط العدواني ذي الضبط المتدني والنمط العدواني ذي الضبط المفرط عادة».

يترافق الشخص العدواني المتدني الضبط مع المفهوم النموذجي للشخصية العدوانية المعروفة في الأدب. إنه شخص، كوابحه ضد السلوك العدواني منخفضة تماماً. نتيجة لذلك، فإنه يرد عادة بالعدوان كلما تعرض للإحباط أو الاستفزاز. ونظراً لأن الكوابح يحددها الموقف نفسه، فإنه يستطيع، أحياناً، كبح نفسه بالامتناع عن إظهار عدوانه. فهو، مثلاً، قد لا يهاجم أمه أو لا يهاجم قاضياً رغم أنهما أحبطاه. لكن، في حالات كهذه، يمكن للشخص العدواني ذي الضبط المتدني أن يلجأ بسهولة لآلية التحويل فيجد هدفاً بديلاً لعدوانه. أو قد يلجأ لآلية تعميم الرد ويقوم برد أقل عنفاً على مصدر الإحباط الأصلي. ومن المحتمل، نظراً لانخفاض مستوى كوابحه أن يشخَّص على أنه شخصية مريضة اجتماعياً أو أنه من النمط العادي للمجتمع أو اللااجتماعي لهذا السبب، فإن من المحتمل أن تكون ديناميكية شخصية مماثلة لديناميكية الكثير من الناس الآخرين الذين يعانون المتاعب مع القانون. غير أن النمط ذا الضبط المفرط عادة يتصرف على نحو مغاير تماماً. فكوابحه حيال التعبير عن العدوان تكون بالغة الشدة، لذلك، نادراً ما يرد، إن رد أصلاً، بسلوك عدواني، مهما تكن درجة الاستفزاز الذي يتعرض له

كبيرة. هذه الكوابح لا تكون مركزة على بضعة أهداف محددة، كما هي الحال مع النمط العدواني المتدني الضبط، بل تكون عامة تماماً. لذلك، يكون عاجزاً عن استخدام آليات تحويل العدوان أو تعميم الرد. النتيجة هي أن التحريض على العدوان لديه يتشكل ويكبر مع الزمن عبر شكل من أشكال التراكم الزمني كذاك الذي وصفه دولارد، دوب، ميلر، مورر وسيرز (1939). وفي بعض الحالات يتراكم العدوان إلى درجة يفوق حتى كوابحه الشديدة. وإذا ما حدث هذا في وقت يتوفر فيه الجو المناسب للعدوان، فإنه لا بد من أن يحدث عمل عدواني.

ونظراً لأن الكوابح بالغة الشدة، فإن الشخص المفرط الضبط عادة حين يرتكب أخيراً عمله العدواني، يكون لديه التحريض على العدوان، على ما يبدو، في مستوى أعلى بكثير من مستواه لدى الشخص ذي الضبط العادي أو المتدني، وذلك ببساطة لأنه يحتاج إلى تحريض أشد لكي يتغلب على كوابح مفرطة الشدة ككوابحه. وإذا افترضنا أن درجة عنف العمل العدواني تتناسب طرداً مع درجة التحريض، فإن هذا يدلنا على الطريقة التي يمكن بها التحقق من صحة هذا النمط ميدانياً.

ينتج عن ذلك أن الناس الذين يرتكبون أعمالاً عدوانية متطرفة كقتل الناس أو الاعتداء عليهم بسلاح قاتل يحتمل أن يكونوا من فئة تضم أناساً من النمط ذي الضبط المفرط عادة وأناساً من النمط العدواني ذي الضبط المنخفض. من جهة أخرى، فإن الناس الذين يتورطون في أعمال عدوانية خفيفة، كالاشتباكات بالأيدي مثلاً، إنما يتكونون حصراً تقريباً من النمط العدواني ذي الضبط المنخفض. إذن، وبأدلة أو مقاييس مختلفة للنزعة العدوانية والضبط، لا بد أن تظهر الفئة الاعتدائية المفرطة أقل عدوانية وأشد ضبطاً للنفس كفئة مما هي الحال بالنسبة إلى فئة متوسطة العدوانية أو عينة غير اعتدائية. في الطرف المقابل، إذا كانت النظرة السائدة صحيحة وكان كل الناس الاعتدائيين من ذوي الضبط المنخفض، لا بد في هذه الحالة من أن يظهر لدى الفئة الاعتدائية المفرطة أشد أشكال النزعة العدوانية وأقل أشكال الضبط بالنسبة إلى الفئات الأخرى.

أشخاص التجربة والإجراءات العامة

لكي نقيِّم الفرضية القائلة إن الأشخاص المفرطي الاعتدائية، كفئة، سيظهرون بعد إجراء القياسات على درجة منخفضة من العدوان وعالية من ضبط الدوافع، فقد اخترنا أربع مجموعات من الجانحين الأحداث بقصد الدراسة. في المجموعتين الأوليين كان الصبية الثلاثون جميعاً مسجونين لقيامهم بجرائم اعتداء خطيرة في منطقة آلاميدا، كاليفورنيا، جوفنيل هول، خلال فترة العشرة أشهر الواقعة بين 1 تموز 1962 و1 أيار 1963[1] في حزيران 1963، وبعد أن تم جمع المعلومات، أخذت أيضاً تقارير المشرفين على الأحداث الموجهة لمحاكم الأحداث ثم درست. بعدئذ صنفت الجرائم، بحسب النزعة العدوانية، وفق سلم من 10 درجات وضعه الباحث نفسه. هذا السلم لم يأخذ بالحسبان سلوك المتهم فحسب، بل أيضاً متغيرات شتى مثل درجة الاستفزاز، الإطار الثقافي الخاص، حالة الباعث المباشر، حجم المتهم وسلاحه بالمقارنة مع حجم الضحية وسلاحها، وأخيراً درجة الضرر الحاصل، بعد ذلك أجرى التصنيفات محقق لديه خبرة ثلاث سنوات من العمل مع الجانحين وعالم نفسي سريري آخر لديه خبرة من هذا النوع عمرها ثماني سنوات. وبعد أن وضعت التصنيفات الأولية، جرت مناقشة للاختلافات فيها ثم وضعت التصنيفات النهائية للنزعة العدوانية على نحو مستقل. وقد تم التوصل إلى الموثوقية الملائمة بترابط قدره 0.945 بين مجموعتي التصنيفات النهائية وحين كانت توجد اختلافات فقد كان يؤخذ المتوسط بينها بالنسبة إلى كل شخص في التصنيفات النهائية.

بعدئذ قسم السلم إلى فئتين واعتبر الأشخاص التسعة الذين حصلوا على علامات تتراوح بين 6 و10 هم من فئة الاعتدائية المفرطة. هذه الفئة كانت تتضمن حالتي قتل ومحاولة قتل وخمسة اعتداءات بسلاح فاتك وحالة ضرب فائق الوحشية. أما البقية وعددهم 21 شخصاً فقد كانت علاماتهم دون الستة واعتبروا من

(1) ضمن هذه الاعتداءات أدرجنا فقط الاعتداءات التي اتضح أن الدافع الأولي لها كان إيذاء الضحية وقد استبعدنا الاعتداءات الأخرى ذات الغايات الأخرى والتي حدث إيذاء الضحية خلالها بصورة عرضية. مثال على ذلك، ما من حالة من حالات الاغتصاب القسري أدرجت ضمن العينة.

فئة الاعتدائية الخفيفة التي كانت تتشكل بصورة رئيسية من حالات الضرب واشتباكات العصابات.

ونظراً لأن هاتين الفئتين معاً كانتا تضمان جميع الجانحين ذوي الأعمال الاعتدائية الخطيرة المعروفين خلال فترة الأشهر العشرة تلك، فإن الأشخاص الاعتدائيين الثلاثين هؤلاء أخذوا كمجموعة سكانية وتركت جميع العوامل الأخرى مثل العرق، العمر، الذكاء وما شابه بحيث تتفاوت طبقاً للمخطط التمثيلي.

وكما ظهر فيما بعد، فقد غلب على فئة الاعتدائية المفرطة أن تكون أصغر سناً، وفيها عدد أكبر من الزنوج ومرتكبون لأول مرة أكثر من فئة الاعتدائية الخفيفة (وكنا قد تنبأنا بالعلاقة الأخيرة فعلاً).

ولكي نتوصل إلى حالة التعميم من الدراسة ونختبر صحة الفرضية القائلة بأن مرتكبي الاعتداءات المفرطة يميلون لأن يكونوا من ذوي الضبط المفرط بالنسبة إلى الجانحين الآخرين وليس فقط بالنسبة إلى جانحي الاعتداءات الخفيفة، فقد أجريت مقارنة فيما يتعلق بالعرق، السن، النزعة الانتكاسية بالنسبة إلى مجموع الاعتدائيين، (الفئة المفرطة والفئة المعتدلة معاً) وقد اختيرت الفئة المقابلة الأولى (الفئة آ) وتضم 20 صبياً من بين أولئك الذين كانوا محتجزين بسبب جنوح لا سبيل إلى إصلاحه: جموح، تحدي، عدم انضباط في المنزل. وقد اختيرت على هذا النحو، نظراً لأنه كان يراودنا شعور بأن من المحتمل أن يكونوا على درجة عالية من العدوانية اللفظية. أما الفئة الثانية فقد اختير أفرادها من بين الصبية الذين كانوا محتجزين لارتكابات تتعلق بالملكية مثل سرقة سيارة أو سطو على منزل...

لكن ما من فئة من فئتي المقابلة كانت تتضمن أياً من الصبية الذين لهم سوابق في الجرائم الاعتدائية. كذلك استبعد الصبية الذين كانوا معروفين سلفاً بأنهم متخلفون عقلياً (أي محصلة ذكائهم دون الـ 70).

وقد قام المشرفون في المعتقل بمراقبة كل من الأشخاص الستة والسبعين الخاضعين للتجربة خلال الأيام العشرة الأولى من احتجازهم (دون أن يتلقوا أية معلومات عن الفرضيات التي هي رهن الاختبار). وفي نهاية اليوم الثالث من الاحتجاز، ملأ كل مشرف استمارة ضبط سلوك ومجموعة من روائز تصنيف السلوك.

في نهاية الأيام العشرة ملئت استمارة سلوك ثانية ومجموعة روائز تصنيف بالإضافة إلى لائحة غوخ لتدقيق الصفات.

وقد تم خلال هذه الفترة فحص كل صبي من قبل عالم نفس سريري (غير الباحث) جاء من قسم الإرشاد في دائرة تقصي الجرائم. وذلك دون أن يقال للصبي أنه خاضع لبحث من الأبحاث بل كان يعامل كأي مراجع للمستشفى ليشخص مرضه باستثناء أنه كان يمر بمقابلة معيارية وضرب اختباري ثم تسجل ردود أفعاله..

والمقابلة المعيارية هي تكثيف لما استخدمه بندورا وولترز (1959) في دراستهما للعدوان لدى المراهقين. أما الأسئلة المستخدمة فقد كانت تركز على سلوك شخص التجربة العدواني تجاه المعلمين، الوالدين، والأنداد، وقد أدخل ضمن الضرب الاختباري عناصر القائمة السيكولوجية الكاليفورنية، ودراسة روزينغايغ والتات واختبار هولتزمان في نقطة الحبر ومقياس الذكاء السريع المؤلف من روائز فرعية حول المعلومات وإكمال الصورة، أي روائز ويشلر الخاصة بذكاء الأطفال أو روائز ويشلر الخاصة بذكاء الراشدين.

بعدئذ اتخذت كافة الإجراءات الأخرى لتسجيل نتائج المراقبة وكان المصدر النهائي للمعلومات هو تقرير الضابط المشرف على تنفيذ العقوبات والمقدم إلى المحكمة، وهو يحوي السجل الاجتماعي للفرد ثم وصف الارتكاب الذي ارتكبه وسوابقه الإجرامية. ثم وضع ما مجموعه 28 تكهناً خاصاً تتعلق كلها بمختلف المتغيرات المرتبط بعضها بالبعض الآخر، بحيث تختبر كلها جوانب الفرضية العامة القائلة إن فئة الاعتدائية المفرطة ستكون أدنى درجة في مقاييس العدوانية وأعلى في مقاييس الضبط من الفئات الأخرى بصورة عامة ومن فئة الاعتدائية الخفيفة بصورة خاصة.

النتائج

إن إحدى الصعوبات التي تواجه دارسي حالات الجنوح أو الإجرام هي أن ارتكاب الجريمة وما يتبع ذلك من إجراءات قضائية قد يغير الشخص ويؤثر في القياسات التي يتم الحصول عليها. لهذا السبب، فقد بذلت الجهود المكثفة لتأمين معطيات حول السلوك الجاري قبل الارتكاب. وقد وضعت فرضيات حول أربعة جوانب للسلوك كانت متوفرة عموماً لدى أولئك الأحداث المرتكبين وهي: عدد

الاعتقالات السابقة، دوام الطالب في المدرسة، سجله السلوكي وما إذا كان قد ارتكب الجرم بمفرده أم كفرد من جماعة...

لقد وضعت ستة تكهنات تتعلق بالسلوك الجاري قبل أي ممارسة قضائية، فتبين أن جميع العلاقات هي في الاتجاه المتكهن به، كما كانت ثلاث منها ذات دلالة كبيرة فيما كان لواحدة أخرى دلالة حدية. هذه المعطيات تدل على أنه حتى تاريخ المجيء إلى المعتقل كان صبية الاعتدائية المفرطة يتصرفون بطريقة تتفق مع الفكرة القائلة إنهم ذوو ضبط مفرط وكبح شديد لأي تعبير عن النزعات المضادة للمجتمع وذلك بالمقارنة مع فئات الجانحين الأخرى.

وفي أثناء وجودهم في المعتقل، بانتظار جلسات المحكمة، وزع هؤلاء الصبية، ككل الصبية الآخرين في مركز الأحداث، على أربع وحدات، تضم كل منها حوالي أربعين صبياً، ويشرف عليها ما بين السبعة والنصف صباحاً والحادية عشرة والنصف مساء مجموعتان من المشرفين تعمل كل منهما ثماني ساعات وكان هؤلاء المشرفون يظلون مع الفتيان باستمرار طوال ساعات النهار، وبصورة نظامية كانوا يراقبون سلوك كل فتى وتعاملاته مع الآخرين خلال فترات الاستراحة، الأنشطة الرياضية، وجبات الطعام ومهمات العمل. ولقد قام كل مشرف بملء استمارة سلوك ومجموعة روائز التصنيف بالنسبة إلى كل صبي شملته الدراسة في اليوم الثالث والعاشر من احتجازه وكذلك لائحة غوخ لتدقيق الصفات في اليوم العاشر...

وطبقاً لكل الإجراءات التي اتخذت لتقييم السلوك إبان الاحتجاز، فقد تبين بالقياس أن صبية الاعتدائية المفرطة كانوا أقل عدوانية وأكثر ضبطاً للنفس من عناصر الفئات الثلاث الأخرى. هذا التوافق في النتائج أضاف دليلاً جديداً على إمكانية الاعتماد على هذه المشاهدات.

لكن ظل هناك سؤال منطقي وهو ما إذا كانت هذه الموثوقية نتاج طاقم ما من المراقبين أو تحيز لا واعٍ من قبلهم أم لا وقد كان من المهم بهذا الصدد أن نتذكر أن المشرفين الذين وضعوا التصنيفات لم تكن لديهم أية فكرة عن الفرضية التي هي قيد الاختبار، إذ لم يقل لهم أحد شيئاً سوى أن الدراسة تتناول النزعة العدوانية

فقط. انطلاقاً من هذه المعرفة وكذلك من معرفة الارتكابات التي اتهم بها الصبية، فإن المرء يتوقع، إن كان هناك أية إمكانية للتوقع، اتجاهاً لتصنيف الصبية المتهمين بالجرائم الاعتدائية المفرطة على أنهم الأكثر عدوانية. وإذا ما وجد اتجاه كهذا، فإنه سيعمل ضد الفرضيات المطروحة وهكذا فإن الفوارق التي تم الحصول عليها جاءت على الرغم من ذلك الاتجاه وليس بسببه.

ثانياً: كانت الفوارق الحاصلة أيضاً برغم الحقيقة القائلة إن الصبية كانوا محصورين ضمن جو المعتقل الذي تتخذ فيه إجراءات سريعة ضد أي سلوك عدواني. الأمر الذي نتج عنه إخفاء النزعة العدوانية لدى الصبية العدوانيين ذوي الضبط المنخفض وذلك بتوفير الضوابط الخارجية. بدلاً من ضوابطهم الداخلية الناقصة.

ولا بد أنه كان ذا تأثير ضئيل على الصبية ذوي الضبط المفرط عادة. بذلك، يكون الجو قد عمل على تخفيف الفوارق ومن المحتمل أنه لو كان بالإمكان إجراء المراقبة في الجو الطبيعي المعتاد فربما كانت الفوارق أكثر إثارة للدهشة.

على أن نتائج التقييم السيكولوجي لم تكن قاطعة كنتائج تقييم السلوك ما قبل الارتكاب أو السلوك أثناء الاحتجاز. وهنا لم تقدم دراسات روزنوايغ أو الروائز والمقاييس السيكولوجية الأخرى أية مساعدة. أما المقابلات فقد دلت على أن فئة الاعتدائية المفرطة كانت أقل عدوانية تجاه سلطات السجن إلا أن الفوارق في مقدار العدوانية تجاه الزملاء لم تكن بذات أهمية. معطيات قائمة كاليفورنيا السيكولوجية جاءت في الاتجاه المتكهن به لكن بقيم احتمالية حدية. بيد أن الدعم الأشد جاء من دليل اللون ـ الحركة في اختبار هولتزمان المتعلق بنقطة الحبر، حيث بدا فيه عناصر فئة الاعتدائية المفرطة أكثر ضبطاً لدوافعهم بمقدار كبير

والحقيقة، ليس بالأمر المفاجئ قط أن السلوك في الاختبارات السيكولوجية لم يكن واضحاً قدر وضوح السلوك الملاحظ في فترة الاحتجاز أو المكتشف من سجل الشخص. فقد بينت دراسات كتلك التي أجراها كوستلان (1954) وليتل وشنايدمان (1959) الصحة الكبيرة للمعطيات التي يمكن الحصول عليها من سجل الفرد بالمقارنة مع المعطيات التي يتم الحصول عليها من الاختبارات السيكولوجية.

هذا الميل لإيجاد وضوح أكبر في القياسات المباشرة بالمقارنة مع الاختبارات ربما تم التوكيد عليه في إطار تصحيحي كذاك الذي جمعت منه تلك المعطيات. فالجانح الخاضع للتقييم والذي يعلم أن هذا التقييم سيكون له دور في البت بقرار المحكمة تجاهه، من الطبيعي أن يكون حذراً تماماً ومتحفظاً خلال فحص سيكولوجي، لكن الاحتمال أقل في أن يكون قادراً على الحفاظ على حذره وتحفظه طيلة عشرة أيام من التعامل مع الجانحين الآخرين.

لقد تبين من ضمن معطيات الاختبار السيكولوجي أنه بقدر ما تكون الوسيلة واضحة يكون الاحتمال أكبر في أن يغير الموقف الدفاعي من النتائج. وهذا يتفق مع الحقيقة القائلة إن الاختبارات الواضحة كثيراً كدراسة روزينوايغ مثلاً ونقطة الحبر والتات.. إلخ. تخفق في تبيان الأنماط المتكهن بها. أما الاختبارات الأقل وضوحاً وخاصة منها ما كان يعتمد على المشاهدات الميدانية فإنها تبين بوضوح صحة الأنماط المفترضة.

المناقشة

المسألة الأولى التي ينبغي مناقشاتها هي ما إذا كانت المعطيات المذكورة آنفاً تدعم فرضيتنا أم لا علماً أن علينا أن نتذكر أن الفرضية الأساسية تقول بوجود نمطين من الشخصية يتورطان في العدوان المضاد للمجتمع هما: النمط العدواني ذو الضبط المنخفض والنمط العدواني ذو الضبط المفرط عادة. الأول قد يرتكب أعمالاً عدوانية ذات درجات متفاوتة في الشدة وذلك تبعاً للموقف والبواعث المباشرة، في حين يغلب على النمط الثاني أن يكبح ردود الفعل العدوانية إلى أن ينفجر أخيراً فيما دعوناه «برد الفعل الاعتدائي المفرط» الذي تكون فيه حياة الضحية نفسها مهددة بالخطر وقد نتج عن هذه الفرضية أن فئة الأشخاص ذوي الاعتدائية المفرطة تقيَّم، كفئة، باعتبارها أقل عدوانية وأكثر ضبطاً للنفس من الفئات المقابلة، ذات الاعتدائية الخفيفة والجانحين الآخرين غير الاعتدائيين، نظرً لأنه يحتمل وجود أشخاص مفرطي الضبط للنفس بين فئة الاعتدائية المفرطة. في حين تتكون الفئات الأخرى من النمط ذي الضبط المنخفض.

في الدراسة التي أجريت لاختبار هذه النقطة، كانت النتائج تدعم هذه الفرضية بصورة لا لبس فيها إطلاقاً. مع ذلك، وبصورة عامة، فقد دلت مراجعة المعطيات على اتفاقها في تأييد فرضيتنا وإن يكن تأييداً غير شديد.

فمن الافتراضات الثمانية والعشرين التي افترضناها، أثبت 22 منها أنها في الاتجاه الذي تكهنا به، أي أن أفراد الفئة ذات الاعتدائية المفرطة أقل عدوانية أو أكثر ضبطاً للنفس من الفئات الأخرى عموماً ومن فئة الاعتدائية الخفيفة خصوصاً. كذلك، حظي أربعة عشر افتراضاً من هذه الافتراضات بقدر ما من التأييد الإحصائي، بحيث كانت قيم الاحتمالية تتراوح ما بين 0.003 و0.084 لكن في متغير واحد من المتغيرات الخمسة عشر، جرى تقييم فئة الاعتدائية المفرطة على أنها الأشد عدوانية. هذا الفارق لم تثبت أهميته حين وضع قيد الاختبار.

ونظراً لمستويات الأهمية الحدية نوعاً ما، ليس باستطاعتنا أن نتفحص الحالة القائمة بصورة راسخة أو الثابتة على نحو محدد. مع ذلك، فإن النمط الإجمالي للمعطيات يدعم النهج المقترح للأنماط ويمتنع بالتأكيد عن تأييد الفكرة المناقضة والأكثر انتشاراً وهي أن جميع الجانحين ذوي الأعمال الاعتدائية المفرطة هم أكثر عدوانية وأقل ضبطاً للنفس من الجانحين الآخرين..

وإذا ما تبنينا هذا الموقف فإننا نخرج بدلالة واحدة هي أن مفاهيم العدوان السائدة غير قابلة للتطبيق دائماً على ديناميكية الشخص ذي العدوانية المفرطة. وعلى ما يبدو، فإن العدوان المفرط هو ظاهرة ينبغي أن تدرس بحد ذاتها وليس من خلال استقراء النتائج المستمدة من دراسات الأشكال الأخف للعدوان. إن هذا النمط من البحث يواجه، كما هو واضح من الدراسة الراهنة، الكثير من المصاعب المنهجية. فالاضطرار لأن تجري أبحاث كهذا البحث في إطار قضائي حقيقة لا تحد من الإجراءات التي يمكن أن تستخدم دون قلب أنظمة المؤسسات القضائية رأساً على عقب وحسب، بل لا بد من أن تؤثر في التركيبة النفسية للأشخاص الخاضعين للتجربة ودوافعهم أيضاً. علاوة على ذلك، فإن المشكلة السيكولوجية الدائمة في صلاحية أدوات قياسنا تتضح تمام الاتضاح حين تجري المحاولات لتمييز مستويات العدوانية ضمن عينة من الجانحين أو المجرمين (ميغارجي، 1964، ميغارجي

ومندلسون، 1962). لكن، وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تدل الدراسة الراهنة على أننا إذا شئنا أن نفهم السلوك العدواني المفرط، فلا بد من التكيف مع تلك المشكلات، نظراً لأن دراسة السلوك العدواني الأخف يمكن أن تكون مضللة.

كذلك تشير الدراسة إلى مشكلات سريرية معينة، أولاها تكمن في إطار التكهن بالسلوك الاعتدائي. إذ يبدو أن هناك بعض الصعوبة في تشخيص سلوك النمط العدواني ذي الضبط المنخفض أو التكهن به. فأسلوب حياته بأكمله يتكشف عن نمط من العنف والعدوان المتكررين، وليس هناك إلا القليل من الشك في أن هذا الأسلوب سيستمر، إن لم يحدث تدخل غير عادي.

أما النمط ذو الضبط المفرط عادة فيمثل مشكلة أشد صعوبة بكثير. ففي المقام الأول، يغلب على الناس العاديين أن يهملوا احتمال أن يصيب مرض العدوان شخصاً انعزالياً هادئاً، وبذلك فإن طلب تقييمهم من قبل الوالدين أو رجل الدين أو المعلمين يكون أقل بكثير مما هي الحال بالنسبة إلى النمط العدواني ذي الضبط المنخفض.

بل حتى لو طلب مثل هذا التقييم لشخص مفرط الضبط، فإن على عالم النفس السريري أن يميز بشكل من الأشكال بين المريض ذي الضبط المفرط الذي يحتمل أن يقوم بأعمال الاعتداء وبين المريض غير الخطر. لكن قد يكون هذا محالاً، إذ أن ذلك قد يتوقف، وإلى حد كبير، على الأحداث التي يعيشها الفرد وعلى الإحباطات التي لا يمكن لعالم النفس المعالج أن يتوقعها.

مع ذلك حين يجري فحص شخص اعتدائي بعدم جرم ارتكبه، تكون هناك بعض الدلالات التي تدل، بالرجوع إلى الوراء، على وجود بعض المؤشرات الدالة على احتمال القيام بالعنف. إحداها هي انشغال الخيال بالعنف. فالصبي، ابن الحادية عشرة، الذي طعن أخاه بالسكين حتى الموت كان رساماً كاريكاتورياً لصحيفته المدرسية، بعد الحادث تذكر الناس فجأة رسماً كاريكاتورياً له، كانت الشخصية الرئيسية فيه تأخذ درساً في المبارزة بالسيف وتطعن مدربها حتى الموت. أما الصبي الذي حصل على أعلى تصنيف في سلم العدوان في دراستنا الراهنة فهو صبي أطلق النار على والديه بعد أن نصب لهما كميناً قتلت فيه أمه. وهذا الصبي

كان قبل أشهر عدة قد فكر بكتابة رواية عن صبي بلغ به الاشمئزاز من والديه درجة جعلته يقتلهما..

وما إذا كنا نتعرف إلى الشخص الاعتدائي قبل ارتكابه الاعتداء أو بعده مسألة ينشأ عنها بصورة طبيعية سؤال آخر هو كيف يمكن معالجته على أفضل نحو بحيث يصبح أقل خطراً على الآخرين، فالتعرف المبكر له ميزة واضحة لا تقتصر على إمكانية الحيلولة دون الجرم وحسب، بل تتيح أيضاً حرية أكبر في اختيار الشكل المناسب للمعالجة. لكن بعد أن يحدث الجرم فإن الاعتبارات القانونية والرأي العام يحدان كثيراً من نطاق الخيارات المتاحة.

إن المهمة الأساسية للمعالجة، حين تكون الحالة من النمط العدواني منخفض الضبط، هي في زيادة الكوابح المانعة للقيام بعمل عدواني. كوابح كهذه يتم اكتسابها عادة من خلال تقمص شخصية والد من الوالدين ذي تأهيل اجتماعي حسن وما يعقب ذلك من تشرب لقيمه. بيد أن هذا لا يحدث حين يكون الشخص من النمط العدواني ذي الضبط المنخفض. وإذا ما عولج بصورة مبكرة تماماً، قد يغدو بالإمكان تعزيز ضوابط كهذه وتنميتها وذلك بتوفير بديل الوالد على هيئة باحث للحالة أو رجل دين أو «أخ كبير» أو مسؤول عن الأحداث لكن غالباً ما يكون هذا أمراً غير مستحسن، لذلك يتوجب اللجوء إلى برنامج بديل يتكون عادة من توفير ضوابط خارجية تترافق مع مكافآت آلية للسلوك المقبول وعقوبات آلية للسلوك المرفوض. ولكي يتم التحكم بخطط التعزيز وحماية المجتمع خلال عملية التعلم نشير عموماً بضرورة إضفاء الصبغة المؤسساتية على هذه العملية. هذه المؤسسة قد تكون مخيماً أو مدرسة أو سجناً أو إصلاحية، إلا أن المبادئ الأساسية للعملية وبرامجها الأساسية تكون هي نفسها عادة.

لكن لسوء الحظ أن برامج كهذه تكون أقل نجاعة مما قد يكون مرغوباً. إذ من العسير، حتى في الإطار المؤسساتي أن نبرمج على النحو الأمثل المكافآت والعقوبات، الأمر الذي ينتج عنه أن معظم النزلاء يكونون قد حظوا بشيء من المكافأة حين تأتي لحظة التعبير عن العدوان. وبدلاً من أن يتعلموا كبح العدوان، يغدو من المحتمل أكثر أن تتكون لديهم القدرة على التمييز وبالتالي لا يكبحون

العدوان إلا إذا كان من المحتمل أن يلقى عليهم القبض بالجرم المشهود. علاوة على ذلك، فإن الإحباطات التي تسببها الحياة في مؤسسة كهذه، وكذلك حياة سجين ـ سابق، غالباً ما تزيد من التحريض على العدوان إلى حد يكفي لتجاوز أية زيادة في الكوابح.

من جهة أخرى قد تكون المعالجة المثلى لشخص اعتدائي مفرط الضبط عادة، هي شكل من أشكال المعالجة النفسانية. هدفه التخفيف من الكوابح الشديدة بحيث يتمكن الفرد من أن يتعلم الاعتراف بمشاعره العدوانية ويتقبلها وكذلك أن يتعلم طرق التعبير عنها مما يتيح قدراً معيناً من تلبية الحاجة وفي الوقت نفسه إبعاد أي خطر حقيقي على المجتمع.

إذا تم اكتشاف أي شخص يحتمل أن يكون اعتدائياً مفرط الضبط للنفس قبل ارتكابه عملاً عدوانياً، يمكن لبرنامج معالجة كهذا أن يحقق بسهولة كبيرة. مع ذلك، قد تكون المهمة العلاجية الدقيقة هي أن تزيل كوابح كهذه من نفس شخص لديه قدر كبير من العدوانية المكبوتة دون التعجيل بحدوث نوع من الانهيار الذهاني أو عمل متطرف.

من جهة أخرى، على المعالجة اللاحقة للارتكاب ألا تتغلب على الجريمة نفسها كمشكلة وحسب، بل أن تتغلب على القيود التي تفرضها الإجراءات القضائية أيضاً. فإذا ما كان المريض قد ارتكب جرماً مفرط الاعتدائية، غالباً ما ينبغي معالجته في واحدة من المؤسسات الجزائية وكما ذكرنا آنفاً، يتعين على برنامج مؤسسة كهذه أن يكافئ ضبط النفس والامتثال للقوانين والنظم وفي الوقت نفسه يعاقب التوكيدية أو العدوان. هذا يعني أن أهداف برنامج المؤسسة وأهداف البرنامج العلاجي ستكون على طرفي نقيض، وستتاح للمريض القليل من الفرص للقيام بردود فعل توكيدية وعدوانية خفيفة في جو يحتمل كثيراً أن يحظى فيه بالمكافأة على تصرفات من نوع آخر.

وإذا ما بذلت محاولة لتحقيق التطابق بين برنامج المعالجة وحاجات شتى أنماط النزلاء ضمن مؤسسة معينة، فإن الفوضى هي التي ستنجم عن ذلك. إذ سيعاقب الناس العدوانيون ذوو الضبط المنخفض لقيامهم بالأعمال نفسها التي

يُشجَّع الناس ذوو الضبط المفرط عادة على فعلها. وهذا بالطبع، سيفسر على أنه ظلم وتحيز. لذلك، من الضروري أن يعالج هذان النمطان من المرتكبين معالجة منفصلة، إما في مؤسسات مختلفة أو بحجز المرتكب ذي الضبط المنخفض في الوقت الذي يوضع فيه الشخص ذو الضبط المفرط عادة قيد المعالجة كما يعالج المرضى الخارجيون. لكن بما أنه يحتمل أن يرتكب الشخص الاعتدائي ذو الضبط المفرط عادة جرماً أشد سوءاً فإن من الصعب للغاية الحصول على تأييد الهيئات العامة أو التشريعية لبرنامج كهذا...

إن هذه الدراسة تبين، إن لم تبين شيئاً آخر، أن أية محاولة لوضع سبب بسيط واحد للجريمة أو الجنوح هي محاولة فاشلة بالتأكيد. فمن الواضح أنه حتى ضمن زمرة السلوك العدواني البسيطة نسبياً توجد فوارق هائلة في أنماط الشخصية بين الناس الذين يتورطون في سلوك كهذا. وإذا ما وسعنا المنظور بحيث يشمل البانوراما الكاملة للسلوك غير القانوني الذي يمكن إدراجه تحت عنوان «الجريمة» أو «الجنوح» ذاك الذي يتراوح ما بين بيع المخدرات والتهرب من ضريبة الدخل، السطو على الخزائن الحديدية واللواط، انتهاك قوانين السير وجرائم القتل، يغدو بالإمكان أن نرى عقم السعي لإيجاد سبب واحد أو علاج واحد.

إن الخطوة الأولى التي لا بد منها هي وضع تصنيف مناسب مبني على الأبحاث الميدانية التجريبية، تليها دراسة لديناميكية كل نمط أو صنف يمكن بعدها البت بالمعالجة المناسبة، ثم تأتي الخطوة الأخيرة وهي تطبيق البحث بحيث أننا، بدلاً من أن نجعل العقاب يناسب الجريمة، يمكننا أن نجعل المعالجة تناسب المجرم. وما هذه الدراسة إلا بداية لتلك المهمة الأولى؛ مهمة التصنيف الميداني.



عوامل الحث الخارجية

جـ

في بحثنا حتى الآن في الأعمال العدوانية الفردية، تم إلقاء النظر على أصناف عدة من المتغيرات:

1) العوامل التي تؤثر في الدوافع العدوانية لدى الفرد (مثال على ذلك، الإحباط، التعرض للهجوم..)

2) العمليات التي تؤدي إلى كبح السلوك العدواني أو كبته (مثلاً، الخوف من العقاب، الشعور بالذنب).

3) تعلم العوامل ذات العلاقة بأساليب محددة في الرد.

4) المتغيرات التجريبية ذات التأثير على نجاعة العدوان (أو الأنماط الأخرى من الردود) في التخلص من ظروف الإحباط أو الاستفزاز. وبشكل من الأشكال فإن هذه المتغيرات، بأصنافها جميعاً، تركز على العمليات «الداخلية» بالنسبة إلى الشخص، سواء كانت عمليات دوافع أو كبح أو تعلم.

هذا القسم من أبحاثنا يركز على توضيح جملة أخرى من المتغيرات. أي تأثير عوامل الحث الخارجية في استثارة السلوك العدواني.

وانطلاقاً من الأسس النظرية، يمكن للمرء أن يصف آليات عدة يمكن بواسطتها للعوامل الظرفية أن تؤثر في إحداث السلوك العدواني. أولاها: يمكن للأشخاص الموجودين في محيط الفرد أن يخدموا كنماذج للسلوك العدواني، والفرد قد يتعلم، عملياً، ردود فعل عدوانية بذاتها من خلال مراقبته فقط لشخص آخر يقوم بتلك التصرفات. أضف إلى ذلك أنه إذا ما أفلح السلوك العدواني للنموذج في الحصول على المكافأة التي ينشدها أو في التخلص من ظروف إحباط معينة، فقد لا يكتسب المرء، من خلال التعلم بالملاحظة، السلوك العدواني بذاته

وحسب، بل يتعلم أيضاً النواتج المجزية لتصرفات كهذه. وللتعبير عن هذا بطريقة مختلفة نقول:

يمكن للفرد المراقب أن يتعلم بالنيابة سواء كان من المحتمل أن يلقى نمط السلوك الثواب أم العقاب، ويمكنه بالتالي أن ينظم سلوكه الخاص طبقاً له في مواقف مماثلة.

إن الدور الذي يلعبه في المجتمع العنف الذي يمكن مشاهدته سواء بصورة مباشرة كما في المنزل أم بصورة غير مباشرة، عبر وسائل التسلية ـ هو بالتأكيد واحد ولهذه الأنماط من التأثيرات الظرفية علاقة وثيقة به. فمستوى العنف في حضارتنا اليوم مثلاً، ولاسيما بين الأحداث والشبان الصغار الذين يفترض أنهم يمثلون جزءاً هاماً من جمهور السينما والتلفزيون، يدل على أن قضية النمذجة العدوانية عن طريق وسائل التسلية هي بالتأكيد قضية اجتماعية هامة. ولسوف يدرك القارئ أن قسماً أساسياً من البحث الأول في هذا القسم، وهو بحث ولترز، إنما هو مكرس لهذا الموضوع.

وهناك آلية هامة ثانية لتأثير العوامل الظرفية في العدوان هي احتمال أن تكون عوامل الحث الخارجية معززة أو مضعفة للكوابح القائمة في وجه سلوك عدواني. ولعل المثال المستخدم على أوسع نطاق لهذه الظاهرة هو ذاك المتعلق بعدوى العنف، تلك التي تحدث في المواقف التي يحتشد فيها الناس. فالشخص الذي يحتمل كثيراً أن يكبت سلوكه العدواني في ظروف عادية، قد يُفلت منه الزمام حين يكون بين مجموعة من الناس تمارس أعمالاً عدوانية ويطلق العنان لعدوانيته. تأثير العدوى هذا قام بدراسته على نطاق واسع ويلر وكاجيولا (1966) ولسوف يرى القارئ البعض من جوانب هذه الظاهرة في الأبحاث التي تتناول العدوان الجماعي التي يقدمها لنا القسم الثالث من هذا الكتاب.

الآلية الثالثة المتعلقة بالعوامل الحاثة تتجسد في المقتطفات التي اخترناها من أبحاث بيركويتز ولبياج، تلك التي تتناول التأثيرات المفتاحية للأشياء، في البيئة المحيطة لدى استثارة سلوك عدواني عند أناس غاضبين. هنا، نواجه الموقف الذي لم يعبر فيه الشخص المحرَّض على العدوان عن عدوانه سلوكياً والسؤال المطروح

هنا هو ما يلي: هل هناك أنماط معينة من الحوافز يسبب وجودها في المحيط، على ما يبدو، إشعال فتيل الانفجار العدواني (أو يزيد في احتمال وقوعه)؟ هذه الآلية يمكن تطبيقها على خصائص الاستثارة التي تتصف بها:

1) الأشياء الجامدة كالأسلحة مثلاً.

2) الكلام، كما هو الشأن في خطبة ديماغوجية.

3) الناس، كما هي الحال عند قيام أحد المتعصبين بعدوان مفاجئ لدى رؤيته لأسرة زنجية تنتقل إلى حيه.

إذن من الواضح أن العوامل الظرفية يمكن أن تعمل كمحرضات مباشرة للسلوك العدواني، أو يمكنها، من خلال تأثيرات النمذجة أن تخدم كواسطة تعلم وكمحرضات على عدوان أشد. إضافة إلى ذلك، يبدو وكأن المتغيرات الحفزية تعمل بطريقتين: تخفيف الكوابح وتقويتها، ونتيجة لذلك فإنها تمارس، بالحقيقة، تأثيراً على كامل نطاق المتغيرات التي رأينا من قبل أنها ذات علاقة بالسلوك العدواني.

* * *

دلالات الدراسات المخبرية للعدوان فيما يتعلق بضبط العنف وتنظيمه

ريتشارد ولترز

على الرغم من أن ولترز لا يعطي القضية إطار صريحاً، إلا أن مسألة ما إذا كان لمراقبة العنف أثر تنفيسي أم استفزازي على المراقب هي، على ما يبدو، الموضوعة الصميمة للقسم التالي. لنتأمل المثال الافتراضي لحدث عمره 15 سنة يحضر هو وزمرته فيلماً سينمائياً يثير حماسه فيه مشهد يبين كيف يتمكن بطل الفيلم من تجريد خصمه المغرور الشاهر لسكينه من سلاحه ثم يصرعه أرضاً بسلسلة من حركات الكاراتيه العنيفة والضربات البارعة.

إن القائلين بنظرية النموذج التفريغي للعدوان (بحث لورنز مثلاً، في القسم الأول، أو الشهادة الكونغرسية التي قدمها للكونغرس الأمريكي بعض مسؤولي التلفزيون والسينما) يحتجون بأن رؤية فيلم كهذا له أثر مفيد نظراً لأن العنف البديل أو العنف الخيالي هو وسيلة هامة من وسائل تفريغ نوازع المرء العدوانية المحرضة، التي تتناقص، بعد مشاهدة كهذه، حاجتها لمنفث تفرغ فيه عدوانها.

من جهة أخرى، تؤدي نظرية التعلم الاجتماعي (كما جسدها ولترز وبندورا في القسم1) إلى التكهن المضاد وهو زيادة احتمال العدوان لدى من يشاهد العدوان. ذلك أن بطل الفيلم لا يبين السلوك العدواني العملي لمشاهدنا المتحمس للتقليد فحسب بل إن حبكة الفيلم السينمائي تجعل عنفه عموماً مبرَّراً ومثيباً، لذلك حين يسمع فتانا هذا ابن الخامسة عشرة بعد وقت قصير أن كرامة زمرته عرضة للتحدي من قبل زمرة أخرى منافسة، فإن المرء لا يفاجأ إن أبدى مثل هذا الفتى رغبة شديدة في القتال أو تورط فيما بعد ضمن «شجار العصابات» في شكل من أشكال السلوك التي كان قد شاهدها من قبل. وفي الوقت نفسه، يحتمل أن يكون

إحساسه كبيراً بأن هناك ما يبرر عملاً كهذا وكذلك ثقته بالحصيلة المجزية لها.

هنا يقدم لنا ولترز مراجعة سريعة لكن حاسمة لمجمل الأبحاث التي دارت حول هذه المسألة. إنه يميز تمييزاً واضحاً بين المشاهدة المجردة للعنف وبين النتائج العملية الملحوظة له مشيراً، فيما يشير، إلى أن الظاهرة معقدة. مع ذلك، فإن ما يقدمه من أدلة ذات وزن يدعم دعماً شديداً إحدى النظريات المذكورة آنفاً.

حدث خلال العقد الحالي اهتمام كبير لدى علماء نفس الطفل وعلماء النفس الاجتماعيين بمسألة ضبط العنف وتنظيمه. كذلك أنتجت لنا هذه الفترة عدداً كبيراً من الدراسات المخبرية الهادفة للبت بالشروط التي تساعد في اكتساب السلوك العدواني وتعلمه. وفي التعرف إلى العوامل البيئية والدافعية التي تزيد أو تنقص من احتمال ظهور العدوان. في هذا البحث نقدم عينات تمثل هذه الدراسات وكذلك بعض الدراسات الأسبق، كما نحاول تقييم دلالاتها فيما يتعلق بمشكلة الضبط الاجتماعي للعدوان في المواقف الحياتية العملية[1]

التعرض للنماذج العدوانية

لقد توصلت الدراسات الميدانية للجنوح (بندورا وولترز، 1959، ماكورد وماكورد، 1958) وللآثار التي تتركها ممارسات الوالدين التدريبية للطفل على سلوكه (بندورا، 1960؛ ماكوبي وليفن، 1957) إلى اكتشافات تبين بوضوح أن الاحتمال في أن يكون لدى الوالدين العدوانيين أطفال عدوانيون أكبر بكثير مما هي الحال لدى الوالدين غير العدوانيين نسبياً. بيد أن هذا لا يعني، بالطبع، أن الوالدين هما ناقلان فقط لأنماط السلوك الاجتماعي، فالطفل الذي ينشأ في بيئة ملأى بالجريمة والعنف قد يتبنى المعايير السائدة في تلك البيئة حتى ولو كان والداه غير عنيفين ومطيعين للقانون (شو وماكي، 1931). و«أزقتنا» تقدم للأطفال الفرص الكافية لمشاهدة العنف الناجح ولتلقي المكافأة

---

(1) تدخل أحكام القيمة لدى تصنيف العمل بأنه عدواني نتيجة لذلك فإن مفهوم العدوان ليس وصفياً خالصاً وبالتالي تقتصر فائدته على إرشاد البحث الاجتماعي ـ السيكولوجي. غير أن مناقشة التعريفات الممكنة هي خارج إطار هذا البحث فمشكلات تعريف المفاهيم الاجتماعية ـ السيكولوجية شبه ـ الموضوعية نوقشت باختصار من قبل بندورا وولترز (1963) وكذلك من قبل وولترز وبارك (1964).

على تقليد السلوك العدواني في آن معاً.

إن ظهور الفيلم السينائي والبرامج التلفزيونية قد سمح بتعرض الأطفال لنطاق من النماذج أوسع بكثير مما يمكن أن تقدمه لهم بيئتهم الاجتماعية المباشرة. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات الهامة التي جرت حول تأثير التلفزيون على سلوك الأطفال لا تؤيد النظرة القائلة بأن التأثير الاجتماعي لواسطة الإعلام هذه مؤذ عموماً (هملوايت، أوبنهايم، فينس 1961؛ كلابز 1960؛ شرام، ليل وباركر 1961) إلا أن هناك قليلاً من الشك، على ما يبدو، في أنه لم تكن لتحدث بعض حوادث العنف الخطيرة في بعض الأحيان لو لم يتعرض الفاعل أو الفاعلون لرؤية نماذج عدوانية في السينما أو التلفزيون.

تقدم سلسلة الدراسات المخبرية التي أجراها بندورا ومساعدوه، والتي تعرض فيها الأطفال لرؤية نماذج من الحياة الواقعية ونماذج من السينما، أدلة قوية تؤيد الرأي القائل بأن الأطفال ينبغي ألا يتعرضوا لرؤية نماذج عدوانية إذا كان مجتمعنا يهدف للتخفيف من العنف. في أولى هذه الدراسات (بندورا وهستون، 1961)، شارك أطفالاً من دار حضانة في «لعبة» تتعلق بتخمين أي من العلبتين المعروفتين تحوي ملصقة فيلم. وقد قامت المجربة، وهي المساهمة الأخرى في التجربة، بردود فعل عرضية لا دلالة لها حين أدت دورها في اللعبة. أما الأطفال الذين كانت تستهدفهم التجربة فقد كانت ردود أفعال النموذج العرضية التي عرضت عليهم تتضمن أعمالاً عدوانية موجهة إلى الدمى. في حين كان سلوك النموذج، بالنسبة إلى أطفال فئة الضبط، غير عدواني البتة. ولدى تنفيذ مهمة التمييز، ظهر السلوك العدواني لدى 90 بالمائة من الأطفال الذين تعرضوا لرؤية النموذج العدواني. وبالمقابل لم يظهر العدوان لدى طفل واحد من أطفال الضبط.

وهناك دراسة ثانية (بندورا روس وروس، 1961) دلت على أنه ليس هناك داعٍ لأن يكون النموذج موجوداً كي يحدث تقليد للعدوان. فقد قضت فئتان من أطفال حضانة مدة عشر دقائق في غرفة حيث كان باستطاعتهم أن يشهدوا سلوك نموذج من الكبار البالغين. إحدى الفئتين شاهدت النموذج وهو يهاجم دمية بوبو منفوخة، جسدياً وكلامياً على حد سواء، أما الفئة الأخرى فقد شاهدت النموذج وهو يلاعب

دمية على شكل سمكة بطريقة غير عدوانية. إثر تلك المشاهدة، تعرض الأطفال لإحباط خفيف ثم نقلوا إلى غرفة أخرى تحوي عدداً مختلفاً من اللعب يمكن استخدام بعضها كأدوات للعدوان. وقد مر أطفال فئة الضبط بتجربة مماثلة دون تعرض مسبق للنموذج، فكانت النتيجة أن الأطفال الذين شاهدوا نموذجاً عدوانياً ظهر لديهم سلوك جسدي وكلامي يقلد العدوان أكثر من أطفال الفئتين الأخريين.

في المرحلة التالية، قام بندورا ومساعدوه (بندورا روس وروس، 1963) بإجراء مقارنة بين تأثير النموذج العدواني الذي يقدمه شخص حقيقي وبين تأثير النماذج العدوانية التي تقدمها الأفلام. وقد استخدمت أربع حالات: نموذج بشري من البالغين، نموذج بشري من البالغين في فيلم سينمائي، نموذج من أفلام الكرتون (شخص بالغ يتخذ شكل قط) وأخيراً لا نموذج. أما الإجراء الذي اتخذ فقد كان بصورة أساسية مماثلاً لذلك الذي ذكرناه في الدراسة السابقة. وكانت النتيجة أن جميع فئات الأطفال الذين تعرضوا لمشاهدة نموذج عدواني أبدوا في الموقف الاختباري عدواناً أشد مما أبدته فئة الضبط. كما دلت مجمل النتائج، المبنية على مختلف قياسات تقليد العدوان بصورة محددة وتقليد العدوان بصورة غير محددة، على أن التعرض لمشاهدة نماذج بشرية تصور العدوان في فيلم سينمائي هو الوسيلة الأشد فعالية في استثارة السلوك العدواني وتشكيله.

وتدل دراستان أخريان على أن مشاهدة عدوان في فيلم تزيد من الاحتمال في أن يظهر لدى الأطفال فيما بعد سلوك عدواني، ففي الدراسة التي أجراها لوفاس (1961)، أتيح لأطفال في مركز رعاية نهاري الخيار بين عتلتين يمكن الضغط عليهما، إحداهما تنضغط فتضرب دمية، والأخرى تضرب كرة في قفص. ثم عرض على نصف الأطفال فيلم من أفلام الكرتون العدوانية وعلى البقية فيلم غير عدواني. وبعد مشاهدة الفيلم مباشرة، ترك الأطفال مع الدمى التي تعمل ـ بالعتلات مدة أربع دقائق فكانت النتيجة أن الأطفال الذين شاهدوا فيلم الكرتون العدواني ضغطوا العتلة التي تعمل على ضرب الدمية أكثر بكثير من الأطفال الذين شاهدوا فيلم الكرتون غير العدواني. نتائج مماثلة سجلها موسيس ورذرفورد (1961) اللذان استخدما

أفلام كرتون أيضاً، إلا أنهما قدرا الآثار الناجمة بسؤال الأطفال عن رغبتهم في أن «يفجروا» بالوناً منفوخاً يمسك به المجرب.

على أن الدراسات التي ذكرناها حتى الآن إنما جرت على أطفال في إطار لعب ولم تستخدم فيلماً تجارياً من تلك الأفلام التي تعرضت للانتقاد بسبب آثارها المحتملة على المشاهد. لذلك قام ولترز ولويلين ثوماس (1963) ثم ولترز، ثوماس واكر (1962) بدراسة الآثار التي يتركها مشهد سينمائي لقتال بالسكاكين مأخوذ من فيلم «ثائر بلا قضية» على فئة من المراهقين الذكور وعلى فئة من البالغين الذكور والإناث. ثم كلف أشخاص التجربة، قبل وبعد مشاهدة الفيلم، بمهمة إحداث صدمة كهربائية لمساعد المجرب الذي كان يفترض أنه عنصر آخر من عناصر التجربة. وبالمقارنة مع فئة الضبط التي شاهدت فيلماً سينمائياً يصور مراهقين منهمكين في عمل فني بناء، فقد ظهر لدى الأشخاص الذين شاهدوا مشهد القتل ـ بالسكاكين ميل زائد لإحداث المزيد من الصدمات الشديدة في جلسة ما بعد ـ الاختبار.

إحدى الدراسات الحديثة (هيكز، 1965) قامت بفحص الآثار التي يتركها كلا النموذجين العدوانيين: نموذج البالغين ونموذج الأقران، سواء كان مذكراً أم مؤنثاً، على سلوك الأطفال في الملعب. فقد اختبر الأطفال بعد مشاهدتهم النماذج السينمائية مباشرة ثم اختبروا مرة ثانية بعد ستة أشهر، فظهر لدى أطفال الفئات التجريبية الأربع المحددة من حيث سن النموذج وجنسه، ميل لتقليد العدوان أشد مما ظهر لدى الأطفال الذين لم يشاهدوا نموذجاً «إنما تعرضوا لإحباط خفيف قبل أخذهم إلى غرفة اللعب. وقد تبين أن نموذج الأقران المذكر أثار الميل الأشد لتقليد العدوان لدى أشخاص التجربة، الذكور منهم والإناث على حد سواء. لكن بعد ستة أشهر، تبين أن مقدار الميل لتقليد العدوان قد تناقص تناقصاً ملحوظاً لدى فئات التجربة الأربع جميعاً، وبدا أن التعرض لمشاهدة نموذج البالغين المذكر هو وحده الذي كان له تأثير دائم، بل حتى هذا كانت أهميته في الحدود الدنيا.

إن سلسلة الدراسات المذكورة آنفاً تقدم الدعم الكبير للاعتقاد القائل بأن مشاهدة العنف في الحياة الواقعية أو في فيلم سينمائي أو تلفزيوني يمكن أن تكون لها عواقب اجتماعية ضارة، مع ذلك، علينا أن نتذكر أن الأشخاص الذين خضعوا

للدراسة إنما اختبروا في مواقف كان السلوك العدواني فيها مسموحاً أو محرضاً عليه أو حتى مطلوباً وأن الاختبارات أجريت مباشرة تقريباً بعد أن تعرض أشخاص التجربة لمشاهدة النماذج، وذلك باستثناء واحد هو الاختبار الذي دل على أن آثار النمذجة يمكن أن تكون عابرة. ففي الحياة الواقعية، نادراً ما تتاح للمرء الفرصة أو التحريض على العدوان مباشرة بعد مشاهدة فيلم سينمائي أو تلفزيوني يصور عدواناً عنيفاً. زد على ذلك أن معظم أعمال العدوان تجر ذيولاً سواء في المواقف الخيالية أم الحياتية الواقعية ففي معظم الأفلام، مثلاً، يجد المعتدي عقابه أخيراً بطريقة من الطرق. من هنا تعد دراسة الآثار التي تتركها مشاهدة الثواب أو العقاب الذي يحظى به المعتدي لدى الإنسان ذات أهمية كبيرة.

* * *

آثار مشاهدة الثواب والعقاب الذي يلقاه نموذج عدواني

قام بندورا، روس وروس (1963) بتوزيع أطفال حضانة على أربع فئات ذات شروط مختلفة: مكافأة نموذج عدواني، معاقبة نموذج عدواني، عدم التعرض لنموذج، نموذج معبر إنما غير عدواني.؟ ثم عرض على أطفال الزمرتين الأوليين فيلم يصور بالغاً ذكراً يستخدم قدراً كبيراً من العدوان الكلامي والجسدي لوضع يده على ممتلكات بالغ ثان. وقد عرض على أطفال الزمرة التي يكافأ فيها النموذج أن المعتدي أفلح في عدوانه وجنى ثمار نصره، أما زمرة معاقبة المعتدي فقد عرض عليهم أن المعتدى عليه أنزل عقاباً شديداً بالمعتدي، فكانت نتيجة الاختبار اللاحق، أنه ظهر لدى الأطفال الذين شهدوا مكافأة النموذج العدواني ميل للعدوان الجسدي الكلامي تقليداً للنموذج أكثر مما ظهر لدى الأطفال الذين شهدوا معاقبة النموذج أو الأطفال الذين كانوا يشكلون زمرة الضبط، كذلك كانت ردود الفعل العدوانية غير المقلدة تقليداً محكماً أكثر شيوعاً بين زمرة مكافأة النموذج مما هي لدى زمرة النموذج أو الزمرة التي لم تعرض عليها أفلام.

غير أن التقصير في تقليد سلوك النموذج الذي تعرض للعقاب، في الموقف الاختباري اللاحق، لا يدل على أنه لم يحدث تعلم من خلال المشاهدة. فقد عرض بندورا أطفال حضانة لواحد من الشروط الثلاثة التالية: نموذج يكافأ على سلوك

عدواني، نموذج يعاقب على سلوك عدواني ونموذج لا يكافأ ولا يعاقب على سلوك كهذا. وبعد التعرض لأحد هذه الشروط الثلاثة، جرت مراقبة كل طفل خلال عشر دقائق من اللعب الحر. فظهر، في هذه الفترة، على الأطفال الذين تعرضوا لحالة مكافأة النموذج وحالة عدم ظهور عواقب للعدوان ميل لتقليد العدوان أشد بكثير مما ظهر لدى الأطفال الذين شاهدوا النموذج الذي لاقى عقوبته. بعدئذ، وإثر فترة المشاهدة مباشرة، جرى توفير حوافز للأطفال لأن يقلدوا ردود الأفعال العدوانية للنموذج، فقضت عملية إدخال الحوافز هذه على الفوارق بين فئات التجربة الثلاث.

كذلك خرج ولترز ومساعدوه (1963، 1964، 1965) من الدراسات التي أجروها على مقاومة الانحراف بأدلة تؤيد النتائج التي ذكرناها سابقاً، إذ دلت هذه الدراسات، بصورة عامة على أن النموذج الذي يحظى بالمكافأة أو لا يعاقب على انتهاكه أحد المحرمات يحتمل أن يقلده الأطفال الذين يشهدون الانحراف. في حين يغدو من غير المحتمل تقليد مثل هذا الانتهاك إذا ما تعرض النموذج للعقاب على السلوك الذي سلكه. مع ذلك، إذا ما زال التحريم فيما بعد، فإن الأطفال الذين شاهدوا النموذج وهو يعاقب يمكن أن يقلدوا سلوك النموذج المنحرف بصورة مماثلة تقريباً للأطفال الذين شاهدوا النموذج وهو يكافأ أو ينجو من العقاب.

ولعل مشاهدة العواقب التي تلحق بالنموذج تقوم بدور المؤشرات التي تدل على أنه في سياق اجتماعي معين يكون نوع بذاته من السلوك مسموحاً به أو غير مسموح به. فرؤية النموذج وهو يكافأ تفضي بالمشاهد لان يتوقع أنه هو، أيضاً، سيكافأ إذا ما عمل كما يعمل النموذج، وإذا كان سلوك النموذج منحرفاً، طبقاً للمعايير الاجتماعية السائدة، لكن مع ذلك يمر بغير عقاب فإن المشاهد يتوقع أنه، هو أيضاً وفي ظروف مشابهة، يمكن أن يتصرف تصرفاً منحرفاً. من جهة أخرى، فإن مشاهدة النموذج المنحرف وهو يعاقب تعطي الدليل للمشاهد على أنه هو أيضاً، سيعاقب إذا حذا حذو النموذج.

ولقد بين ليفكورت ومساعدوه (1966) وهم الذين استخدموا الإجراءات المترابطة نفسها التي استخدمها ولترز ولويلين توماس بعرضهم مقتطفات من فيلم

«ثائر بلا قضية» كحافز مثير للعدوان، أهمية زجر العدوان المتوقع بوصفه آلية من آليات الكبح. فبالنسبة إلى نصف الأشخاص الخاضعين للتجربة، الذين كانوا جميعاً من طلاب الجامعة، قام مساعد المجرب بالإعراب عن رفض للسلوك العدواني الذي سلكه المراهقون أثناء عرض الفيلم. بينما أعرب للبقية منهم عن موافقته على ذلك السلوك العدواني بل واهتمامه به. فظهر لدى عناصر الفئة الأولى تغير طفيف في المستوى العام للصدمة التي وجهوها لمساعد المجرب في حين ظهرت زيادة كبيرة في شدة الصدمة التي وجهها الأشخاص الذين سمعوا المساعد يبارك ويحبذ العدوان الذي صوره الفيلم. هذا التلاعب في التجربة قد يكون مشابهاً لموقف منزلي يرى فيه الطفل والده وهو يهتاج ويستغرق في مباراة للملاكمة أو المصارعة ينزل بها أطراف الصراع الضربات الموجعة بعضهم بالبعض الآخر.

كذلك، قد يفسر توقع الزجر أو المباركة الاكتشاف الذي توصل إليه بير كويتز ومساعدوه (1962، 1963) وهو أن الاحتمال في أن يثير العنف المصور سينمائياً ردود فعل عدوانية لدى مشاهدين تعرضوا للإحباط مؤخراً وكان العنف الذي قدم إليهم غير مبرر، نقول الاحتمال أقل مما هو لدى الأشخاص الذين قدم إليهم على أنه مبرر انطلاقاً من أن الخطأ خطأ الضحية التي وقع عليها العدوان. فتبرير العنف المصور سينمائياً قد يقدم للمشاهد الدليل على أن العدوان الذي يحدث ضد عنصر الإحباط يمكن أن يلاقي استحساناً وبالتالي من غير المحتمل أن يجر العقاب. وهكذا، يمكن للتبرير أن يعمل بالطريقة نفسها التي تعمل بها مشاهدة المكافأة أو النجاة من معاقبة سلوك يجر عادة، الرفض الاجتماعي.

على أن تقييم التأثير المحتمل لفيلم تلفزيوني أو سينمائي يصور العنف تزيد من تعقيده الحقيقة القائلة إن «البطل» غالباً ما يتورط في عدوان موافق عليه اجتماعياً لكي يتغلب على شخص عدواني أحمق يلجأ للعنف أي بعبارة أخرى، يكون العدوان الذي يقوم به بعض الأفراد في أعمال كهذه، موضع مباركة اجتماعية ومكافأة. صحيح أن عنف البطل يبدو عادة على شكل مقاومة للعدوان، إلا أن الصحيح أيضاً أن مثل هذه الأعمال تعكس فلسفة «العين بالعين والسن بالسن» وهي الفلسفة التي يتمثل أحد أخطارها ببقاء العنف وديمومته.. زد على ذلك أن البطل، في معظم الحالات، يحصل في النهاية على مكافآت غير مشروطة على عدوانه

المضاد، ونتيجة لذلك، سيكون هناك احتمال متزايد في أن يقلد المشاهد سلوكه العدواني في المستقبل. أخيراً، وكما يدل البحث الذي أجراه بيركويتز (1962، 1963)، فإن المشاهد الذي يشهد عدواناً «مبرراً» يميل لأن يسلك طريق العنف حيال من سبق وأغضبه. ونظراً لأن الدراسات الميدانية قد بينت باستمرار أن من المحتمل كثيراً، إثر التعرض مباشرة لمشاهدة نموذج يكافأ، أن يقلد المشاهدون سلوكه. ذلك أن دراما «البطل ـ العنيف» قد تكون ذات قدرة شديدة على استثارة أعمال عنيفة إذا كان المشاهد قد تعرض للإحباط من قبل ولم تتوفر لديه وسائل أخرى لتحقيق أهدافه. وهكذا فإن النظم الأخلاقية التي يمكن أن تنقلها أعمال درامية كهذه، وكذلك نماذج السلوك التي تقدمها وفعاليتها الواضحة كمفاتيح لإثارة العنف قد تجعل منها، مجتمعة أحد الأخطار المحتملة على المجتمع.

بذلك نقول إن الدراسات المخبرية تدل على أن تقديم نماذج للعنف في الحياة الواقعية أو في ما ينتجه الخيال قد يتيحان كلاهما للمشاهدين الفرص لأن يتعلموا طرقاً جديدة في التعبير عن العدوان كما يقدمان لهم الأدلة على أنه من الممكن أن يكون العدوان مقبولاً اجتماعياً. من جهة أخرى، فإن اقتران العقاب بأعمال النموذج المرفوضة اجتماعياً، يترك بلا شك تأثيراً معوقاً لدى المشاهد. والإنسانيون الذين ينكرون الآثار التعويقية التي تتركها معاملة الجانحين والمجرمين بأسلوب العقاب قد نشكرهم على إنسانيتهم وطيبة قلوبهم إنما ليس على تقديرهم في هذا المجال للأدلة العلمية.

* * *

الأسلحة كبواعث مثيرة للعدوان

ليونارد بركويتز ـ انطوني ليباج

يوضح هذا البحث المحاولات التي بذلها علماء الاجتماع لتوفير معطيات تجريبية حول قضايا حدثت في الوقت المناسب مباشرة. ويهتم هذا القسم بإلقاء الضوء على الجدل الذي أحاط مؤخراً بمسألة تنظيم الدولة للأسلحة النارية فالباحثون يبحثون، بصورة أساسية، فيما إذا كان وجود الأشياء ذات الصلة ـ بالعدوان في محيط المرء له بحد ذاته تأثير معزز للسلوك العدواني أم لا. وعلى الرغم من أن بركويتز وليباج يمسان المسألة مساً رفيقاً إذ أنهما غير مهتمين اهتماماً مباشراً بقضية توفير السلاح واستخدامه في أعمال العنف إلا أنهما يتوجهان للمسألة الأكثر أهمية، ربما، ألا وهي ما إذا كانت المشاهد العادية لأداة عدوان، كالسلاح مثلاً، تعمل على إثارة سلوك عدواني أم لا

على الصعيد النظري، يركز الباحثان على جانب مهمل نسبياً من الجوانب التي تناولها البحث في العدوان، ويتوصلان إلى أن معظم الأفكار السائدة عن السلوك البشري تركز على الطبيعة الغائية لردود فعل الإنسان وذلك طبقاً لما تلبي من حاجات جسدية ونفسية لديه. وعلى أية حال فإنهما يتوصلان، وبصورة صحيحة تماماً، إلى أن السلوك، في بعض المواقف، يكون بفعل الدوافع وليس بفعل العقل والمنطق، كما هي الحال في الاندفاعات الآلية للسلوك، تلك التي توري زنادها حركات استفزازية معينة في المحيط المباشر للإنسان. إن المعطيات التي يقدمها بركويتز وليباج تدل على أن أدوات العدوان تستثير السلوك العدواني لكن بصورة أكثر احتمالاً لدى الشخص الذي تعرض للتحريض مسبقاً فقط. هذا الرأي يكمل، على ما يبدو، آراء ميغارجي حول الناس الغاضبين ذوي الضبط المفرط والذين ينفجرون فجأة انفجارات عدوانية عنيفة. وعلى الرغم من أن ميغارجي قد أكد على تشكل التوتر العدواني ثم اندفاعه أخيراً عبر حاجز الكوابح الشديدة، فإن البحث الحالي يدل على أن هناك مجموعة عوامل ذات أهمية متساوية يمكن أن تكون هي البواعث المثيرة للعدوان كتلك التي يحدث للمرء أن يواجهها وهو في حالة من حالات التوتر الشديد.

غالباً ما يكون سلوك الإنسان موجهاً باتجاه هدف، ترشده خطط عامة وتؤثر فيه دفاعات الذات وسعيها لتحقيق التناسق المعرفي. لكن من الواضح أن هناك مواقف تغدو فيها هذه الاعتبارات الغائية عناصر ضئيلة الأهمية نسبياً في تنظيم السلوك. ففي هذه الحالات، تصبح أنماط السلوك الشائعة هي المهيمنة ويكون رد الفعل لدى الإنسان آلياً تقريباً تجاه بواعث تفعل فعلها فيه. لذلك على أي نهج سيكولوجي كامل علينا فعلاً أن نتعامل مع هذه الردود الغريزية المثارة بفعل البواعث كما نتعامل مع أنماط السلوك الأكثر تعقيداً. إضافة إلى هذا، علينا أيضاً أن نكون قادرين على تحديد الشروط التي يمكن بها لمختلف العوامل المؤثرة في السلوك أن تزيد أهمية أو تنقص.

لقد قلنا (بركويتز، 1962، 64، 65) ولزمن طويل أن كثيراً من الأعمال العدوانية تتحكم بها الخصائص الباعثية للأهداف المتاحة أكثر مما تتحكم بها توقعات النهايات التي قد تحدث. وربما لأن الانفعال الشديد يؤدي إلى الزيادة في استخدام الأدوات المركزية فقط في المحيط المباشر (إيستر بروك، 1959، ولترز وبارك 1964) فإن إثارة الغضب يمكن أن تؤدي إلى إحداث ردود عدوانية غريزية قد تكون لفترة قصيرة على الأقل، متحررة نسبياً من الكوابح التي يفرضها الإدراك على العدوان أو، فيما يتعلق بتلك المسألة، على الأهداف والاعتبارات الاستراتيجية. غير أن هذا العمل اللاإرادي لا يكون بالضرورة بدافع الغضب فقد ذكر بركويتز أنه لا بد من وجود الأدوات المناسبة في المكان إذا كانت الردود العدوانية ستحدث فعلاً، وعلى الرغم من أنه ما يزال هناك شك كبير فيما يتعلق بالخصائص التي تحدد تماماً صفات المفتاح للعدوانين فإن ارتباط الباعث بالعدوان يمكن، وبكل وضوح، أن يعزز قيمة المفتاحية العدوانية لهذا الباعث، لكن أياً كان منشأه، فإن المفتاح (الذي يمكن أن يكون موجوداً في المحيط الخارجي أو متجسداً داخلياً) يثير في الأغلب رد الفعل العدواني. فالغضب (أو أي «دافع» عدواني آخر نخمنه) يزيد من انعكاسية أفعال المرء تجاه ذلك المفتاح ومن المحتمل أن يحرك الاستجابة وربما يقلل من احتمال تعدد الردود لكنه لا يفضي بالضرورة إلى السلوك العدواني.

هنا يمكننا أن نذكر عدداً مختلفاً من المشاهدات التي تدعم هذه الحجة (بركويتز، 1965) لقد قال بركويتز أن من السهولة فهم بعض الآثار التي تتركها مشاهدة العنف طبقاً لفكرة العدوان الذي يثيره ـ باعث وتبعاً لتجارب وسكونسين المتعددة يحتمل على نحو خاص أن تؤدي مشاهدة العدوان للقيام بهجمات شديدة على مثيري الغضب المرتبطين بضحية العنف المشاهد (بركويتز وغين 1966، 1967). ففي الغالب يعزز اقتران المحبط بمشاهدة الضحية من قيمتها كمفتاح للعدوان، مما يجعلها تثير هجمات أشد لدى الشخص الذي يتوفر لديه الاستعداد للتصرف العدواني.

ويمكننا أن نجد أدلة مباشرة أكثر على الصيغة الحالية في الدراسة التي أجراها لويو (1965). فقد طلب إلى عناصر تجربته أن يتعلموا مفهوماً يتخذ شكل كلمات عدوانية أو محايدة وذلك بأن ينطقوا بصوت عالٍ إما عشرين كلمة عدوانية أو عشرين كلمة محايدة. إثر «مهمة التعلم» هذه، كان على كل عنصر من عناصر التجربة هؤلاء أن يوجه إلى زميله في الغرفة المجاورة صدمة كهربائية كلما أخطأ هذا الزميل حيال مشكلة تعلمه. وبالسماح في أن تتفاوت شدة الصدمات التي يوجهونها وفق سلم من عشر درجات، فإن الأشخاص الذين كانوا يتلفظون بكلمات عدوانية كانوا يوجهون صدمات ذات شدة أكبر بكثير مما كان يفعل الأشخاص الذين نطقوا بالكلمات المحايدة. أي، من الواضح أن الكلمات العدوانية تركت ردوداً عدوانية ضمنية لدى الأشخاص الخاضعين للتجربة حتى وإن لم يكونوا قد أغضبوا من قبل، الأمر الذي أدى بهم فيما بعد إلى توجيه الهجمات الأقوى ضد الهدف الموجود في الغرفة المجاورة في كل مرة يفترض أنه أخطأ فيها.

كذلك يمكن للمكتسبات الثقافية التي يتشارك فيها الكثير من أفراد المجتمع أن تربط بين أشياء خارجية وبين العدوان وتؤثر بذلك في قيمة هذه الأشياء كمفاتيح للعدوان والأسلحة مثال رئيسي هنا. فهذه الأشياء ترتبط في أذهان الكثير من الرجال (وربما النساء أيضاً) في مجتمعنا، ارتباطاً وثيقاً بالعدوان. وإذا افترضنا أن السلاح لا يحقق كبحاً أقوى من رد الفعل العدواني المثار (كما هي الحال مثلاً، إذا كان السلاح موصوفاً بأنه «رديء» أخلاقياً)، فإن وجود الأدوات العدوانية يؤدي بصورة عامة، إلى هجمات أكثر شدة على الهدف المتاح مما هي الحال لدى وجود شيء محايد.

لقد صممت التجربة الحالية بحيث نختبر بواسطتها هذه الفرضية. وبالطبع، فإن ما توصلنا إليه من نتائج يساهم، في صعيد من الصعد، بالنقاش الذي يدور حالياً حول المرغوبية في الحد من انتشار الأسلحة النارية. نتيجة لذلك وطبقاً للإحصائيات الأخيرة، وجدنا معدل حوادث القتل في المجتمعات التكساسية التي لا يوجد لديها عملياً، قيود على حمل الأسلحة النارية أكبر بكثير مما هو في المدن الأمريكية الأخرى التي توجد فيها أنظمة شديدة فيما يتعلق بالأسلحة النارية، وقد أثبت ادغار هوفر في مجلة «التايم» أن توفر الأسلحة النارية هو عامل هام في حدوث جرائم القتل (1966). إن التجربة المذكورة هنا تسعى للبت في الكيفية التي يمكن أن يحدث بها هذا التأثير إذ من الواضح أن توفر السلاح يجعل من الأسهل على الشخص الذي يريد ارتكاب جريمة أن يفعل ذلك. لكننا، إضافة إلى ذلك، نتساءل إذا كان السلاح يقوم بدور الباعث المثير للعدوان جاعلاً الشخص المغضب يُظهِر عنفاً أشد مما يمكن أن يظهر في حال غياب سلاح كهذا. كذلك يحاول هذا البحث، إلى جانب الدلالة الاجتماعية. وعلى صعيد نظري أعم، أن يبين أن البواعث الظرفية يمكن أن تمارس ضبطاً «آلياً» على أعمال الإنسان ذات الصلة الوثيقة بالمجتمع.

الطريقة

الخاضعون للتجربة

خضع للتجربة مائة طالب جامعي ممن هم مسجلون في الدورة التمهيدية لعلم النفس في جامعة وسكونسن وممن تبرعوا لإجراء هذه التجربة (دون أن يعرفوا طبيعتها) لكي يكسبوا علامات تحسب في درجتهم النهائية. كذلك سجل تسعة وثلاثون طالباً آخر إلا أنهم طردوا: (21) منهم لأنهم شكوا بمساعد المجرب، (7)، لأنهم سجلوا مقدار الصدمات الكهربائية التي تلقوها على نحو أقل مما وجه إليهم فعلاً، (9) لأنهم لم ينتبهوا للمعلومات التي أعطيت لهم في العملية الجارية و(2) لأنهما أساءا استخدام المعدات.

الإجراء

التصميم العام: لقد تم وضع سبع حالات تجريبية، ست منها نظمت وفق تصميم عاملي على شكل 2×3. في حين أبقيت الفئة السابعة لتقوم بصورة أساسية بدور الضبط.

وقد كانت الخطة العامة تقوم على أن يثار غضب نصف المشتركين تجاه مساعد المجرب، في حين يتلقى البقية معاملة أكثر ودية منه. بعدئذ أتيحت للجميع الفرصة لأن يوجهوا صدمات كهربائية لهذا المساعد لكن بالنسبة إلى ثلثي المشتركين كانت توجد أسلحة موضوعة على الطاولة بقرب جهاز الصدمات. نصف هؤلاء الناس أخذوا علماً بأن الأسلحة تخص مساعد الأستاذ والهدف منها هو اختبار الفرضية القائلة إن المثيرات العدوانية التي تقترن أيضاً بمحرضات الغضب تثير أشد الردود العدوانية لدى الناس. أما الآخرون الذين رأوا السلاح فقد قيل لهم إن المجرب السابق تركه هناك. ولم يكن على الطاولة شيء سوى مفتاح الصدمة حين وجهت الصدمات للدفعة الثالثة من أشخاص التجربة سواء منهم من كان في حالة غضب أو في حالة غير غضب. أخيراً، كانت الفئة السابعة تتكون من أشخاص مغضبين يوجهون الصدمات بمضارب ريشة وشطكوك[1] موجودة قرب مفتاح الصدمات يخفف من الكوابح ضد العدوان حتى وإن كان ذلك الشيء غير مرتبط بالسلوك العدواني أو لا يخفف منها.

معالجات تجريبية:

حين كان يصل الشخص إلى المختبر كان يعطى علماً بأن المطلوب رجلان لإجراء التجربة وأن عليه أن ينتظر ريثما يأتي الرجل الثاني. بعد انتظار خمس دقائق، كان المجرب يشير، وقد بدا عليه الانزعاج، بأن عليهم أن يبدؤوا التجربة بسبب ارتباطاته الأخرى. ثم يقول إن عليه أن ينظر في الخارج ليرى إن كان بالإمكان أن يجد شخصاً آخر يمكن أن يعمل كبديل للشخص الغائب. وخلال بضع دقائق كان يعود مع شريكه المساعد. ثم يقدم هذا الشريك، طبقاً للحالة، على أنه إما طالب

(1) الشطكوك: فلينة مراشة تستخدم في لعبة تعرف بهذا الاسم.

في فرع علم النفس كان موجوداً في المكان ليلتحق بتجربة سيكولوجية أخرى أو أنه طالب في أحد الفروع الأخرى.

وكان يقال لشخص التجربة ولشريك المجرب بأن التجربة دراسة لردود الفعل الفيزيولوجية تجاه التوتر الذي سيتحقق بواسطة صدمات كهربائية خفيفة، كما كان المجرب يقول إن باستطاعة شخص التجربة أن ينسحب إذا ما كان يعترض على هذه الصدمات (لكن ما من أحد انسحب)، كذلك كان على كل شخص أن يحل مشكلة معرفته بأن ما يفعله سيخضع للتقييم من قبل شريكه وأن «التقييمات» ستكون على شكل صدمات كهربائية، حيث صدمة واحدة تدل على تصنيف جيد جداً وعشر صدمات تدل على تصنيف سيء جداً. بعدئذ قيل لأشخاص التجربة ما هي طبيعة مشكلاتهم. وكانت مهمة كل منهم أن يدرج في لائحة الأفكار التي يمكن لوكيل دعاية أن يستخدمها لكي يحسن مبيعات أسطوانة لمغن مشهور وصورته في أذهان الجمهور. أما الشخص الآخر (مساعد المجرب) فقد كان عليه أن يفكر بأشياء يمكن لتاجر سيارات مستعملة أن يعملها لزيادة مبيعاته. ثم أعطي الاثنان خمس دقائق لكتابة إجاباتهم، بعدئذ قام المجرب بجمع الأوراق وعلى نحو يفترض أن يبدلها.

إثر هذا، وضع الشخصان في غرفتين منفصلتين، بصورة يفترض أن لا يؤثر واحدهما في الآخر من حيث انعكاسات استجاباته الجلدية الغلفانية (الناشئة عن التيار الكهربائي). بعدئذ ثبتت أقطاب الصدمات على الذراع اليمنى لشخص التجربة ثم وصلت أقطاب الانعكاسات الغلفانية بأصابع يده ومدت أسلاك من الأقطاب الكهربائية إلى الغرفة المجاورة. وقيل لشخص التجربة أنه سيكون الأول في تلقي الصدمات الكهربائية باعتبارها تقييماً لحل مشكلته. ثم ترك المجرب غرفته قائلاً إنه سيشغل جهاز الانعكاسات الغلفانية ومضى إلى الغرفة التي تحوي آلة الصدمات والمساعد المنتظر. حينذاك فقط تطلع إلى الجدول الذي يبين فيما إذا كان ينبغي أن يثار غضب شخص التجربة أم لا وبناء على ذلك أعلم المساعد كم صدمة ينبغي أن يتلقاها الشخص، وبعد ثلاثين ثانية وجهت سبع صدمات (حالة الغضب) أو صدمة واحدة (حالة عدم الغضب). بعد ذلك، عاد المجرب إلى شخص التجربة. وفي الوقت نفسه عمل المساعد على أن يرتب بسرعة الطاولة التي تحمل مفتاح

الصدمات بطريقة تتناسب مع حالة شخص التجربة. ولدى دخول غرفة هذا الآخر، قام المجرب بسؤاله عن عدد الصدمات التي تلقاها ثم زوده باستمارة موجزة يتعين عليه أن يصنف حالته عليها. وحين تم هذا، نقل الشخص إلى الغرفة التي تحوي آلة الصدمات. هنا، قال المجرب للشخص إنه جاء دوره لتقييم عمل شريكه. وبالنسبة إلى فئة واحدة في كل من حالتي الغضب وعدم الغضب لم يكن يوجد على الطاولة إلا مفتاح الصدمات فقط (فئات ـ عدم ـ وجود ـ أشياء ـ أخرى) أما بالنسبة إلى فئتين أخريين في كل من هاتين الحالتين، الغضب وعدم الغضب، فقد وضع قرب المفتاح على الطاولة بارودة عيار 12 ومسدس عيار 38، (حالات سلاح ـ عدواني) ثم قيل لفئة واحدة من كلتا الحالتين، الغضب وعدم الغضب، إن الأسلحة تخص شريك التجربة. لكن كان ينبغي أن يقال مسبقاً لمن طبقت عليهم هذه المعاملة أن شريكهم طالب يجري تجربة، ثم يذكرون بهذه النقطة، كما كان المجرب يقول إن الأسلحة تستخدم بطريقة من الطرق من قبل هذا الشخص في بحث (حالة الاقتران بسلاح) وأنه ينبغي إهمال أمر البنادق.

أما الناس الآخرون فقد قيل لهم ببساطة إن الأسلحة «تخص شخصاً آخر»، «شخصاً يتعين عليه أن يجري تجربة هنا» (فئة ـ عدم الاقتران بالسلاح) وطلب إليهم أيضاً أن يهملوا مسألة السلاح. وبالنسبة إلى المعالجة الأخيرة، فقد وجدت فئة الرجال المغضبين مضربي ريشة وشطكوك على الطاولة قرب مفتاح الصدمات. كما قيل لهؤلاء الناس إن هذه المعدات تخص شخصاً (فئة مضارب ـ الريشة).

بعد إعطاء هذه المعلومات مباشرة، عرض المجرب على الطبيب ما كان يفترض أنه جواب شريكه على المشكلة التي خصصت له. كما تم تذكيره بأن عليه أن يوجه للشريك صدمات بحسب تقييمه له مع إعلامه بأن هذه هي المرة الأخيرة التي يمكن فيها توجيه الصدمات في الدراسة. بعدئذ طلب إلى شخص التجربة أن يكمل نسخة ثانية من استمارة المزاج بعد توجيهه للصدمات. إثر ذلك، طرح عليه عدد من الأسئلة الشفهية حول التجربة. من ضمنها سؤال مفاده ما هي الشكوك التي راودته إن كانت قد راودته أي شكوك؟ (فلم تظهر أي شكوك حول وجود السلاح). وفي نهاية المقابلة تم شرح التجربة ثم طلب إلى كل مشترك فيها أن لا يتحدث عن الدراسة.

متغيرات تابعة

كما هو الشأن في جميع التجارب التي أجراها بركويتز تقريباً، كان عدد الصدمات التي يوجهها أشخاص التجربة يخدم كمقياس أولي للعدوان. مع ذلك، نسجل هنا أيضاً النتائج التي تم الحصول عليها مع المدة الإجمالية التي استغرقتها صدمات كل شخص مقاسة بأجزاء الألف من الدقيقة. كذلك ينبغي أن نولي اهتماماً خاصاً لتصنيف كل شخص لمزاجه، أولاً إثر تلقي تقييم الشريك مباشرة وثانياً بعد توجيه الصدمات للشريك مباشرة. فقد تمت هذه التصنيفات وفق سلسلة من عشر سلالم ثنائية الأقطاب مقسمة إلى ثلاث عشرة درجة، وفي كل نهاية صفة مثل «هادئ ـ متوتر»، «غاضب ـ غير غاضب».

النتائج

فعالية المعالجة بالاستفزاز

إن تحليل التفاوت في الردود تجاه كل من روائز المزاج إثر تلقي تقييم الشريك إنما تدل على أن المعالجة بالصدمة ـ الأولى قد نجحت في خلق فوارق في إثارة الغضب، فالأشخاص الذين تلقوا سبع صدمات صنفوا أنفسهم على أنهم أشد غضباً بكثير من الأشخاص الذين تلقوا صدمة واحدة فقط. لكن لم يكن هناك أي فوارق ذات بال بين الفئات التي هي ضمن مستوى استثارة واحد. ومن المثير للاهتمام تماماً أن سلم المزاج الوحيد الذي قدم نتيجة هامة هو سلم «حزين ـ سعيد». إذ سجل الأشخاص الذين تعرضوا للإثارة بسبع صدمات شعوراً بالحزن أشد من أولئك الذين تعرضوا لصدمة واحدة.

العدوان تجاه الشريك

إن تحليل تفاوت معطيات الصدمات لدى الفئات الست في الخطة العاملية 3×2 أوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول رقم1. وكما هو مبين عن طريق التفاعل الهام. فإن وجود السلاح قد أثر تأثيراً كبيراً في عدد الصدمات التي وجهها الشخص حين تلقى سبع صدمات. بعدئذ تم إجراء اختبار دنكان المتعدد النطاقات حول الفوارق بين متوسطات الحالات السبع وذلك باستخدام تفاوت الخطأ المستمد من

تحليل الفئة رقم سبعة أي الاتجاه الواحد للتفاوت في حقل الخطأ. ونرى في الجدول رقم 2 متوسط الصدمات الموجهة في كل حالة تجريبية ونتائج اختبار دنكان.

الجدول رقم1

تحليل نتائج التفاوت الناجمة عن عدد الصدمات الموجهة من قبل أشخاص التجربة في الخطة العاملية.

المصدر	مؤشر الاتجاه	متوسط العلامات	العامل
عدد الصدمات المتلقاة (آ)	1	182.04	104.62
الاقتران بالسلاح (ب)	2	1.90	1.09
آ × ب	2	8.73	5.02
الخطأ	84	1.74	

الجدول رقم 2

متوسط الصدمات الموجهة في كل حالة

الحالة	الصدمات	المتلقاة
	1	7
اقتران السلاح	2.60	6.07
عدم اقتران السلاح	2.20	5.67
عدم وجود شيء	3.07	4.67
مضارب ريشة	-	4.60

وبذلك فإن الفرضية التي تقوم على الدراسة الحالية تلقى تأييداً جيداً. فالرجال الذين أثيروا إثارة شديدة وجهوا صدمات كهربائية لمصدر تعذيبهم، بوجود السلاح، أكثر مما هو شأنهم حين لم يكن موجوداً لديهم إلا أشياء غير عدوانية (مضارب ريشة وشطكوك)، أو حين كان يوجد على

الطاولة مفتاح الصدمات فقط. كما أن الأشخاص المغضبين وجهوا عدداً أكبر من الصدمات بوجود السلاح المقترن بمحرض الغضب، كما تكهنا من قبل، لكن هذه الفئة لم تكن مختلفة اختلافاً ذا شأن عن حالة السلاح غير المقترن بالغضب. فكلتا هاتين الفئتين المعبرتين عن الغضب بوجود السلاح كانت أكثر عدوانية بكثير من حالة الشيء ـ المحايد ـ المغضبة، غير أن حالة الاقتران بالسلاح وحدها هي التي اختلفت اختلافاً بيناً عن فئة ـ عدم ـ وجود ـ شيء المغضبة.

كذلك قدمت معطيات مدة ـ الصدمة بعض التأييد للفرضية الحالية، وفي الجدول الثالث نرى موجزاً لها (ويمكننا أن نلاحظ هنا، قبل أن نبدأ، أن النتائج المتعلقة بأرقام المدة الزمنية ـ وهذه نتيجة متجانسة في برنامج البحث الحالي ـ هي أقل وضوحاً وقطعية من النتائج المتعلقة بعدد الصدمات الموجهة). فالنتائج تدل على أن وجود السلاح أدى إلى تناقص عدد الصدمات على الشريك، رغم أن هذا التناقص لم يكن كبيراً جداً، وذلك حين يكون شخص التجربة قد تلقى صدمة واحدة من قبل. بيد أن تفاوت الحالة تكون في الاتجاه المضاد بالنسبة إلى الرجال الذين تلقوا استثارة أشد. نتيجة لذلك، حتى وإن لم يكن هناك فوارق ذات شأن بين فئتي حالة الغضب هذه، فإن الرجال المغضبين الذين وجهوا صدمات بوجود السلاح كانت صدماتهم أطول مدة بكثير من صدمات الرجال غير المغضبين الذين كانوا يوجهون صدماتهم والسلاح على طاولاتهم.

من جهة أخرى، فإن فئات ـ الشيء ـ الحيادي ـ المغضبة والفئات المغضبة مع عدم ـ وجود ـ شيء لم تسجل أي اختلاف عن الحالة غير ـ المغضبة ـ مع ـ عدم ـ وجود ـ شيء.

الجدول رقم3

متوسط إجمالي المدة الزمنية للصدمات الموجهة في كل حالة

الحالة	الصدمات	المتلقاة
	1	7
اقتران بالسلاح	17.93	46.93
عدم اقتران بالسلاح	17.33	39.47
عدم وجود شيء	24.47	34.80
مضارب ريشة	-	34.90

تغيرات المزاج

لقد أجريت تحليلات للتفاوت المرافق في كل من روائز المزاج، مع تثبيت تصنيفات المزاج التي وضعت مباشرة بعد تلقي شخص التجربة لتقييم شريكه، وذلك بغية البت فيما إذا كان يحدث اختلافات في الحالة المزاجية إثر توجيه الصدمات للشريك. وقد خرجنا من اختبارات نطاق دنكان ذات متوسطات الحالة المعدلة، بنتائج سلبية، مما يدل على أن الهجمات على الشريك لم تؤد إلى أية اختلافات نظامية بين الحالات. أما في حالة التصنيفات مع الشعور بالغضب، فقد ظهرت ترابطات عالية جداً بين التصنيفات المعطاة قبل توجيه الصدمات والتصنيفات المعطاة بعدها، مع تفاوت عامل بيرسون بين 0.89 في حالة الفئة ـ المغضبة ـ غير ـ المقترنة ـ بالسلاح و0.99 في كل من الحالات غير المغضبة الثلاث. إذ كان باستطاعة أشخاص التجربة أن يشعروا برادع يمنعهم من تكرار ردودهم الأولى.

مناقشة

يهمل الرأي العام وكذلك قدر كبير من التنظير للشخصية البشرية اللذان تأثرا إلى حد ما، بنظرية التمركز حول الذات فيما يتعلق بسلوك الإنسان باعتباره ينتج حصراً تقريباً عن دوافع داخل النفس البشرية، نقول يهملان بصورة عامة نمط تأثير السلاح الذي بينته الدراسة الحالية. فإذا ما أطلق شخص النار من بندقية يمسك بها، فإنه سيقال لنا أحد شيئين إما أنه أراد أن يفعل ذلك (عن وعي أو غير وعي) أو أنه سحب الزناد «بصورة

عرضية». لكن النتائج المبينة هنا تدل على احتمال آخر: ربما يكون لوجود السلاح نفسه أثر في إحداث رد الفعل العدواني الشديد لدى الشخص الذي يحمل المسدس، مع الافتراض أن كوابحه ضد العدوان كانت ضعيفة نسبياً في تلك اللحظة. والحقيقة يمكننا أن نفهم تماماً أن كثيراً من الأعمال العدوانية التي يفترض أنها تنشأ على نحو غير متعمد إنما تنشأ بتأثير الأدوات العدوانية. ولعدم إدراكه على نحو يقيني كيف يمكن لهذه البواعث الظرفية أن تحدث سلوكاً عدوانياً، ولعدم تحريه عن وجود هذه الأدوات، فإن المراقب يميل لأن يعزو مصدر الفعل إلى دافع ما يخمن تخميناً أنه هو الأساس وأنه ربما كان مكبوتاً. كذلك، إذا كان سطحياً، لا يدرس بعمق الديناميكية الداخلية، فإنه قد يهمل أيضاً تأثير البواعث المثيرة للعدوان من خلال تمسكه بمفهوم السلوك الفاعل وبذلك يلقي جانباً بالقضية برمتها. فمصادر الفعل العدواني، بالنسبة إليه تبقى ضمن الفرد، بحيث توجه السلوك أو تسمح به البواعث المتفاوتة فقط.

لكن لا بد من طرح تفسيرات بديلة قبل أن يكون بالإمكان اعتبار الفرضية الحالية مثبتة. أحد الاحتمالات الواضحة هو أن أشخاص التجربة الذين هم من فئة السلاح إنما ردوا على خصائص الموقف المطلوبة طبقاً لرؤيتهم لها وأظهروا السلوك الذي ظنوا أنه مطلوب منهم («هذه المسدسات على الطاولة تعني أنه يفترض بي أن أكون عدوانياً، لذلك سأوجه صدمات كثيرة»). لكن ثمة اعتبارات عدة تدحض على ما يبدو، هذا التفسير. أولها هو أن هناك تسجيلات لكلام الشخص نفسه. وما من شخص منهم أبدى أي شك فيما يتعلق بالسلاح، زيادة على ذلك، أنهم حين سئلوا أنكروا بصورة عامة أنه كان للسلاح أي تأثير عليهم. لكن حتى أولئك الأشخاص الذين عبروا عن شكوكهم بالنسبة إلى التجربة فقد تصرفوا عموماً مثلما تصرف الأشخاص الآخرون. وهكذا فإن الأشخاص الثمانية الذين يشكلون فئة ـ السلاح ـ غير المغضبة والذين تم رفضهم، لم يوجهوا إلا ما متوسطه 2.5 صدمة، في حين أن عناصر فئة ـ عدم ـ وجود ـ شيء ـ المغضبة أو فئة ـ وجود ـ شيء ـ المحايدة وعددهم ثمانية عشر، طردوا جميعاً، فقد كان متوسط الصدمات لديهم هو 4.5 صدمة. وبالمقابل، فإن أفراد فئة ـ السلاح ـ المغضبة الاثني عشر الذين تم رفضهم وجهوا ما متوسطه 5.83 من الصدمات، ولقد كان واضحاً أن هؤلاء تأثروا أيضاً بوجود السلاح.

لكن إذا ما وضعنا هذا كله جانباً، لن يكـون مـن المؤكـد تمامـاً، مـن فكـرة الخصائص المطلوبة، أن أشخاص التجربـة المغـضبين وحـدهم سـيكونون ميـالين للعمل وفق طلبات المجرب المفترضة. فالأفراد غير المغـضبين في فئـة الـسلاح لم يظهر لديهم عدد مرتفع من الصدمات الموجهة إلى شركائهم. فهل تكهن بهذا الأمر من قبل الباحثون المهتمون بخصائص الطلـب؟ هـذا الاكتـشاف يـثير، بالحقيقـة، ملاحظة أخيرة. فالبحث الحديث الذي لم ينشر بعد والذي قام به آلين وبراغ، يـدل على أن معرفة الغاية التي يسعى إليها المجرب لا تؤدي بالضرورة إلى زيـادة ظهـور السلوك الذي يفترض أن المجرب يرغب فيه.

ولقد بين آلين وبراغ، بمعالجتهما نوعاً من أنواع السلوك المرفوض اجتماعيـاً (الخضوع) أن المستويات العالية من المعرفة باهتمامات المجرب المتكونة تجريبيـاً تؤدي عموماً إلى تناقص نسبة السلوك المقصود. وهذا، إذا كان أشـخاص دراسـتنا قد عرفوا أن المجرب مهتم بمراقبة سلوكهم العدواني فمـن المحتمـل أنهـم قـاموا بتوجيه صدمات أقل، لا أكثر، نظراً لأن توجيه الـصدمات مرفـوض اجتماعيـاً هـو الآخر. بيد أنه لم تجر مراقبة هذا النوع من الظواهر لدى فئات ـ الأسلحة.

مع ذلك، نؤكد هنا أنه لا يمكن لأية تجربة بمفردها أن تنفي نفياً قاطعاً جميع التفسيرات البديلة الأخرى. فالفرضيات العلمية هي مجرد احتمالات لا غير، ولا بد من مزيد من البحث كي يزداد الاحتمال في أن تكون الفرضية الحالية صحيحة.

* * *

العدوان
لدى الفئات الاجتماعية

ركز القسم السابق على ديناميكية العدوان لدى الفرد. والعدوان، بالطبع، هو شكل من أشكال السلوك المتبادل بين الأشخاص، لذلك فإن أي تحليل يقتصر على سلوك أو ديناميكية أي طرف في عملية تبادل العدوان لا يكون لديه أمل في تقديم فهم كامل للظاهرة. لقد ظهرت أهمية الناس الآخرين على نحو جلي حتى في القسم الذي يتناول ديناميكية العدوان الفردي. إذ ركز بحث هوكانسون، مثلاً، على الاستفزاز الآلي للفرد، إلا أنه تم فهم تلك التغيرات كاستجابات فقط لسلوك الشريك في التجربة في موقف لعب بين شخصين. كما بينت دراسة براون وإليوت أن النزعة العدوانية لدى أطفال حضانة ذات صلة وثيقة بسلوك المعلم.

غير أن دراسة الجماعات هي أكثر تعقيداً وصعوبة من دراسة الأفراد، والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى أن عدد الأفراد الذين ينبغي إخضاعهم للتجربة يتضاعف. أما الصعوبة الرئيسية فتكمن في أن سلوك كل فرد هو محصلة ليس فقط لديناميكيته النفسية، بل أيضاً لديناميكية الجماعة ـ أي لمجموع التبادلات والعلاقات بين أفراد الجماعة. وكما هي الحال في دراسات الشطرنج، من السهل كثيراً أن نعالج اللعبات الافتتاحية لكن تحليل اللعبات الوسيطة يغدو أكثر صعوبة واكتشافها أقل احتمالاً نظراً لأنه ينبغي على كل لاعب أن يكيف خطته العامة مع الحركات التي يقوم بها خصمه، كما تصبح الاحتمالات غير محدودة تقريباً. لقد عالج هوكانسون هذا الأمر ببرمجة ردود فرد واحد من اثنين سلفاً. لكن هذا لا يمكن أن يجري في المواقف الأكثر طبيعية، نتيجة لذلك، فإن معظم الباحثين في دراسات العدوان لدى الجماعة قد تخلوا عن الطريقة التجريبية واختاروا بدلاً منها الاعتماد على أساليب المراقبة على الطبيعة، آملين بفحصهم لما يكفي من حالات العدوان الجماعي، أن تقدم أنماط التعامل المكتشفة المتاح لفهم هذه الظاهرة.

هذا الإجراء سليم ويتيح للمرء أن يدرس السلوك العنيف الذي يتعذر البحث فيه مخبرياً. من جهة أخرى، فإن له تأثيراً آخر ألا وهو التركيز على التحريض وعوامل الحث على حساب الكوابح. وبقصر الدراسات على الحالات التي حدث فيها العدوان والعنف فعلاً، فقد ضاق نطاق البحث، بصورة آلية، ليقتصر على المواقف

التي كان التحريض فيها يفوق الكوابح، سواء على صعيد الفرد أم صعيد الجماعة. نتيجة لذلك، فإن السؤال الذي يطرح عادة، بصورة ضمنية أو صريحة، ليس «ما تراها كانت ديناميكية العدوان في هذه الحالة؟» بل هو التالي:

«ما الذي سبّب التحريض على العدوان، الذي أثار بدوره هذا السلوك العدواني؟» وكذلك «ما هي العوامل الحافزة التي مهدت الطريق للعمل العدواني أو أطلقت شرارته؟» علماً أن صيغة الأسئلة المطروحة لا تحد من ميدان الدراسة فحسب بل أنها تفترض مسبقاً تفسيراً بيئياً كذلك. لهذا السبب، ليس من المدهش أن نرى أن الكثير من الباحثين حاولوا أن يفسروا العدوان لدى الجماعة بالارتداد إلى نظرية الإحباط ـ العدوان أو نظرية التعلم الاجتماعي، في حين ارتد بعضهم إلى المبادئ الإيثولوجية أو التحليلية ـ النفسية ـ على الرغم من أنه بذلت مؤخراً جهود لتفسير أشكال القتال الحربي وقتال العصابات على أنها نتيجة لما يفترض أنه واجب إقليمي فطري (آردري، 1966).

إن دراسات هذا القسم التي تتناول العوامل التي تساهم في نشوء العنف والعدوان لدى الجماعة توحي بفرضيات عدة كما هي الحال فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها تفادي العنف وماهية آليات الكبح التي يمكن أن تكون ناجحة إن جربت. لكن لا بد من إجراء المزيد من الدراسات عن المواجهات التي تحمل في ذاتها بعض مكوِّنات العدوان إنما تبقى، رغم ذلك، غير عنيفة وبإجراء مقارنة بين حالات العنف الجماعي وحالات اللاعنف، يمكننا التوصل إلى فهم أفضل للأهمية النسبية للمتغيرات التي تم اقتراحها على أنها أسباب للعدوان لدى الجماعة، كما يمكننا أن نستمد أيضاً بعض الفرضيات المتعلقة بعوامل الكبح المحتملة.

* * *

الانعزال، الضعف والعنف:

دراسة للمواقف في اضطرابات واطز والمشاركة فيها

ادوارد رانسفورد

إن إحدى الطرق للبحث في العنف الجماعي وتقصيه هي أن ندرس ديناميكية الأفراد ذوي العلاقة بالأمر. هذه الطريقة تبناها رانسفورد في البحث التالي الذي تناول فيه دوافع الزنوج في لوس أنجلوس الذين أوضحوا، بعد أن انتهت اضطرابات واطز، أنهم يودون أن يرتدوا إلى العنف.

هنا يركز رانسفورد في تحليله على التفاعل بين ثلاثة متغيرات: الانعزال، الشعور بالضعف والاستياء. فمشاعر الاستياء والضعف تثير الشعور بالإحباط، وبالتالي فإن النتائج التي توصل إليها تتفق مع نظرية الإحباط ـ العدوان. إن الانعزال أو العجز عن إيصال مشاعر كهذه عبر القنوات العادية، يحرم هؤلاء الناس من الوسائل الكلامية وغير العنيفة في التعبير عن عدوانهم وبذلك يخفف من التحريض. وعلى الرغم من أنه لا يستكشف هذا المتغير بصورة منهجية، إلا أن الباحث هنا يلاحظ وجود قدر أقل من الالتزام تجاه المجتمع ككل لدى الأشخاص المعرضين ـ للعنف. وقد يكون معقولاً أن نستنتج أنهم، بسبب هذا، قد تكون لديهم كوابح أقل تجاه العدوان إضافة إلى تحريض أشد نحوه.

منذ صيف 1965، لم يعد ممكناً أن نصف اندفاع الزنوج طلباً لحقوق جديدة على أنه احتجاج خالٍ من العنف تماماً. فأحياؤهم في المدن لا بد وأنها كانت تتعزّز لشدة الاكتظاظ. والصرخات الغاضبة المنطلقة من أشد شرائح مجتمعهم إحباطاً وحرماناً باتت تقتضي منا أن نعترف بأن العنف هو أحد الوجوه الهامة للثورة الزنجية.

وفي المحاولات الكثيرة التي بذلت لفهم ازدياد العنف هذا، قيل الكثير حول

البطالة، وحشية الشرطة، سوء المدارس، السكن، باعتبارها عوامل مساهمة. لكن، ثمة عدد من الدراسات السيكولوجية التي وجهت عنايتها لخصائص المشاركين أو الذين يحتمل أن يشاركوا في العنف العرقي. وليس هناك الكثير مما يمكن قوله حين تريد أن تعرف أية أقلية يحتمل أن ينظر أفرادها إلى العنف بوصفه وسيلة مبررة لتصحيح المظالم العرقية. إن الغاية من هذا البحث هي التعرف إلى مثل هؤلاء الأفراد ـ وبالتحديد، التعرف إلى أولئك الزنوج الذين رغبوا في استخدام العنف كوسيلة خلال الفترة التي أعقبت اضطرابات واطز مباشرة.

* * *

المنظور النظري

غالباً ما قدمت لنا الدراسات التي تتناول التطرف السياسي والاحتجاج الراديكالي وصفاً للمساهمين في أعمال كهذه على أنهم معزولون أو ضعيفو الارتباط بمؤسسات المجتمع. فقد بين كير وسيغل هذه العلاقة باكتشافهما أن الاضطرابات التي تتم بغير موافقة النقابات هي أكثر شيوعاً بين فئات المهن المعزولة، كالتعدين مثلاً، أعمال المرافئ، صناعة الأخشاب (كير وسيغل، 1954). ومن المعتقد أن يكون لدى هذه الفئات المنعزلة التزام ضعيف تجاه الرأي العام والمعايير الديمقراطية للمجتمع. وهكذا حين يشتد الشعور بالظلم ويكون الارتباط بمؤسسات المجتمع ضعيفاً، يكون الاحتمال كبيراً في حدوث انفجار للسخط (إضراب) أكثر من اللجوء للمفاوضات أو قنوات التعبير المألوفة الأخرى.

وحديثاً جداً، قامت نظرية المجتمع الجماهيري بتحديد هذه العلاقة ما بين الانعزال والتطرف (كورنهاوسر، 1959، برامسون، 1961)، هذه النظرية ترى أن العمليات البنيوية الراهنة ـ كانهيار ـ العلاقات الأسرية مثلاً، زيادة التنقل، تضخم البيروقراطية.. إلخ ـ تعزل الكثير من الأفراد عن مصادر الضبط، مغزى الحياة، والرضى الذاتي. كما يعتقد أن أولئك الذين هم أكثر انعزالاً عن مراكز القوة والسلطة هم الأكثر عرضة لانتهاك القانون والأكثر تقبلاً لحركات العنف الجماهيري. والواقع، أن كورنهاوسر يقول لنا إن استقرار المجتمع السياسي برمته منوط إلى حد ما بأن يكن المواطنون مرتبطين ارتباطاً ذا معنى بمؤسسات هذا المجتمع

(كورنهاوسر، 1959)، كما يقول إن الانتساب إلى منظمات فرعية ـ كالنقابات والفئات المهنية مثلاً ـ يفيد في التوسط بين الفرد والأمة، رابطاً هذا الفرد بمعايير المجتمع الديموقراطية.

هذا ويؤكد الاغتراب الذاتي للفرد أكثر وأكثر على العلاقة بين الانعزال البنيوي والتطرف. فالاحتمال في أن يشعر الناس المعزولون بأنهم مقطوعون عن المجتمع الكبير وبأنهم عاجزون عن التحكم بأحداث المجتمع، هو أكبر بكثير مما نجده لدى الناس غير المعزولين. هذا الاغتراب الذاتي قد يزيد من استعداد الفرد لأن يسلك سلوكاً متطرفاً. مثال على ذلك، اكتشاف هورتون وثومبسون أن الإحساس بالضعف وانعدام السلطة ذو صلة وثيقة باتخاذ موقف المعارضة والاحتجاج (هورتون وثومبسون، 1960، 1962). فأولئك الذين يشعرون بعجزهم السياسي يحتمل كثيراً أن يكونوا مستائين من وضعهم في المجتمع وأن يقفوا مواقف نفور من قادة المجتمع. وتدل الدراسة على أن استياء الفئة الضعيفة يرتد إلى شكله العملي أثناء الاقتراعات ـ إذ أن التصويت بـ «لا» على قضية محلية هامة يعد شكلاً من أشكال الرفض يحاول فيه الفرد أن يشطِّب على سلطات المجتمع، هذا التفسير للاغتراب على أنه قوة تدفع للاحتجاج، تتفق مع النظرية الماركسية الأصلية القائلة بأن الاغتراب يؤدي إلى هجوم جذري على البنية الاجتماعية القائمة (فروم، 1962).

وبالإجمال، ثمة طريقتان مترابطتان تستخدمان عموماً لتفسير المساهمة في سلوك سياسي متطرف. أولاهما تتناول الدرجة التي يكون ب ها الفرد معزولاً عن بنية المجتمع أو مرتبطاً بها وبمؤسساتها. أما الثانية فتتناول وعي الفرد لعزلته وتقييمه لها ـ مثال على ذلك، شعوره بافتقاد السيطرة على قضايا أساسية أو شعوره بالاستياء الناجم عن موقعه الهامشي في المجتمع. تبعاً لهذا التوجه، فإن هذا البحث يستخدم مفاهيم العزلة العرقية. الشعور بالضعف والاستياء العرقي كأدوات نظرية لتفسير اشتراك الزنوج في أعمال العنف.

* * *

مخطط الدراسات والفرضيات

في المناقشة التالية، سنعمل على مناقشة المتغيرات المستقلة الثلاثة لهذه الدراسة (العزلة، الضعف والاستياء) على نحو منفصل وكذلك على نحو مشترك باعتبارها مؤشرات تدل على المساهمة في العنف.

* * *

العزلة العرقية

ذات يوم أشار رالف إليسون إلى الزنجي في هذه البلاد بأنه «الرجل الخفي» (اليسون، 1952)، وعلى الرغم من أن هذا تحديد وصفي، فقد حاولت الدراسة السوسيولوجية أن تضفي صبغة مفهومية أكثر دقة على عزلة الزنجي الأمريكي. فأولئك الذين درسوا مواقف التعصب، مثلاً، غالباً ما ينظرون إلى العزلة العرقية على أنها افتقار للتماس الحر المتيسر المبني على أساس من المساواة الاجتماعية والحميمية. ورغم أنه كثيراً ما يحدث تماس بين الأعراق المختلفة. فإنه غالباً ما يتضمن تفاوتات كبيرة في الموقع الاجتماعي مما يقف عائقاً أمام تيسير التواصل العفوي الصادق، كما يتعذر معه أن يشعر الفرد المنتسب للأقلية بأن له وجوداً في النظام القائم.

إننا في هذا البحث ننظر إلى التماس الحميم مع البيض باعتباره مجموعة العلاقات الوسيطة التي تشد الفرد العرقي إلى قيم فئة ـ الأكثرية ـ ولاسيما القيم المحافظة التي تحبذ العمل عبر الأقنية الديموقراطية بدلاً من اللجوء للعنف لمهاجمة النظام الاجتماعي. طبقاً لذلك، يقول البعض إن الزنوج الذين هم أكثر عزلة عرقية (نتيجة انخفاض درجات التماس الحميم مع البيض) ستكون لديهم قنوات تواصل أقل يتم من خلالها تفريغ مظالمهم وبالتالي سيكون لديهم التزام أقل تجاه قادة المجتمع ومؤسساته.

وهذه الفئة، المحجوبة عن التواصل ذي المعنى مع البيض، ستكون أشد رغبة في استخدام أساليب الاحتجاج العنيف من الفئات ذات الصلات الأوثق بمجتمع البيض.

الشعور بالضعف والاستياء العرقي

يعد الضعف والاستياء العرقي، مقابل العزلة البنيوية، هما العنصران الذاتيان من عناصرنا النظرية. فالشعور بالضعف هو شكل من أشكال الاغتراب. ونعرِّفه في هذا البحث على أنه انخفاض الأمل في التحكم بالأحداث.

وقد تبين أن هذا الموقف هو متغير صحيح بالنسبة إلى الزنوج الذين يقطنون في أحياء منعزلة خاصة، أي أن الفئات الممنوعة من المشاركة الكاملة في المجتمع تكون عرضة أكثر لأن تشعر بضعفها في ذلك المجتمع. والشعور بالضعف هو أيضاً متغير له، على ما يبدو، علاقة منطقية بأشكال الاحتجاج العنيف. أي باختصار، يقول البعض إن الزنوج الذين يشعرون بأنهم عاجزون عن تغيير موقعهم الاجتماعي أو التحكم بالقرارات الحاسمة التي تؤثر في حياتهم ومصيرهم، يكونون أكثر ميلاً لاستخدام الوسائل العنيفة بغية تحصيل حقوقهم مما هي الحال مع أولئك الذين يشعرون بأن لهم بعض السيطرة أو الفاعلية ضمن المنظومة الاجتماعية. إن الشعور بالضعف، لدى الزنجي الذي يواجه حواجز من التمييز العرقي الشديد، إنما هو ببساطة تعليق على المجتمع، أو بالتحديد، اعتقاد بأن كافة الأقنية الخاصة بالإصلاح الاجتماعي مسدودة.

الموقف الثاني، أي الاستياء العرقي، نعرِّفه بأنه الدرجة التي يشعر بها الفرد بأنه موضع معاملة سيئة بسبب عرقه. وهذا نوع من الاغتراب العرقي، بمعنى أن الفرد يدرك أن موقفه في المجتمع غير شرعي، وذلك بسبب التمييز العرقي. ولقد مثلت اضطرابات واطز شكلاً بالغاً من أشكال التعبير عن الإحباط والاستياء. ومن المتوقع أن يكون أولئك الأشد سخطاً لمعاملتهم كزنوج هم المساهمون في عنف كهذا. بذلك فإن هؤلاء «الأشد» سخطاً عرقياً هم دائماً الأكثر ميلاً لاستخدام العنف من «الأدنى» درجة في هذا الموقف.

ولدى مقارنتنا بين شكلي الاغتراب الذاتي (الضعف والاستياء العرقي) يجدر بنا أن نلاحظ أننا، وعلى الرغم من وجود ترابط ما بين الموقفين (مقدار معين من النفور والاستياء يرافق الشعور بالضعف)، نقول إن لكل منهما مساهمته المستقلة فيما يتعلق بالعنف.

إن أفضل فهم للعنف، حسب اعتقادنا، يمكن أن يتحقق باستخدام مخطط اجتماعي ـ سيكولوجي يترابط فيه المتغير البنيوي (العزلة العرقية) بمواقف الفرد الذاتية (أي الشعور بالضعف والاستياء).

في هذا المخطط، نحاول أن نحدد الشروط التي تكون العزلة بموجبها أشد تأثيراً على العنف. ويقول البعض إن العزلة تكون الأهم بالنسبة إلى البت بمسألة الاشتراك في العنف: (آ) حينما يشعر الأفراد بأنهم عاجزون عن تقرير مصيرهم ضمن الظروف القائمة أو (ب) حينما يكون الأفراد على درجة عالية من الاستياء من معاملتهم العرقية. ويمكننا أن نرى أن كلا الموقفين جسر منطقي يصل ما بين العزلة العرقية والعنف.

فبالنسبة إلى الحالة الأولى (أي الشعور بالضعف)، نقول هنا إن الارتباط الواهي بالأكثرية في المجتمع ومعاييرها يؤدي إلى انفصام جذري عن القانون والنظام عندما يدرك الأفراد أنهم لا يستطيعون التأثير في الأحداث الهامة بالنسبة إليهم؛ أي أنهم لا يستطيعون تغيير موقعهم العرقي من خلال الفعاليات التي يمارسونها عبر الأقنية الدستورية.

في هذه الحالة، يغدو العنف الطريق الآخر للتعبير عن الذات وتحصيل الحقوق. وعلى العكس، تكون العزلة العرقية ذات تأثير أقل بكثير على العنف حين يشعر الأشخاص بأن لهم قدراً من السيطرة ضمن المنظومة.

أما في الحالة الثانية (أي الاستياء العرقي) فإننا نعتقد أنه يكون للعزلة تأثير أكبر بكثير على العنف حين يكن الاستياء من المعاملة العرقية شديداً. إذ أن العزلة عن المجتمع تصبح حينذاك حاسمة الأهمية بالنسبة إلى العنف، بمعنى أن الشخص المستاء يشعر بالقليل من الالتزام تجاه القانون والنظام، ويكون الاحتمال أكبر في أن يستخدم أساليب متطرفة ينفّس بها عن مظالمه. وإذا ما تكلمنا بصورة إحصائية نقول إننا نتوقع أن يكون هناك تأثير تفاعلي بين العزلة والشعور بالضعف من جهة وبين العزلة والاستياء من جهة أخرى، لدى التكهن بالعنف[1].

(1) مقابل منظور المجتمع الجماهيري الذي ينظر إلى العزلة باعتبارها سبباً من أسباب الاغتراب الذاتي، فإننا ننظر إلى الإثنين على أنهما مترابطان ترابطاً ناقصاً. مثال على ذلك، كثير من الزنوج الذين لهم تماس (أي غير منعزلين) قد يشعرون أيضاً بالضعف وذلك بسبب حواجز التميز العرقي. لهذا، فإننا نركز على الاستقلال الجزئي للاغتراب الموضوعي والذاتي ونشعر أن من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار كلا المتغيرين من أجل تحقيق تكهن أفضل بالعنف.

الطرق

تقتضي فرضياتنا إجراء قياسات للتماس الوثيق مع البيض والشعور بالضعف والشعور بالاستياء العرقي باعتبارها مترابطات مستقلة وكذلك الرغبة في استخدام العنف باعتبار ذلك متغيراً تابعاً. هنا، سنعمل على مناقشة عملية القياس لهذه المتغيرات وكذلك لأساليب أخذ العينات.

التماس الاجتماعي

إن نمط التماس الاجتماعي الذي تعين قياسه هو أن يكون من النوعِ الوثيق أي تماس الند للند من حيث الموقع الاجتماعي، ذلك التماس الذي يسهِّل الاتصال المريح بين العروق المختلفة. لذا وبادئ ذي بدء، سئل كل زنجي مشترك إذا كان لديه أي تماس راهن مع البيض في سلسلة من الأوضاع: في العمل، في الحي، في المنظمات التي ينتسب إليها، وفي أوضاع أخرى (كالتبضع مثلاً). بعد هذا المسح العام للتماس مع البيض سئل المشترك في الدراسة: هل قمت بأي عمل اجتماعي مع هؤلاء البيض، كارتياد السينما مثلاً أو تبادل الزيارات معهم في بيوتهم؟ (وليامز، 1964) وقد شكلت الإجابات متغيراً بسيطاً ذا شعبتين: علامات تماس «عالٍ» لأولئك الذين قاموا بعمل اجتماعي ما (61 بالمائة من العينة) وعلامات تماس «منخفض» لأولئك الذين كان لهم تماس اجتماعي ضئيل أو ليس لهم تماس البتة (39%).

الشعور بالضعف

تبعاً للصيغة المفاهيمية التي وضعها ملفين سيمان، يعرّف الشعور بالضعف بأنه انخفاض الأمل في التحكم بالأحداث (سيمان، 1959)، وقد استُخدِم اثنا عشر بنداً، الاختيار فيها إجباري، لاختبار هذا الموقف. وكانت معظم البنود تتناول توقعات التحكم بالنظام السياسي. وفيما يلي مثال على ذلك:

ـ العالم يديره قلة من الناس ذوي السلطة، وليس هناك ما يستطيع الصغار أن يفعلوه في هذا المجال.

ـ يستطيع المواطن العادي أن يكون ذا تأثير في قرارات الحكومة.

وبعد اختيار بنود الرائز من أجل الموثوقية تم توزيع العلامات إلى فئتين بدءاً من الوسط.

الاستياء العرقي

يعرَّف موقف الاستياء العرقي بأنه الدرجة التي يشعر بها الفرد بأنه موضع معاملة سيئة بسبب عرقه. وقد وضع رائز من خمسة بنود لقياس هذا الموقف. وكانت الأسئلة المطروحة على الزنجي المجيب تركز على المقارنة بين معاملته (في مجالات مختلفة، كالسكن، العمل، المعاملة العامة في المجتمع) ومعاملة شتى الفئات المرجعية، كالزنوج في الجنوب مثلاً أو البيض، كذلك كان كل سؤال من الأسئلة الخمسة يسمح بإجابة على صعيد من صعد ثلاثة: لا استياء، استياء خفيف، استياء شديد. وفيما يلي نموذج من هذه البنود: «إن قارنت بين الفرص المتاحة لك والمعاملة التي تتلقاها من البيض في لوس أنجلوس وبين فرص ومعاملة الزنوج في الجنوب، هل تقول إن وضعك أفضل كثيراً أم أفضل قليلاً ـ أم أنه مماثل تماماً لوضع الزنجي في الجنوب؟ وبعد تدقيق موثوقية البنود، قسمت الإجابات في مقياس الاستياء هذا إلى فئتين: عالية ومنخفضة. غير أن الخط الفاصل بينهما وضع على أساس مفاهيمي وليس انطلاقاً من المتوسط، مما أدى إلى ظهور 99 من ذوي الدرجة «العالية» و«213» من ذوي الدرجة «المنخفضة» في الاستياء.

الرغبة في العنف

إن المتغير التابع في هذه الدراسة هو الرغبة في استخدام العنف. ويعرّف العنف بقرينة اضطرابات واطز بأنه الرغبة في استخدام العدوان المباشر على الجماعات التي يعتقد أنها تمارس التمييز العنصري، كالشرطة والتجار مثلاً. والسؤال الذي طرحناه للتوصل إلى هذه النظرة هو «هل ترغب في استخدام العنف للحصول على حقوق الزنوج؟» ومع المعطيات التي جمعت بعد اضطرابات واطز بفترة قصيرة، شعرنا أن بإمكان المجيبين أن يفهموا السؤال تماماً. ففي فترة جمع المعطيات، كانت الأبنية ما تزال تحترق، كما أن العنف الذي اتخذ شكل السلب والنهب والحرق والتدمير لم يكن احتمالاً بعيداً بل واقع ملموس. وبنتيجة الاختبار بلغ عدد الميالين ـ للعنف ثلاثة وثمانين.

في المقياس الثاني للعنف سئل الشخص إن كان قد استخدم في يوم من الأيام طرق العنف للحصول على حقوقه كزنجي، فكان هناك ستة عشر فقط من أصل 312 ذكروا (أو

اعترفوا) أنهم شاركوا في أعمال العنف، ونتيجة لضآلة العدد فقد استخدم البند كمؤشر للاتجاهات لكنه لم يستخدم كمتغير تابع من متغيرات الدراسة الأساسية.

العينة

كانت العينة تتألف من ثلاثمائة واثني عشر زنجياً ذكراً ممن هم أرباب أسر وتتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والستين. وقد أجاب هؤلاء الأشخاص على استمارة مقابلة أجراها مقابلون من الزنوج، بعد أن تم اختيارهم بصورة عشوائية وأجريت المقابلات في منازلهم أو شققهم. لقد كان ضمن هذه العينة أفراد يعملون وأفراد باطلون عن العمل، رغم أنه تم التركيز على انتقاء النوع الأول عند اختيار العينة (269 يعملون مقابل 43 باطلاً عن العمل) وقد أخذت العينة من ثلاث مناطق رئيسية في لوس أنجلوس: منطقة طبقة متوسطة نسبياً ومتكاملة (تعرف باسم منطقة «كرينشو») ومجتمعات شديدة الانعزال تغلب عليها صفة الطبقة الدنيا في منطقة «ساوث سنترال» «واطز».

ولقد صنفت العينة بأنها «غير متجانسة طبقياً» نظراً لأن نسبة الأشخاص المنتسبين لكل من المناطق الثلاث لا تتطابق مع توزع الزنوج العملي في لوس أنجلوس. إذ تقرر، مثلاً، أن من المستحسن بالنسبة إلى أي تحليل لاحق، أن تكون نسبة أبناء الطبقة الوسطى لأبناء الطبقة الدنيا هي مناصفة أي خمسون بالمائة لخمسين بالمائة لكن هذا كان يعني أن زنوج «كرينشو» (أي الطبقة الوسطى) ينبغي زيادة تمثيلهم زيادة كبيرة نظراً لأن خصائصهم ليست هي الخصائص النموذجية للمجتمع الزنجي في لوس أنجلوس ككل، كما أن غالبية زنوج لوس أنجلوس لا يقطنون في هذه المنطقة ـ أو أية منطقة مشابهة.

النتائج

لقد تكهنا بأن تكون الرغبة في استخدام العنف أشد لدى فئات ثلاث: المعزولة، الضعيفة، والمستاءة وقد أثبتت المعطيات المقدمة في الجدول رقم 1 هذه التوقعات. كما كانت اختلافات النسبة المئوية، بالنسبة إلى الحالات الثلاث، ذات أهمية إحصائية تفوق مستوى الـ 0.001.

إذن، الأدلة التجريبية تؤيد قولنا بأن الزنوج الذين هم أكثر انفصالاً عن المجتمع، بالمعنى البنيوي (أي العزلة) والذاتي (أي الشعور بالضعف والاستياء العرقي) هم أكثر عرضة لأن ينظروا إلى العنف باعتباره شرطاً ضرورياً لإقامة العدالة العرقية مما هي الحال بالنسبة إلى أولئك المرتبطين بالمجتمع على نحو أوثق.

نسبة الراغبين في استخدام العنف، بحسب التماس الاجتماعي، الشعور بالضعف والاستياء العرقي

المتغيرات	غير راغبين(%)	راغبون(%)	الإجمالي (%)
تماس اجتماعي عالٍ	83	17	100 (العدد 192)
منخفض	56	44	100 (العدد 110)
الشعور بالضعف عال	59	41	100 (العدد 110)
منخفض	84	16	100 (العدد 160)
الاستياء العرقي عالٍ	52	48	100 (العدد 98)
منخفض	83	17	100 (العدد 212)

الحقيقة أن إقامة علاقة مبنية على الرغبة في العمل شيء ودراسة السلوك الفعلي شيء آخر ـ فلسوء الحظ أن ستة عشر فقط من أصل 312 شخصاً خاضعاً للتجربة (أي 5%) اعترفوا بالاشتراك في أعمال العنف من أجل حقوق الزنوج. لكن هذا العدد الضئيل قدم أساساً يمكن بناء عليه اختبار فرضياتنا. فمن الستة عشر الذين اشتركوا في أعمال العنف، كان أحد عشر معزولاً في حين كان لخمسة منهم فقط تماس اجتماعي. بيد أن الحقيقة الأشد تأثيراً هنا هي أن خمسة عشر من أصل الستة عشر هؤلاء كانت علاماتهم عالية في بند الشعور بالضعف وثلاثة عشر منهم كانوا يشعرون بدرجات عالية من الاستياء. بل حتى مع هذا العدد الضئيل، فإن هذه علاقات محددة تعزز التفسير القائل بأن من يرغبون في استخدام العنف ومن تحوي سجلاتهم سوابق عنف، يظهر لديهم الميل نفسه نحو الشعور بالضعف والاستياء العرقي والانعزال.

مهمتنا التالية كانت أن نكتشف العلاقات القائمة بين متغيراتنا ذات الدلالات

المستقبلية. فقد قلنا، مثلاً، بأن للشعور بالضعف مغزى خاصاً بالنسبة إلى العنف (انخفاض الأمل في تغيير الظروف من خلال الإطار الدستوري القائم) قد يكون أكثر من استياء معمم، أي كنا نتوقع أن يكون لقياساتنا للشعور بالضعف والاستياء العرقي آثار متماثلة نوعاً ما على العنف.

وقد دلت المعطيات على أن هناك تأثيراً تفاعلياً بين الموقفين. فالشعور بالضعف عامل هام من عوامل تقرير العنف لدى الزنجي الغاضب من المجتمع أو الشديد الاستياء. كذلك، فإن الاستياء العرقي أكثر أهمية بكثير في تقرير العنف لدى أولئك الذين يشعرون بالضعف وبالإجمال، تدل البيانات على أن من المحتمل أن يلجأ الزنجي للعنف حين يترافق مع شعوره بالضعف والسخط الشديد على موقعه الاجتماعي. مع ذلك، يمكننا أن نلاحظ أنه حتى بين أولئك الذين كانوا راضين نسبياً عن الظروف العرقية، فقد كان للشعور بالضعف تأثير ما على العنف (اختلاف 13%). وأغلب الظن أنه كان لانخفاض الأمل في ممارسة السيطرة تأثير مشابه إلى حد ما على العنف.

وكطريقة ثانية لملاحظة العلاقة القائمة بين متغيراتنا التكهنية، ننتقل إلى اختبار منظور الانعزال ـ التطرف الأكثر أهمية وحسماً وهو المنظور الذي يضبط فيه تأثير العزلة العرقية على العنف بقياس الشعور بالضعف والاستياء. لكن علينا أن نتذكر أن الناس المعزولين (ذوي الالتزام الأدنى بالمعايير الديموقراطية والقنوات التنظيمية) يكونون أكثر ميلاً ـ للعنف حين يدرك هؤلاء الناس أنهم عاجزون عن تحديد مصيرهم على هواهم ضمن الإطار المؤسساتي القائم (شعور عالٍ بالضعف) أو حين يلمسون التفاوت في معاملتهم كزنوج وبالتالي يصابون بالاستياء. ففي مثل هذه الحالات الذهنية الذاتية، يغدو الارتباط الواهي بفئة الأغلبية ذا أهمية شديدة، على ما يبدو، في خلق التطرف. والجدول رقم2، المكرس لهذه التكهنات، يقدم التأييد الشديد لفرضياتنا في كلتا الحالتين.

الجدول رقم 2

نسبة الراغبين في استخدام العنف، بحسب التحكم بالتماس الاجتماعي طبقاً للشعور بالضعف والاستياء العرقي

	شعور بالضعف (%)		شعور بالاستياء العرقي (%)	
	منخفض	عالٍ	منخفض	عالٍ
تماس منخفض	23 (العدد 31)	53 (العدد 78)	23 (العدد 47)	59 (العدد 63)
تماس عالٍ	13 (العدد 123)	26 (العدد 66)	15 (العدد 158)	26 (العدد 34)
x^2	النسبة < 20%	النسبة < 0.01	النسبة < 0.20	النسبة 0.01

هذا وإن للعزلة العرقية، بين من يشعرون بالضعف والاستياء، تأثيراً شديداً على ارتكاب العنف. وبالعكس، فإن المعطيات تدل على أن للعزلة صلة بالعنف أقل بكثير لدى أولئك الذين يشعرون بالقدرة على السيطرة ضمن المنظمة وأولئك الذين هم أكثر رضى عن النظام (في كلتا الحالتين، الدالة بحدود نسبة الـ 20% فقط).

وكون العزلة (كسبب للعنف) تؤدي إلى تفاوت في النسبة المئوية ضئيل هكذا لدى الأشخاص الأقل شعوراً بالاغتراب، حقيقة تقتضي مزيداً من البحث. في الظاهر، ليست العزلة، دليلاً أقوى على ارتكاب العنف في المستقبل من قبل الناس الذين يشعرون بالضعف والاستياء فحسب، بل هي فقط العامل الهام والواضح في تقرير العنف لدى الأشخاص الذين يعانون من الشعور بالاغتراب. أما بالنسبة إلى الفئات الراضية وذات ـ توجه ـ السيطرة نسبياً، فإن كونها معزولة لا يعد عاملاً بالغ الأهمية في تقرير العنف. وهذا يدل على أن ضعف الارتباط المعياري بفئة الأغلبية (أي العزلة) ليس كافياً بحدّ ذاته لتفسير اشتراك الفرد الذي يمت للأقلية المضطهدة في أعمال العنف، بل إن التفاعل بين العزلة والإحساس بالضعف (أو الاستياء العرقي) هو العامل الحاسم بالنسبة إلى التكهن بالعنف.

وهناك محاولة أخيرة لتوحيد العوامل الثلاثة تتعلق بالأثر التراكمي لمتغيراتنا التكهنية الثلاثة جميعاً على العنف. وبما أننا لاحظنا أن لكل من هذه المتغيرات التكهنية الثلاثة أثراً ما على العنف (إما على نحو مستقل أو على شكل فئات فرعية

محددة)، فإنه يبدو منطقياً تماماً أن يؤدي التأثير المشترك للمتغيرات الثلاثة إلى انتشار شديد للعنف. نتيجة لذلك، يمكننا أن نرى أن اجتماع هذه المتغيرات يشكل الأنماط المثالية للزنجي المغترب وغير المغترب. وطبقاً لذلك، فإن الجدول رقم3 يرتب المعطيات ضمن تركيبات النمط ـ المثالي هذه.

جدول رقم3

نسبة الراغبين في استخدام العنف، بحسب التأثير المشترك للتماس الاجتماعي، الشعور بالضعف والاستياء العرقي

	غير راغبين	راغبون	إجمالي
	%	%	%
النمط ـ المثالي للمغترب (انخفاض التماس. ارتفاع الشعور بالضعف، ارتفاع الشعور بالاستياء)	35	65	100(العدد 51)
متوسط الشعور بالاغتراب (تماس عال انخفاض في الشعور بالضعف والاستياء)	76	24	100(العدد 147)
ضعيف الشعور بالاغتراب	88	12	100(العدد 107)

تمثل الفئة التي هي في قمة الجدول الفئة الأكثر انفصالاً عن المجتمع ـإنها من الأفراد المعزولين ذوي النسب العالية في مقياس الشعور بالضعف والاستياء. أما الفئة التي هي في أسفل الجدول فهي الأشد انخراطاً في المجتمع، فلهؤلاء الناس صلات وثيقة بالبيض، ولديهم شعور بالسيطرة ورضى أشد تجاه الظروف العرقية، في حين تتكون الفئة المتوسطة من أولئك الذين هم ذوو تركيبات مختلفة من قياسات الانخفاض والارتفاع. لكن يجدر بك أن تلاحظ الفارق الكبير في الميل لاستخدام العنف بين فئة النمط ـ المثالي للمغترب (65% يرغبون في استخدام العنف) وبين الفئة الأكثر ارتباطاً بالمجتمع (فقط 12% يرغبون) في حين يظهر لدى «المتوسطين» في الاغتراب ميل للعنف يتراوح بين هذين الطرفين.

من المحتمل أن تكون العلاقة بين متغيراتنا التكهنية والعنف عائدة لترابط داخلي مع متغيرات أخرى ذات صلة بالأمر فالطبقة الاجتماعية، مثلاً، قد تكون

ذات صلة بالعنف وبقياساتنا للعزلة ـ الاغتراب على حد سواء. علاوة على ذلك، فبإمكاننا أن نتوقع نزوعاً نحو العنف في المناطق الجغرافية التي يحدث فيها انتهاك شديد للضوابط القانونية كمنطقة «ساوث سنترال» و«واطز» مثلاً (وذلك بالمقارنة مع منطقة كرينشو، حيث لم تحدث أية قلاقل). ففي أحياء خاصة معزولة كهذه، يمكن أن يعرَّف العنف من قبل قاطنيها على أنه تعبير مشروع عن حالتهم انطلاقاً من ظروفهم المعيشية التي لا تحتمل، وهو التعريف الجماعي الذي يمكن أن يطغى على كل الآثار التي تتركها العزلة أو الاغتراب على العنف. وباختصار، يبدو أمراً أساسياً تماماً أن نضبط متغيرات عزلتنا ـ اغترابنا وفق دليل الطبقة الاجتماعية ومنطقة الحي الخاص (الجيتو)[1]

ونظراً لضآلة فئة العنف نوعاً ما، فقد كان من الضروري أن نتفحص متغيراتنا التكهنية متغيراً متغيراً ضمن هذا التحليل للضوابط. والجدول رقم 4 يمثل العلاقة الأصلية بين كل متغير من المتغيرات من جهة وبين العنف من جهة أخرى، محكوماً عليها من خلال منطقتين سكنيتين: منطقة واطز ـ سينترال ساوث في قلب منطقة حظر التجول (حيث يحدث العنف، ومنطقة كرينشو الواقعة على أطراف (أو خارج) منطقة الحظر (حيث أعمال العنف نادرة).

علاوة على ذلك فإن الجدول يتضمن بند ضبط خاص بالتعليم كمقياس لتحديد الطبقة الاجتماعية[2]

---

(1) اعتبر السن متغير ضبط أيضاً لكنه أسقط حين تبين أنه لم يكن هناك ترابط بين السن والعنف أو المتغيرات المستقلة الأخرى. وقد كان المعدل يتفاوت ما بين 0.4 و0.9.

(2) في هذا المجال ـ كنا نعتقد أن التعليم لا بد أن يكون فائق القيمة بالنسبة للأدلة الأخرى التي تشير للطبقة. إنه المؤشر الأكثر تحرراً (من المهنة أو الدخل) من القيود المجتمعية والتمييز العنصري الذي يواجهه الزنجي. كذلك تبين أن المهن التي يمارس الزنوج في مناطق الينو الشديدة الحرمان لا تقارن بالمهن نفسها التي أدرجت في الروائز المعيارية. كروائز نورث هوت، أو بوغ مثلاً.

الجدول رقم 4

نسبة الراغبين في استخدام العنف، بحسب التماس، الشعور بالضعف والاستياء العرقي، مع المطابقة بين منطقتين وحساب التعليم

	الحي	التعليم		
المتغيرات المستقلة	ساوث ـ واطز كرينشو	منخفض (مدرسة ثانوية)		عالٍ (جامعة)
تماس منخفض	53 (العدد 62)	33 (العدد 45)	52 (العدد 77)	24 (العدد 33)
تماس عال	27 (العدد 83)	10 (العدد 109)	26 (العدد 86)	10 (العدد 105)
شعور بالضعف منخفض	22 (العدد 73)	11 (العدد 88)	19 ((العدد 67)	14 (العدد 93)
شعور بالضعف عالٍ	55 (العدد 77)	25 (العدد 68)	51 (العدد 100)	18 (العدد 45)
استياء منخفض	26 (العدد 81)	12 (العدد 130)	12 (العدد 130)	12 (العدد 114)
استياء عالٍ	53 (العدد68)	39 (العدد 28)	59 (العدد 73)	17 (العدد 24)

وحين نعتبر عامل المنطقة السكنية ثابتاً، يتضح لنا أن متغيراتنا المستقلة هامة بذاتها. مع ذلك، أثبت التعليم (الطبقة الاجتماعية) أنه متغير الضبط الأقوى. فبين خريجي الجامعات، وحده الانعزال يظل مؤشراً مستقبلياً للعنف. أما الشعور بالضعف والاستياء العرقي فإنهما يسقطان فعلياً. لكن كل متغير من هذه المتغيرات له تأثير شديد على العنف بين الفئات التي هي دون التحصيل الجامعي (الطبقة الدنيا). أي بعبارة أخرى، ليس لدينا حالة تزييف، حيث يمكن تعليل المتغيرات التكهنية في جزئيها كليهما، لكن المجموعة الأخرى من التأثيرات الفاعلة ـ مواقف الضعف والاستياء ـ تبرز كمؤشرات مستقبلية للعنف بين أفراد الطبقة الدنيا فقط.

هذه النتائج، قد يكون بالإمكان تعليلها بطرق عدة. فالأشخاص الأعلى في السلم الاجتماعي قد يكون لديهم الكثير مما يمكن أن يخسروه، من حيث المركز والعمل والقبول من المجتمع الأبيض، إذا ما وافقوا على اتباع أساليب التطرف. وهكذا، فإن خريج الجامعة (طبقة متوسطة) قد لا يكون راغباً في أن يعرض مركزه للطرد بغض النظر عن كل ما يشعر به من ضعف واستياء عرقي. إضافة إلى ذلك، قد تدل هذه النتائج على أن معايير الطبقة الوسطى التي تفضل الدبلوماسية

واستخدام القنوات الديموقراطية (باعتبارها مضادة للعدوان المباشر) تطغى على أي ميل نحو العنف. وامتداداً لهذا التعليل فإن زنوج الطبقة الوسطى قد يكونون نشطين فاعلين لكنها فاعلية اللاعنف، في حركة الحقوق المدنية. وهكذا، فإن معايير الطبقة قد تحدُّ من الاستياء وتؤطره ضمن أشكال من الاحتجاج أكثر تنظيماً.

الخلاصة

في محاولة لتحديد الزنوج الذين يشاركون في العنف، نجد أن الزنوج المعزولين والزنوج الذين تنتابهم مشاعر شديدة بالضعف والاستياء أكثر نزوعاً لأعمال العنف من أولئك الذين هم أقل شعوراً بالاغتراب. أضف إلى ذلك أن العزلة تكون ذات تأثير أشد على العنف حين يشعر الأفراد بأنهم ضعفاء عاجزون لا دور لهم في المجتمع أو حين يشعرون باستياء عرقي شديد. أما بالنسبة إلى أولئك الذين لديهم آمال أكبر في أن يكون لهم دور في المجتمع أو يشعرون برضى أكبر تجاه معاملتهم العرقية، فإن العزلة تكون ذات تأثير أقل بكثير بل حتى تأثير غير ذي شأن على العنف (رغم أنه يكون في الاتجاه المتكهن به).

وهذا يعني أن الارتباط الواهي بفئة الأغلبية ليس كافياً، بحد ذاته، على ما يبدو لتفسير المشاركة الواسعة النطاق في أعمال التطرف. كذلك تدل هذه الدراسة على أن التفاعل بين الارتباط الضعيف والإحساس بالضعف (أو الاستياء) هو العامل الحاسم الأهمية فيما يتعلق بالمشاركة بالعنف.

وإذا ما نظرنا للأمر من زاوية أخرى، نرى أن تأثير المتغيرات التكهنية الثلاثة كلها مجتمعة هو الذي يقدم لنا الصورة الأساسية للأفراد الذين هم أكثر ميلاً للعنف. فالزنوج الذين يكونون منعزلين ويشعرون بالضعف والعجز كذلك يعبرون عن استيائهم الشديد بسبب التمييز العنصري هم الذين يشكلون، وبكل وضوح، الفئة الأكثر تقبلاً للتطرف، فقد وجدنا أن 65 بالمائة من هذه الشريحة ترغب في استخدام العنف (مقابل 12 بالمائة فقط من ذوي التأثير «المنخفض» لعوامل الاغتراب مجتمعة).

لقد أدخلنا في الدراسة منطقة الجيتو والتعليم كعاملي ضبط فتبين أن كل عامل

مستقل (إذا ما أخذ بصورة منفصلة) يحتفظ بقدر من التأثير الهام على العنف في منطقتين جغرافيتين (أيام حوادث واطز) وبين أشخاص التجربة الأدنى تعليماً. لكن، ليس للشعور بالضعف والاستياء تأثير على العنف بين خريجي الجامعات، وقد قدمت تفسيرات عدة لهذا الاكتشاف.

وإننا نلاحظ، إذا ما طبقنا مكتشفاتنا هذه على قرينة التمرد الزنجي في السنين الخمس عشرة الأخيرة، أن هناك فارقاً هاماً بين العاملين في حركة الحقوق المدنية بطرق اللاعنف وبين الفئة الميالة ـ للعنف التي تناولتها هذه الدراسة. إذ تدل الأدلة الموحية (إنما غير الحاسمة) على أن الاحتمال الأكبر هو أن يكون المشتركون في احتجاجات الحقوق المدنية المنظمة من أبناء الطبقة الوسطى أصلاً، وأن يكون لديهم أمل كبير في التوصل إلى المساواة في الحقوق وأن يكونوا على تواصل أوثق بالأغلبية ـ هؤلاء يمثلون الفئة ذات «الآمال الصاعدة» في تحقيق المساواة الكاملة (سيرلز ووليامز، 1962: رانسفورد، 1966، غور وروتر 1963). وفي الطرف المقابل حددت هذه الأدلة موقع الجماعة السكانية المختلفة الأخرى ـ إنها الجماعة التي يشعر أفرادها بالاستياء الشديد، كما يشعرون بعجزهم عن تغيير وضعهم وبأدنى درجات الالتزام تجاه المجتمع الأكبر. لقد فقد هؤلاء الزنوج إيمانهم بزعماء المجتمع ومؤسساته وعلى الأغلب ليس لديهم إلا أمل ضئيل في أن يحدث أي تحسن عن طريق الاحتجاج المنظم. لذلك، العنف بالنسبة إليهم وسيلة للتواصل مع مجتمع البيض، حيث يمكن من خلاله الإعراب عن الغضب وممارسة السيطرة ـ ولو لبرهة وجيزة من الزمن.

* * *

السكيولوجيا الاجتماعية للعنف

هانس توتش

لعل العوامل التي حظيت بأقل قدر من الدراسة، من بين الأصناف الرئيسية الثلاثة التي تؤثر في العنف، إنما هي العوامل الظرفية أو الباعثة. وليس هذا لأنها أقل أهمية، إذ ما من أحد حضر مباراة كرة قدم في كلية يحتاج لمن يقنعه بالكيفية التي يمكن بها لردود أفعال الجمهور أن تمهد الطريق للنزعة العدوانية الجماعية لدى اللاعبين. لقد بين علماء الجريمة أن سلوك الضحية يقوم بدور الحافز للعدوان وغالباً ما يكون عامل إثارة للاستجابة العدوانية. فقد درس وولفغونغ (1957) 588 حالة قتل في فيلا دلفيا وخلص إلى أن 150 أي 26% قد عجّل بوقوعها سلوك الضحية ذاته.

مع ذلك، من الصعب كثيراً القيام بدراسات كمية صارمة للعوامل الظرفية، وذلك بسبب المشكلات المتعلقة بتثبيت مستوى الباعث لدى الأشخاص الخاضعين للتجربة جميعاً. لقد استخدم بيركويتز وليباج الأشياء كبواعث. أما الدراسات المخبرية التي استخدمت الناس كباعث فإنها غالباً ما كانت تلجأ إلى الرسائل المبرمجة من قبل أو البواعث التي يساق شخص التجربة للاعتقاد بأنها سلوك تلقائي لشخص آخر، كما هي الحال في الدراسات التي قام بها هوكانسون وبيركويتز وليباج. لكن، ثمة مجربون آخرون يستخدمون أناساً مدربين على أن يسلكوا طبقاً لغرض الدراسة أو يستخدمون ـ وذلك لكي يحققوا استمرارية وثباتاً أكبر في البواعث ـ أفلاماً عن سلوك الناس، كما هو الشأن في بعض الدراسات التي سجلها ولترز.

وإذا ما رغب المرء في أن يضحي بصرامة المعايير المخبرية، فإن بإمكانه أن يتوصل إلى فهم أغنى، وإن يكن أقل دقة، لمركب التفاعلات التي تؤدي إلى العدوان. وفي الدراسة التالية، اختار توتش إجراء المقابلات مع الناس الذين شاركوا في العنف بشكل أو بآخر، محاولاً أن يفهم التحركات والتحركات المضادة

لما سماه بـ «سيناريو العنف». إنه، بتركيزه على تعاملات العنف الجارية بين الشرطة والمدنيين، يحدد هدفاً له ألا وهو دراسة التفاعلات كما يدركها كلا الطرفين. ولتسهيل التواصل والفهم، فقد كان رائداً في استخدام «مقابلة الأقران» وهي المقابلة التي يقوم فيها شرطي بمقابلة شرطي آخر ومرتكب لأعمال العنف بمقابلة زميل آخر من زملائه. بعدئذ:، استمد توتش من هذه المقابلات نظاماً تصنيفياً استطاع طبقاً له أن يصنف أنماط التفاعلات وطرزها. هذه الأنماط أوحت بدورها، بفرضيات فيما يتعلق بأصناف السلوك التي يكون معها الاحتمال كبيراً في تسبيب العنف.

لقد حاولنا، في مشروعنا هذا، أن ندرس السيكولوجيا الاجتماعية للعنف ضمن إطارين خاصين. أحدهما هو إطار الصراع بين الشرطة والمواطنين، والآخر هو المؤسسة الجزائية.

لكن، قبل كل شيء، أود أن أشير إلى أن المنظور الذي تنطلق منه هو «سيكولوجي اجتماعي» وذلك ليس إخلاصاً منا لما نشأنا عليه وحسب، بل أيضاً لأننا نحاول أن نركز وربما أكثر من الدارسين الآخرين للعدوان ـ على الأحداث التي تقع للأشخاص والتي تؤدي لأعمال العنف. إننا نحاول أن نجد أشكالاً ثابتة أو أنماطاً متبلورة في الألعاب التي يلعبها الناس، بعضهم مع البعض الآخر والتي تؤدي لإيقاع الأذى الجسدي بأحدهم أو بالآخر، ولقد قمنا، عند تحليلنا للوثائق وإجرائنا للمقابلات مع عدة فئات من الأطراف المتنازعة بتقسيم الأسباب التي نجمت عنها أعمال العنف تقسيماً دقيقاً إلى مراحل أو خطوات أو حركات أو أفعال ثم جدولنا المشاعر المرافقة لها والافتراضات التي تشكل الأساس لها.

بعدئذ حاولنا أن نجمع هذه السلاسل الذاتية والمتبادلة ما بين الأشخاص ضمن أنماط.

لكن، دعوني أوضح الطريقة ونتائجها بمثال أو مثالين سريعين. أولاً، بودي أن أوضح لكم ما نعني بعبارة نمط التعامل الشخصي المؤدي إلى العنف. ثانياً، سأحاول أن أقدم لكم ما نفهمه من عبارة نمط العنف داخل الشخص. وأخيراً، سأحاول أن أضع شخصين يلجآن للعنف بصورة متكررة، أحدهما قبالة الآخر،

بحيث يمكننا إلقاء نظرة على حالة الاصطدام بين نمطيهما.

لنأخذ أولاً مشكلة نمذجة التعاملات الميالة ـ للعنف. ولنلق نظرة على مجال البحث الذي سبق وذكرته، أي مهاجمة شرطي الحي، وهي اللعبة التي يزداد إسهام الناس فيها يوماً بعد يوم.

ولكي نصل لفهم الكيفية التي تنشأ فيها حوادث كهذه، بدأنا بمصنف يحوي تحليلات لـ 444 وصفاً قدمها أفراد شرطة لاعتداءات وقعت عليهم. بعدئذ أجرينا مقابلات مع أكبر عدد استطعنا مقابلته من المعتدين، ثم اجتمعنا فيما بعد بضحاياهم.

لقد أوضح تحليلنا للمواد المتوفرة تلك أنه غالباً ما تحدث الاعتداءات على الشرطة كنتيجة للعبة ذات معايير محددة تماماً بين الشرطي والمواطن ـ ففي 266 حالة من أصل 444، مثلاً، كانت النظم أو التعليمات التي أراد الشرطي فرضها هي التي تقوم بدور المحرض.

وفي 246 حالة، حدث العنف بعد أن أعرب المعتدي عن احتقاره للشرطي لكن الشرطي استمر في الضغط. وفي 67 من حالات النزاع، كان العمل الأخير الذي قام به الشرطي والذي عجل بالعدوان إنما هو وضع يده على كتف المعتدي، وذلك بعد أن خلص (أي الشرطي) إلى أن التعليمات الشفهية غير مجدية. على أن تسلسل التعامل، الأكثر شيوعاً فيما واجهناه يبدأ بأمر أو طلب يطلبه الشرطي، فيثير رداً مزدرياً من قبل المواطن (يترافق أحياناً مع استخدام لغة بذيئة) هذا التسلسل يكرر نفسه ثم ينتهي بعدد متنوع من الخطوات اللاحقة ـ في بعض الحالات بعد توجيه إنذار بالقبض على المواطن. وفي حالات أخرى بدونه. هذا التسلسل الأساسي يقف وراء 40% من الحوادث التي درسناها.

وسأوضح ذلك بتلاوتي حرفياً لاثنين من أكثر تقارير الشرطة اختصاراً، يصفان هذا النمط الأساسي. لقد غيرنا الأسماء الحقيقية في التقارير، لكننا احتفظنا بكل ما عدا ذلك. وفيما يلي الشكل البسيط للتسلسل:

«بينما كنت أقوم بدورية في حديقة البوابة الذهبية في التاريخ المدون أدناه وأنا

بثيابي المدنية العادية، شاهدت مشبوهاً يتسكع في المنطقة ويتطلع داخل سيارة. وبما أن سرقة السيارات هي إحدى المشاكل الدائمة في منطقة الحديقة، فقد اقتربت من المشبوه ثم عرفته بنفسي وسألته عما يفعل قرب السيارة، فأجابني أنه يتطلع إليها. ولما كان المتهم يحمل في يده خوذة راكبي الدراجات النارية فقد سألته إن كان هو صاحب الدراجة النارية التي تقف قريباً منا، فأجاب بالإيجاب، بعدئذ طلبت إليه أن يعرفني بنفسه فقال إنه لن يفعل ذلك، ثم مضى إلى الدراجة النارية مخرجاً حقيبة ظهرية منها وابتعد. تعقبت المشبوه ثم أريته هويتي مرة ثانية فقال إنه فهم تماماً أني شرطي لكنه يرفض أن يكلمني. ولما كان المتهم يمشي بخطاً سريعة، فقد حاولت أن أقف في طريقه، حينذاك دفعني المشبوه جانباً ثم قال: «إن لمستني آذيتك. هنا حاولت بيدي إيقاف المشبوه فاشتبكنا جسدياً ثم سقطنا كلانا على الأرض، بعدئذ تابع المشبوه تهديداته بإيقاع الأذى بي ولدى نهوضي حاول أن يجرني ثانية إلى الأرض».

أما التسلسل الذي واجهناه في دراستنا والذي يأتي في الدرجة الثانية من حيث كثرته، إذ يغطي حوالي 27% من الحوادث فهو التسلسل الذي يكون العنف فيه قد ظهر فعلاً حين دخول الشرطي إلى مكان الحادث. في حالات كهذه، يكون اللطف الشديد مطلوباً تماماً لكي يضمن الشرطي عدم انتقال العنف إليه. ولسوء الحظ، غالباً ما تكون متطلبات الحل السلمي مفقودة وفيما يلي نسخة مختصرة عن تسلسلنا الأساسي هذا. علماً أنه من ضمن المثالين اللذين اخترتهما لكم هناك مثال يحتوي على قدر من الملاسنة الأولية، أما الآخر فلا. وهاهي ذي الحادثة الأولى التي تعد نموذجاً تماماً للنزاعات المحلية المهنية التي يتعرض لها الشرطي. فالتقرير يقول:

«قالت المذكورة إن زوجها، المتهم، كان قد وصل المنزل لتوه ثم حطم النافذة المجاورة للباب ودخل فناء البيت الواقع في ساحة باتيون رقم387. سئل المتهم من قبلنا عما حدث فقال إنه حطم النافذة فعلاً وإنه لا يرغب بوجودنا في شقته. وحين أعلمناه بأننا جئنا بناء على طلب زوجته ثارت ثائرته وقال إن علينا ألا ندخل منزله بغير إذن رسمي. نصحناه بأننا نحاول فقط أن نتأكد مما حدث انطلاقاً من اهتمامنا بحفظ السلام وكذلك اهتمامنا بسلامة زوجته، إذ كانت منفعلة كل

الانفعال بل كانت ترتعد فعلاً من الخوف، كما افترضنا. هنا ازدادت سورة المتهم حدة وأمرنا صارخاً «أخلوا البيت، أخلوا البيت» فوجه إليه الشرطي أوكتان لكمة. وفي الدقائق القليلة التالية بذلنا جهداً كبيراً لتفادي ضربات يديه وقدميه الأمر الذي أوقع بالشرطي أوكتان أذى شديداً لحق بسبابة يده اليسرى، وما إن وضعنا أيدينا عليه حتى حاول المتهم الاستمرار بعنفه إلى درجة اضطررنا معها لتقييد يديه».

إن نمطاً من هذا النوع لتسلسل الأحداث لا يقدم، بالطبع، جواباً للسؤال المطروح: كيف يحدث العنف ـ بل إنه يثيره أكثر. فهذا النمط يزودنا بالإطار المرحلي الذي جرت فيه اللعبة ويقدم لنا الخط العام للحدث. وإذا ما حصلنا على مثل هذا الزاد، يغدو بوسعنا أن نمضي قدماً لاكتشاف الكيفية التي يساهم فيها كل شخص بتطور الأمور. وبذلك يصبح الهدف الرئيسي للبحث هو أن نحدد من يفعل ما يفعله بمن يفعله بصورة تؤدي تراكمياً للعنف ـ وكذلك لماذا يفعله.

لهذا السبب لا تركز دراستنا على نمطية حوادث العنف بل على النشوء النموذجي لحوادث كهذه من قبل أشخاص عنيفين عادة. لقد حاولنا أن نفهم وأن نصنف الأشخاص الذين يشاركون بصورة متكررة في حوادث عنف بل حتى في دراستنا لملفات الشرطة، ركزنا على الأشخاص الذين تكرر وقوع الاعتداء عليهم وعلى المواطنين ذوي السوابق الاعتدائية، وذلك بهدف إيجاد نماذج لحوادث العنف التي تورط فيها شخص بعينه.

هذه النماذج تنقسم بصورة جوهرية إلى قسمين. أولهما يتضمن أنماط الموقف أو رد الفعل الشخصي. والمصدر الرئيسي للنمذجة هنا يكمن في النطاق المحدود للمواقف التي يحددها الشخص العنيف على أنها دافع مبرر أو موجب. مثال على ذلك، في الوقت الذي يمكن أن يشعر فيه فرد من الأفراد حين يقوم بانتهاك قاعدة ما بأن ذلك العمل مسموح به، يمكن لآخر أن يرد رداً انتقامياً على ما يراه نوعاً من السلطة التعسفية. في حين قد يستخدم شخص ثالث، وبصورة عادية، القوة للحصول على ما يرغب به من أشياء. الزمرة الثانية من رد الفعل الشخصي الميال للعنف هي سرعة الاستجابة لما ندعوه بـ «الكورس» ـ أي الأشخاص الآخرين (سواء كانوا حقيقيين أو وهميين) الذين يمارسون تأثيراً في اتجاه العنف. هذا النمط

من سرعة الاستجابة يتراوح ما بين الرغبة في تبوّؤ مركز لدى الجماعة التي تكافئ نزعة التقاتل والتنافس، وبين الاشتراك في رابطة حماية متبادلة أو فريق قتالي.

الصنف العريض الثاني من نماذج العنف الشخصية هو ذلك الصنف المعروف بذوي الاستراتيجيات الميالة ـ للعنف. وأشدها إثارة للدهشة هي تلك الاستراتيجية ذات السماجة الفظة عادة، سواء، في معالجة المشكلات القائمة ما بين الأشخاص أو في تقدير ما يعود بسببها. ضمن هذا الصنف نجد، مثلاً الشرطي الذي «يلاحق القوي» عادة. وهناك نوع آخر من الاستراتيجيات الميالة للعنف يتكون من تقنيات تهدف للوصول إلى مواقف يمكن للشخص أن يحددها على أنها عنف موجب. ويدخل في زمرة هذه الاستراتيجيات الميل لتهديد الآخرين أو تحديهم، النزوع للعب العدواني وكذلك ميل المرء لأن يشعر بالاضطهاد ولأن يرد وفقاً لذلك.

لكن مرة ثانية، أشعر أنني دخلت في عالم المجردات. لذلك، سأضرب مثالاً يتألف من حادثتين حدثتا للشخص نفسه، وقد أخذناهما من إحدى مقابلاتنا مع أشخاص مطلقي السراح بعد أن أخذوا عهداً على أنفسهم تجاه فرقة الأمن المسؤولة وممن صنفوا على أنهم ميالون للاعتداء بصورة عادية. المقتطفات الأولى هنا تتعلق بحادثة وقعت في سجن الولاية. وهاهو ذا رجلنا يصف أمسية دافئة كان يقضيها بجنب موقد النار في سجنه.

«حسناً، لقد أقاموا المهاجع هناك على شكل معسكر وكنا نعيش في المهاجع في ذلك الحين، وكنا قد أكلنا الفاصولياء حتى أتخمنا وكنا نشاهد لعبة الورق هذه.

سؤال: هل كنت قد تناولت أقراص بنزدرين؟

جواب: أجل وكنا نراقب هذه القطط وهي تلعب الورق كما كنا نقف خلف هذا المتأنق الملون الذي كان واحداً من رافعي الأثقال الكبار، كما تعلم. عرضه حوالي تسعين قدماً، كما تعلم، إنه واحد من أولئك الرجال الضخام. بعد لأي، التفت إلينا ثم قال «وايتي لا تقف خلفي حين ألعب أيها الزهري» فتطلعت مباشرة إلى شريكي كما تطلع هو إلي لكنني لم أجب بشيء بل تابعت وقوفي فقط. «لأننا كنا مسؤولين عن المهجع بشكل من الأشكال، أو كنا نشعر بأننا كذلك.

س من هو وايتي؟

ج: إنه شريكي. ولقد تطلعت إليه لمعرفة رد فعله كما تطلع هو إلي للغاية نفسها. فاكتفيت بالابتسام كما ابتسم هو ونحن ما نزال واقفين. كان شعوري حينذاك وكأنني أقول له «افعل ما يحلو لك، فأنا مثلك» فنظر إلي وكأنه يقول: أنت معي؟» إلا أنه لم يكن ينوي الرد على ذلك الشيطان الكبير لكن ذلك الرجل التفت مرة ثانية وقال «قلت لكم لا تقفوا ورائي» فرد شريكي «مبارك أنت يا رجل» حينذاك هب المتأنق ناهضاً، فضربته أنا من جانب وضربه الرجل الآخر من جانب، كنا كلانا نضربه. ولقد ضربناه حتى أهلكناه، دون أن يتدخل أحد لحمايته كما تعلم. بالطبع، نحن كنا حوالي ستة أو سبعة شركاء في المهجع، وفي الوقت نفسه لم يكن هنالك إلا أربعة ملونين. لكنهم لم يتدخلوا. فهم يعرفون وضعهم جيداً.. لذلك ما إن بدأنا ضربه حتى أهلكناه. هكذا جرت المسألة... ضربناه حتى اضطروا إلى نقله للمستشفى. بعد ذلك شعرت وكأنني ملك. أجل.. شعرت بشيء كهذا يا رجل.. شعرت «أنني أنا الرجل» لكنك لن تثير لي مشكلة..».

ترى ما الذي أوحى لصاحبنا هذا بأن يلجأ لعمل من أعمال العدوان الجسدي؟ إن بإمكانك أن تلاحظ بين العناصر التي تكوّن الحادث، النقاط المهمة التالية:

1 ـ ثمة إحساس بأن الضحية شخص أسود ضخم الجثة.

2 ـ شعور المعتدي بأن سمعته موضع رهان.

3 ـ شعوره بأن هناك تحدياً.

4 ـ نظرته إلى نفسه على أنه يؤازر صديقاً مؤازرة الوفاء كذلك يمكنك أن تلاحظ الوجود الأولي للحوافز الكيماوية التي لا نعرف تماماً دورها السيكولوجي، وفي تركيزنا على المرحلة النهائية من الحادثة، قد يثير دهشتك أن صاحبنا هذا قد ظهر عليه فرح لا لبس فيه لما أوقعه من ضرر كبير بضحيته كما أحس بالراحة نتيجة تدعيم إمبراطوريته المزعومة.

لكن قبل أن أختتم هذا الوصف لبحثنا، لا بد لي من أن أذكر الصنف الأخير من الأنماط التي استرعت اهتمامنا ـ نمط التداخلات الأجتماعية. هذا النمط من

الحوادث هو الذي يخلقه اصطدام الأنماط بين شخصين مختلفين، إنه عمل من أعمال العنف يحدث حين يلتقي شخصان ميالان للعنف ويقوم كل منهما بدور المحرض للآخر. إنه نوع من المحصلة التي تحصل عليها حين تجمع بين شخصين «مبرمج واحدهما للآخر ـ حسب تعبير أحد ضباط الشرطة في دائرة شرطة أوكلاند ـ وكلاهما يضغط على زر الآخر».

وإنني لآمل ألا تسيء فهمي فتقول بأنني أنكر وجود العدوانيين ذوي العدوانية الصارخة والضحايا المسالمين. فخلافاً لرقصة التانغو، ليس من الضروري أن يوجد اثنان لكي يحدث العنف. لكن ما أريد التأكيد عليه هنا هو أن تصرفات الضحية مهمة، بل مهمة كثيراً في بعض الأحيان، فكما أشرت من قبل تكون الضحية، أحياناً، أكثر عنفاً من المعتدي نفسه.

هنا، دعوني أوضح بصورة سريعة هذا النوع من الجدل الذي أشير إليه وذلك باقتطاف بعض الأوصاف المتوازية التي حصلنا عليها لمواجهة جرت بين شرطي ومواطن فتي. تبدأ الحادثة باحتكاك شرطي بفتى زنجي يجلس على مقعد في ساحة مدرسة في وقت متأخر من الليل، ونورد فيما يلي ما قاله الفتى:

«وهكذا قال لي ماذا تفعل هنا؟» «فقلت لا شيء، أجلس وحسب» فقال «تعال هنا» والحقيقة أنه كان هناك سياج طويل له بابان وكنت أنا جالساً في المنتصف تماماً. أجل كنا في منتصف سياج المدرسة بالضبط. إذن قال لي «هيا در وتعال هنا» «فقلت إنني في طريقي إلى المنزل» لكنه قال إنه يريد أن يتكلم معي فقلت «حسناً، أنا لم أخطئ بشيء، كلمني عبر السياج». فقال «لا، تعال هنا أريد أن أتحدث معك». بعدئذ سألني عن اسمي فقلت «أنا لم أخطئ بشيء، سأقول لك اسمي إن قلت لي ما ارتكبته من خطأ».

عندئذ عاد إلى السيارة وقال شيئاً ما عن فتى أو شاب، ورد ذكره في الراديو في شارع كذا وكذا وهو الشارع الذي كنا فيه. بعدئذ عاد إلي قائلاً «انظر. أنا لا أريد أية متاعب بسببك» «فقلت وأنا أيضاً لا أريد أية متاعب بسببك» حينذاك بدأ السير باتجاه إحدى نهايتي السياج فبدأت السير بالاتجاه المعاكس، إلى مقعد يبعد حوالي 10 أو 15 قدماً. حينها توقف عن متابعة طريقه وعاد في الاتجاه المعاكس ثم قال

«اسمع أنت، لا أريد أية متاعب بسببك» فقلت «وأنا أيضاً لا أريد أية متاعب لكن قل لي فقط ما الذي ارتكبته من خطأ كي نتمكن من الكلام. فأنا لم أخطئ بشيء»:

حينها دخل إلى سيارته ثم ساقها إلى طرف السياج وفجأة فكرت في سري، كما تعلم «هذا شرطي أحمق» ثم قلت لنفسي «سألعب به لا غير فهو شرطي أحمق» عند ذاك خرج من سيارته وأشعل مصباحه الكهربائي وبدأ يجري إذ كان بإمكاني أن أسمعه وهو يصدر صلصلة وجلجلة. لذلك بدأت أجري باتجاه الطرف الآخر من الملعب ثم صحت به «لن تمسك بي عمرك، بهذه الطريقة».

فقد كنت أظن أنه لا يعرف المنطقة جيداً، فالمكان الذي أقطن به يحوي الكثير من الأزقة الضيقة والمدارج. وهكذا جريت صاعداً التل ثم هبطت إلى شارع آخر يؤدي إلى هذا الزقاق الضيق..».

هنا تلاحظ أن الفتى قد نظر إلى الشرطي باعتباره مستبداً متعسفاً يثير له رد فعل كله نفور وكراهية وهذا الفتى يحاول اللعب بنمط من اللهو العدواني يهدف لتحقيق تسلية مسائية لنفسه وإحباط كبير للاعب الآخر. فكيف يرد الشرطي على هذه اللعبة، هو المتعكر المزاج من قبل؟ لنلق نظرة على ما أجاب به ذلك الشرطي حين طرحنا عليه هذا السؤال.. إنه يقول:

«لقد نهض عن المقعد والتفت حوله. هنا ظننت أنه واقع تحت تأثير مخدر أو كحول أو شيء من هذا القبيل، فقد كانت نظرته غائمة حالمة، كما أطلق باتجاهي ضحكة صغيرة ساخرة، ثم وقف في مواجهتي، يفصل السياج بيننا، وقال «تعال، امسك بي» عند هذه النقطة كنت على استعداد لدخول الملعب والإمساك به. وكان هنالك بابان أحدهما في غربي الحاجز المدرسي الطويل والآخر في شرقيه. فمشيت غرباً فمشى شرقاً ثم مشيت شرقاً فمشى غرباً. وظللنا نلعب هذه اللعبة حوالي ثلاث أو أربع دقائق. أخيراً أسرعت إلى سيارتي وعيني لا تفارقه ثم أمسكت بالجهاز وأخبرتهم أنني بحاجة لوحدة من الشرطة، فهناك شخص في باحة المدرسة يرفض إثبات هويته أو الخروج من الباحة. عند ذاك سمعتهم يوجهون وحدة إلى مكان وجودي والتفت لأضع الجهاز في مكانه السابق، فرأيت الفتى يبتعد مسرعاً باتجاه الشمال عبر ساحة المدرسة.

لذلك دخلت إلى السيارة واندفعت باتجاه الطرف الغربي للساحة. ثم جريت عبر الباب. رآني فغير مساره ثم خرج مسرعاً باتجاه الباب الشرقي... عبره ثم صفقه خلفه ومضى بأقصى سرعة نازلاً الطريق مقهقهاً مثل مجنون. كما سمعته يصرخ قائلاً «أنت ستموت» أو شيئاً من هذا القبيل. حسناً، كنت حينذاك قد خرجت من الباب وكان هو قد ذهب. وكان واضحاً بالنسبة إلي أنني لن أستطيع الإمساك به فهو يجري بسرعة الغزال.

لكن سيارتي كانت على مقربة مني فجريت إليها، ثم فتحت اللاسلكي وأخبرتهم أن هناك في الغالب أحد الفارين من إصلاحية عقلية، يصرخ بشيء ما، ربما هو تهديد بالخطر لحياتي، وأنني بحاجة للبعض كي نمسك به قبل أن يوقع الأذى بأحد.

هنا تلاحظ أن الشرطي يشعر أنه ينبغي أن يستمر طالما أنه بدأ. فيواجه الميل للعبث عند الفتى بإقناع نفسه، أنه يواجه أحد المجانين العدوانيين الخطرين. كذلك يخلص إلى أنه ينبغي إلقاء القبض على خصمه بسرعة. هذه الحقيقة كانت ذات نتائج في المشهد التالي من الدراما، وهو المشهد الذي يحدث حين يقرر الفتى أن يعود لمتابعة اللعبة، ويصفه الشرطي كما يلي:

«خلال ثانية فقط كنت قد لحقت به. فالتفت ليواجهني لكنه تراجع من جديد صاعداً التل. فسرت في إثره، كما تعلم، متحدثاً إليه لأنني كنت أعتقد حتى تلك اللحظة أن الفتى مخبول. لقد قلت له «انظر يا فتى، أنا لا أريد أن أطاردك.. فارجع»» في تلك اللحظة قدرت أنه في حوالي التاسعة عشرة لكنه كان في السادسة عشرة. وقد قال لي «انظر، لماذا تريدني يا رجل؟ أنا لم أرتكب خطأ «فقلت» حسناً، انظر إلي، إن كنت ستجبرني على مطاردتك، فسوف تقع في مشكلة حقيقية. تعال إلى هنا» لكنه ظل يتراجع، إنما بدأ في تلك اللحظة يتراجع بخطوات أكبر. وأظن أنني كنت قريباً جداً من الكشك، حوالي 6 أو 7 أقدام، لذلك، صحت به دون أن أدري كيف: انظر، أنت، أنا لا أريد أن أطلق عليك النار وذلك كنوع من القول الكلاسيكي الذي اعتدناه. فأنا لم أخرج مسدسي من مكانه، ولا يمكن أن أفعل ذلك لأن شخصاً مثله يرفض التعريف بنفسه لا يستحق سحب مسدس عليه. لكن قولي ذاك صدمه تماماً، لذلك توقف ثم قال «ماذا تعني؟ تطلق علي النار؟»

وحين توقف أمسكت به من ذراعه اليمنى، بالطريقة المعروفة التي تمكنني من السيطرة عليه، ثم عدت به إلى السيارة وقلت «انظر، عليك أن تدخل السيارة».

حينذاك بدأ المشاكسة فقد صاح قائلاً «أبعد يديك عني أيها (كلمة بذيئة). أنا لن أدخل سيارة شرطة». تابع المشاكسة. لقد كان ضخم الجثة. ولا أبالي إن قلت لك إنه أوقعني في مشاحنة جهنمية فقد انقلبنا كلانا على أرض الشارع».

وكما يمكنك أن ترى، فإن الشرطي أوقع نفسه في ورطة حقيقية جعله فيها الخوف يفقد السيطرة على نفسه بل ويهدد بإطلاق النار على الفتى، بعدئذ يحاول أن يسيطر جسدياً على الفتى الهائج الخطر الذي صورته له مخاوفه بصورة الوحش، وفي الوقت نفسه يستمر في تضخيم موقف الخصم، هذا التطور الجديد يقدم للفتى، بالطبع، نمطاً من زملاء اللعب يختلف تماماً عن نمط «الشرطي الأحمق» الذي كان يود مداعبته أصلاً. ظهور هذا الاكتشاف يمكن تتبع أثره فيما قاله الفتى عن اشتباك العودة:

«وهكذا صعدت الدرج وحالما عدت إلى الشارع الرئيسي، حيث كانت المدرسة رأيته يهبط هذا التل مسرعاً حتى كاد يصطدم بي. لقد أوقف السيارة ثم قفز خارجاً منها منقضاً علي فتراجعت. حينها قال الآن، اسمعني، أنت أيها الأبله أو شيئاً من هذا القبيل» ثم تابع «إذا ركضت أو حاولت أن تفر مرة ثانية سأطلق عليك النار» حسناً لقد كنت على دراية جيدة بالقانون وكنت أعرف ما ينبغي أن تكون قد فعلته من جناية حتى يحق له أن يطلق عليك النار، لكنني لم أكن قد ارتكبت جرماً أو جناية، إلا أنه بدا مذعوراً تماماً، لذلك وقفت هناك، مبتعداً بنفسي، فقال: «تعال، ادخل السيارة، وسوف نتكلم» لكنني كنت أعلم أن تلك مجرد كذبة لا غير. ففي البداية، كان يريد أن يتكلم فقط، أما الآن فهو يريد أن أدخل السيارة، فقلت «لا، لن أدخل السيارة ما لم تقل لي ماذا أخطأت» حينذاك راح يسألني عن اسمي. ولم أكن لأخبره عن اسمي أو أي شيء، إلا إذا فهمت لماذا يريدني».

بعدئذ، بدأ يقترب مني، ولم أكن أستطيع الفرار إذ أنه أنذرني بأنه سيطلق النار، لذلك وقفت في مكاني فاقترب مني، ثم جرى إلي في الخطوات الأخيرة منقضاً علي انقضاضاً، محاولاً الإمساك بيدي خلف ظهري، كما

يفعلون بالمعتقلين. حينذاك فقط عرفت أنه لا فائدة من الجري بعيداً أو محاولة الفرار، وبالطبع، جسمك في لحظة كهذه يتوتر، كما تعلم، خاصة حين يقبض عليك شخص ما، فقلت له «دعني وشأني.. سأذهب بنفسي إلى السيارة، لنتكلم هنا». في تلك الأثناء بدأ صراعاً حقيقياً معي، بينما كنت أحاول أن أقول له دعني وشأني، سأتكلم معك، لكن فجأة توصل إلى استنتاج بأنني قوي فصاح «قوي مثل حصان» تلك كانت كلماته بالضبط. لقد قال «قوي مثل ثور (أو حصان)».

هنا انقلبت الأمور، إذ غدا الفتى هو الذي يرى الشرطي لا معقولاً والحقيقة أنه أشار في وقت لاحق من المقابلة إلى نقطة عودته على أنها تجربة اكتشاف. إنه يقول:

«كنت أشعر أنني على خير ما يرام لأنني كنت أقول في نفسي «هذا الشرطي أحمق. أنا لم أرتكب أي خطأ، سأوقعه في مشكلة، إنه يسبب لي المتاعب، سأسبب له المتاعب» لكن بعد أن قبض علي بدأت أقول لنفسي «أوه، لا، هذا لا يمكن أن يحدث، لقد انتهى كل شيء الآن... لا لعب بعد الآن.. ينبغي أن أكلمه الآن.. فهو جاد على ما يبدو».

عند هذه النقطة، كان الهلع قد تمكن من الرجلين كليهما، وباتا عاجزين عن التصرف بالأسلوب الصحيح وفي الوقت الذي كان الفتى يشعر فيه بأنه مستعد لأن يلقي بنفسه في الموحلة، فقد رأى الشرطي نفسه عالقاً في عراك شديد يائس. في هذه المرحلة كانت خطوط الاتصال قد فقدت تماماً. لنلق نظرة على الوصف الذي قدمه الشرطي لهذا العراك الأخير:

«حينذاك بدأت أشد الخناق عليه وبدأ هو يرد علي. وكان كل ما استطعت أن أسمعه هو قوله: «إنك تخنقني» وكان فعلاً قد بدأ يتراخى قليلاً. فقلت في نفسي «حسناً.. انتهى الأمر.. هيا.. تابع.. يا رجل.. فأنا بدأت أتعب.. وعلي إما أن أنهي أمره الآن، أو أتخلى عن الأمر كلية» لذلك ضغطت عليه بكل قوتي فسقط على الأرض أخيراً.. وإنني أتذكر أنني استنزفت كل طاقتي إلى درجة لم أعد أستطيع

إبعاد يدي اليسرى عنه فقد تشنجت عضلاتها... وهذا ما جعل الفتى يسقط أرضاً.. ثم وضعته في السيارة فيما بعد... وتلك هي الحادثة».

ترى ما يمكننا أن نقوله ـ كخلاصة نهائية ـ حول نمذجة العنف؟ في البداية، حاولت أن أقول إنه في بعض المواقف المتفجرة (كالاحتكاكات بين أفراد الشرطة والمشبوهين مثلاً) يمكن للمآزق العامة التي تحدث فيما بين الأشخاص أن تؤدي إلى حدوث العنف بأشكال متشابهة نسبياً. وإنني لأضيف أنه بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتكرر لجوؤهم للعنف، يشتد العنف لديهم بصورة متسلسلة وبطريق متشابهة تقريباً، نظراً لأن عنفهم هو محصلة الخصائص الشخصية الدائمة نسبياً ولاستعداداتها وميولها. وختاماً، حاولت أن أبين كيف يمكن أن تظهر التفاوتات في موضوعات العنف من خلال التفاعل الديالكتيكي للثوابت السيكولوجية.

* * *

الأسباب المباشرة وغير المباشرة
للاضطرابات العرقية

ستانلي ليبرسون ـ آرنولد سيلفرمان

يميل الأمريكيون للتفكير بأن العنف العرقي هو ظاهرة حديثة نسبياً، لكن الحقيقة هي أن الاضطرابات العرقية لم تبدأ بصدور قرار المحكمة العليا سنة 1954 كما أنها لم تبدأ بغارة براون على فيري هاربر عام 1859 والبحث التالي يقدم لنا نوعاً من المنظور التاريخي من خلال تحليله لأسباب 76 اضطراباً عرقياً حدث في الولايات المتحدة خلال فترة الخمسين سنة الماضية (من 1913 إلى 1963). إذ يقوم ليبرسون وسيلفرمان، مستخدمين تقارير الصحف كمصدر لمعلوماتهم، بمقارنة ظروف المدن التي حدثت فيها الاضطرابات بظروف مدن مماثلة لم تحدث فيها اضطرابات، وذلك كمحاولة لاختبار مختلف الفرضيات المتعلقة بأسباب العنف العرقي.

إن الكثير مما توصل إليه ليبرسون وسيلفرمان يتفق كل الاتفاق مع ملاحظات رانسفورد حول مسببات العنف، وكذلك مع نظريات العدوان التي ذكرناها من قبل. غير أن أهم ما يلفت النظر في اكتشافاتهما هو أن الاضطرابات تحدث على الأغلب بين الفئات التي لا تلبى حاجاتها ـ وهي النتيجة التي تتفق تماماً مع نظرية الإحباط ـ العدوان. كذلك وجدا، كما وجد رانسفورد، أن الوضع يتفاقم سوءاً إذا ما كانت الفئات العرقية عاجزة عن التواصل، بعضها مع البعض الآخر فالعجز عن التواصل يؤدي إلى الشعور بالإحباط ويبعد من الطريق كل وسيلة من وسائل اللاعنف التي يمكن اللجوء إليها لتخفيف الإحباطات والتعويض عن المظالم، ورغم أن البحث السيكولوجي الذي قدمه لنا هوكانسون في القسم الثاني وتحليل إتزويني للانفراج السوفييتي ـ الأمريكي الذي حدث عام 1963 في القسم الرابع، يدلان كلاهما على أنه يمكن للتواصل الودي بين طرفين أن يخفف من التوتر، فإن الفشل في تحقيق مثل هذا التواصل يجعل نتيجة كهذه مستحيلة حتى وإن كان طرفا النزاع ميالين لفعل

ذلك. ولقد أوضح البحث الذي أجراه بيركويتز وليباج وكذلك بحث توتش أهمية البواعث كمفاتيح للردود العدوانية، كذلك تسلط نتائج الدراسة الراهنة الأضواء على هذا العامل. بيد أن البحث الحالي هو واحد من أبحاث قليلة نقبت في طبيعة العوامل الحافزة التي يمكن أن تعمل على كبح العدوان. المثال على ذلك نستمده من هذه الدراسة وهو أن المؤلفين اكتشفا أن المبادرة السريعة من الشرطة، خاصة إن كانت تعتبر عادلة وغير متحيزة، يمكن أن تحبط أعمال الشغب.

والدراسة الحالية، شأنها شأن الدراسات التي أجراها فيما بعد كينر كوميسون (1968) وكابلان وبيج (1968) تدل على أن سبب الشغب ليس المشاغبين، تماماً مثلما أن سبب الاحتجاج ليس المحتجين، بل إن المعطيات تدل على أن العنف العرقي ينشأ من ظروف اجتماعية محددة. نستخلص من ذلك أنه على الرغم من أن الشرطة قد تتمكن من إرجاء لحظة انفجار العنف، إلا أن سن القوانين الهادفة لإزالة الظروف الاجتماعية المسببة ـ للعنف هو وحده الذي يقدم حلاً أفضل طويل المدى.

* * *

موضوع بحثنا هذا إنما هو الأسباب المباشرة والأسباب غير المباشرة للاضطرابات العرقية التي حدثت في الولايات المتحدة خلال نصف القرن الماضي. إننا، باستخدامنا للمعطيات «المتطرفة» و«المعتدلة» وكذلك باستخدامنا للتقارير الصحفية والبيانات الإحصائية أيضاً، يمكننا أن نستعرض بأسلوب أكثر منهجية نوعاً ما التأثير الذي كان لمختلف العوامل التي ذكرت كأسباب للشغب في دراسات الحالة السوسيولوجية وفي النصوص المتعلقة بالسلوك الجماعي (بلومر، 1951؛ لجنة شيكاغو الخاصة بالعلاقات العرقية، 1922، غريمشو 1960، 1962، 1963.... إلخ).

فالشغب، كشكل للعنف يختلف عن الإعدامات بغير محاكمة قانونية أو الأشكال الأخرى للعنف الجماعي، يشتمل على تعدٍ على الأشخاص والممتلكات وذلك ببساطة لأن هؤلاء الأشخاص والممتلكات جزء من فئة فرعية من فئات المجتمع. بالمقابل، فإن الإعدامات بغير محاكمة قانونية وغيرها من أنماط العنف تكون موجهة نحو فرد بعينه وذلك كرد جماعي على تصرف من التصرفات. هذا

التميز يصعب أحياناً تطبيقه عملياً، خاصة حين نريد أن نقرر متى يتحول حادث عرقي ذو صفة محلية إلى شغب، لقد استبعدنا من تحليلنا هذا بعض حوادث الشغب «السكنية» وذلك لأنها كانت موجهة تحديداً للزنوج الذين حاولوا الانتقال إلى منقطة سكنية خاصة بالبيض، لا إلى الزنوج بحد ذاتهم أو إلى هدف آخر أكثر عمومية.

لقد عدنا إلى فهرس «التايمز النيويوركية» للفترة الواقعة بين 1913 و1963 فوجدنا 72 حادثاً مختلفاً يمكن تصنيفها تماماً على أنها حوادث شغب عرقية بين البيض والسود. كما أن وصف حوادث الشغب هذه في شتى طبعات «كتاب الزنوج السنوي» دعم بعض تقارير «التايمز» كذلك قدم لنا تقارير عن أربعة حوادث شغب إضافية وللحصول على المزيد من المعلومات فقد لجأنا، في حالات عدة، للمجلات والصحف. كما استخدمنا، أخيراً، الوصف السوسيولوجي المتوفر عن بعض الاضطرابات العرقية. إن الاعتماد على الرواية الصحفية لعيِّنتنا الأساسية من حوادث الشغب يعني بالحقيقة أن الدراسة خضعت لنوع من الانتقائية التي تعالج فيها الصحف الاضطرابات عملياً أو تسجلها بها. كذلك فإن تحليلنا للأسباب المباشرة للاضطرابات العرقية محدود أيضاً وذلك بسبب الإيجاز في بعض الروايات الوصفية لها وكذلك بسبب التشويهات التي يحتمل أن تكون قد لحقت بها عند تسجيلها. أما بالنسبة إلى الأسباب الاجتماعية البعيدة لتلك الاضطرابات، فقد اعتمدنا إلى حد كبير على المعطيات الإحصائية.

* * *

الأسباب المباشرة

كما يمكن أن نتوقع، يطلق شرارة الاضطراب العرقي، عادة، استفزاز يحدث بين أفراد ينتسبون إلى عرقين مختلفين فأربعة حوادث فقط من أصل 76 حادث شغب وقعت دون سبب مباشر أو واقعة عجلت بحدوثها، بل حتى في هذه الحالات القليلة، فإن عدم وجود سبب ظاهر، ربما يعود لانعدام تسجيل وصفي لها وليس لانعدام السبب المباشر. ففي حوادث الشغب، تعامل الحياة والممتلكات بلا مبالاة وإهمال يناقضان تماماً القيم الأساسية السائدة في المجتمع الغربي (ما عدا

وقت الحرب) لذلك من المهم أن نسأل أي نوع من الوقائع عجل في حدوث ثغرة حادة كهذه في الانضباط الاجتماعي وكذلك أن نتساءل فيما إذا كانت هذه الأسباب عامة أم خاصة وذات طبيعة استفزازية خاصة أم لا

وعلى الرغم من أن الإعدامات بغير محاكمة قانونية ليست اضطرابات عرقية. فإن المعلومات التي جمعت عن الأسباب المباشرة لـ 3700 حالة إعدام من هذا النوع في الولايات المتحدة ما بين 1989 و1930 تلقي لنا بعض الضوء، فمن بين الاتهامات المعروفة، كان أكثر من الثلث اتهامات بالقتل (37.7%)؛ وفي ربعها تقريباً (23.4%) كانت الاتهامات اغتصاباً أو شروعاً فيه، أما التهجم والاعتداء فنسبتهما 5.8 بالمائة والسرقة 7.1 بالمائة (ريبر، 1933). وبالمقارنة مع كثرة وقوع هذه الجرائم في الجنوب، فقد بولغ في تقديم جرائم القتل والاغتصاب ـ أي انتهاك المحرمات الاجتماعية ـ على أنها هي الأسباب المباشرة للإعدامات بغير محاكمة قانونية.

وتبعاً للأسلوب نفسه نقول إن الأسباب المباشرة للاضطرابات العرقية تتعلق بصورة دائمة تقريباً بنوع من المواجهة بين فئتين عرقيتين، أفراد إحداها «مظلومون» ظلماً شديداً بالفعل أو بالقول من قبل أفراد الأخرى. وغالباً ما تكون الأسباب المباشرة لاضطرابات عرقية من هذا النوع انتهاكات شديدة يقوم بها شخص يمثل الفئة الأخرى. غير أن الصعوبة تكمن في إمكانية الحصول على حكم نزيه يتناول شدة الإساءات التي تعجل في حدوث الشغب.

يمكنا هنا أن نقدم، بالنسبة إلى نمطين من الأسباب الكثيرة الوقوع نوعاً ما، بعض الأدلة المستقلة عن شدتها. أول هذين النمطين هو الاضطرابات التي غالباً ما تنشأ في الولايات المتحدة عن الجرائم ـ ولاسيما الجرائم الواقعة على الأشخاص لا الممتلكات فقط أو النظام العام. فجرائم القتل، الاغتصاب، الاعتداء، ذبح الإنسان، والسطو تثير أكبر قدر من الاهتمام وتحظى بأشد أشكال الانتشار شعبية في وسائل الإعلام (لينارد، 1957).

ففي عام 1950، كان الحكم الوسطي الذي حُكِم به رجال ارتكبوا إساءات ضد أشخاص هو 9.9 سنة، في حين كان هذا الوسطي 3.9 سنة بالنسبة إلى أولئك الذين اتهموا بجرائم أخرى، بل حتى لو استثنينا جرائم القتل، فإن الأحكام الصادرة

على جرائم واقعة على أشخاص كانت ذات مدد أطول بمرتين من أحكام الجرائم الواقعة على الممتلكات أو النظام العام (مكتب السجون الاتحادي، 1954، الجداول 37، 38). ولما كانت العقوبة تعكس القيم العامة فيما يتعلق «بالشر» الداخلي الذي تتضمنه مختلف الأعمال، تكون العقوبة، بهذا المعنى، هي المقياس المستقل لحدة الأعمال التي تعجل بحدوث الاضطرابات العرقية.

لكن، ثمة صنف آخر من الأحداث التي تنتهك انتهاكاً واضحاً المعايير الراسخة في المجتمع، هذا الصنف يتعلق بالزنوج الذين يتجاوزون مختلف الحواجز العازلة التي تستهدفهم. فمن الأسباب التي تتكرر كثيراً في السنوات الأخيرة، تلك الأعمال التي تعد «سيئة» لا لشيء إلا لأن التعامل بين الزنوج والبيض يحظّرها عموماً، مثلاً، حين يستخدم الزنوج حوض السباحة نفسه الذي يستخدمه البيض.

لقد صنفنا حوادث الشغب الاثنين والسبعين التي توفرت لدينا معطيات عنها طبقاً لطبيعة السبب المباشر للعنف. (انظر الجدول رقم 1) لكن القارئ سيدرك أنه ليس من الواضح دائماً أية واقعة هي التي أطلقت شرارة الشغب، خاصة حين تحدث سلسلة وقائع متداخلة. هنا لا يكون من الصعب فقط أن نحدد أين يبدأ سبب الشغب وأين ينتهي بل غالباً ما يكون هنالك أسباب عدة. وقد قمنا في هذه الحالات بالبت فيما إذا كانت بعض الوقائع على الأقل تتعلق بانتهاكات لقيم مقدسة نسبياً أم لا.

جدول رقم 1

الأسباب المباشرة للاضطرابات العرقية 1913 ـ 1963

اغتصاب، قتل، تهجم، إمساك امرأة بيضاء من قبل زنجي	10
حالات قتل، قبض، تدخل، اعتداء أو بحث عن زنجي من قبل شرطة بيض	15
جرائم قتل أخرى أو إطلاق نار بين العرقين	11
شجار بين العرقين، مع عدم ذكر لسلاح قاتل	16
حريات مدنية، مرافق عامة، تمييز عنصري، أحداث سياسية، سكن	14
خروج الزنوج عن الإضرابات، الترقيات، أو صراعات العمل الأخرى	5
حرق علم أمريكي من قبل الزنوج	1
لم تتوفر أية معلومات	4

إذن غالبية الأسباب تتعلق بانتهاك فرد من جماعة لقيم جماعة أخرى بالفعل أو بالقول. والحالات العشر التي هاجم فيها رجال من الزنوج نساء من البيض كانت حالات شديدة الالتهاب، وهي ظاهرياً تتعلق بانتهاكات لأحد المحرمات الشديدة التحريم. على أن الأعمال الشديدة الخطورة التي سنبدأ بها، وهي القتل، الاغتصاب، الاعتداء على النساء، تكون أشد خطورة عندما يكون المرتكب والضحية من عرقين مختلفين. فالزنوج يشكلون تقريباً نصف مجموع الأشخاص الذين أعدمتهم بتهمة القتل المحاكم المدنية في الولايات المتحدة ما بين 1930 و1952 وتسعون بالمائة تقريباً من أولئك الذين أعدموا إنما أعدموا بتهم الاغتصاب (مكتب السجون الاتحادي. 1954). وفي تحليلهما لشغب لابسي ـ بذلة الزوت[1] الذي حدث في لوس أنجلوس عام 1913، يقول تيرنر وسيراس إن الاعتداء الجنسي هو الذي أطلق الشرارة:

التهمة الأشد بروزاً التي يوجهها كلا الطرفين للآخر هي أن الطرف الآخر قد اعتدى على فتياته. وقد ذكر أحد التقارير أن البحارة ثارت ثائرتهم بعد أن سمعوا شائعة تقول إن لابسي بذلات ـ الزوت يقومون «باعتداءات على فتيات يرتبطن بصلة قربى مع رجال البحرية». كذلك كانت التهمة الموجهة ضد البحارة هي أنهم يمتهنون ويسيئون باستمرار للفتيات المكسيكيات. وعلى الرغم من أن تقارير الصحف أوردت تهماً كثيرة أخرى، بما في ذلك أقوال لم تثبت صحتها عن أعمال تخريبية للجهود الحربية، فإن تهم الجنس هي التي كانت طاغية على الأسباب الأخرى (تيرنر وسيراس. 1956).

يتعلق النمط الثاني من الأسباب المعجلة بحدوث الاضطرابات، وهي الإساءات التي يرتكبها المسؤولون البيض عن تطبيق القانون تجاه الزنوج، بانتهاك البيض لقيم وأعراف لا تقل قدسية لدى الزنوج عن تلك التي تتعلق باغتصاب امرأة بيضاء من قبل زنجي. لقد بدأت اضطرابات هارلم إبان الحرب العالمية الثانية حين ألقى شرطي أبيض القبض على امرأة زنجية بتهمة السلوك الفوضوي. فقام جندي زنجي، وهو في إجازته، بمحاولة لإيقافه، الأمر الذي أدى لنشوب عراك انتهى

(1) بذلة الزوت: بذلة رجالية ذات صدرية ضيقة وسترة طويلة وبنطلون ضيق.

بالرجلين كليهما إلى المستشفى، الشرطي مهشم الرأس والجندي مصاب بجرح في كتفه من طلقة مسدس ويعد ذا أهمية كبيرة هنا، وصف الحادث الذي انتشر خبره بسرعة كبيرة بين الزنوج، فقد انتشر على النحو التالي: يقال إن جندياً من الزنوج قتل بطلق ناري في ظهره أطلقه عليه شرطي من البيض بحضور أم الزنجي (التايم، 1943، نيو ريببليك، 1943).

ولقد نجم حادث الشغب الذي وقع في حي هارلم في تموز عام 1964 عن مظاهرة قامت للاحتجاج على ذبح غلام زنجي عمره 15 سنة من قبل شرطي أبيض، وهو العمل الذي نظر إليه الزنوج باعتباره أحد أشكال الوحشية العابثة التي تمارسها الشرطة. كذلك فإن اضطرابات بيد فورد، ستويفسانت، روشيستر، مدينة جيرسي، وفيلادلفيا 1964، وجميعها خارج الفترة التي تغطيها دراستنا ـ إنما كان سببها اعتقالات قامت بها الشرطة أو وجود الشرطة بحد ذاته (نيويورك تايمز 1964).

إن كلاً من قتل الفتى الزنجي على يد الشرطي والإشاعة بقتل الجندي الزنجي أمام أمه، وقت الحرب، كان عملاً مثيراً للاهتياج نظراً لأنهما يستثيران بعض أشد العواطف التي يحملها الجمهور، وهما مثيران بصورة خاصة لأنهما وقعا على أيدي أفراد عرق ضد أفراد من عرق آخر علاوة على ذلك، فإن الإساءات المرتكبة من قبل المسؤولين البيض عن تطبيق القانون تعد شديدة الإثارة بذاتها، لكنها تتفاقم سوءاً حين تتعلق بارتكاب خطأ فعلي أو مزعوم من جهة رسمية يتوقع منها أن تشرف على تطبيق القانون وحمايته بأسلوب لا تحيز فيه. إن عدداً من الاضطرابات العرقية التي حدثت مؤخراً بسبب قضايا الحقوق المدنية إنما كان سببها سلوك الشرطة، وخاصة عند تفريق المظاهرات.

وفي مناقشتنا للأسباب البعيدة للاضطرابات العرقية، لدينا الكثير مما يمكننا قوله عن دور الشرطة في هذا المجال.

الصنف التالي من الأسباب، «أي جرائم القتل أو إطلاق النار المتبادل بين عرقين مختلفين»، يتطلب بعض التعليق الإضافي. فإطلاق النار على شرطي أبيض من قبل زنوج (ثلاث حالات) رغم أنها ليست مثيرة بحد ذاتها كالإساءات الموجهة ضد نساء أو أطفال العرق الآخر، يتعلق مع ذلك بقتل ممثل لحكومة أو محاولة

قتله. «أما الإشاعات التي انتقلت عن ضرب الغلام الزنجي حتى الموت في مستودع دائرة شرطة نيويورك بعد أن ألقي القبض عليه بتهمة سرقة مخزن، وعن الاعتداءات الوحشية على النساء والأطفال، تلك الإشاعات التي دارت بين كلا العرقين خلال اضطرابات ديترويت في الحرب العالمية الثانية، فإنها تتفق اتفاقاً واضحاً مع المقدمة التي انطلقنا منها وهي أنه يجب أن تكون الأسباب انتهاكات لمعايير أخلاقية هامة. ففي حالتين من تلك الحالات كانت الإشاعات باحتمال وقوع عنف سبباً في حدوث شغب فعلي. في إحداهما كانت هناك إشاعة عن شغب مقبل وفي الأخرى، توقع لإعدام من غير محاكمة قانونية. لكن في كلتا الحالتين كانت الإشاعات المتعلقة بانتهاك للحقوق من عرق لآخر مقبولة على نطاق واسع كمنطلق أساسي.

وأخيراً، فإن اثنتين من جرائم القتل أو إطلاق النار الأربع كانتا مصحوبتين بإساءات ارتكبها زنوج ضد نساء من البيض، وكما لاحظنا من قبل، قد يكون هناك أكثر من عنصر واحد له علاقة بالاضطراب العرقي. ففي حادث من هذه الحوادث، قام ثلاثة زنوج بقتل رجل من البيض وانتشرت شائعة تقول إنه كان يحاول أن يحمي امرأة بيضاء منهم (التايمز النيويوركية، 1920، تريبيون شيكاغو اليومية 1920).

وفي الحادث الآخر، كان الزنجي قد تقوّل بأشياء مهينة عن امرأة بيضاء كان زنجي آخر قد أعدم بسببها من غير محاكمة قانونية قبل بضعة أسابيع (وورك، 1923).

أما حوادث الشغب الستة عشر التي نجمت عن عراكات بين العرقين ولم تستخدم فيها أسلحة مميتة فإن معظمها ليس له علاقة، على ما يبدو، بإساءات من هذا النوع الحاد. هنا تبرز لدينا صعوبة وهي أن الروايات التي تصف هذه الحوادث نادرة إلى حد لا نعرف معه فيما إذا كانت قد انتشرت شائعات قبلها أم لا، أو ما هي القضية التي نشب الصراع بسببها، أو السمات الأخرى التي جعلت الحادث مدعاة للهياج على ذلك النحو، مثال على ذلك شاب يهجم على رجل مسن أو عاجز. غير أن العنصر الشائع إلى حد كبير في حوادث الشغب التي هي من هذا النوع هو سلسلة الوقائع التي يهب فيها أفراد كل فئة من الفئتين العرقيتين لمساعدة الآخرين المتورطين في العراك من قبل. إذ يغلب على هذا العمل أن يثير المتفرجين الذين

يصلون بعد حدوث الاستفزاز الأولي، لاسيما إذا كان أفراد أحد العرقين يبدون وكأنهم هم الطرف الخاسر في المعركة.

أما «الحريات المدنية، المرافق العامة، العزل، الأحداث السياسية والسكن» فهي الزمرة الباقية التي تشتمل على أسباب متباينة، بعضها يتوافق مع المقولة التي طرحناها بخصوص انتهاك القيم المقدسة، مثال على ذلك، حادثة الشغب التي وقعت في ولاية نيويورك في منتصف الثلاثينات إنما كان وراءها بيض حاولوا تفريق اجتماع عقد لجمع مساعدة لواحد من الزنوج أتهم بمهاجمة فتاة بيضاء (التايمز النيويوركية، 1934). فهذا العمل، من وجهة نظر البيض، يتعلق بموضوع التحرش الجنسي وهو ليس موضوعاً خاصاً، أما من وجهة نظر الزنوج، فإنه محاولة من البيض للحيلولة دون أن يقوم الزنوج بمحاولة لضمان معاملة عادلة لزنجي متهم بعمل استفزازي. وحادث الشغب الذي حدث في أثينز، ولاية ألاباما، سنة 1946 كان سببه أن البيض احتجوا على تحيز الشرطة للجانب الآخر إثر مشاجرة ألقي فيها القبض على اثنين من البيض وهرب زنجي (لورنس، 1947) لكن في معظم الحالات، من الصعب رسم الحد الذي كانت فيه أسباب هذا النوع هي حصراً إساءات ارتكبت من قبل عرق ضد قيم عرق آخر، ففي بعض الحالات نجد ما يغرينا بالقول إنها كانت كذلك ومنها الحالتان اللتان ذكرنا سابقاً، أو حالة الغلام الزنجي الذي حاول الرقص مع فتاة بيضاء في رقصة ترعاها سلطة المدينة ـ لكنها في الحالات الأخرى أقل يقيناً فيما يتعلق بطبيعة الأعمال ذاتها.

من حوادث الشغب الخمسة الناجمة عن أسباب تتعلق بالعمل هناك ثلاثة تتعلق بالزعم أن الزنوج خرجوا على أمر بالإضراب، وحادث واحد بسبب ترقية نالها زنجي، والحادث الأخير حدث ببساطة في إطار صناعي. وانطلاقاً من حالة المحافظة، فإننا لا نميل لأن نطلق على هذه الحوادث اسم «انتهاكات معايير مقدسة».

أما حرق العلم الأمريكي فهو نمط مختلف من الارتكابات إذ أنه لا ينتهك حقاً من حقوق شخص معين أو أي محرم من محرمات التميز العنصري، بل هو وبكل وضوح إساءة موجهة إلى واحد من أشد رموز الوطن قداسة. لكننا سنتكلم

عن هذا النمط من الأسباب، الذي هو سبب غير مألوف عادة في حوادث الشغب في الولايات المتحدة، حين نناقش الاضطرابات العرقية والعنصرية في أماكن أخرى في العالم.

وباختصار، فإن نسبة كبيرة على الأقل من الأسباب المباشرة للاضطرابات العرقية يبدو أنها ذات علاقة بانتهاكات متبادلة بين الأعراق لمعايير مجتمعية هامة. وإنها لجديرة بالذكر هنا تلك الأعداد الكبيرة من الأحداث التي كان الأذى الجسدي فيها هو السبب المباشر إضافة إلى ذلك العدد الأصغر من الحالات التي كان سببها انتهاكات المحرمات التي يفرضها التمييز العنصري على عرق من العروق.

* * *

الأسباب البعيدة أو غير المباشرة

إننا نلاحظ، حين نطبق منهج دوركهايم، أن كثيراً من الأسباب المباشرة كانت عبارة عن أعمال تستدعي إجراءات رادعة، أي أنها «كانت تتألف بصورة أساسية من تصرف مضاد لحالات محددة وراسخة من حالات الوجدان العام» (دوركهايم1933). والإجراءات أو العقوبات الرادعة تقوم بها عادة المحاكم في الولايات المتحدة طبقاً لقانون العقوبات. مثال على ذلك، القتل، الاغتصاب، وأعمال العنف الجسدي الأخرى كلها يعاقب عليها القانون عقاباً شديداً في مجتمعنا وكثير من الانتهاكات، إنما ليس كلها، تلك التي تلحق بالمحرمات التي يفرضها التمييز العنصري في الفترة التي تناولتها الدراسة، كانت أيضاً تخضع للعقاب، لكن في هذه الحالات، كان، على الأقل، بعض أفراد إحدى الفئتين العرقيتين أو كلتيهما غير قادرين عل تقبل المؤسسات التي كانت تتولى عادة معالجة ارتكابات كهذه. لقد كان يحدث الاضطراب الذي يتعلق، تحديداً، برد ذي صبغة عامة موجه لجماعة بدلاً من أن يوجه للمسيء وغالباً ما كان المسيء الفعلي ينجو من العقاب بالحقيقة.

وعلى الرغم من أن الأسباب المباشرة لتلك الحوادث كانت مثيرة للغاية، فإنه يظل بإمكاننا أن نتساءل لماذا حدث الشغب بدلاً من أن تحدث العمليات العادية من اعتقال ومحاكمة وعقاب، إذ أن الاحتكاكات بين الأعراق المختلفة تحدث على

نحو أكبر بكثير مما يدل عليه ذلك العدد الضئيل من المناسبات التي انفجرت فيها الاضطرابات العرقية. كذلك يمكننا أن نتساءل لماذا انفجر العنف حيث انفجر وليس في أماكن أخرى وقعت فيها حوادث مشابهة؟ أو لنقل بطريقة أخرى، ربما تحدث الانتهاكات التي سبق وذكرناها أو ما هو من نوعها بصورة يومية تقريباً لكنها في معظم الحالات لا تؤدي لتفجر العنف الجماعي، فهل هناك ظروف خاصة تزيد أو تنقص من فرص نشوب الشغب؟

أحد التفسيرات المعقولة لتحديد زمان ومكان الشغب يقول ببساطة إن حوادث الشغب تتوزع توزعاً عشوائياً. وأي حادث له صفة سببية من هذا النوع يزيد في فرص الاضطراب. إنما ليس هناك سبب منهجي يفسر لماذا تقع الاضطرابات في المكان والزمان اللذين تقع فيهما، ما عدا الفوارق المحتملة في كثرة وقوع تلك الحوادث السببية بين مدينة ومدينة أخرى. الطريقة الثانية تقوم على الفكرة القائلة إن بعض الظروف الاجتماعية التي يعيشها المجتمع تزيد من الاحتمال في أن يؤدي الحادث ـ السبب إلى شغب. من هذا المنظور، يمكننا أن نتساءل عما إذا كانت المدن التي عاشت حوادث شغب تختلف عن المدن الأخرى فيما يتعلق بالشروط المؤسساتية التي سبق وذكرنا أنها تزيد من فرص حدوث الشغب.

توزع بواسون

لكي نقيِّم التفسير الأول، أي فيما إذا كانت حوادث الشغب تتوزع توزعاً اعتباطياً من حيث الزمان والمكان، فقد لجأنا إلى مقياس توزع بواسون، أي أن انخفاض نسبة الاضطرابات العرقية (1.5 في السنة بين 1913 و1963) يجعل من الملائم تماماً إجراء مقارنة بين النسبة الفعلية لحدوث الاضطرابات وما يمكن توقعه حسب التوزع الاعتباطي. والعمودان 2 و3من الجدول رقم 2 يبينان، حسب التسلسل، العدد الفعلي والتوقع للاضطرابات في كل سنة على مدى إحدى وخمسين سنة تمتد من 1913 وحتى 1963.

الجدول رقم2

اضطرابات في السنة	حوادث منظورة	حوادث متوقعة	اضطرابات في السنة	حوادث منظورة	حوادث متوقعة (بواسون)
بالسنة			بالمدينة		
(1)	(2)	(بواسون)3	4	5	6
0	26	11.4	0	300	281.2
1	10	17.1	1	25	47.2
2	7	12.8	2	3	4.3
3	2	6.4	3	3	0.3
4	1	2.4	4	1	0
5	0	0.7	14.5	1	0
6	0	0.2			
7	2	0			
8	1	0			
9	1	0			
10	1	0			
11	0	0			
مجموع السنين	1	0	مجموع المدن	333	333,-
	51	51			

ويدل التقصي على أن توزع بواسون يحقق مطابقة ضعيفة. ففي 26 سنة مثلاً لم يسجل أي حادث شغب رغم أن التوزع النظري يؤدي بنا إلى أن نتوقع 11 سنة فقط من هذا النوع وبتطبيق اختبار (chi-square) الكاي سكوير[1] على صلاحية المطابقة، نخلص إلى أننا لا نستطيع قبول الافتراض القائل بأن احتمال حدوث الاضطرابات متساوٍ في كل سنة.

(1) الكاي سكوير هو مقدار حاصل القسمة الناتج عن تقسيم مربع الفرق بين القيم النظرية والقيم الملحوظة لكمية ما على القيمة النظرية.

كذلك يمكننا، بالأسلوب نفسه، أن نلقي نظرة على تمركز الاضطرابات في المدن. لقد اقتصرنا في دراستنا على المدن الـ 333 التي يبلغ سكان واحدتها 50.000 نسمة وما فوق عام 1960، وقمنا بالمقارنة بين الحدوثات الفعلية والمتوقعة في المدن التي عرفت عدداً محدداً من الاضطرابات لكن، هناك مدن لم تجر فيها اضطرابات، ومدن ثانية حدثت فيها اضطرابات عدة، خلافاً لما يمكن توقعه على أساس توزع بواسون (العمود 5 و6): فالاضطرابات وقعت في 33 مدينة فقط من هذه المدن. ويثبت اختبار صلاحية المطابقة انطباعنا بأن التوزع النظري لا يتطابق مع التوزع الفعلي للاضطرابات في المدن.

ولعل هذه النتائج قد تأثرت بالنمطين المتبعين لأخذ عينات الانحراف. الأول منهما هو أن الصحف ربما كانت متقلبة في ميلها لتسجيل الاضطرابات حتى أن عدد الحوادث في فترة معينة من الزمن يزيد من الاحتمال في أن الاضطرابات قد سجلت بعد فترة من وقوعها. وهذا يماثل ميل الصحافة لأن تجعل عدد الاغتصابات أو الحوادث الأخرى التي تدخل في نطاق الجريمة يتذبذب حينما يكون المتغير الرئيسي في الواقع هو عدد ما سُجِّل من حوادث كهذه. أما الانحراف الثاني المحتمل فينشأ من أن مصدر معلوماتنا الرئيسي هو التايمز النيويوركية، وهذا يعني أن من المحتمل أن تكون الأشكال الخفيفة من العنف العرقي الذي حدث في مدينة نيويورك ومنطقة أواسط الأطلسي قد سجلت أكثر مما هو الشأن بالنسبة إلى اضطرابات من المستوى نفسه في أماكن أخرى. الأمر الذي يؤدي بنا إلى توزع للاضطرابات المتكررة مغاير لما هو متوقع حسب صيغة بواسون. كذلك ينبغي أن نلاحظ أن اختبارنا يشير فقط إلى الاضطرابات وليس إلى الحوادث المسببة بذاتها. لذلك لا يمكننا التوصل إلى نتيجة محددة فيما يتعلق بتوزع المسببات من حيث الزمان أو المكان. لكن على الرغم من هذه الصعوبات، فإن النتائج لا تعطينا سبباً للاعتقاد بأن حوادث الشغب تقع على نحو اعتباطي من حيث الزمان والمكان.

بما أن نمط الحادث الذي يسبب الشغب هو أكثر عمومية من حوادث الشغب الفعلية، فإن بإمكاننا أن نتساءل ما إذا كانت هذه الصيغة من العنف الجماعي تعود إلى أسباب بعيدة تجعل شريحة واحدة على الأقل من السكان بعيدة عن قبول الرد المؤسساتي العادي على حادث استفزازي. من هذا المنظور تعتبر المسببات المباشرة سبباً لازماً إنما غير كاف لحدوث الشغب.

بعد حدوث الشغب في مجتمع من المجتمعات، يقدم عدد واسع النطاق من التفسيرات والتعديلات. منها مثلاً، التزايد السريع لعدد السكان الزنوج، المصاعب الاقتصادية، وحشية الشرطة، السقوف الوظيفية، تنافس الزنوج مع البيض، أحياء الفقراء، موظفو المدينة غير المتعاطفين، العدوى، العناصر الشيوعية، المحرضون، الجو الدافئ، العناصر الفوضوية إضافة إلى عوامل أخرى تتجسد في التفسيرات السكانية وشبه السكانية للاضطرابات العرقية. وعلى الرغم من أن الدراسات الميدانية للاضطرابات العرقية تكون ذات قيمة بالغة حين تقدم وصفاً دقيقاً للأحداث التي وقعت قبل الاضطراب وإبانه، إلا أن من الواضح أنه يستحيل البت في العوامل التي تعد ذات أهمية بالنسبة إلى سواها، انطلاقاً من خبرات مدينة واحدة.

لكن حين ننتقل من تقديم الأسباب المقبولة إلى الاختبار التجريبي المنهجي للأهمية الفعلية لمختلف الأسباب التي تعزى لها زيادة فرص الشغب، فإننا نواجه صعوبات جدية. إذ أنه لن يكون لدينا وفرة من المتغيرات المستقلة وحسب بل يكون من الصعب للغاية اختبار أهميتها الفعلية. فالمعلومات الكمية المتعلقة بكثير من هذه الخصائص نادرة. وعلى أي حال يظل من الصعب أن نعرف مقدار الأهمية السببية التي يمكن أن نعزوها لها. مثال على ذلك. يمكن أن يقع حادث شغب في مدينة تحوي منطقة فقيرة يسكنها الزنوج. والحقيقة القاسية هي أن الظروف السكنية للزنوج سيئة فعلاً في كل مدينة من مدن الولايات المتحدة. ولكي يستنتج المرء الرابطة السببية، عليه أن يبت ليس فيما إذا كانت أحياء الزنوج الفقيرة موجودة في المدينة التي حدث فيها الشغب، بل فيما إذا كانت تلك المدينة أسوأ حالاً في هذا المجال من المدن الأخرى التي لم يقع فيها شغب، كذلك، يمكن للبيض والزنوج

العاطلين عن العمل في أية مدينة كبيرة أن يتجاوبوا مع فرصة متاحة لاضطراب عرقي. هنا، يكون السؤال مرة ثانية: هل كان عدد هؤلاء الناس في ذلك المجتمع أكبر بكثير مما هو في مجتمع آخر؟

إن ما نحتاجه من بيانات كمية تغطي جزءاً، على الأقل، من فترة الخمسين سنة يحد من الفرضيات التي يمكننا اختبارها. ففي معظم الحوادث التي درسناها، كنا نعتمد على إحصائيات العقود الستة الماضية من أجل الحصول على معلومات ذات علاقة ببعض الاقتراحات التي واجهناها في الدراسات الميدانية والتفسيرات العامة لحوادث الشغب العرقية. لذلك، فإن هذا الجزء من دراستنا اتسم حكماً بصفة معينة وهي: أن تكون المعلومات ذات علاقة بالموضوع.

الطريقة

لكي نتفحص تأثيرات المتغيرات خلافاً لما اقترح من قبل كأسباب بعيدة للاضطرابات العرقية، فقد استخدمنا أسلوب التحليل بالمقارنة بين ـ زوجين. إذ قارنا بين مدينة مرت باضطراب عرقي وبين مدينة أخرى مماثلة، ما أمكن، من حيث الحجم والمنطقة، إنما لم يحدث فيها اضطراب خلال السنوات العشر التي سبقت أو أعقبت تاريخ ذلك الاضطراب. وقد أعطيت الأفضلية للمدينة الواقعة في الولاية نفسها والأقرب من حيث حجم السكان، بشرط أن يكون عدد سكانها نصف سكان المدينة التي وقع فيها الشغب على الأقل إنما لا يزيد عن الضعف. وحيث لم نتمكن من إيجاد مدينة كهذه، فقد اخترنا المدينة الأقرب حجماً والواقعة في المنطقة، أو الإقليم نفسه. كما أجرينا مقارنة بين المدن الكبرى كمدينة نيويورك مثلاً، شيكاغو، لوس أنجلوس وبين مراكز رئيسية أخرى في البلاد قريبة لها من حيث السكان مع غض النظر عن الإقليم الذي تقع فيه.

وباستخدام اختبار العلامة غير المنطقية، فقد قيَّمنا المقدار الذي تختلف فيه مدن الشغب عن المدن التي طابقناها معها في الاتجاه المفترض. وحين كنا نجد أن هناك مدينة مرت بأكثر من حادث شغب واحد فقد أدرجناها ضمن مدن الشغب وذلك حسب عدد الحوادث. ونظراً لأن المعلومات الإحصائية من حيث حجم المكان والعقد الزمني لم تتوفر لنا دائماً فقد كان «العدد» في معظم الحالات أقل بكثير من حوادث

الشغب الـ 76 التي ناقشناها من قبل. لكن لسهولة التقديم، فقد قسمنا الفرضيات إلى أربع زمر: النمو السكاني وتركيبه، ظروف العمل، السكن، الحكومة.

العوامل الديموغرافية

إن التزايد السريع في عدد الزنوج، والبيض أحياناً، في المدن، هو بالتأكيد أحد الأسباب التي يرد ذكرها كثيراً كمسببات لوقوع اضطراب عرقي. وعلى الرغم من أن الهجرة الواسعة النطاق لا ينظر إليها عادة على أنها سبب كاف للاضطراب، إلا أنها تعد بصورة عامة سبباً هاماً ذلك أن التدفق السريع لعنصر معين من السكان يخلخل النظام الاجتماعي الجاري ويخلق مشكلات شتى في المجتمع. لقد تمكنا، بالنسبة إلى 16 حادث شغب، من تحديد نسبة النمو لدى الزنوج والبيض بين السنوات الإحصائية التي سبقت الاضطراب العرقي والتي أعقبته، وذلك فيما يتعلق بكل مدينة شغب وكل مدينة مقارنة بها اختيرت في بداية العقد.

نتيجة لذلك توفرت لدينا معلومات عن 66 زوجاً من المدن كل زوج يتألف من مدينة شغب ومدينة ضبط.

في نصف الحالات تقريباً، كانت الزيادات المئوية في كل من عدد السكان الإجمالي وعدد سكان البيض أصغر في مدن الشغب مما هي في مدن عدم ـ الشغب. والأكثر من ذلك، أنه في 56 بالمائة من المقارنات كانت مدن الضبط تعاني من زيادات مئوية في عدد الزنوج أكبر مما هي في مدن الشغب. ومن الواضح أن نتائجنا تفشل في دعم الحجة القائلة إن التغير السكاني السريع ترافقه حوادث شغب.

ولقد وجدنا، بالنسبة إلى السنوات الواقعة بين 1917 و1921 ـ وهي الفترة التي تميزت بهجرة الزنوج وكثرة الاضطرابات على حد سواء ـ أنه ليس هنالك فرق كبير بين مدن الضبط ومدن الشغب في ما حققه عدد السكان الزنوج من زيادة مئوية خلال عقود من الزمن. كذلك كانت مناقضة لتوقعاتنا الفوارق في التركيب العرقي بين مدن الشغب ومدن الضبط. إذ وجدنا، بالنسبة إلى 66 زوجاً من المدن، أنه في نصف المقارنات بالضبط، كانت نسبة الزنوج أقل في مدينة الشغب مما هي في مدينة الضبط.

ونظراً لأن نهج المقارنة هذا سيستخدم مع فرضيات لاحقه... فإننا سنلقي نظرة سريعة على دلالات هذه الاكتشافات.

أولاً: نحن لا نستنتج شيئاً حول ما إذا كان النمو السكاني للزنوج في مدن الشغب يختلف عن نموهم في مكان آخر في الولايات المتحدة. إن مدن الشغب عرفت نمواً أسرع من بقية البلاد وذلك ببساطة لأن حركة الزنوج كانت إلى حد كبير باتجاه محدد: من الريف إلى المدينة. كذلك ونظراً لأن طريقتنا مصممة بحيث تقارن بين مدن الشغب فقط وبين المدن الأخرى المماثلة لها من حيث الحجم والإقليم، فإننا لا نخلص إلى استنتاجات تتعلق بالفوارق القائمة بين مدن الشغب ومدن الولايات المتحدة الأخرى جميعاً. بل ما نستخلصه هو أن مدن الشغب لا تختلف عن مدن عدم ـ الشغب ذات الحجم الواحد والمنطقة الواحدة في معدلات زياداتها السكانية. لذلك تفشل الزيادات السكانية في تفسير حدوث اضطرابات في مدينة بدلاً من أخرى.

ظروف العمل ـ المهن التقليدية

عالم الزنوج المهني محدود أكثر بكثير من عالم البيض، سيما أن بعض المهن غدت، بصورة عامة تقريباً، «خاصة بالزنوج تقليدياً» هذه المهن هي أدنى عموماً من حيث الدخل والمكانة الاجتماعية. تبعاً لذلك، وحيثما تمكنا، فقد قمنا بتحديد نسبة الزنوج من مجمل اليد العاملة التي كانت مستخدمة سواء كعمال أو في المهن المنزلية أو الخدمة العامة. وغني عن القول، أننا كنا مضطرين لأن نستخدم بعض الإجراءات الفجة نوعاً ما وكذلك التصنيفات العامة التي تتضمن ولا شك بعض المهن التي تقع خارج نطاق المهن «التقليدية» تلك. بيد أن الصعوبة الجدية التي واجهناها هي تلك التي خلقتها لنا الفرضيات المضادة التي تعتمد على مسألة واحدة هي: أي الفئتين تبدو المعتدية؟ فمن جهة، كان بإمكاننا أن نتوقع عدائية أكبر لدى الزنوج في المدن التي تكون فرصهم في العمل محصورة تقريباً بالمهن التقليدية، أي حيث يعمل معظم الزنوج في المهن التقليدية. ومن جهة أخرى، كان بإمكاننا أن نتوقع أيضاً أنه حيثما استطاع الزنوج أن ينجحوا نسبياً في محاولاتهم لكسر ذلك الطوق الذي يحدد لهم مهنهم، فإن عداء البيض سيكون أكبر وبالتالي فإن الاحتمال في أن ينشأ عن ذلك حوادث شغب سيكون أكبر.

ولقد استطعنا، فيما يتعلق بـ 43 حادث شغب، أن نحدد التوزع المهني للزنوج في كلتا مدينتي الشغب والضبط خلال الفترة الإحصائية الأقرب لنا، فوجدنا أنه في 65 بالمائة من المقارنات الزوجية هذه، كانت نسبة الزنوج الذين يعملون في مهن تقليدية أقل في مدينة الشغب، مما يدل على أن الشغب يعود للتهديد النسبي الذي يواجهه البيض، حيث الزنوج أقل تمركزاً في مهنهم التقليدية. وإذا كانت تلك هي الحالة، إذن يمكننا أن نتوقع أن تكون نسب الزنوج والبيض في هذه المهن أكثر تشابهاً في مدينة الشغب مما هي في مدينة الضبط. وهذا بالضبط ما وجدناه: في 30 مقارنة من المقارنات الثلاث والأربعين كان الفرق بين البيض والزنوج، من حيث النسب المشتغلة في العمل اليدوي والمهن المنزلية والخدمة العامة، أقل في مدينة الشغب. أي من الواضح أن تعدي الزنوجِ على عالم البيض المهني يعمل غالباً على زيادة فرص الشغب، رغم أن علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار احتمال اشتداد روح النضال عند الزنوج مع انتقالهم خارج معتزلهم التقليدي.

ملكية المخازن

ثمة عامل مهني محدد تماماً يترافق أحياناً مع حوادث الشغب ـ ولاسيما الشغب الذي يحدث في أحياء الزنوج الخاصة ـ ألا وهو قلة عدد مالكي المخازن في هذه المناطق. لكننا غير قادرين على التوصل إلى معلومات كهذه مباشرة. مع ذلك، إذا افترضنا أن جميع مالكي المخازن في الحي الزنجي هم من الزنوج فعلاً، سيكون بإمكاننا بكل بساطة أن نتفحص نسبة الزنوج المستخدمين استخداماً ـ ذاتياً في مختلف جوانب تجارة التجزئة، كالمخازن مثلاً، المطاعم، الحانات. ورغم أن الفوارق بين مدن الضبط ومدن الشغب تميل لأن تكون ضئيلة، مع ذلك، وفي 24 من أصل 39 حادث شغب، كانت نسبة الزنوج الذين يملكون مخازن أكبر مما هي في مدينة ـ عدم ـ الشغب. وقد تكون النتائج أعلى نسبة لو كان بالإمكان تصنيف الاضطرابات ضمن زمر فرعية. مثال على ذلك، غياب المالكين الزنوجِ للمخازن يفترض أن يساهم في ثوران الزنوج إنما يساعدهم قليلاً نسبياً في اعتداءات البيض.

البطالة

تقدم لنا البطالة، وكما كانت الحال بالنسبة إلى المهن التقليدية، احتمالات متناقضة إلى درجة يمكننا معها أن نتوقع حدوث الشغب حين تكون معدلات البطالة مرتفعة نسبياً وسواء لدى الزنوج أو لدى البيض. وتحليلنا أكثر فجاجة هنا أيضاً، نظراً لأن البطالة تتغير من سنة إلى أخرى، ولم يكن باستطاعتنا أن نستخدم المعطيات إلا فيما يتعلق بالسنة الإحصائية الأقرب. أولاً، ليس لمعدل البطالة لدى البيض تأثير، على ما يبدو، في احتمال نشوب شغب. ذلك أنه في 12 مقارنة كانت معدلات بطالة البيض أعلى في المدن التي عرفت الشغب وفي 13 حالة كانت أعلى في مدن الضبط. أما فيما يتعلق ببطالة الزنوج، فإن النتائج تميل للسير في الاتجاه المعاكس لما قد نتوقع. ذلك أن بطالة الزنوج هي أعلى في مدينة الضبط مما هي في مدينة الشغب في 15 من أصل 25 مقارنة. والفوارق بين الزنوج والبيض هي أدنى في مدن الشغب مما هي في مدن الضبط في 15 من أصل 25 مقارنة.

وبالطبع، هذه النتائج لا تؤيد توقعاتنا: فالبطالة العالية لدى البيض لا تزيد على ما يبدو من فرص الشغب، كذلك لا تترافق البطالة العالية لدى الزنوج مع حوادث الشغب، أي لا تسير في الاتجاه المتوقع. وبصورة عامة، فإن عدد الاضطرابات التي وقعت خلال الكساد الكبير في الثلاثينات لم يكن كبيراً بشكل غير عادي ـ لكن انطلاقاً من قلة المعطيات ـ خاصة وأنه لم يكن لدينا معدلات بطالة للسنة نفسها التي حدث فيها الشغب ـ يمكننا جميعاً أن نستنتج أننا أخفقنا في إثبات الفرضية، لا أننا نقضناها.

الدخل

نظراً لأن أثر الدخل على حوادث الشغب قد يعكس الوضع الاجتماعي لكل من الفئتين، فإننا نواجه هنا مشكلة مماثلة لتلك التي ناقشناها بخصوص التركيب المهني للزنوج، غير أنه توفرت لدينا معطيات عن متوسط الدخل فيما يتعلق بـــ 12 حالة شغب فقط مع ما يقابلها من مدن الضبط. في ست مقارنات، كان دخل الزنوج أعلى في مدينة الضبط وفي الست الأخرى أعلى في مدينة الشغب. لكن في 11 من أصل 12 حالة، كان دخل البيض في مدينة الشغب أدنى مما هو في مدينة الضبط.

كما أن الفارق بين دخل الزنوج ودخل البيض كان أكبر في مدينة ـ عدم ـ الشغب في 10 حالات من أصل 12 حالة. ضآلة هذا الرقم تستبعد إمكانية تحليل هذه المكتشفات بتفصيل أكبر، لكن يمكننا أن نلاحظ أنه يغلب على الاضطرابات، أن تحدث في المدن التي يكون فيها دخل البيض أدنى من دخلهم في مناطق مماثلة. كذلك فإن الدخل الأدنى للبيض يعني أن الفوارق بين البيض والزنوج تميل لأن تكون في هذه المناطق أقل مما هي في مناطق الضبط. لهذا السبب، فإن النتائج، رغم محدوديتها الكبيرة من حيث الزمان والمكان، لا تؤيد الفكرة القائلة إن الاضطرابات العرقية هي نتيجة إما لتدني دخل الزنوج أو لفوارق الدخل الكبيرة نسبياً بين الزنوج والبيض.

السكن

غالباً ما تعزى اضطرابات الأحياء الخاصة (الجيتو) للظروف السكنية البائسة التي يعيشها الزنوج، غير أن معطياتنا تخفق في كشف أي ميل أياً كان لأن يكون السكن في المدن التي مرت باضطرابات عرقية ذا سوية أدنى. لقد استطعنا، فيما يتعلق بـ 20 مقارنة زوجية، أن نحدد المدينة التي كان يوجد فيها نسبة أكبر من العائلات الزنجية التي تسكن سكناً شبه ـ معياري (وذلك باستخدام الفئات الإحصائية للمساكن «المخرَّبة» عام 1950 و1960 وتلك التي «تحتاج إلى إصلاحات أساسية» عام 1940)، وقد تبين في عشر حالات أنه كان يوجد في مدينة ـ عدم ـ الشغب سكن للزنوج أبأس من سكنهم في مدينة الضبط. وعلى الرغم من أنه لا يمكن اعتبار جميع الاضطرابات اضطرابات أحياء خاصة (جيتو)، إلا أننا بالتأكيد سنجد بعض الميل لأن يكون لدى الزنوج الذين يسكنون المدن التي عرفت الاضطرابات مساكن أبأس من مساكنهم في المدن التي لم تعرف الاضطرابات، إن كان صحيحاً أن صفة السكن الأبأس تزيد من احتمال الاضطراب العنصري. ومن المحتمل كثيراً أن سكن الزنوج بائس في كثير جداً من الأماكن إلى درجة لا يمكن معها التفريق بين المدن التي عرفت الاضطرابات والمدن التي لم تعرفها.

* * *

الحكومة

الشرطة

الحكومة المحلية هي واحدة من أهم المؤسسات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تحليل الاضطرابات العنصرية. إذ يمكن لسياسات البلدة، وخاصة ما يتعلق منها بالشرطة، أن تكون ذات تأثير كبير في فرص نشوب اضطراب عنصري. لقد لاحظنا، فيما سبق، أن كثيراً من الحوادث التي كانت سبباً في قيام شغب تتعلق بسلوك شرطي أبيض تجاه زنوج. لذلك غالباً ما يحول التدريب الملائم للشرطة والتكتيك الصالح الذي تستخدمه دون تطور شغب ناشب (لومان، 1947 سملر، 1963). وفوق ذلك، فإن نشاطات الشرطة تعكس سياسات الحكومة المحلية ومواقفها وميولها.

أحد العوامل الذي غالباً ما يذكر كسبب للاضطرابات العرقية هو الافتقار لشرطة من الزنوج الأمر الذي ينجم عنه: أولاً شكوى الزنوج الدائمة من وحشية الشرطة البيض. لذلك بقدر ما يكون الشرطة من الزنوج، تنتفي إمكانية أن تثير الوحشية الفعلية مشاعر عنصرية حادة. ثانياً، تشجع الشرطة في بعض حوادث الشغب عنف البيض تجاه السود أو تتسامح تجاهه، لذلك يمكننا أن نتوقع أن تكون قدرة الشرطة على الضبط أشد حين تكون القوة مختلطة وكذلك حين تكون ثقة الزنوج بحماية الشرطة لهم أكبر. أخيراً، فإن تمثيل الزنوج في قوى كهذه يعد مؤشراً لسياسات المدينة تجاه العلاقات العنصرية بصورة عامة، نظراً لأن عدد الشرطة من الزنوج تحدده بصورة عامة الجهات المسؤولة في المدينة.

لقد اضطررنا لاستخدام التقارير الإحصائية الخاصة بمناطق مدينية كاملة، بسبب الصعوبة الشديدة في الحصول على المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالأعوام الواقعة ما بين 1950 و1960. كذلك، ولعقود عدة من الزمن، لم تكن السجلات تذكر الشرطة بصورة منفصلة عن مهن وثيقة الصلة بها كالشريف والمساعد. مع ذلك، ومن أصل 38 زوجاً من المدن، كان في 24 من مدن عدم ـ الشغب نسبة من الشرطة الزنوج في كل ألف أكبر مما هي في مدينة المطابقة التي عرفت الشغب وعلى الرغم من أن الفوارق بين مدن الشغب ومدن الضبط ضئيلة نسبياً، إلا أن هذه النتائج تدل على أن التركيب الذي تتألف منه قوة الشرطة يؤثر في احتمال نشوب شغب.

لقد انطلقنا من فرضية تقول إن الأسلوب الذي يتم فيه انتخاب أعضاء مجلس البلدة والحجم النسبي لهذا المجلس يؤثران في حدوث الشغب. وتقوم حجتنا على افتراضات عدة ـ فانتخاب أعضاء المجلس على نطاق المدينة يرفع، بصورة عامة، في وجه الفئات الأصغر عددياً عوائق حيال التعبير عن مصالحهم أكبر مما يواجهونه عندما يكون الانتخاب مباشراً والمدينة تقسم منطقياً (ولسون، 1960). وفي المدن التي يكون متوسط حجم المجلس البلدي صغيراً يفترض أن يكون أعضاؤه أكثر تجاوباً مع رغبات السكان، ولهذا السبب يكون لدى أفراد المجتمع آلية أكثر صلاحية لنقل مصالحهم واهتماماتهم، الأمر الذي يعني أنه سيكون بإمكانهم التعبير عن مصالحهم على نحو أوضح لدى هيئة الحكم في المدينة.

وفرضيتنا هذه هي أنه بقدر ما تكون العلاقة بين الناخب والحكومة مباشرة أكثر، يقل الاحتمال في حدوث الشغب أكثر. إذ أن حكومة أكثر تجاوباً مع الشعب تجعل الشغب أقل احتمالاً نظراً لأنها توفر قنوات مؤسساتية نظامية خاصة بالتعبير عن المظالم، كما تقول فرضيتنا إن المناطق الصغيرة توفر حكومات أكثر تجاوباً مع الشعب من المناطق الكبيرة، والمناطق الكبيرة المقسمة مكانياً أكثر من المناطق التي تتم فيها الانتخابات ككل. ففي مقارنة أجريناها بين مدينة تتم فيها الانتخابات على نطاق المدينة ككل ومدينة يتم فيها انتخاب مجلس البلدة ككل وحسب المناطق في آنٍ معاً، توصلنا إلى أن الحالة الأخيرة تحمل احتمالات أقل في أن تؤدي إلى حدوث الشغب، وحيث كانت لكلتا المدينتين صيغة الانتخاب ذاتها فقد حسبنا متوسط الناس الذين يمثلهم عضو المجلس. (علماً أن المقارنات التي جرت على مدن الجنوب الأقصى استندت على أساس السكان البيض فقط).

لهذا السبب، فقد أعطينا صيغة الانتخابات الأولوية بالنسبة إلى حجم الاستمرارية في فرضيتنا السببية هذه.

ولقد تبين في 14 حالة من أصل 22، أن متوسط السكان لكل عضو من أعضاء المجلس كان أكبر في المدينة التي عرفت الشغب مما هو في مدينة الضبط، أو كان يستخدم أسلوب الانتخابات ككل في مدينة الشغب والانتخابات المباشرة في مدينة

الضبط. ورغم عجزنا عن الأخذ بالحسبان الدرجة التي تم بها تقسيم المدن ذات التمثيل المباشر إلى مناطق انتخابية مختلفة، فقد قدمت هذه النتائج درجة مشجعة من التأييد لفرضيتنا.

مناقشة

يدل تحليلنا للأسباب المباشرة والبعيدة للاضطرابات العرقية على وجود عدد من المبادئ العامة التي تحكم تطورها. أولها، غالباً ما تتعلق الأحداث المسببة للشغب بارتكابات شديدة، قام بها أفراد من فئة ضد فئة أخرى، كالتهجم على النساء مثلاً، وحشية الشرطة وتدخلها، القتل، الاعتداء... وفي السنين الأخيرة بات انتهاك المحرمات التي يفرضها التميز العنصري وكذلك مقاومة البيض لذلك من الأسباب المباشرة المتزايدة باستمرار. فالاضطرابات هي ردود ذات صفة عامة يحدث فيها اعتداء فئوي على أشخاص وممتلكات تمت للفئة العرقية الأخرى. عنف كهذا لا يكون محدوداً بل يمكن أن يخرج من إطاره أصحاب النزاع الأساسيون المسؤولون عن إثارة الحادثة.

هذا ويدل انتشار الرد الذي تبعثه الحادثة ـ السبب، كما تدل الحقيقة القائلة بأن الإساءات المزعومة غالباً ما تكون من النوع الذي يمكن للمؤسسات الرسمية المختصة أن تعالجه عادة، على أن العوامل الإضافية هي التي توجه العمل المثير للشغب باتجاه قناة الشغب.

ونظراً لأنه غالباً ما يكون هنالك عدد من العوامل التي يمكن أن تساهم في إثارة الشغب في أي مجتمع من المجتمعات، فقد استخدمنا أسلوب المقارنة لكي نحدد لماذا تحدث الاضطرابات في بعض المدن ولا تحدث في مدن أخرى لها الحجم نفسه والموقع نفسه.

وإذا ما تجاوزنا معطياتنا وحاولنا أن نضع مكتشفاتنا ضمن إطار أوسع نقول إن احتمال حدوث الاضطرابات يكون أكبر حين يكون عمل المؤسسات الاجتماعية غير صحيح أو حين تكون عاجزة عن رفع المظالم، أو من المتعذر حل المشكلات القائمة ضمن الأطر القانونية القائمة. كما نقول إنه يكون لدى الناس استعداد أو ميل مسبق للشغب وليسوا مجرد تجمعات محايدة يحولها إلى حشد عنيف صاحب

تحريض فرد من الأفراد أو هالته السحرية. فالواقع أن السبب المباشر لا يفعل شيئاً سوى أنه يفجر توترات المجتمع الموجودة من قبل والمتعلقة بمصاعب مؤسساتية أساسية. ففشل الموظفين في أن يقوموا بالدور الذي تتوقعه منهم إحدى الفئتين العرقيتين أو كلتاهما أو الضغوط المتبادلة أو غياب المؤسسة القادرة على معالجة مشكلة اجتماعية ذات صلة بالعلاقات بين العرقين، كلها يمكن أن تخلق الظروف التي يحتمل كثيراً أن تنشب فيها الاضطرابات. إن الكثير من الاضطرابات تنجم عن الإساءات التي تثير اهتماماً وقلقاً كبيرين. فعندما يكون أفراد عرق مظلوم مضطهد مرتابين بنية الموظفين ذوي العلاقة أو قدرتهم على تحقيق العدالة أو التوصل إلى حل «عادل»، حينذاك تضعف الضوابط الاجتماعية المألوفة إلى درجة كبيرة وذلك نتيجة الافتقار للإيمان بمؤسسات المجتمع القائمة.

هذا وإن الأدلة التي توصلنا إليها تؤيد القول بأن ما تقوم به الحكومة المحلية من وظائف وأعمال أمر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كان الشغب سيعقب حادثة مسببة أم لا إذ يمكن لتصرف سريع من الشرطة أن يحول دون تطور حادث عادي إلى شغب عام، كما أن سوء تصرفها أو تشجيعها الفعلي يمكن أن يزيد من فرص الشغب. كذلك فإن مدن الشغب تستخدم عدداً أقل من الشرطة الزنوج، وليس هذا وحسب بل هي عبارة عن مجتمعات يغلب على أنظمتها الانتخابية أن تكون أقل تلبية لطلبات الناخبين. هذا ويمكن للحكومة المحلية أن تزيد من احتمال حدوث الاضطرابات حين تسيء مؤسساتها التصرف أو لا تقوم بدورها الوظيفي كما ينبغي من وجهة نظر إحدى الشريحتين العرقيتين أو كلتيهما.

إن أحد الاكتشافات التي توصلنا إليها، وهو أن احتمال كون الزنوج أصحاب مخازن أقل في مدن الشغب مما هو في سواها، ليوضح لنا المشكلة التي تنشأ حين لا توجد مؤسسة اجتماعية قادرة على معالجة الصعوبات التي تواجه فئة عرقية في المجتمع. فالتجار الصغار يحتاجون إلى أرصدة ومهارة وبراعة لتشغيل مخازنهم وتحديد مواقعها وكذلك إلى مقدرة على تأمين فروغات وما شابه... وحسب معرفتنا فإنه لا توجد مؤسسة اجتماعية عاملة على نطاق واسع هدفها تحقيق هذه الغايات للزنوج المحرومين. كذلك، فإن اكتشافنا بأن من المحتمل كثيراً أن تنشب الاضطرابات حيث يكون الزنوج أقرب إلى البيض في نسب توزعهم ضمن المهن

الزنجية «التقليدية» وحيث تكون فوارق الدخل بين البيض والسود أقل، هذا الاكتشاف يدل على أن صراع المصالح بين العرقين يمتد بجذوره إلى العالم الاقتصادي.

على أن استخدامنا للاختبارات ذات الدلالات يقتضي المزيد من التعليق. إن كثيراً من العلاقات تسير في الاتجاه المتكهن به لكنها تقصر عن توفر المعايير العادية الخاصة بالدلالة. وتساهم في تعليل هذا الأمر عدة ظروف مخففة. أولها، أن كثيراً من فرضياتنا تشير إلى أنماط من الشغب محددة: مثال على ذلك، بعض حوادث الشغب هي بكل وضوح «حوادث بيض»، في حين أن البعض الآخر، وبالوضوح نفسه «شغب زنوج»، لكن الكثير منها حوادث شغب لهما كليهما، بمعنى أن الهجمات الشاملة موجهة إلى كلتا الفئتين. ولو توفرت لدينا معطيات بالشكل المثالي الذي نرغب فيه لكان باستطاعتنا أن نفصل بين اضطرابات الجيتو وهجمات البيض والأعمال القتالية القائمة بين العرقين ونصنفها ضمن زمر مختلفة ثم نطبق فرضيتنا على أوضاع شغب محددة. لكن بما أن عيِّنتنا صغيرة وأوصاف الكثير من الاضطرابات نادرة جداً، فقد كنا مستعدين لتقبل هذه الترابطات الضعيفة باعتبارها تتفق على الأقل مع نهجنا فيما يتعلق بالأسباب البعيدة للاضطرابات العرقية.

إن لنتائجنا هذه دلالات عدة وثيقة الصلة بالاضطرابات التي تنشأ في أماكن أخرى. فالحوادث العرقية والعنصرية التي تقع في أنحاء أخرى من العالم غالباً ما تنشأ هي الأخرى عن عنف جسدي. وفي وصف «دالكي» لمذبحة كيشنو في روسيا نجد أن السبب الهام لحدوثها إنما هو الأسطورة التي كانت واسعة الانتشار بين الناس وهي أن اليهود يقتلون سنوياً أطفالاً مسيحيين كجزء من طقوسهم الدينية (دالكي، 1952). كما أن الاضطرابات الواسعة في سيلان عام 1958 كانت تشتمل على عدد من الإشاعات البالغة الاستفزاز عن انتهاكات متبادلة بين العرقين. مثال على ذلك، «طفل سنهالي خطف من حضن أمه وغُطِّس في برميل من القطران الفوار» (فيتاشي، 1958). ولقد نجمت اضطرابات دوربان عام 1949 عن حادث صرع فيه أرضاً شاب إفريقي من قبل تاجر هندي (ريتشمون، 1961).

بيد أن عدداً من الاضطرابات الأخرى نجم عن انتهاكات رموز لا أشخاص أو محرمات. فحرق العلم الأمريكي من قبل الزنوج أشعل فتيل اضطراب عرقي في الولايات المتحدة. وانطباعنا هو أن هذا النمط من الأسباب أكثر انتشاراً في بعض الأنحاء الأخرى من العالم. مثال على ذلك، اضطرابات كشمير، البنغال الغربية، باكستان الشرقية في أواخر عام 1963 وأوائل 1964 إنما كان سببها سرقة شعرة النبي محمد من جامع في كشمير (نيويورك تايمز، 1964)، والسبب الذي أدى لنشوب اضطرابات التيبت الصينية، أي حادثة ياوراوات، إنما كان رغبة الصين في أن ترفع الأعلام الصينية دون أن ترفع أيضاً علم التيبت الوطني (سكينر، 1957).

كما أن اليهود كانوا قد مزقوا شعار القيصر في قاعة المدينة وأتلفوا صور العديد من الحكام قبل أن تحل بهم مذبحة كييف عام 1905.

كذلك تدل نتائجنا على أن الاضطرابات العنصرية غالباً ما يساء فهمها. فقد واجهنا عدداً من الروايات في الأدب الشعبي تعزو الاضطرابات لتأثير الشيوعيين أو قطاع الطرق أو مثيري القلاقل. وعلى الرغم من أن شبان الطبقة الدنيا وفتيانها يكونون نشطين ولا شك خلال حوادث الشغب، إلا أن الأسباب التي هي من هذا النوع ربما تكون متوفرة في كل مجتمع تقريباً. ما يهمنا هنا هو فشل المجتمع في أن يرى الشغب بوصفه تقصيراً من المؤسسات عن أداء دورها أو صعوبات عرقية لا تحلها ـ وربما لا تستطيع أن تحلها ـ المؤسسات الاجتماعية القائمة.

إن الكثير من الاضطرابات التي وقعت وتقع في أنحاء أخرى من العالم إنما تدور حول المؤسسات السياسية الوطنية كما هي الحال مثلاً، حين تجد شريحة من شرائح المجتمع نفسها محرومة من الامتيازات والحقوق، عاجزة عن التوصل إلى الاعتراف بمصالحها وشؤونها عبر القنوات السياسية العادية. ورغم أن هذا النمط من الاضطرابات غير شائع في الولايات المتحدة، إلا أن الشروط الأساسية ذاتها تكون متوفرة حين يرى البيض أو السود أنهم غير قادرين على اللجوء إلى المؤسسات القائمة لتلبية حاجاتهم وتأمين مصالحهم.

* * *

الجماعات

في حالات الانسجام والتوتر

مظفر الشريف وكارولين الشريف

إن دراسات العدوان الجماعي التي قدمت حتى الآن عملت كلها على تحليل الأحداث العدوانية بعد أن تقع وحاولت إعادة تركيب الأسباب. لكن، لسوء الحظ، لا يمكن للمرء أن يكون متيقناً اليقين كله من مصداقية التحليلات الارتجاعية. فالعائق الأول هو صلاحية المعطيات. لقد اعتمدت دراستا رانسفورد وتوتش كلتاهما على صلاحية المعلومات المستخلصة من المقابلات، فيما اعتمد سيلفرمان على دقة روايات الصحف.

بيد أن المشكلة الأكثر خطورة هي أن الترابط بين المتغيرين، بغض النظر عن مقدار توافقهما أو موثوقيتهما، لا يثبت أبداً أن أحدهما كان سبباً للآخر. وفي العلوم لا يعتبر ما يقع بعد الحدث دليلاً كافياً لاستخلاص سبب الحدث نفسه إذ ليس بإمكان المرء أبداً أن يلغي الاحتمال بأن الترابط بين آ وب ليس لأن آ كانت سبباً في حدوث ب بل لأن كلتيهما كانتا نتيجة لمتغير آخر هو جـ. مثال على ذلك يمكننا أن نلاحظ أن الإكثار من الكحول غالباً ما يسبق السلوك العدواني. ويبدو مقبولاً أن نستخلص أن الكحول ساهم في إحداث العدوان وذلك بتخفيضه مستويات الكبح، لكن رغم ذلك، قد يكون الإحباط هو الذي أدى إلى كل من شرب الخمر والعدوان.

مسائل كهذه لا يمكن حلها إلا بالعودة إلى الطريقة التجريبية التي تتساوى فيها الجماعتان قيد الاختبار في المتغيرات الدخيلة كلها. وإذا ما تعرضت جماعة واحدة فقط للشرط الذي يعتقد أنه يُحدث العدوان وحدث العدوان فعلاً لدى هذه الجماعة دون أن يحدث لدى الثانية حينذاك يمكن أن نقول إن الرابطة سببية فعلاً.

لكن، كما لاحظنا، يصعب كثيراً أن نطبق الطريقة التجريبية على دراسة العدوان دون أن يكون الوضع الذي نخلقه وضعاً اصطناعياً إلى حد كبير. والدراسة التالية التي أجراها مظفر الشريف وكارولين الشريف هي واحدة من الدراسات التجريبية القليلة التي جرت على العدوان في إطار «الحياة الواقعية». في هذه الدراسة، جرت مراقبة آثار شرطين هما؛ التنافس والإحباط في مخيم صيفي. فقد أمكن رؤية آثار التنافس بالمقارنة بين السلوك الأولي لأفراد المخيم وبين سلوكهم بعد أن قُسموا إلى فريقين متنافسين وكذلك فإن المقارنة بين سلوك الفريق الفائز وسلوك الفريق الخاسر كشفت آثار الإحباط.

على أن دراسة الشريف هذه تعرض لنا بعض المخاطر التي تواجهها الدراسات التجريبية التي تجري في جو طبيعي. ففي هذا المثال، سرعان ما تصاعد مستوى العدوان إلى نقطة اضطر المجربان معها إلى التخلي عن تجربتهما وإلى اتخاذ خطوات سريعة لاستعادة التآلف والانسجام بين الجماعتين قبل أن يصاب أحد منهما بأذى. تلك الإجراءات كانت عبارة عن حل الفريقين اللذين شكلا ضمن المخيم وخلق تنافس بين المخيم ككل ومخيم مجاور. وهذا يزودنا بمعطيات إضافية، ذلك أن الدرجة التي ساهمت فيها هذه التكتيكات بتخفيف السلوك العدواني التدميري ذات دلالة غير مباشرة على تأثير التنافس.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة موجهة خصيصاً لإجراء تحليل طبقاً لنظرية الإحباط ـ العدوان، فهي أيضاً ذات علاقة وثيقة بالنقاش الذي دار بين لورنز ونظريي التعلم الاجتماعي فيما يتعلق بفعالية التنافس الرياضية كوسيلة لتخفيف التحريض العدواني. لكن بدلاً من أن يعمل كعنصر تصعيد فعال، فإن التنافس الذي قدمته دراسة الشريف هذه قد استحث الإحباطات وعجل في وقوع الأحداث التي زادت من حجم السلوك العدواني. مع ذلك، فقد وجد ما يؤيد حجة لورنز القائلة بأن العدوان الذي تواجه به الجماعة الغرباء يزيد من تآلفها وانسجامها.

* * *

المخطط العام للتجربة

هذه الدراسة التي استهدفت تشكيل جماعات فرعية وعلاقات ما بين الجماعات إنما جرت في مخيم منعزل قريب من حدود ولاية ماساشوسيتز ودامت ثمانية عشر يوماً. أقرب بلدة للمخيم كانت تبعد ثمانية أميال ولم يكن هناك خدمة باصات في الجوار، وبالتالي لم يكن هنالك تسليات قريبة يمكن الحصول عليها من الجوار، إذ لا سينما، لا محلات لبيع المشروبات، لا اختلاط بأناس آخرين...إلخ. كذلك لم يكن يسمح للصبية ولا لهيئة الإشراف باستقبال الزوار خلال فترة الدراسة، علماً أن المخيم كان صيفياً أقيم تحت إشراف فرع علم النفس في جامعة يال وحضره من الطلاب المعنيون منهم.

مساحة المخيم كانت حوالي 125 فداناً من الأرض، تتكون من تلال وغابات، مع جدول ماء فيه أماكن مناسبة للسباحة وصيد السمك، كما كان هناك مبنيان بسيطان، قاعة طعام مفتوحة، مطبخ، مستوصف، مبنى إدارة، مراحيض وخيام تجهيزات، وكانت هناك مساحات مستوية واسعة لممارسة الرياضة ولم تكن هنالك أنوار كهربائية.

لقد تم تقسيم التجربة إلى ثلاث مراحل أو فترات:

المرحلة الأولى خططت باعتبارها فترة التجمعات غير الرسمية التي تجري بناء على الميول والاهتمامات الشخصية. في هذه الفترة كانت النشاطات كلها تجري على صعيد المخيم مع توفر الحرية الكاملة في اختيار الفتيان الآخرين و«الاختلاط بهم» في شتى مباريات المخيم وواجباته. بذلك أصبح بالإمكان فرز جماعات الأصدقاء المتبرعمة والتعرف إليها من جهة وكذلك التعرف بصورة تقريبية أيضاً إلى قيمة مثل هذه العوامل الشخصية لدى الفئتين التجريبيتين في المرحلة رقم2.

المرحلة الثانية، وقد خططت باعتبارها مرحلة تشكيل جماعات فرعية متساوية ما أمكن في العدد وتركيب الأعضاء، إذ كان على كل جماعة أن تشارك على نحو منفصل في نشاطات تشتمل على أعضاء الجماعة كلهم. وقد اختيرت النشاطات انطلاقاً من مقدار شدها لانتباه الأفراد وجذبها لاهتمام المجموعة ككل، علماً أن النشاطات المختلفة كانت توفر أوضاعاً مختلفة يمكن لأفراد الجماعة كلهم

أن يجدوا فيها فرصاً للمشاركة و«التألق». أما المكافآت التي أعطيت في هذه المرحلة فقد وضعت كلها على أساس وحدة الجماعة. لا على أساس فردي خاص.

المرحلة الثالثة، وقد خططت لدراسة العلاقات المتبادلة بين الجماعتين التجريبيتين، تلك العلاقات التي نشأت حين دفعت هاتان الجماعتان إلى الاحتكاك:

1) في سلسلة من النشاطات والأوضاع التنافسية.

2) في أوضاع محبطة قليلاً، رتبت بحيث تكون أفعال جماعة منها محبطة للأخرى. والتزاماً بمكتشفات دراسات الإحباط، لم تقدم التجربة أية إحباطات خاصة بالأفراد، بل إن أفراد الجماعة كلهم كانوا ينظرون إلى الإحباطات التي واجهوها باعتبارها إحباطات لجماعتهم ككل. وقد أوليت عناية كبيرة بحيث لا يقع اللوم في هذه المواقف المحبطة على الكبار المشرفين على تلك المواقف، بل على جماعة الفتية الآخرين. ولقد نجح مسعانا هذا إلى حد كبير.

كذلك تم اختيار النشاطات الخاصة في هذه المراحل أو الفترات الثلاث من بين تلك النشاطات التي أبدى الفتية أنفسهم تفضيلهم لها. كما وقتت زمنياً حسب متطلبات المراحل الثلاث للدراسة. وهكذا فإن النشاطات والمواقف الحياتية التي شارك فيها الفتيان كانت ذات قيمة واقعية جاذبة. ولم تكن مجرد مواقف ومهمات وضعت من قبل كبار أو اختيرت من بين خيارات محدودة جداً. ولسوف نصف هذه النشاطات والإجراءات المحددة مع مكتشفات كل مرحلة.

لكن قبل أن نقدم المزيد من الوصف التفصيلي، لا بد من التوكيد على بضع نقاط ذات صلة وثيقة بالطرق التي جرت فيها المراقبة ودور الكبار المشرفين على المخيم. فمن المعروف جيداً أن الأفراد يتصرفون تصرفاً مغايراً حين يعلمون أنهم موضع مراقبة أو دراسة، خاصة إن كان المراقبون أو الدارسون من علماء النفس. ولم يكن بإمكاننا أن «نسمح» بوقوع مثل هذا الأمر لدى تقييمنا للنتائج أو تفسيرها. لهذا السبب فقد ألححنا كل الإلحاح على كل من كانت له صلة بالدراسة أن يقول ما في وسعه للحيلولة دون أن يشك الطلاب في أن سلوكهم موضع مراقبة أو أن المراحل المختلفة لنشاطات المخيم كانت تسير وفق مخطط تجريبي (وسنذكر في مكان لاحق من هذه الدراسة بعض الأساليب المتبعة لتجنب استنتاجات كهذه) أما

الوالدون والصبية فقد اكتفينا بالقول لهم إننا نختبر أساليب جديدة في التخييم. وبالطبع، كان الوالدون على ثقة من أن صحة وسلامة أبنائهم ستكون مصونة بجميع الوسائل.

بعدئذ تم الحصول على مجمل المشاهدات من قبل مراقبين اثنين كانا من خريجي الجامعة.

دور الناظر هذا الذي أخذه الباحث لم يشك به أحد، وذلك طبقاً لما لاحظه المراقبون الرئيسيون وأفراد الإشراف الآخرون الذين أخذوا تعليمات تقضي بأن يراقبوا بدقة ظهور أية علامة تدل على العكس. لقد كان الصبية يأتون عادة للسيد موسي بغية إصلاح أمتعتهم الشخصية أو أمتعة المخيم وكذلك طلباً لمساعدته في نقل الإمدادات، التجهيزات إلخ... ولسوف توضح هذا الدور بعض الأمثلة عن ردود الفعل النموذجية التي قام بها الصبية تجاه السيد موسي. كما أن بالإمكان مشاهدة موقف الراعي الذي أخذه الناظر في رد فعل أحد الصبية إذ أخذا دور المستشار الأول للجماعتين التجريبيتين. كما كان لدى كل من هذين المستشارين مستشار مساعد يخضع لإشرافه المباشر وينفذ تعليماته. وبما أن المستشارين المساعدين كانا من المتمرسين في أنشطة المخيمات، فقد كان المستشاران الرئيسيان متفرغين تقريباً لمراقبة جماعتيهما وللبقاء معهما طوال فترة المخيم.

مع ذلك، فقد تلقى المراقبان الرئيسيان تعليمات في أن لا يسجلا أية ملاحظات في حضور الصبية ما لم يكن الموقف يتطلب تسجيلاً مباشراً لشيء ما، مثل مناقشة خاصة جداً ينبغي تسجيل «وقائعها». ما عدا ذلك، فقد كان المراقب ينسحب أو يسجل بصورة سرية بعض الملاحظات السريعة التي يكملها كل مساء بعد أن يرقد الصبية.

كذلك أعطيت التعليمات لعناصر الإشراف الأخرى، بما في ذلك المدير المسؤول عن المخيم، مدير النشاطات والممرضة، بأن يؤدوا واجباتهم في المخيم بصورة تنطبق تماماً مع الأنشطة والمراحل المخططة. كما كانت تناقش متطلبات التجربة الخاصة باليوم التالي، وبصورة تفصيلية، في كل ليلة بعد أن تؤخذ المشاهدات الرئيسية لليوم نفسه من المراقبين الرئيسيين. لذلك، وبقدر ما كان الأمر

يتعلق بالصبية، فإن الوضع كان طبيعياً وجذاباً كأي وضع في مخيم صيفي عادي. ولكي يكون الباحث الرئيسي متفرغاً أيضاً للمراقبة وكذلك لكي يتم توفير معايير التجانس بين الأشخاص الخاضعين للتجربة وعناصر هيئة الأشراف، فقد ظهر هذا الباحث في ساحة المخيم بوصفه ناظراً يدعى «السيد موسي». هذا الدور أعطاه، بالحقيقة، الحرية الكاملة لأن يكون في الأماكن والأوقات الحرجة، ولأن يقوم بأفعال غريبة دون أن يلفت انتباه الصبية. علاوة على ذلك، فقد كان من الممكن أحياناً أن يقول أقوالاً ساذجة وأن يوجه أسئلة ساذجة للصبية، حول مسائل يتوقع من كل فرد آخر من هيئة الأشراف أن يعرفها باعتبارها من البديهيات. مثال على ذلك، كان يتظاهر عادة بأنه لا يعرف الجماعة التي ينتمي لها الصبي، وكان أحياناً قادراً على استخلاص المعلومات التي لم يكن بالإمكان توفرها بالطرق الأخرى. حين كان السيد موسي يتعقب جماعته إلى مكان طعامها في نزهة. فقد صرخ الولد هيه.. سيد موسي... أسرع، فليس باستطاعتنا أن ننتظرك أبداً.

وفي آخر يوم، حين كانت تجري عمليات هدٍّ الخيام وتنظيف الساحة، كان «الناظر» مشغولاً بترتيب المعلومات والمعطيات فلم يظهر، الأمر الذي حدا ببعض الصبية للتذمر، حين لم يروه يؤدي وظيفته، بل إن أحدهم لاحظ «أين السيد موسي، بحق الجحيم؟ فهذه وظيفته».

وعلاوة على المعطيات التي جمعت نتيجة المشاهدة، فقد تم الحصول على اختيار كل صبي لصداقاته بشكل غير رسمي في نقطتين حاسمتين من التجربة. كذلك وضعت مخططات تبين ترتيبات القعود في الوجبات، اختيارات المقاعد، اختيار الفرق الرياضية، الشركاء أو الزملاء في مختلف الأنشطة والمواقف وذلك بالنسبة إلى كل يوم من أيام المخيم، علاوة على ذلك فقد حفظ سجل للبريد الصادر والوارد.

النقطة الأساسية التي كان ينبغي إبقاؤها في الذهن بغية فهم النتائج التي ستعقب تلك الدراسة هي أن المراقبين المساهمين اللذين ظهرا في دور المستشارين كان دورهما في المخيم أساسياً هو المراقبة. وقد ألححنا عليهما المرة تلو المرة هما وبقية عناصر الإشراف ألا يقوموا بدور القادة بالمعنى المعروف لدور القيادة الذي يقوم به الكبار في

مخيم للصغار. كما أعطيناهم التعليمات في أن يحددوا شروطاً للأنشطة التي يمارسها الصبية وأن يهتموا بسلامتهم وصحتهم، وأن يصححوا الأمور إذا ما تجاوز أحد الصبية الحدود. بذلك، لم يطلب إلى المستشارين ولا إلى القادة من الصبية الذين برزوا خلال سيرورة التجربة أن يمارسوا أي نوع بذاته من أساليب القيادة ديموقراطياً كان أم استبدادياً. كذلك لم يكن على عناصر هيئة الإشراف أن تفوض الصبية بالسلطة أو تقدمها لهم. وإذا ما لوحظ ميل لدى أي من أفراد هيئة الإشراف في إهمال أي من هذه التعليمات، فقد كان ينبَّه بشدة ويطلب إليه تصحيح خطئه. الهوة الأخرى التي حذر الباحث الرئيسي عناصر هيئة الإشراف من الوقوع فيها هي ميلهم لأن يندمجوا بهذه الجماعة أو تلك. وقد تبينت ضرورة هذا التحذير وأهميته الشديدة على نحو خاص خلال مرحلة العلاقات ما بين الجماعتين (المرحلة الثالثة) فقادة الصبية ومساعدوهم برزوا من صفوف الجماعتين خلال فترة التشكل الفئوي (المرحلة الثانية).

أما البرنامج اليومي للمخيم فقد كان يتشكل من الأنشطة التي أبدى الصبية أنفسهم ميلهم إليها. وقد وضع برنامج رسمي لهذه الأنشطة، خاصة خلال أيام المخيم الأولى (المرحلة الأولى) ومرحلة العلاقة ما بين الجماعتين (المرحلة الثالثة). مع ذلك فإن ظهور هذه الأنشطة في البرنامج بدا وكأنه تلبية لرغبات الصبية، وقد وضع تحت تصرف هيئة الإشراف كل ما تحتاجه من أدوات أساسية للقيام بمعظم هذه الأنشطة. مثال على ذلك، إذا ما تم التخطيط لنزهة على الأقدام فقد كانت تُوفر الخيام، الزوادات، الطعام، المعدات اللازمة وكأنما هم الذين طلبوها. لكن النقطة الخاصة التي كانت تنفذ إنما هي ترك الصبية مع معداتهم الخاصة عند تنظيم النشاط. وحتى اختتام التجربة، أي في نهاية المرحلة الثالثة، لم يطلب أحد إلى الصبية ولم يعمل أحد على تنظيمهم لكي يناقشوا فيما بينهم الأسلوب الذي يمكنهم به تنفيذ أنشطتهم وذلك انطلاقاً من أنه ينبغي أن يكون موقف الكبار قائماً على أن تلك القضايا هي قضايا الصبية أنفسهم، والمناقشات مناقشاتهم والتصرف تصرفهم. هذا الموقف يناقض تماماً الموقف المعتاد لقائد مخيم من هذا النوع. وقد تم تشجيع هيئة الإشراف على اتخاذ هذا الموقف بأسلوب أثبت نجاعته ألا وهو التمحيص اليومي لعلاقات هذه التجربة وأغراضها ككل في كل إجراء من هذه الإجراءات وخطة من هذه الخطط.

وبالإجمال، فإن مقتضيات المواقف، لا قيادة الكبار، هي التي دفعت بالجماعتين لأن تناقش قضاياها بصورة جماعية. فذات مرة، مثلاً، قدم المراقب الرئيسي لجماعته بطيخة كاملة، تاركاً مسألة تقسيمها لهم وحدهم. وفي مناسبة أخرى أعطيت أربعة ألواح شوكولاته كبيرة لكل فئة من 12 صبياً وذلك كمكافأة لأعمال صيدهم الجماعي. وقد ترك أمر تقسيم الشوكولاته والبطيخة وأساليب هذا التقسيم للصبية تماماً وبالطبع، فقد كان هؤلاء الصبية معتادين على مواقف مخيماتية تتخذ فيها قرارات من هذا النوع من قبل الكبار. لذلك كان أمراً بسيطاً نسبياً أن يسلم الأمر لهم وهذا ما تم بنجاح...

نتائج التجربة

ـ المرحلة الأولى

كانت خطتنا بالأساس تقوم على أن تكون الأيام الثلاثة الأولى من المخيم مرحلة التجمعات «الطبيعية» أو «التلقائية» التي تقوم على أساس ما يحب الصبية وما يكرهونه وكذلك على الاهتمامات المشتركة فيما بينهم، وذلك بهدف أساسي هو إلغاء، أو على الأقل التخفيف إلى أدنى حد من احتمال تفسير نتائج التشكلات الفئوية التي حدثت فيما بعد وكذلك العلاقات التي قامت فيما بينها انطلاقاً من الميول الشخصية للأفراد، بعضهم تجاه البعض الآخر.

ولقد نقل الصبية إلى المخيم في باص، وأقاموا بمجموعهم الأربعة والعشرين في مبنى واحد كبير في هذه المرحلة. كما أعطيت لهم الحرية الكاملة في أن يختاروا مقاعدهم، كراسيهم عند الوجبات، زملاءهم أثناء اللعب، فرقهم الرياضية..إلخ.. كذلك كانت الأنشطة تجري على صعيد المخيم كله.. أي من المحتمل أن يشمل النشاط صبية المخيم جميعاً.. كما اختيرت الأنشطة بحيث تفرض على كل صبي أن يحتك بالآخرين جميعاً وأن تعطي كلاً منهم الفرصة في أن يساهم فيها بطريقته الخاصة. مثال على ذلك السباحة، الكرة اللينة (ضرب من ألعاب الكرة)، كرة القدم، نزهات المشي لمدة ساعتين وكذلك عرض المواهب، الأنشطة الليلية، أنشطة الزمر الصغيرة، كلعبة البنغ بونغ، لعبة الحدوة (ضرب من ضروب اللعب)، صيد السمك، لعبة الطرة والنقش، لعب الورق....

خلال هذه الأيام الثلاثة، جرت مراقبة الكيفية التي بدأت الصداقات والتجمعات تتشكل بها وكذلك علاقات القادة ـ الأتباع. وعلى الأغلب، فقد برز القادة في أنشطة محددة ثم ترسخ دورهم بصورة مؤقتة فقط وكان يستمر عادة فترة استمرار النشاط ذاته، أي لم يكن هؤلاء الصبية بالضرورة هم الذين ارتفعوا إلى سدة القيادة أو المراتب العليا في مرحلة لاحقة من هذه الدراسة...

في نهاية المرحلة الأولى، وأخذ الصبية بصورة غير رسمية، وفي فترة من فترات «النشاط الحر»، لإجراء مقابلات غير رسمية، بحجة الحصول على اقتراحات تتعلق بالأنشطة المفضلة وبتحسين المخيم، وقد تم خلال هذه المقابلات التعرف إلى الاختيارات التي قام بها الصبية لصداقاتهم وذلك بصورة عرضية حيث تم تسجيلها من قبل أحد أفراد هيئة الإشراف الذي كان يختفي خلف ستارة..

بعدئذ استخدمت اختيارات الأصدقاء التي تم الحصول عليها بصورة غير رسمية في وضع تصنيفات الشعبية (أي مخططات اجتماعية). هذه المخططات بينت، كما بينت دراسات أخرى وكذلك المشاهدات، أن الصبية كانوا قد بدؤوا بتشكيل مجموعات أصدقاء تتألف من صبيين أو ثلاثة أو أربعة وقد أفادت هذه المخططات في العمل كمعيار بالغ الأهمية في توزيع الصبية على إحدى الجماعتين التجريبيتين في مرحلة التشكل الفئوي التي أعقبت تلك المرحلة (أي المرحلة الثانية). ولقد تم توزيع أشخاص التجربة على الجماعتين التجريبيتين بعد دراسة وتمحيص وبغرض محدد هو شق جماعات الأصدقاء التي بدأت بالتكون. مثال على ذلك، إن أبدى صبيان ميلاً واحدهما للآخر، فقد كان أحدهما يوضع في جماعة والآخر في جماعة ثانية، وإذا كان قد حدث خيار لأكثر من صداقة واحدة، فقد كنا نحاول أن نضع الصبي في الجماعة التي تحوي أقل عدد من خيارات أصدقائه. وفي حالة وجود تجمعات كبرى من الأصدقاء فقد كانت تُعتمد معايير أخرى سنذكرها فيما بعد كأساس لتشكيل الانقسام ذاته.

في بداية المرحلة الثانية ـ أي مرحلة التشكل الفئوي التجريبي ـ كان عدد خيارات الأصدقاء المعطى لأفراد الجماعة التجريبية الخاصة أقل من عدد خيارات الصداقة المعطى لأفراد الفئة التجريبية الأخرى. وقد أطلق على إحدى هاتين

الجماعتين اسم «الشياطين الحمر» وعلى الأخرى اسم «البلدغز» (ضرب من الكلاب). لذلك، سيساعدنا كثيراً أن نشير إلى هاتين الجماعتين باسميهما، رغم أنهما كانتا، في تلك المرحلة من التجربة، غير موجودتين إلا على الورق. وكما يبين الجدول رقم1، فإن 35.1 بالمائة فقط من مجمل الصداقات التي عقدها الصبية الذين سيصبحون من جماعة «الشياطين الحمر» خصصت لجماعتهم. أما بقية أصدقائهم، وهم الثلثان تقريباً، فقد وضعوا في جماعة البلدغز أي الفئة الأخرى.

كذلك كان 35% فقط من مجمل أصدقاء الصبية الذين سيصبحون «بلدغز» هم من البلدغز فعلاً، و65 بالمائة من الأصدقاء الذين اختاروهم وضعوا في جماعة «الشياطين الحمر».

ولقد تم تحقيق التساوي بين الجماعتين التجريبيتين في المرحلة الثانية بالنسبة إلى المحاولات الأخرى ما أمكن، وذلك دون خرق مقتضيات نتائج المخطط الاجتماعي، علماً بأنه تم التركيز بصورة رئيسية على بعض الخصائص كالقوة الجسدية مثلاً والحجم، والمهارة في بعض الألعاب والذكاء وتصنيفات الشخصية التي كانت قد أجريت مسبقاً من قبل علماء نفس مختصين وفي اختبارات خاصة.

الجدول رقم1

مجمل خيارات الأصدقاء، نهاية المرحلة رقم1

خيارات جرت من قبل:	خيارات جرت على من سيصبحون شياطين حمراً	من سيصبحون بلدغز
من سيصبحون شياطين حمراً	%35.1	%64.9
من سيصبحون بلدغز	%65.-	%35.-

- المرحلة الثانية

هذه المرحلة هي فترة التشكل الفئوي التجريبي وقد دامت خمسة أيام. فقد تم إعلام الصبية، بعد الإفطار، أنه سيتم تقسيم المخيم إلى فئتين كي يسهل أكثر القيام بالأنشطة المفضلة لكل فئة. ثم قرئت أسماء كل فئة وخصص، من أجل تمييز الفئتين، اللون الأحمر لإحداها واللون الأزرق للأخرى. بعدئذ أعلمت الفئتان أن

بإمكانهما أن يقررا أي مبنى ستختاره كل منهما. وقد حدث أن صوتت الفئة الحمراء (التي أطلق عليها فيما بعد اسم الشياطين الحمر) على البقاء في المبنى القديم بينما اختارت الزرقاء الانتقال إلى المبنى الجديد.

ولقد توقعنا أنه قد يكون من الصعب على بعض الصبية أن يتقبلوا هذا الانشطار إلى فئتين. لهذا السبب فقد قامت سيارات، بعد أن تم الانتقال إلى المبنى الجديد مباشرة، بنقل كل جماعة، وبصورة منفصلة، من المخيم إلى نزهة بعيدة وتناول وجبة خارج المخيم، وهي الأنشطة التي كانت تحظى بالأفضلية لدى معظم الصبية. وقد أنفق على تلك الوجبة بسخاء إذ كانت تتضمن شرحات من اللحم تشوى على نار في العراء هذا الإجراء قضى بالحقيقة على الانزعاج الذي شعر به بعض الصبية بعد أن انفصلوا عن أصدقائهم الجدد. لكن أحد الصبية ويدعى توماس، بكى لمدة عشر دقائق بعد إعلان الانشطار، إذ اقتضى ذلك فصله عن أحد أفراد المخيم الذي كان قد عقد صداقة معه.

في المرحلة الثانية، تم فصل الجماعتين التجريبيتين جسدياً إلى أقصى حد مستطاع وذلك بصورة رئيسية من خلال تخطيط أنشطتهم التي ستجري على أرض المخيم أو بعيداً في المناطق المجاورة للأبنية ومناطق اللعب بصورة لا تلتقي فيها الفئتان. إذ كانت الفئتان تقيمان في مبنيين منفصلين وتأكلان على طاولات منفصلة، وتتناوبان حراسة المخيم وتأمين خدماته بشكل منفصل، وتقومان بنزهات المشي ورحلات التخييم الليلية على نحو منفصل أيضاً وكذلك كان شأن السباحة وسواها من الأنشطة الأخرى. وسرعان ما وجدت الفئتان أماكن سباحتهما الخاصة بعيدة بعضها عن البعض الآخر، بل عن أحدها، وهو مسبح البلدغز، بقي سراً على الفئة الأخرى.

كذلك كانت أنشطة المرحلة الثانية تقتضي من أفراد كل فئة أن يتعاونوا لتحقيق أهدافهم بصورة جماعية. فإضافة إلى نزهات المشي ورحلات التخييم الليلية والسباحة. فقد كانت تنفذ أنشطة جماعية أخرى. مثال على ذلك، كان لكل جماعة مهمة «اصطياد كنز» وهي المسألة التي كان يتعين حلها بصورة جماعية، كما كانت تشترك في ألعاب كلعبة الفاصولياء مثلاً حيث يتعين على كل فرد من الجماعة أن

يجمع أكبر عدد من حبات الفاصولياء بحيث يمكن لجماعته أن تفوز بالمكافآت إذا ما جمعت العدد المطلوب. وكانت المكافأة هي عشرة دولارات تعطى للجماعة الفائزة كي تنفقها على هواها.

هذه الأنشطة كانت، بالطبع، من تخطيط هيئة الإشراف وكان الصبية يشاركون بها بحماس شديد. مع ذلك كانت تترك الحرية لكل فئة بحيث تساهم في تلك الأنشطة بطريقتها الخاصة. علاوة على ذلك، فإن حجم المخيم والفئتين أتاح الفرصة للصبية لأن يختاروا أنشطة أخرى أيضاً. كما انصرف قدر لا بأس به من جهد الجماعة لتحسين حجراتها الخاصة وتطريز الإشارات والشعارات على قمصان أفرادها وكذلك، من أجل صنع نماذج وإشارات وتجهيزات ألعاب...إلخ. كما كان لدى كلتا الفئتين مخابئ خاصة عملت كل منهما، وبصورة جماعية، لتحسينها..

تطوير البنى الداخلية للجماعة:

إن الحصيلة الرئيسية لهذه المشاركات لدى كلتا الفئتين، خلال المرحلة الثانية إنما كانت تشكل تنظيمات أو بنى محددة داخل الجماعة ذاتها. ونعني بالبنية داخل الجماعة، ببساطة، ذلك التطور للمواقع المراتبية التي احتلها بعضهم بالنسبة إلى البعض الآخر وكذلك الأدوار التي توزعها الأفراد ضمن وحدة ـ الجماعة والتي تراوحت بين أعلى موقع وأدنى موقع. في نهاية المرحلة الثانية، تم الحصول مرة ثانية وبطريقة غير رسمية على خيارات الأصدقاء. علاوة على ذلك، تم تطوير الأدوار المراتبية ضمن كل جماعة طبقاً للمحاولات التي بذلها كل فرد منها لافتتاح أنشطة الجماعة وتقبل أو رفض محاولات كهذه يقوم بها أفراد الجماعة الآخرون، وكذلك درجة المسؤولية التي يتحملها كل منهم في التخطيط لأنشطة الجماعة وتنفيذها، إضافة إلى المبادرة والفعالية في كسب الثناء للجماعة أو الجزاء وما شابه من أمور أخرى...

مع نهاية المرحلة الثانية بدت جماعة البلدغز وحدة أكثر تماسكاً وتنظيماً وأحسن أداء لواجباتها من جماعة الشياطين الحمر (وكان من السهل أن يرى المرء) أن الشقة بين قادة هذه الجماعة وأغلبية أفرادها أكبر بكثير من مثيلتها لدى جماعة البلدغز...

الاندماجات داخل الجماعة ونتاج الجماعة:

خلال هذه المرحلة قامت كل جماعة، وذلك جنباً إلى جنب مع تشكيل البنية الجماعية المحددة تقريباً تلك التي تناولناها باختصار هنا، بتطوير مشاعر قوية خاصة بالجماعة قوامها الإخلاص والتعاضد والتطابق الداخلي في الجماعة يوضحه رد الفعل الداخلي في الجماعة تجاه أولئك الذين استمروا في الاختلاط أو أرادوا الاختلاط بأفراد الفئة التجريبية الأخرى بعد عدة أيام من حصول الانقسام بين الجماعتين. فقد وصم، مثلاً ثلاثة من أفراد «الشياطين الحمر» بالخيانة وهم، هستون، تيلور ومارشال بل راحوا يتلقون التهديدات إلى أن انقطعوا عن الصبية الذين كانوا قد عقدوا صداقات معهم في المرحلة الأولى إلا أنهم باتوا من جماعة «البلدغز». وفي اليوم الرابع من المرحلة الثانية وهو اليوم الذي حلت فيه هذه المسألة تماماً، جرى تذكيرهم بهذه الخلفية وبميلهم للتكلم عن أصدقائهم السابقين بإشارات نصف مازحة يشيرون فيها إلى «البلدغز الذين هم بين ظهرانينا» (ويقصدون هستون، تيلور ومارشال). في هذه المرحلة، بدا الأمر أشبه بالمزحة بالنسبة إلى الصبية المذكورين أيضاً. لكن فيما بعد وحين عاد أحد المستشارين من رحلة ضرورية قام بها إلى حجيرة فرد من أفراد الجماعة الأخرى، قابله أفراد جماعة بالصراخ «خائن، خائن».

في اليوم الخامس، وحين أعلم أحد أفراد «البلدغز» جماعته بأن أحد «الشياطين الحمر» يريد الانضمام إلى جماعتهم، أطلق البلدغز على هذا الشيطان الأحمر اسم «الخائن» لأنه يريد أن يتخلى عن جماعته (وذلك حين كان هذا الصبي قد اصطدم مع شو، قائد جماعة «الشياطين الحمر».

بيد أننا سنكون قد خرجنا بانطباع خاطئ للغاية إن أخذنا هذه الظاهرة على أنها تدل على العداء بين الفئتين في هذه المرحلة. بل على العكس، فرغم أن صبية كل الفئتين كانوا يبدون الرغبة في مواجهة الفئة الأخرى في الوقائع الرياضية، إلا أنه لم يكن قد حدث أي عداء أو خصومة بينهما.

وفي اليوم الخامس، قام ثلاثة من أكبر أفراد البلدغز مركزاً بزيارة غير رسمية لحجرة الشياطين الحمر حيث استقبلهم هؤلاء بالترحاب وحسن الضيافة...

الانقلابات في اختيار الصداقات في المرحلة الثانية:

أحد الأسئلة الهامة التي طرحتها الدراسة إنما كان: هل ستؤدي هذه العلاقات الداخلية في الجماعة التي أقيمت تجريبياً إلى إحداث تغييرات أو انقلابات في روابط الصداقة التي ولدت في المرحلة الأولى انطلاقاً من نقاط التشابه بين الأفراد وميولهم؟ لقد تم في نهاية المرحلة الثانية تسجيل اختيارات الأصدقاء من خلال أحاديث غير رسمية أجريت مع الصبية. لكن لا بد من التوكيد أنه خلال تبادل الأحاديث أوضح للصبية أنهم أحرار في أن يذكروا أسماء من يفضلون أن يكونوا معهم من أفراد المخيم كله، أي أفراد جماعتهم وأفراد الجماعة الأخرى، أيضاً.

ولقد تبين أنه حدثت انقلابات في اختيار الأصدقاء الأمر الذي دلت عليه بوضوح تام مشاهداتنا السلوكية أيضاً. (فخلال المرحلة الثانية، كانت هناك كثير من الحالات التي تجاهل فيها أصدقاء سابقون بعضهم بعضاً أو أخفقوا في الاستجابة لنداء صديق سابق). والجدول رقم 2 يقدم لنا خيارات الأصدقاء بالنسبة لكلتا الفئتين في نهاية المرحلة الثانية....

الجدول رقم 2

مجمل خيارات الأصدقاء نهاية المرحلة الثانية

خيارات جرت من قبل:	خيارات جرت على:	
	شياطين حمر	بلدغز
شياطين حمر	%95	%5
بلدغز	%12.3	%87.7

ـ المرحلة الثالثة:

العلاقات بين الجماعتين

هذه المرحلة دامت خمسة أيام تقريباً واشتملت على جعل الفئتين التجريبيتين ـ وكل منهما ذات بنى داخلية متفاوتة وصداقات داعمة ضمن الجماعة ذاتها ـ تقيمان علاقات فيما بينهما ذات طبيعة تنافسية ومحبطة قليلاً، وقد خططت مواقف الإحباط بطريقة بدت بصورة عامة وكأنما سببتها لكل فئة الفئة الأخرى.

فقد أعلن في صبيحة اليوم الأول من المرحلة الثالثة عن سلسلة من المباريات التنافسية على نحو بدت معه وكأنها تجري بناء على طلب الصبية. كما كانت الخطة بالنسبة إلى كل جماعة أن تتلقى عدداً معيناً من النقاط أو الرصيد للفوز بمباريات رياضية خلال الأيام القادمة ولتحقيق التميز في أداء واجبات المخيم كتنظيف الحجرات مثلاً، وقد كان نظام النقاط هذا كما شرح شفهياً لكل جماعة من الجماعتين وقدم لهما مكتوباً على الورق، بسيطاً وواضحاً. لكنه كان يسمح ببعض التلاعب من قبل هيئة الإشراف في النقاط التي تعطى لدى التفتيش على النظافة أو الحراسة أو... إلخ.

لذلك، كان من الممكن إبقاء عدد النقاط التي تحصل عليها كل جماعة ضمن نطاق قابل للتجاوز حتى نهاية المباراة تقريباً وبذلك يبقى التنافس بين الجماعتين على أشده. ففي شد الحبل اليومي سجل للفئة الفائزة خمس نقاط، كما سجلت 15 نقطة لها في كل مباريات الكرة اللينة، كرة القدم، وكرة اللمس. أما تفتيش المبنى فكان يعطي 10 نقاط للفئة الفائزة والحراسة والكناسة تتراوح بين نقطة و10 نقاط لكل فريق. ونظراً لأن واجبات كهذه كانت تؤدى على نحو مستقل، فإن هذا التلاعب لم يثر أية شبهة. ومنذ البداية، كانت هيئة الإشراف قد اتفقت على أن الفريقين متماثلان تقريباً في الألعاب الرياضية من حيث الحجم والمهارة التي يتمتع بها أفراد كل منهما.

وقد تم الكشف عن الجائزة التي ستعطى للفئة الفائزة بالكثير من الإعجاب ـ 12 سكيناً رباعية ـ النصل من سكاكين التخييم، بحيث ينال كل فرد من أفراد الفريق الفائز سكيناً. كما وضعت ملصقة ذات مقياسين لوحة الإعلانات، بحيث تسجل فيهما علامات كل فريق، هذه الملصقة استقطبت فيما بعد اهتمام الفريقين المتنافسين.

لكن ستكون آثار هذه الفترة من المباريات التنافسية أوضح إذا ما عرفنا عدد النقاط التي جمعتها كل فئة خلال الأيام الثلاثة الأولى:

الجدول رقم3

اليوم	البلدغز	الشياطين الحمر
1	26	16
2	46.5	41.5
3	89.5	49.5

بيد أن آثار الألعاب التنافسية لم تكن مباشرة. فقد لاحظ المراقبون جميعاً أن كلتا الفئتين كانت في البداية تتمتع «بروح رياضية عالية». مثال على ذلك، قام الفريق الفائز وهو فريق البلدغز، وبصورة تلقائية، بتحية الخاسرين بعد المباراة الأولى، كما رد الخاسرون، رغم أنهم كانوا قد تبعثروا في الملعب، بتحية جماعية مماثلة للفريق الفائز، هذا الأمر تكرر بعد مباراة كرة القدم في اليوم الثاني، لكن مع تقدم المباريات بدأت التحية تتغير. إذ بدأت على شكل «2-4-6-8 الذين نقدرهم» يتبع ذلك اسم الفريق الآخر ثم تحولت إلى «2-4-6-8 الذين نقد... ـ نكرهم» (يمكن فهم الهتاف حين نعلم كيف حور التلاميذ كلمة appreciate إلى appre-hate).

الأيام الثلاثة الأولى من المرحلة الثالثة بدأت بشد الحبل بين الفريقين، وكان أفراد الفريق ينظمون أنفسهم ويبذلون مع بعضهم كل جهد للفوز. لكن فريق الشياطين الحمر خسر المباراة الأولى وقد مثّل رد فعلهم تجاه الخسارة واحداً من تشوهات الإدراك الحسي الكثيرة التي حدثت في هذه المواقف التنافسية بين الفئتين. إذ كان الشياطين الحمر جميعاً مقتنعين بأنهم خسروا لأن «الأرض لم تكن مناسبة لنا». وقضوا معظم وقتهم الصباحي وهم يناقشون هذا الأمر كما يناقشون خطتهم للمباراة التالية. في اليوم التالي تمكن الشياطين الحمر من جر البلدغز عبر الخط الفاصل وبدا وكأنهم سيفوزون. لكن قائد البلدغز بدأ سلسلة من صيحات التشجيع لفريقه، الأمر الذي أدى، وبصورة واضحة، لإحداث «شدة ثانية» تمكن البلدغز إثرها من استعادة موقعهم ومن ثم إلحاق الهزيمة بالشياطين الحمر كرة ثانية. هذه المرة، برر الشياطين الحمر هزيمتهم بالاتفاق على أن البلدغز «عملوا شيئاً ما للحبل».

وقد غلب على هذه المباريات، لاسيما خلال اليومين الأولين من إجرائها، أن كانت تشد من البنية الداخلية للجماعة وتجعل الإخلاص لها أكثر

فقد قضى البلدغز قدراً كبيراً من وقتهم وهم يسترجعون نشوة انتصاراتهم، مبرزين مآثر كل منهم، ساكبين الثناء على أفراد الجماعة ككل...

ومع استمرار المباريات، كان التنافس بين الجماعتين والعداء يتزايد شيئاً فشيئاً. فخلال لعبة واحدة، حذر عضو هيئة الإشراف أحد الشياطين الحمر من شرب الكثير من الماء لأنه قد يمرض، فصاح في تلك اللحظة لامبرت، أحد البلدغز، بصوت ساخر «دعه يشرب ما استطاع، إنه شيطان أحمر» بعدئذ كثيراً ما صارت تتزايد مظاهر عداء كهذه.

وكما تبين من النقاط المسجلة، فإن فريق البلدغز كان في المقدمة في اليوم الأول وظل في المقدمة. وقد اتفق جميع المراقبين الكبار على أن الفريقين كانا متوازيين تماماً من حيث مهارة اللاعبين الأفراد، إلا أن فريق البلدغز كان أكثر فاعلية كفريق منظم، وكما رأينا، فقد أثبت الفريق هذه الحقيقة. بل حتى الشياطين الحمر كانوا مدركين لتلك الحقيقة، إذ قال بري، مساعد قائد الفريق في اليوم الثالث «مشكلتنا أننا لا نتعاون» لكن كفريق، بدأ الشياطين الحمر يردون على خسارتهم المتزايدة تزايداً واضحاً بكيل السباب للبلدغز ونعتهم بـ «اللاعبين القذرين». كما كانوا واثقين من أنهم يمكن أن يفوزوا لو أن البلدغز لم يكونوا «غشاشين كثيراً». إذ كانوا يقولون «على الأقل، نحن نلعب لعباً حسناً» وخلال المباريات كانت تتطاير منهم نعوت مثل «غشاشين» «لاعبين قذرين» لتنصب على رؤوس البلدغز.. ولم تنته المباريات حتى كانت هذه النعوت مرادفات لكلمات البلدغز لدى الشياطين الحمر. وبالطبع كان البلدغز ينكرون كل الإنكار تهماً من ذلك النوع.

على أن الأثر التراكمي لتلك المباريات أدى لحدوث احتكاك كبير بين الجماعتين ولإحباط كبير لدى الشياطين الحمر، هذه الحقيقة تنقلها بصورة موضوعية التعابير العامة للبلدغز الفائزين وللشياطين الحمر الخاسرين، وذلك من خلال الصور التي كانت مباشرة تعقب كل نصر يسجله البلدغز في سلسلة المباريات الرياضية.

فالبلدغز كانوا مزهوين بنصرهم كل النصر، أما الجائزة التي وزعت عليهم، أي الاثنتا عشرة سكيناً، كلها فقد وضعوها في سطل مبطن بقماش للحيلولة دون إحداث خدش فيها. بعدئذ راحوا يعصبون عيني كل واحد منهم ثم يمضي إلى السطل ليلتقط منه سكينه. وبذلك، لم يتح حتى لأفراد الفريق ذوي الموقع الرفيع ميزة اختيار اللون المفضل لديهم...

أما الشياطين الحمر فقد تظاهروا بأنهم غير مهتمين بالسكاكين التي فاز بها البلدغز غير أن حدة شعورهم بالخسارة كشفها فعلاً ما رواه أحدهم، وهو دارلتون، عن حلم رآه في تلك الليلة التي فاز بها البلدغز: «أنت تعلم، كنت أمس أفكر بتلك السكاكين كثيراً وكنت أرغب كثيراً لو أننا فزنا بها إلى درجة حلمت معها الليلة الماضية بتلك السكاكين. لقد حلمت بأن كل ما أستطيع أن أراه حولي هو سكاكين وأنني بدأت ألتقطها وأضعها في حقيبة. لكن حين كنت على وشك اللعب بها تماماً استيقظت». أما خجلهم كفريق من سوء أدائهم في المباريات فقد ظهر في هذا القول الذي صدر عن أحد أفراد الفريق من ذوي الموقع الأدنى: «جي، من الأفضل أن نفوز بمباراة اصطياد الكنز تلك وإلا لن يكون باستطاعتنا أن ندعو أنفسنا باسم الشياطين الحمر بعد الآن».

لقد كان فريق الشياطين الحمر، وبصورة أساسية بسبب رد فعل شو، سيء التنظيم إلى حد كبير إثر الهزيمة وقد ظلوا كذلك حتى اليوم الذي أعقب انتهاء المباراة، حين وقع على الشياطين الحمر هجوم من قبل البلدغز.

إحباطات الجماعة ـ الداخلية المخططة

إثر دورة المباريات التي جرت بين البلدغز والشياطين الحمر في المرحلة الثالثة، رتبت المواقف بحيث بدت كل من الجماعتين تعرقل طريق الأخرى أو تحبطها. وكما لاحظنا، فإن خسارة المباريات كانت تشتمل على إحباط خطير بالنسبة إلى الشياطين الحمر كفريق. الأمر الذي أدى، وبصورة أساسية بسبب ردود فعل شو، قائد الفريق، إلى إضعاف البنية الداخلية للفريق في ذلك الحين. لقد كان انسجام شو مع زمرة مساعديه أشد مما هو مع الفريق ككل. وقد صب جام حقده على أفراد فريقه ذوي المرتبة، الدنيا بعد الهزيمة، بل حاول أن يقيم علاقات ودية

مع الأفراد ذوي المراتب الرفيعة من الفريق الآخر المنتصر. مع ذلك، فقد امتزج صراع الفئة الداخلي بالعداء المتزايد تجاه الفريق الآخر الذي بات يكنه معظم الأفراد، وخاصة ذوي المراتب الأدنى. وقد خطط أعضاء هيئة الإشراف مواقف عدة تتضمن إحباطات للفئتين بحيث تبدو وكأن اللوم فيها يقع على الفئة الأخرى. لكن موقفاً واحداً فقط تم تنفيذه حتى النهاية وذلك بسبب فعاليته البالغة والظروف المحبطة الأخرى التي نشبت عنه.

ففي مساء اليوم الذي حقق فيه البلدغز نصرهم على الشياطين الحمر في سلسلة المباريات الرياضية ومباريات المخيم، طلب إلى كلتا الفئتين أن تحضر حفلة في قاعة الطعام. وقد عبر أعضاء هيئة الإشراف غير المرتبطين علانية بأي من الفئتين، عن أسفهم الشديد لأن الصبية كانوا يعيرون بعضهم بعضاً بالألقاب ويتقاتلون. هنا، هب أفراد كل من الفئتين للدفاع عن أصحابه، واضعين اللوم كله على الفئة الأخرى. فرد أعضاء الهيئة على هذا التصرف، من تبرير ـ الذات ولوم الطرف الآخر، بدعوة الفريقين كليهما لحفلة عسى أن تكون مناسبة ينسون بها ما سلف «ويفتحون صفحة جديدة». غير أن الخطة كانت تقضي، من خلال التوقيت الدقيق وإثارة اهتمام البلدغز بصورة غير مباشرة بشيء آخر في تلك اللحظة، أن يصل الشياطين الحمر إلى قاعة الطعام قبل البلدغز ببضع دقائق، وقد تمكن المراقبون الرئيسيون من تنفيذ تلك الخطة، دون أن يشعر أي من أشخاص التجربة في كلتا الفئتين بأن وراء ذلك التوقيت خطة.

على طاولة الطعام كانت هناك مرطبات، بوظة وكعك. وقد هُشِّم نصفها أو خرِّب أو سُحِق بحيث تبدو وكأن شيئاً حدث لها أثناء عبور الطلاب أما نصفها الآخر فقد ظلَ سليماً ومبهجاً للنظر. وصل الشياطين الحمر فقيل لهم أن يخدموا أنفسهم بأنفسهم وأن يتركوا للبلدغز حصتهم. وكما نعلم، فإن الشياطين الحمر كانوا هم الفريق المهزوم وقد ظهر لديهم الكثير من الإحباط والحسد تجاه البلدغز لفوزهم بالسكاكين ذات القيمة الرفيعة.

وهكذا حين رأوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام مرطبات ومأكولات نصفها شهي منعش ونصفها مهشم مسحوق، فإن الشياطين الحمر، ودون تعليق، مدوا أيديهم

إلى الحصة السليمة ونقلوها إلى طاولتهم. في تلك اللحظة وصل البلدغز. ولدى رؤيتهم ما تركه لهم الشياطين الحمر وما أخذوه لأنفسهم، احتجوا مباشرة وذلك بتقطيب جباههم وإبداء ملاحظات عدائية موجهة للشياطين الحمر («خنازير» «فاسدين» وعبارات احتجاج أخرى). في البداية كان موقف الشياطين الحمر هو موقف الرضى عن الذات، مبررين عملهم بكلمات «من يصل أولاً يأخذ أولاً» وهي العبارة التي أصبحت التبرير العام الذي تمسك به جميع أفراد الفريق.

ناقش البلدغز فيما بينهم إمكانية قذف الشياطين الحمر بكعكتهم المهشمة لكنهم امتنعوا عن ذلك أخيراً، انطلاقاً من أنها، رغم تهشمها، لا بد أن تكون حسنة المذاق، فمضوا إلى طاولتهم وراحوا يكيلون الشتائم والسباب للشياطين الحمر، ناعتيهم بكلمات وألقاب بذيئة مثل «خنازير» «خنازير نتنة وضيعة»، «خنازير قذرة»... إلخ) ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها البلدغز نعت الخنازير للشياطين الحمر، رغم أن الشعور السائد لديهم هو أنه مناسب تماماً للموقف. لقد سبق لهم أن نعتوهم من قبل «بالخنازير» و«الخنزرة» و«لطش» معظم معدات المخيم. كما استخدموا لهم نعوتاً أخرى مثل «فاسدين وسخين» «أوباش» (وقد سجلت هذه النعوت الأخيرة بكثرة أثناء تبادل الإهانات والشتائم كما ظهرت على لافتات البلدغز وملصقاتهم) كذلك صبت على رؤوس الشياطين الحمر نعوت أشد سوءاً من ضمنها «حقيرون نتنون»، و«وسخون..» كما كانت هنالك هتافات جماعية مثل «2-4-6-8، الذين نقدّ ـ نكرههم.. الشياطين الحمر، الشياطين الحمر، الشياطين الحمر».

بعدئذ مشى هول، رئيس فريق البلدغز الرياضي، الهوينى إلى طاولة الشياطين الحمر وعلى سيمائه كل الازدراء ثم لوح بسكينه أمامهم، بينما كان الشياطين الحمر يتناولون مرطباتهم بسخط شديد. وقد ظل قادة الفريق أكثر هدواً ورزانة من بقية الفريق لدى الهجوم «غير المبرر».

فشو، مثلاً، لم يقل شيئاً أما لي، مساعده الرئيسي، فقد أمر الفريق بأن «يتجاهلوا» الأمر، لكن بصورة خاصة دارلتون، كاتفيلد، فينويك وهاردينغ ـ وهم جميعاً في الدرجات السفلى من سلم مراتبية الفريق فقد ردوا بتعيير البلدغز بالنعت الذي كان قد انتشر بينهم من قبل هو «لاعبون قذرون» و«غشاشون».

وحين أنهوا مرطباتهم، اندفع شو ولي ومعظم أفراد الشياطين الحمر من قاعة الطعام مسرعين إلى النهر. وفي اللحظة التي كان فيها دارلتون يغادر القاعة شاهد البلدغز يلقون بصحافهم الوسخة وكرتونات البوظة على طاولة الشياطين الحمر، فاحتج وفي الحال اشتبك في عراك مع أحد البلدغز، إلا أن أحد المستشارين تدخل فأوقفه لكن في تلك اللحظة أخرج لامبرت (وهو واحد من البلدغز كان في المرحلة الأولى صديقاً حميماً لدارلتون) سكينه الجديدة ثم أشهر نصلها، الأمر الذي استدعى التدخل لمنعه من التهديد بها.

بعد هذه الحفلة، شوهد شو مرة ثانية يتحدث بصورة ودية مع هول من فريق البلدغز، ثم انسحب أكثر وأكثر من الفريق وبات في الأغلب صامتاً لا يبادلهم الحديث. وقد لاحظ المراقب أن «شو لا يتصرف كقائد». من جهة أخرى، فإن أفراد الفريق ذوي المرتبة الأدنى كانت قد ألهبت حماستهم عدوانية البلدغز وهكذا حين أصيبت ساق أحد البلدغز بأذى في حادث عرضي قال فينويك من فريق الشياطين الحمر: «من المؤسف أنه لم يقتل نفسه».

لقد أثارت حادثة الحفلة تلك، وهي الحادثة التي نظر إليها البلدغز على أنها من فعل الشياطين الحمر، مواقف إحباط أخرى كما كانت بداية لسلسلة من الغزوات والمعارك التي توجب إيقافها حالاً وبكل الوسائل الممكنة.

ففي الصباح التالي، وأثناء الإفطار، وسّخ الشياطين الحمر طاولاتهم عامدين متعمدين وذلك بإلقائهم عليها الفتات، الحليب، الكاكاو..إلخ كي يجعلوا مهمة تنظيفها شاقة بالنسبة إلى البلدغز الذين كان دورهم في التنظيف ذلك اليوم. وقد وافق شو على هذا التصرف رغم أنه شوهد هو ولي بعد الإفطار يثرثران مع هول أحد أفراد البلدغز. لكن حين شاهد البلدغز الطاولة الوسخة قرروا أن يزيدوها وسخاً على وسخ وأن يتركوها كما هي. إلا أن كرين، قائد البلدغز، اعترض على ذلك، بيد أن هول والآخرين هم الذين تغلبوا. حينذاك انضم كرين إليهم بتوسيخ الطاولة أكثر فأكثر بالكاكاو والسكر والسوائل إلخ... وسرعان ما غدت الطاولة تعج بالنحل والزنابير وسواها. كما علق البلدغز على الجدران ملصقات ملأى بالتهديد والوعيد والشتائم الموجهة إلى الشياطين الحمر، ثم تركوا قاعة الطعام. إلا أن معظم

تلك الملصقات كانت معلقة قرب طاولة البلدغز وفيما يلي أمثلة عما كانت تحتويه من شعارات: «الشياطين الحمر خنازير»، «الشياطين الحمر أوباش فاسدون»، «الشياطين الحمر ـ بنات، بنات بائسات»، «نحن لدينا فريق».

عند الغداء جهز البلدغز الطاولات، واضعين أواني الطعام الخاصة بالشياطين الحمر على الطاولة الوسخة الملأى بالحشرات. فثارت ثائرة هؤلاء حين رأوا طاولتهم. ومزقوا كل ملصقة قريبة منهم. هنا تدخل المشرف طالباً إلى الجميع الوقوف إلى جانب طاولاتهم تحقيقاً للتناسق فوقف الشياطين الحمر بجانب الطاولة إلا أنهم تحركوا بعد ذلك مباشرة إلى الطاولة الواقعة في الجانب الآخر من القاعة بعيداً عن البلدغز وخلال الوجبة، كانت حدة الألقاب والنعوت التي راحوا يتبادلونها تزداد شيئاً فشيئاً. أخيراً اصطف أفراد الفئتين بعضهم في مواجهة البعض الآخر وشرعوا يتراشقون الفضلات، مواد الطعام، الإسفنج، الأدوات الأخرى، قاذفين بها بعضهم البعض الآخر.

وهكذا لم يكن باستطاعة أي من الجانبين أن يثبت من الذي بدأ القتال (رغم أن المراقبين ذكروا في تقريرهم أن أحد الصبية ألقى بإسفنجة إلا أن التصرف كان سريعاً إلى درجة اختلفوا معها في تحديد المصدر الذي جاءت منه الإسفنجة). لكن كلا الجانبين كان على ثقة من أن الجماعة الأخرى هي التي بدأت القتال.

وحين بدأ الصبية يلقون بسكاكين المائدة والصحون بعضهم على البعض الآخر، وبدأ الشجار يهدد بالتحول إلى صراع جسدي عنيف، فقد تدخل أعضاء هيئة الإشراف بسرعة لكنهم لم يوقفوا القتال إلا بجهد جهيد.

عند هذه النقطة، تقرر إيقاف المرحلة الثالثة من التجربة مباشرة والتركيز على تحطيم البنى الداخلية للجماعتين، وكان القرار يقضي بإيقاف الصراع الشديد الدائر بين الجماعتين بجميع الوسائل اللازمة ثم وضع مباشرة برنامج للمخيم يشترك فيه الصبية جميعاً ويمارسون أنشطتهم على صعيد المخيم ككل. أي أن التجربة، من وجهة نظر التحكم بالموقف، كانت قد انتهت عند تلك النقطة. أما التعليمات التي أعطيت لجميع المشرفين فقد كانت تقضي بإزالة العداء ما أمكن بغية إعادة الجميع إلى منازلهم وهم يشعرون بالارتياح. ولم تجر أية محاولة منهجية لتحقيق التكامل

بعد المرحلة الثالثة. غير أنه تم الحصول على قدر كبير من المعلومات وكثير من المؤشرات الهامة التي يمكن أن تساعد في الدراسات المستقبلية لتكامل الفئات العدوانية وإزالة العدوان، وهي المسألة الملحة التي ينبغي معالجتها.

ضمن هذا السياق، ينبغي النظر إلى الأحداث التي أعقبت العراك أثناء الغداء. فقد بذل المراقبون الرئيسيون والمستشارون المساعدون وكذلك مدير المخيم جهوداً صادقة لمنع أي صراع آخر ولمباشرة الأنشطة التي خطط لها بحيث تجري على نطاق المخيم ككل. كما ألقيت موعظة في هذا المنحى ونصيحة شفهية، بهدف وقف الشجارات التي بدأت بأسرع ما يمكن.

في حوالي الساعة 2.30 من عصر ذلك اليوم كان الشياطين الحمر في الطابق العلوي من مبناهم يطلقون النعوت القبيحة على أفراد البلدغز القلائل الذين كانوا في الخارج والذين كانوا يردون بنعوت وأوصاف أقبح بعدئذ بدأ بعضهم يرشق البعض الآخر بالتفاح الأخضر، ثم حدثت مباشرة معركة بكامل قوى الطرفين، نجم عنها تحطيم نافذتين. خلال هذه المعركة، حاول شو، قائد الشياطين الحمر، أن ينسل في البداية من القتال وأن يغير على مبنى البلدغز. لكن حين أخفقت محاولته هذه، انسحب من القتال وتراجع إلى الطابق العلوي حاملاً معه بطيخة كانت الجماعة قد قطفتها من الحديقة. أما بقية الشياطين الحمر، بقيادة لي الذي كان في السابق قد نصح الشياطين الحمر «بتجاهل» البلدغز، فقد اشتبكوا مع البلدغز قرب مبنى الشياطين الحمر. لكن المستشار المشرف على فريق البلدغز اندفع مسرعاً إلى أرض المعركة وأطلق صافرته طالباً إليهم أن يكفوا عن القتال. فانسحب البلدغز انسحاباً بطيئاً إلى منطقتهم، فيما دخل المشرف إلى حجرة الشياطين الحمر فرأى لي وقد شرع ينظف الأوساخ. لكن حين هم هذا المشرف بتقديم المساعدة له رفض لي مساعدته، انطلاقاً من أنه لن يساعد أحداً من البلدغز كما أبدى أفراد آخرون من فريق الشياطين الحمر رغبتهم في أن يتركهم ذلك المشرف وشأنهم. وقد أبدوا استياءهم تماماً من محاولة المشرف فرض السلام حين لم يكونوا قد «صفوا الحساب» بعد. عند هذه النقطة، قام بعض البلدغز بمهاجمة الحجرة ثانية قاذفين خصومهم بالتفاح الأخضر. فخرج المشرف من الحجرة وأمر البلدغز بالتوقف. إلا

أن اثنين من البلدغز رفضا الأمر قائلين إن الفريق كله سيكون ضده إذا ما حاول إيقافهم. فأجاب المشرف بأنه سيوقف كل فرد منهم شخصياً إن اقتضى الأمر. وأخيراً أقنع أربعة من البلدغز بأن يساعدوه في تنظيف حجرة الشياطين الحمر. بعدئذ صعد إلى الطابق العلوي حيث التقى بالشياطين الحمر الذين كانوا جميعاً يأكلون البطيخ في تلك اللحظة، وقال لهم «لا قتال بعد الآن» فاحتج البعض بأن الشياطين الحمر لم تتح لهم فرصة للاقتصاص. ثم قال أحدهم «دع شو يقرر» وحين وافق شو على وقف إطلاق النار، قبل الشياطين الحمر قراره. لكن حين تذمر هاردنغ من أن البلدغز دخلوا مبناهم في حين أنه لم يسمح لهم بدخول مبنى البلدغز، أرسلهم ذلك المشرف في الحال ليقوموا بزيارة لمبنى البلدغز.

حينذاك بدا وكأن القتال سيتوقف. لكن أفراد المراتب الدنيا من فريق الشياطين الحمر كانوا ما يزالون يتكلمون عن الثأر والانتقام، وكان فريق البلدغز ما يزال راغباً في أن يستعد «للطوارئ». خلال ذلك العصر، قامت كلتا الفئتين بحملات سرية لجمع التفاح الأخضر. وقد شوهد الشياطين الحمر يقومون بحملتين كما التقطت صور لهم من بعيد. هذه السرية والتخفي إنما كانا يدلان على أنهم يجمعون التفاح لغارة قادمة. وقد كان هذا بتأثير الشياطين الحمر الأدنى مرتبة، لكن حين لاحظ الشياطين الحمر أن بعض البلدغز يجمعون التفاح الأخضر أيضاً، فقد خططوا للقيام بغارة على مبنى البلدغز وقد نفذت هذه الغارة حين كان البلدغز غائبين. (لقد قال البلدغز إنهم لم يجمعوا التفاح من أجل القيام بغارة بل «تحسباً للطوارئ فقط»). وحين عاد البلدغز إلى حجراتهم، تصاعدت الصرخات: «ذهب تفاحنا». ثم قال وود وهو من ذوي المراتب الدنيا «إنها الحرب». بيد أن كرين نادى جماعته ووضع معهم تفاصيل غارة سيشنونها على الشياطين الحمر حين يكون هؤلاء في فترة الطبخ وأعطاهم تعليمات بأن يستردوا التفاح الذي سرق منهم فقط. لكن واحداً من الشياطين الحمر، وكان قد عاد إلى المخيم من مكان الطبخ، رأى الجماعة الأخرى مجتمعة فأسرع ينقل الخبر للشياطين الحمر. إلا أن البلدغز شنوا غارتهم وعادوا بالتفاح المسروق إضافة إلى تفاحات أخر. في تلك اللحظة، كان الشياطين الحمر يعودون إلى المخيم من مختلف الاتجاهات. ثم مضوا، يقودهم شو، إلى مبناهم، أما مشرفوهم فلم يكونوا قد وصلوا بعد. تدخل أحد المشرفين من فريق البلدغز

وبناء على إصراره في أن يحل السلام، اختير هول، القائد الرياضي الذي كانت تربطه بشو ولي من فريق الشياطين الحمر أواصر مودة، لأن يكون هو بعثة السلام. فوافق على الفكرة وصاح بالبلدغز «أغلقوا أفواهكم الكبيرة. سأرى إن كان باستطاعتنا أن نحل السلام. إننا نريد السلام».

ثم ذهب هول إلى حجرة الشياطين الحمر إلا أن الباب أغلق في وجهه. فنادى بهم أن البلدغز لم يفعلوا شيئاً سوى أنهم استردوا تفاحهم وأنهم ينشدون السلام. إلا أن تفسيره لم يلق إلا الرفض ونواياه السلمية لم تحظ إلا بالسخرية. ثم اضطر للفرار بعيداً عن المبنى بعد أن سقط عليه وابل من التفاح الأخضر. فقد كان الشياطين الحمر يشتعلون غضباً. ولم يستطع شو، الذي كان صديق هول، أن يكون ذا نفع له أو لأي من البلدغز. (وهو لم يقترب من هول مذ بدأ القتال عند الغداء). لقد كانوا مصممين جميعاً على «تصفية الحساب» مع البلدغز. إلا أن المشرفين ألزموهم بأن يأووا إلى أسرتهم.

وعلى الرغم من أن الشياطين الحمر كانوا مرهقين ـ حتى ـ الموت إثر ما بذلوه من جهد في ذلك اليوم، فقد أفلحوا في أن يستيقظوا ويرتبوا ملابسهم الساعة الثانية صباحاً وفي نيتهم أن يشنوا غارة على البلدغز. مشروع الغارة هذا كان بتخطيط الشريحة العليا من الفريق وبقيادة شو ومساعديه. إلا أن المراقب الرئيسي ومساعده أوقفا الغارة، هما اللذان كانا ينامان في المبنى نفسه، وذلك حين أوقع أحد المغيرين وعاء مليئاً بالتفاح كان سيستخدم كسلاح أساسي في الغارة... وبعد العودة إلى أسرتهم، قاموا بمحاولة ثانية في الساعة السادسة صباحاً باءت هي الأخرى بالفشل. وفي الصباح التالي أرغمت كلتا الفئتين على إلقاء الذخيرة (التفاح) تلك التي كانوا قد تعبوا كثيراً في جمعها وخزنها.

على أنه يمكن رؤية درجة العداء الذي قام بين الجماعتين رؤية واضحة من خلال الملصقات التي صنعها الصبية وعلقوها في قاعة الطعام (وقت الغداء) وكذلك في مبنى كل منهما خلال الغارات.

تلك الملصقات هي في كل الحالات من صنع الصبية ذوي المراتب الأدنى في كلتا الجماعتين. وهذه الحقيقة، إضافة إلى الأدلة الأخرى بما في ذلك خصيصاً

تصميم الشياطين الحمر ذوي المراتب الدنيا على «تصفية الحساب»، إنما تدل على أن الأشكال التي يظهر بها العداء ما بين الجماعات والتنافس ما بين أفراد الجماعة ذوي المراتب الدنيا قد تكون أحياناً أكثر حدة مما هي لدى الأفراد الأعلى مرتبة. كما يبدو أن أفراد المراتب ـ الدنيا الذين يناضلون أكثر للحصول على مركز ضمن الجماعة، يمكن أن يجتازوا أمداء أكبر في محاولتهم الحصول على الاعتراف بهم وذلك بإبدائهم اندماجاً أشد بالجماعة وإخلاصاً أكبر لها. وفي مواقف كهذه، يكون العداء تجاه الجماعة الأخرى مظهراً من مظاهر الاندماج بالجماعة والإخلاص لها...

بعد المرحلة الثانية، وكما أشرنا من قبل، كانت التجربة قد انتهت رسمياً. أما بقية الأيام في المخيم فقد قضيت مع بذل كل الجهود الهادفة، عن طريق إجراءات التخييم المألوفة، لإزالة آثار الاحتكاك التي خلفها النزاع بين الجماعتين. وقد تركت فترة ما بعد التجربة آثاراً طيبة، بالحقيقة إذ خفضت قدراً كبيراً من التوتر الذي نشأ، بحيث أنه لم يحدث بعد ذلك أي قتال جماعي. وبرزت أدلة كافية على أن الصبية قد استمتعوا بالمخيم.

في هذه المرحلة، أعيد تفريق طاولات قاعة الطعام التي كانت قد وضعت بحيث تسمح لكل جماعة أن تأكل كفئة مستقلة، ووزعت هذه الطاولات بحيث يمكن لكل الصبية أن «يختلطوا» معاً. كما عمل المشرفون على تشجيعهم لفعل ذلك، وبعد محاولات الإقناع التي قام بها المشرفون أنفسهم، بدأ الصبية يقيمون حفلات عيد ميلاد مشتركة ويشعلون نيران مخيمهم معاً وما شابه من أعمال. أما المباريات الفردية كالسباقات نهاراً والأعمال البهلوانية ليلاً وما شابه فقد كانت تقام بطريقة تتيح للصبي الفرصة في أن يتألق كفرد لا كعضو من جماعة. وعلى الرغم من أن الفئتين بقيتا في مبنيين منفصلين، إلا أنهما كانتا تقومان بمهمات المخيم بصورة مشتركة وتشعلان نيران المخيم معاً وما شابه من أعمال. أما المباريات الفردية كالسباقات نهاراً والأعمال البهلوانية ليلاً وما شابه فقد كانت تقام بطريقة تتيح للصبي الفرصة في أن يتألق كفرد لا كعضو من جماعة.

ولعل الحدث الذي كان أشد فعالية في تفتيت الجماعتين إنما كان مباراة الكرة اللينة التي جرت على نطاق المخيم ككل والتي تم فيها اختيار أفضل اللاعبين من

كلتا الفئتين لكي يباروا على أرض المخيم فريقاً آخر قدم من البلدة المجاورة. في هذه المباراة، اشترك الصبية كأفراد مخيم وليس كأفراد مجموعات خاصة. وقد هتفوا جميعاً للمخيم (باستثناء توماس الذي أدخل في هتافه الهتاف للبلدغز.) في تلك المباراة فاز فريق المخيم بسهولة، فطغى إحساس عظيم بالفخار المشترك، مع ذلك يجب أن ندرك أن على جهودنا المستقبلية في دراسة التكامل بين فئات فرعية متعادية ألا تبدأ بتوحيد الفئات الفرعية من أجل صراع آخر ضد فئة فرعية أخرى أيضاً. فهذا الإجراء يؤدي إلى قيام احتكاكات بين الوحدات الاجتماعية الكبرى وإلى صراع ذي أبعاد أكبر.

لقد عمل المشرفون، كما لاحظنا من قبل، على تشجيع امتزاج الصبية. ولعل الأمر الذي يثير الدهشة أنه لم يحدث في الظروف الجديدة امتزاج أكثر مما كان قائماً فعلاً. فترتيبات الجلوس عند تناول الوجبات، وإقامة الصداقات...إلخ ظلت كلها تسير وفق خطوط الفئات ـ الخاصة بصورة إجمالية. (لكن قد يكون جديراً بالذكر هنا أننا لم نحصل على اختيارات الأصدقاء عملياً عقب انتهاء المرحلة الثالثة، نظراً لأنه بدا من المحتمل كثيراً أن مثل هذا التصرف قد يثير الشبهة لدى الصبية)..

لقد تُرِكَ أمر الجلوس إلى مائدة الطعام لأهواء الصبية. وهكذا فإن الصبية القلائل الذين بدؤوا يجلسون إلى طاولة تتكون بغالبيتها من عناصر الفئة الأخرى، كان بقية رفاقهم يطلبون إليهم الالتزام بفئتهم. وتبين في اليوم الأخير من المخيم أن هناك أربعة صبية فقط يجلسون إلى طاولات يشغلها أفراد من الفئة الأخرى. في تلك الليلة طالب أربعة من جماعة البلدغز أن يتم إشعال نار المخيم على نحو منفصل. «نريد أن تكون لنا نارنا الخاصة»، «إنها ليلتنا الأخيرة في هذا المخيم ونود الانفراد بأنفسنا»، ولم يوافقوا على إشعال نار مشتركة إلا بشق النفس إثر محاولات مضنية بذلها المشرفون لإقناعهم.

إذن رغم الجهود التي بذلها قادة المخيم، فقد كان هناك ميل واضح لاستمرار التشكلات الفئوية. كما كانت تظهر، بين الحين والحين، الألقاب القديمة والأغاني القديمة الموجهة للفئة المضادة، رغم أن مواقف النزاع كانت قد مضت وانتهت...

ملاحظة ختامية

هذه الدراسة للتشكل الفئوي وللعلاقات ما بين الفئات ما هي إلا محاولة أولية لفهم العوامل البعيدة التي تؤدي لحدوث الاحتكاك والتوترات بين التجمعات البشرية، بهدف نقل الدروس المستفادة من أجل دراسة التكامل بين الجماعات. وإنها لتثبت كثيراً من الأشياء التي كتبها علماء الاجتماع سابقاً وعلماء النفس أخيراً فيما يتعلق بتشكل الفئات ـ الخاصة وأدائها لوظائفها. كما أن النتائج المستخلصة عن العلاقات الفئوية القائمة بين فئتين مشكلتين تجريبياً في مواقف تنافسية بطبيعتها ومحبطة للفئات قيد البحث، تؤكد أيضاً ملاحظات علماء الاجتماع وسواهم عن العلاقات بين الفئات الصغيرة في المواقف الحياتية.

إن المفهوم الأساسي الذي قامت عليه هذه الدراسة وسواها من الدراسات إنما هو المبدأ القائل إن ردود فعل الفرد تجري ضمن أطر مرجعية تساهم في صنعها كل من العوامل الداخلية والخارجية بأسلوب مترابط وظيفياً.

هذا يعني تبعاً لهذه الدراسة الأولية، أنه ينبغي فهم ردود أفعال الأفراد طبقاً للإطار الجماعي الذي تحدث فيه، إضافة إلى المساهمات التي يقدمها هؤلاء الأفراد لهذا الإطار الجماعي. والإطار الجماعي لا يتكون فقط من الجماعة ذاتها، من علاقاتها والمعايير التي تحكم نشاطاتها كجماعة خاصة، بل من علاقات هذه الجماعة بالجماعات الأخرى والمعايير التي تنشأ، بناء على هذه العلاقات، بين الجماعات. هذا، ولا نعتقد أن ثمة أملاً في أن نفهم مواقف الأفراد تجاه أفراد من جماعات أخرى دون أن نضع هؤلاء الأفراد ضمن أطر جماعية من هذا النوع. لهذا السبب، فإن المحاولات التي تبذل لتغيير التحيز الفئوي والانحياز الاجتماعي والتخاصم، أو مواقف الانسجام أو الإعجاب المتبادل بين فئتين طبقاً لحاجات أو دوافع الفرد وحدها، إنما هي محاولات عاجزة عن مواجهة الحقائق المعروفة فيما يتعلق بالسلوكات والمواقف المتبادلة بين الفئات، بل هي بالأحرى غير مجزية حين تشير إلى طرق لتغيير التوترات الفئوية أو حتى تخفيفها بطريقة الترابط المنطقي.

إن مكتشفاتنا هذه تدل على أن تأثيرات المواقف الجماعية والمساهمات الفردية في الجماعة تنعكس حتى في التمييزات البسيطة نسبياً، الأحكام، الإدراكات

الحسية وردود الفعل الأخرى لدى الفرد. والاحتمال الذي تشير باتجاهه هذه النتيجة إنما هو دراسة تأثيرات المواقف الجماعية، العلاقات ما بين جماعة خاصة وجماعة أخرى، التغيرات التي تحصل في المواقف القائمة ما بين جماعة وجماعة أخرى في تجارب مخبرية محكمة، كتلك التي تستخدم حالياً في الدراسات الجارية على الأحكام والإدراكات الحسية. كذلك تقدم هذه الدراسة الكثير من الأمثلة على الاتجاهات العامة التي تنعكس في الاستجابات الحسية البسيطة. مثال على ذلك، رأينا في المباريات التنافسية أن أفراد الفريقين المتضادين كانوا متشددين كثيراً في تصيد أتفه الأخطاء التي يرتكبها خصومهم أو يزعمون أنهم ارتكبوها. فمثل هذه الأخطاء أو الأخطاء المزعومة سرعان ما كانت تثير صيحات الاحتجاج من قبل الجماعة المعنية، وبكاملها تقريباً. كذلك فإن أي نجاح كان يحققه لاعبوهم كان يثير صيحات الزهو والفخار لديهم وفي حالات النزاع التي كانت فيها الأخطاء المرتكبة غير واضحة، فإن كلتا الفئتين كانت تقف ضد الأخرى صفاً واحداً لا يتزعزع، مطالبة الحكم أن يثبت للخصم أنه كان على خطأ، ساردة كل أنواع «الملاحظات» التي تؤكد موقفها. غير أن الدراسات التي تستفيد من عبر كهذه في ظروف مخبرية تجريبية تسمح بإجراء قياسات دقيقة ما تزال بعيدة، لم تتحقق بعد.



العدوان الدولي

العدوان الدولي

يصور تولستوي في رواية «الحرب والسلم» مفهوم التاريخ تصويراً لا نظيراً له من حيث الجوهر. فهو يرى إلى الأحداث التي تقع للإنسان، على الصعيد القومي والدولي، باعتبارها معقدة إلى درجة لا محدودة وترتبط ارتباطاً شديداً بدوافع ونزوات عدد هائل من الأفراد المسببين، ويبت بها إلى حد كبير الكثير من عوامل المصادفة إلى درجة تتحدى التحليل العقلاني. حجته هذه، رغم ما فيها من إقناع، لا يتقبلها الباحثون في الوقت الحاضر، وانطلاقاً من المستوى الذي بلغته الأسلحة في ترسانات الدول العظمى اليوم وما تمثله من قدرة على التدمير، فقد بات فهم التوترات والأزمات الدولية أمراً جوهرياً. زد على ذلك أن تطوير وسائل اللاعنف في تخفيف هذه التوترات ربما يعد اليوم المشكلة الأولى التي تواجه العلوم الاجتماعية.

وربما بسبب الضخامة الهائلة للأحداث العالمية، فإن الباحثون يشعرون بالحرية في أن يصفوا الأحداث التاريخية من منظورات كثيرة مختلفة، إذ يحاول كل منهم أن يفرض نظاماً خاصاً على معطياته بتبنيه توجهاً نظرياً معيناً أو بتركيزه على جانب محدد من المسألة قيد الدرس. هذه التوجهات تتفاوت، إن أردنا تسمية البعض، ما بين النظرية الماركسية التي تركز على الصراع الطبقي والتحليلات المضنية للأحداث السياسية والدبلوماسية التي أحاطت بالحرب العالمية الأولى، تلك التحليلات التي أجرتها بربارا تتشمان وبين الدراسات الذاتية جداً التي أجراها بروس كاتون على شخصيات القادة الميدانيين. والواقع أن أشد ما يفتن في قراءة التاريخ إنما هو التنوع الواسع في المناهج المؤدية إليه.

لقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور أسلوب حديث نوعاً ما وربما مثمر في دراسة جانب من جوانب السيرورة التاريخية ـ ألا وهو الصراع القومي والدولي. إنه ذو شقين ويشتمل على تطبيق نظريات العدوان السيكولوجية ومنهج صارم في البحث. هذا الاتجاه يمثل، ولا شك، القلق الشديد الذي يشعر به علماء الاجتماع

تجاه استخدام العدوان كوسيلة لحل النزاعات بين الجماعات والأمم، كما يمثل أملهم في تطوير أساليب تخفيف العداءات. ولعل المدى الذي بلغه قلقهم ذاك يجسده أخيراً ظهور عدد من الصحف والمجلات العالمية التي تهدف بصورة محددة لتطبيق مناهج البحث على قضايا ذات أهمية اجتماعية (مثلاً، صحيفة حل النزاع، صحيفة القضايا الاجتماعية..).

إن المقالتين اللتين اخترناهما لهذا القسم الذي يدور حول العدوان الدولي تقدمان لنا مستويات من التحليلات السيكولوجية مختلفة اختلافاً جذرياً. فالأولى، وهي بقلم إيفا فايرابند وروزالين فايرابند تجسد التطبيق العالمي المتعدد ـ المتغيرات لنظرية الإحباط ـ العدوان على عدم الاستقرار السياسي. أما الثانية وهي بقلم إتزيوني فتنقل إلى الصعيد الدبلوماسي بعض المبادئ المحددة التي ظهرت نتيجة دراسات مخبرية لمواقف مساومة بين شخصين، ومن هذه الدراسة تبرز بعض الاستراتيجيات المقترحة كوسيلة لتخفيف التوترات الدولية.

* * *

السلوك العدواني للدول، 1948 ـ 1962

دراسة تتناول عدة دول

بقلم: إيفو فايرابند ـ روزا ليند فايرابند

لقد وجدت نظرية الإحباط ـ العدوان تطبيقاً هاماً لها في دراسة عدوانية الفرد من خلال تحليل المتغيرات الكابحة والمحرضة التي تؤثر في الناس. ومع انتشار البحث الذي كتبه هوفلاند وسيرز عام 1940 حول الإعدامات بغير محاكمة والمحتوي على مؤشرات اقتصادية إقليمية عن الإحباط المجتمعي وحدوث العنف، فقد ظهر اتجاه يميل إلى تطبيق طراز الإحباط ـ العدوان على تكون الظاهرات الاجتماعية أيضاً. والبحث التالي يحاول بسط النظرية على نحو أوسع أيضاً بحيث تكون أساساً لدراسة الاستقرار السياسي الوطني لدى أمم عدة. إن المؤلفين اللذين يكتبان من منظور معين، يصوران بعض جذور الثورة والتغيرات السياسية العنيفة على صعيد البلاد بطريقة تشبه كثيراً تلك التي تسبب العنف الجماعي في المراكز المدينية وهي الطريقة التي تناولتها دراسات القسم الثالث.

ولسوف يلاحظ القارئ على نحو خاص عدة نقاط مثيرة للاهتمام في هذه الدراسة.

1) مشكلة قياس الإحباط ـ العدوان وقوى الكبح حين تُعامل الأمة كوحدة للدراسة.

2) الأساليب التي يستخدمانها في التوصل إلى تكهنات نظرية عن عدم الاستقرار السياسي في مقارناتهما بين العديد من الأمم.

3) استخدامهما لمفهوم التوقع فيما يتعلق بنظرية الإحباط ـ العدوان الأكثر تقليدية.

* * *

على الرغم من أن عدم الاستقرار السياسي هو مفهوم يمكن شرحه بأكثر من طريقة واحدة، فإن التعريف المستخدم في هذا التحليل يقصر معناه على السلوكات العدوانية ذات العلاقة بالسياسة. إنه، تحديداً، درجة أو مقدار العدوان الذي يوجهه أفراد أو جماعات ضمن نظام سياسي معين ضد جماعات أخرى أو ضد مركب أصحاب السلطة والأفراد والجماعات المرتبطة بهم. أو العكس، فنقول إنه مقدار العدوان الموجه من قبل أصحاب السلطة هؤلاء ضد أفراد أو جماعات أو ذوي سلطة آخرين ضمن الدولة.

وما إن يحدَّد هذا المعنى حتى تغدو الأبعاد النظرية لنظرية الإحباط ـ العدوان وتطويراتها في متناول اليد (دولارد وفريقه، 1939؛ ماير 1949؛ ماكنيل 1959؛ بوس 1961 بركويتز 1962). ولعل المسلَّمة الأساسية لهذه النظرية تؤكد «أن العدوان هو دائماً نتيجة الإحباط» (دولارد وفريقه، 1939) رغم أن الإحباط قد يؤدي إلى نماذج أخرى من السلوك، كالحلول البناءة للمشكلات القائمة مثلاً. زد على ذلك أنه من غير المحتمل أن يقع العدوان إن تم كبح السلوك العدواني بوسائل تترابط مع فكرة العقاب، أو قد يتحول إلى أشياء أخرى بدلاً من تلك التي يعتقد أنها هي العناصر المحبطة.

وإنها لواضحة منفعة هذه المفاهيم المعدودة. إذ نعرف أن عدم الاستقرار السياسي هو نوع من السلوك العدواني، لا بد أنه ينجم عن مواقف يعاني منها المجتمع من إحباط لم يتم التنفيس عنه. مثل هذه المواقف قد تكون من النوع الذي يتم فيه رفع مستويات التوقعات والمطامح والرغبات الاجتماعية لدى الكثير من الناس ولفترات زمنية طويلة ثم لا تجد ما يوازيها من مستويات التلبية والتحقيق.

إذن الفكرة هي: $\frac{\text{تلبية الحاجات الاجتماعية}}{\text{تشكل الحاجات الاجتماعية}}$ = إحباط منظومي

وتتجسد بهذه العلاقة. لقد حاولنا هنا أن نبحث في نمطين من المواقف التي يمكن أن تؤدي لخلق مستويات عالية من الإحباط المنظومي، على الرغم من أن هناك، بالتأكيد الكثير من الاحتمالات الأخرى التي يمكن دراستها.

قد يتطابق مفهوم العقاب مع القسر والإرغام الذي تتصف به الأنظمة السياسية، عند تطبيق فكرة الإحباط ـ العدوان على الجو السياسي. والحل البناء للمشكلة يكون مرتبطاً بالقدرات السياسية المتوفرة في الوسط المحيط وكذلك بالقدرات الإدارية والمشاريعية وسواها. بل الأكثر من ذلك، قد تكون فكرة التحويل مرتبطة بحدوث حالات من إلقاء المسؤولية على فئات من الأقلية أو نزعة عدوانية في الفلك الدولي أو في سلوك الأفراد.

وقد تم التوصل إلى الفرضيات العامة التالية بتطبيق نظرية الإحباط ـ العدوان على مشكلة الاستقرار السياسي:

1 ـ يكون الاستقرار السياسي متوقعاً في حالة افتقار الإحباط المنظومي نسبياً.

2 ـ إذا كان الإحباط المنظومي موجوداً يمكن التكهن ببقاء الاستقرار السياسي انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

آ ـ لا دور للمجتمع في الحكم، أي هناك افتقار كبير للشرائح الاجتماعية الوثيقة الصلة بالسياسة والقادرة على العمل المنظم.

ب ـ للمجتمع دوره في السياسة، أي أن الحلول البناءة لمواقف الإحباط متوفرة له أو متوقعة (كذلك فإن فعالية الحكومات وشرعية الأنظمة عوامل هامة هنا).

جـ ـ إذا كانت حكومة القسر الشديد قادرة على منع أعمال العدوان الصريحة ضدها، حينذاك يمكن توقع استقرار الدولة نسبياً.

د ـ إذا تم، كنتيجة لقسيرة الحكومة، التنفيس عن العامل العدواني أو تحويله إلى عدوان موجه ضد فئات من الأقليات، و/أو

هـ ـ ضد أمم أخرى، حينذاك يمكن التكهن باستمرار الاستقرار.

و ـ إذا كانت أعمال العدوان الفردية وافرة إلى حد يكفي لتأمين منفس، يمكن أن يحدث الاستقرار رغم الإحباط المنظومي.

3 ـ مع ذلك، وحين تغيب نسبياً هذه الشروط الأساسية، يمكن التكهن بأن يتخذ السلوك العدواني شكل قلاقل سياسية، وذلك نتيجة للإحباط المنظومي.

لكن يمكننا التوصل إلى جملة من الفرضيات المتعلقة بالسلوكات العدوانية الاجتماعية وبالإحباط أكثر نقاء وذلك بتفسير فرضية الإحباط ـ العدوان ضمن إطار نظريات الفعل الاجتماعي والسياسي والأنظمة السياسية (مرتون، 1949؛ بارسونز وشيلز، 1951.. إلخ).

المنهج

يدل على منهج دراستنا هذه إطار المشكلة العام، فاهتمامنا هنا لا يتعلق بالديناميكية التي يقوم عليها الاستقرار في أي بلد بعينه، بل بالعوامل التي تبت بالاستقرار ضمن الأنظمة السياسية الوطنية كلها. لذلك كان لا بد من تحليل أكبر قدر ممكن من الحالات، أو على الأقل عينة مناسبة من الحالات. من هنا، فإن الدراسة الحالية هي بحث شامل لعدة أمم، تم فيه جمع المعطيات وتحليلها فيما يتعلق بأكثر من أربع وثمانين دولة (أسماؤها مدرجة في الجدول رقم1). وهذه الطريقة التي تشمل أمماً متعددة والتي استخدمناها هنا ينبغي أن نفهمها على نحو مماثل للطريقة التي تستخدمها الدراسات الانتروبولوجية تماماً (وايتنغ وتشايلد، 1953؛ مردوك 1957: فايرابند 1962).

الجانب الهام في هذا البحث هو جمع المعطيات المتعلقة بتلك الأمم المتعددة. وعلى الرغم من أن المعطيات متوفرة حول المتغيرات البيئية للأنظمة السياسية من خلال برنامج يال للمعطيات السياسية، وكذلك أبعاد مشروعات الأمم والمسح الشامل ـ لأنظمة الحكم، فإن المعطيات المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي هي أكثر قدرة وأصعب جمعاً.

لقد قمنا، لإجراء بحثنا هذا؛ بجمع المعطيات المتعلقة بسلوكات الصراع الداخلي لدى أربع وثمانين أمة وعلى مدى خمس عشرة سنة أي ما بين 1948 ـ 1962. هذه المعطيات مستمدة من مصدرين: «آخر المعطيات عن شؤون العالم» و«الكتب السنوية التي تصدرها الموسوعة البريطانية». لقد نظمناها ضمن استمارة خاصة بحيث تُعلَّم كل حادثة من حوادث عدم الاستقرار بحسب البلد الذي حدث فيه وكذلك التاريخ والأشخاص ذوي العلاقة، وجود أو غياب العنف إضافة إلى خصائص أخرى ذات صلة بالأمر. وقد شكلت هذه المعطيات المسجلة على بطاقات خاصة مخزوناً من المعلومات يتعلق بحوالي 5000 حادثة.

دراسة رقم (1): تحليل للمتغير التابع للاستقرار السياسي

لكي نقيم سلسلة الاستقرار ـ عدم الاستقرار السياسي، فقد قمنا بتصنيف المعطيات التي جمعناها عن السلوكات المتعلقة بالصراع الداخلي. وقد تناولنا ترتيب حوادث عدم الاستقرار المحددة ضمن سلم تصنيفي من وجهة نظر الصحة التركيبية والمصداقية الناجمة عن الإجماع بالرأي على حد سواء (نيسفولد، 1964).

لهذا الغرض وضعنا سلماً من سبع درجات يتراوح بين الصفر (الذي يدل على الاستقرار الشديد) والستة (التي تدل على القلاقل الشديدة). كذلك تم تحديد كل درجة من السلم تحديداً ميدانياً وذلك طبقاً لأحداث خاصة تمثل مختلف درجات الاستقرار أو عدم الاستقرار، بحيث يمكن تقديم مثال عن كل بند نموذجي بالنسبة إلى كل درجة من درجات السلم. مثال على ذلك، الانتخابات العامة بند يترابط مع موقع الصفر في تعليمات التصنيف. واستقالة مجلس وزراء رسمية تدخل ضمن موقع الواحد على السلم، المظاهرات السلمية في الموقع رقم 3، الاعتقالات الجماعية في الموقع رقم 4، الانقلابات العسكرية في الموقع رقم 5 والحرب الأهلية في الموقع رقم 6.

أما مصداقية الإجماع بالرأي لسلم الشدة هذا فقد حصلنا عليها بأن طلبنا إلى القضاة تصنيف الأحداث نفسها طبقاً للتسلسل نفسه، فكانت نسبة الاتفاق بين المصنفين في توزيع البنود عالية تماماً وصلت إلى الـ 87%. كما أجريت تدقيقات أخرى على موثوقية الطريقة وذلك بأن قام مصنِّفان مستقلان بمقارنة توزيع البنود على مواقع السلم، فيما يتعلق بالمعطيات المستمدة من 84 بلداً ولفترة زمنية مقدارها سبع سنوات.

وباستخدام أداة التصنيف هذه، فقد تم التحقق من جوانب الاستقرار لدى الأربع والثمانين دولة التي تشكل العينة وعلى مدى السنوات السبع 1955 ـ 1961، كما قسمت البلدان إلى فئات بناء على الحادثة الأشد دلالة على عدم الاستقرار التي عرفتها خلال هذه السنوات السبع.

وهكذا، فقد وضعت البلدان التي عاشت حرباً أهلية ضمن الفئة 6، والبلدان

التي جرى فيها انقلاب عسكري ضمن الفئة5، والبلدان التي حدثت فيها اعتقالات جماعية ضمن الفئة 4 وهلم جرا. الغرض من هذا التوزيع هو قياس شدة (أو ماهية) حوادث عدم الاستقرار إضافة إلى كثرة هذه الحوادث (أو كميتها).

بعد التوزيع إلى فئات، قمنا بحساب المقدار الإجمالي لتصنيفات استقرار كل بلد. بعدئذ عملنا على ترتيب البلدان ضمن الفئات ذاتها وذلك بناء على المقدار الكمي الإجمالي هذا ـ والجدول رقم1 يقدم لنا نتائج التصنيفات.

في هذا الجدول، يمكننا أن نرى قبل كل شيء أن التوزيع غير متماثل. فعدم الاستقرار أكثر غلبة من الاستقرار ضمن دولة العينة، ذلك أن النسبة الكبرى من البلدان عرفت حادثة من حوادث عدم الاستقرار من الدرجة4 في السلم وما فوق. زد على ذلك أنه يوجد في كل موقع من مواقع السلم مجموعة من البلدان تلفت النظر لكن بصورة عامة نجد أن مواقع السلم الأشد دلالة على الاستقرار إنما تتضمن الدول الحديثة كما تضم أيضاً نثرات من الدول المتخلفة على نحو ملحوظ وبعض دول الكتلة الشيوعية. كذلك فإن الفئة الصغيرة التي تشكلها البلدان الأقل استقراراً والتي تحتل الموقع رقم 6 من الجدول، تضم بلداناً من أمريكا اللاتينية وآسيا والكتلة الشيوعية. في حين أن الولايات المتحدة، ولعل ذلك يناقض التوقعات، لا تندرج ضمن دول الموقع رقم1 على السلم رغم أنها تميل إلى جهة الاستقرار منه...

دراسة رقم (2): علاقة الإحباط الاجتماعي والحداثة بالاستقرار السياسي

ما إن تم جمع المعطيات المتعلقة بالمتغير التابع، أي الاستقرار السياسي، ثم حللت طبقاً لعواملها وصُنِّفت، حتى باتت الخطوة الرئيسية، أي البحث في مترابطات عدم الاستقرار، ممكنة. وقد تحققنا في هذه المحاولة من فرضيتين عامتين ومترابطتين:

1) بقدر ما يرتفع (أو ينخفض) تشكل الحاجات الاجتماعية في مجتمع بعينه وينخفض (أو يرتفع) مستوى تلبية هذه الحاجات الاجتماعية، يكبر (أو يقل) الإحباط المنظومي ويشتد (أو ينقص) الدافع إلى عدم الاستقرار السياسي.

2) إن الزيادة الشديدة أو النقصان الشديد، في نقاط مركب الحداثة في أي مجتمع من المجتمعات تميل لإحداث أكبر حد من الاستقرار في النظام السياسي في حين أن الموقع المتوسط في هذا يسبب أكبر حد من عدم الاستقرار (نيزنولد، 1964).

هذه الفرضيات تجسد الأفكار الأساسية لنظرية الإحباط ـ العدوان (ليرنر، 1958؛ دوتش، 1961؛ كترايت 1963). في الفرضية الأولى، سلمنا بأن التفاوت بين الحاجات الاجتماعية وإمكانيات تلبيتها دليل على الإحباط المنظومي، حيث يمكن تمثيل العلاقة طبقاً لما يلي:

انخفاض في تلبية الحاجات / ارتفاع في تشكل الحاجات = ارتفاع في الإحباط

انخفاض في تلبية الحاجات / انخفاض في تشكل الحاجات = انخفاض في الإحباط

ارتفاع في تلبية الحاجات / ارتفاع في تشكل الحاجات = انخفاض في الإحباط

ارتفاع في تلبية الحاجات / ارتفاع في تشكل الحاجات = انخفاض في الإحباط

وهناك عدد من الشروط الاجتماعية التي يمكن أن تلبي الحاجات الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع ضمن النظم الاجتماعية القائمة أو تتركها دون تلبية. ومن المؤكد أن عملية التحديث التي تجري في عصرنا الراهن تخلق حاجات جديدة ومطامح جديدة كما تؤدي على المدى الطويل إلى تلبيتها.

على أن فكرة الحداثة تشير إلى جملة من الظواهر الاجتماعية معقدة للغاية. إنها تتضمن تطلعات المجتمع وقدراته على إنتاج واستهلاك نطاق واسع وكميات كبيرة من السلع والخدمات كما تتضمن التطور الرفيع في مجال العلوم، التكنولوجيا، التعليم والتوصل إلى درجة عالية من المهارات المتخصصة، كذلك، فإنها تتضمن البنى الجديدة للتنظيم الاجتماعي والمساهمة الاجتماعية، جملة التطلعات الجديدة والمواقف والايديولوجيات الجديدة. هنا تخدم الدول الحديثة الغنية، بمركب نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بوصفها النماذج الأفضل للحداثة بالنسبة إلى دول المجتمعات التقليدية. ففي هذه الدول الانتقالية، نجد شرائح المجتمع النامية وذات العلاقة بالسياسة مساهمة كلها في الحياة العصرية. ويقول ليرنر (1957)، بالنسبة إلى إحداها، إنه ما إن تطَّلعْ المجتمعات التقليدية على أساليب الحياة الحديثة حتى تغدو، بلا استثناء، راغبة في المنافع المقترنة بالحداثة.

لكن قلما يكون وضع أهداف التحديث مراداً لتحقيقها، رغم أنه جانب مكمل للتحديث. ففكرة «ثورة ارتفاع التوقعات» (ليرنر، 1958) التي يعبَّر عنها أيضاً بـ «ثورة ارتفاع الإحباطات» تشير إلى الطبيعة المحبطة أساساً التي تتصف بها عملية التحديث. إن نهوض المجتمعات المتخلفة وتزايد وعيها لأنماط السلوك والتنظيم الحديثة المعقدة إنما يحمل معه الرغبة في تحقيق ذات المستوى الرفيع من التلبية. لكن، ثمة بون شاسع بين التطلعات وما يمكن تحقيقه على أرض الواقع، هذا البون يتفاوت كماً ونوعاً بين بلد وبلد. الأكثر من ذلك أنه يمكن الافتراض أن ذروة التفاوت بين أهداف المنظومة وتحقيقها وبالتالي الحد الأقصى من الإحباط، يقع في مكان ما في منتصف المرحلة الانتقالية ما بين المجتمع التقليدي وبلوغ الحداثة. ففي منتصف هذه المرحلة نجد أن معرفة الحداثة والتعرض للأنماط الحديثة يكونان كاملين أي عند سقفهما النظري، في حين تكون مستويات التطبيق العملي متخلفة إلى الوراء. قبل بلوغ هذه المرحلة المتوسطة النظرية، يكون التعرض والإنجاز كلاهما أدنى مستوى. لكن بعدها، يمكن للتعرض ألا يزيد، نظراً لأنه يكون قد بلغ مسبقاً مرحلة اكتمال الوعي، إلا أن الإنجاز يستمر في التقدم، وبذلك ينقل البلاد أخيراً إلى مرحلة الحداثة. وهكذا، مقابل المجتمعات الانتقالية، يمكن الافتراض أن المجتمعات التقليدية والحديثة هي المجتمعات الأقل إحباطاً وبالتالي يغلب عليها أن تكون أكثر استقراراً من المجتمعات الانتقالية.

إن الطريقة الأكثر مباشرة للتحقق من الإحباط المنظومي إنما تتم عبر البحث الميداني في البلدان الكثيرة وتوجيه استمارات الأسئلة والتقصي (انظر إكلز 1960، دوب 1960... إلخ) لكننا في هذه الدراسة تبنينا الطريقة الأبعد عن المباشرة والأقل شمولية.

إذ ترجمنا الأفكار النظرية المجردة حول تشكل الحاجة وتلبيتها إلى تعريفات محددة. ولتحقيق هذا الغرض، تمت العودة إلى المتوفر من المعطيات الإحصائية المتعلقة بالعديد من الأمم ثم اختيرت بضع مواد إحصائية كمؤشرات مناسبة. وقد توصلنا إلى النخبة التالية من المؤشرات. إذ اعتبرنا الناتج الوطني العام والاستهلاك الحروري بالنسبة إلى كل فرد وكذلك عدد الآباء والهواتف بالنسبة إلى كل وحدة سكانية هي مؤشرات لتلبية الحاجات. كما أدخلنا أيضاً ضمن مؤشرات التلبية عدد الصحف وأجهزة المذياع بالنسبة إلى كل وحدة سكنية، علماً بأن هناك الكثير من المؤشرات الأخرى المتعلقة بتلبية الحاجات المادية وسواها يمكن أن تخدم هذا الغرض.

وقد تحكم بعملية اختيار هذه المؤشرات قلة المعطيات وإمكانية توفرها. وللمؤشرات، بالطبع، دلالات مختلفة فيما يتعلق بتلبية مختلف الحاجات. زد على ذلك، أن دلالاتها قد تتفاوت ضمن المستويات المختلفة للوفرة أو الندرة النسبية. لذا يلزمنا قدر كبير من التنظير لاختيار المؤشرات واستخدامها على نحو حكيم. مثال على ذلك، يمكن لبلد من البلدان أن يكون فيه الكثير من الأطباء لكنه يعاني من نقص شديد في الهواتف. أو يمكن للاستهلاك الحروري، وذلك بعد نقطة معينة، ألا يكون مقياساً لتلبية أية حاجات أساسية غير ما يسد الرمق، في حين يمكن للناتج الوطني العام بالنسبة لكل فرد أن يفعل ذلك.

أما فيما يتعلق بتشكل الحاجات فقد اختير التعليم والتحضر كمؤشرين، وقد تأثر هذا الاختيار بفكرة التعرض للحداثة (ليرنر، 1958، دوتش 1961) إذ تم الإقرار بأن التعرض للحداثة هو آلية صالحة لتشكيل حاجات جديدة، ومما لا شك فيه أن التعلم والحياة في المدينة عاملان هامان من العوامل التي يحتمل كثيراً أن تؤدي إلى مثل هذا التعرض.

ولقد استخدمنا هذه المؤشرات الثمانية (الناتج الوطني العام، الاستهلاك الحروري، الهواتف، الأطباء، الصحف، أجهزة المذياع، التعلم والتحضر) لوضع دليل الإحباط ودليل الحداثة كليهما.

ثم قمنا بجمع المعطيات المتعلقة بكل متغير على مدى السنوات الواقعة بين 1948 ـ 1955 في حين أجرينا تصنيفات الاستقرار للسنوات الواقعة بين 1955 و1961، إذ يفترض أن تحدث مهلة زمنية قبل أن تتحول الإحباطات المحسوسة إلى عدوانات سياسية، أي قلاقل سياسية.

الجدول رقم 1

التوزع الكمي للبلدان بحسب درجة استقرارها السياسي النسبي 1955 ـ 1961 (علامة الاستقرار مقابل كل بلد)

النتائج

الاكتشاف الأساسي الذي خرجت به هذه الدراسة هو أنه بقدر ما يرتفع مستوى الإحباط المنظومي، طبقاً للمؤشرات التي اخترناها لقياس الإحباط، يشتد عدم الاستقرار السياسي. والجدول رقم2 يبين لنا هذه النتائج. فالبلدان المستقرة هي تلك التي تعاني أقل قدر من الإحباط المنظومي. وبالعكس، فإن البلدان التي يطغى عليها عدم الاستقرار السياسي هي تلك التي تعاني من وجود مستوى عالٍ للإحباط المنظومي، رغم أن هناك بعض الاستثناءات المثيرة للاهتمام.

كذلك، يعد كل مؤشر على تشكل الحاجة وتلبيتها ذو علاقة هامة بالاستقرار السياسي، والجدول رقم3 يمثل العلاقات القائمة بين كل مؤشر وبين الاستقرار. الاكتشاف الآخر المهم في هذا الجدول هو أن المؤشرات الثمانية لا تتكهن كلها بدرجة الاستقرار بفعالية متساوية. إن مستوى التعلم هو المؤشر الأفضل كمؤشر مفرد، إذ تبين أن درجة العلاقة بين التعلم والاستقرار هي 90% (استمارة يول). وبالمقارنة فإن الناتج الوطني العام هو أحد المؤشرات الأضعف وذلك جنباً إلى جنب مع نسبة التحضر، عدد الأطباء بالنسبة للسكان، والاستهلاك الحروري بالنسبة لكل فرد في اليوم.

كذلك تساهم هذه المعطيات المتعلقة بالمؤشرات المستقبلية للاستقرار السياسي بتحديد القيم الحدية التجريبية لكل مؤشر فالبلدان التي تكون فوق هذه القيم تكون في الغالب مستقرة، وتحتها غالباً ما تكون غير مستقرة. ولقد تم اختيار النقطة الفاصلة بالنسبة إلى كل من المؤشرات بحيث تكشف الفارق الأعظمي بين البلدان المستقرة وغير المستقرة.

من هذه العتبات الحدية التجريبية، تنشأ صورة متكاملة عن البلد المستقر. إنه المجتمع الذي تبلغ نسبة التعلم فيه 90 بالمائة وما فوق، والذي يوجد فيه 65 جهاز مذياع أو أكثر و120 صحيفة أو أكثر لكل 1000 نسمة، واثنان بالمائة أو أكثر من السكان يملكون هواتف، وكل شخص يستهلك 2525 حريرة أو أكثر كل يوم، ونسبة السكان لكل طبيب لا تزيد عن 1900 نسمة، والإنتاج الوطني العام يساوي 300 دولار وما فوق لكل فرد سنوياً و45 بالمائة من السكان أو أكثر يقيمون في المدن.

فإذا ما كان المجتمع قد بلغ هذه القيم الحدية كلها، فإن الاحتمال سيكون كبيراً في أن تحقق البلاد استقراراً سياسياً نسبياً وبالعكس، إذا كانت تلبية هذه الحاجات تقل عن القيم الحدية، فإنها بقدر ما تقصر عن بلوغ هذه المستويات، يكبر أكثر وأكثر الاحتمال في وقوع قلاقل سياسية.

ولكي نبحث في العلاقة بين الحداثة والاستقرار، قمنا بترتيب البلدان وفق دليل للحداثة فتبين أنها تتوزع إلى ثلاث فئات تمثل البلدان الحديثة، البلدان الانتقالية والبلدان التقليدية. غير أن النقطة الفاصلة بالنسبة إلى كل من هذه الفئات الثلاث وضعت بصورة تعسفية نوعاً ما: فالبلدان الأربع والعشرون الأرفع مرتبة في دليل الحداثة هي التي اختيرت باعتبارها فئة البلدان الحديثة.

الجدول رقم ١

التوزع الكمي للبلدان بحسب درجة استقرارها السياسي النسبي ١٩٥٥ ـ ١٩٦١ (علامةالاستقرار مدونة مقابل كل بلد)

			سودان ٤٤٥	الأردن ٤٤٨		
			مراكش ٤٤٣	غانا ٤٥١		
			مصر ٤٣٨			
		تونس ٣٢٨	باكستان ٤٣٧	المكسيك ٤٥١		
		بريطانيا ٣٢٥	ايطاليا ٤٣٣	تايلاند ٤٥١		
		البرتغال ٣٢٣	بلجيكا ٤٣٢	اليابان ٤٥٣		
			براغواي ٤٣١	سيلان ٤٥٤		
		أورغواي ٣١٨	الاتحاد السوفيتي ٤٣٠	ايران ٤٥٩	الهند ٥٩٩	
			نيكاراغوا ٤٣٠	اللومنيك ٤٦٣	الارجنتين ٥٩٩	
		اسرائيل ٣١٧	تشيلي ٤٢٧	اسبانيا ٤٦٣	كوريا ٥٩٦	
النرويج ١٠٤		كندا ٣١٧	بورما ٤٢٧	بولونيا ٤٦٥		
الأراضي الواطئة ١٠٤		الولايات المتحدة ٣١٦	يوغسلافيا ٤٢٢	هايتي ٤٧٨	فنزويلا ٥٨٤	
			بناما ٤٢٢	جنوب افريقيا ٤٩٥		
كمبوديا ١٠٤		تايوان ٣١٤		فرنسا ٤٩٩	تركيا ٥٨٣	
			الاكوادور ٤٢٢		لبنان ٥٨١	
السويد ١٠٣	ألمانيا الغربية ٢١٧	ليبيا ٣٠٩	الصين ٤٢٢		العراق ٥٧٩	اندونيسيا ٦٩٩
		النمسا ٣٠٩	السلفادور ٤٢١		بوليفيا ٥٥٦	كوبا ٦٩٩
العربية السعودية ١٠٣	تشيكوسلوفاكيا ٢١٢					
آيسلاندا ١٠٣	فيلاندا ٢١١	ألمانيا الشرقية ٣٠٧	ليبريا ٤١٥		سوريا ٥٥٤	

∴	١	٢	٣	٤	٥	٦
		رومانيا ٢٠٦	الحبشة ٣٠٧	الملايو ٤١٣	بيرو ٥٥٢	كولومبيا ٦٨١
	الفلبين ١٠١		الدنمارك ٣٠٦	البانيا ٤١٢	غواتيمالا ٥٤٦	لاوس ٦٥٢
		ايرلاندا ٢٠٢		اليونان ٤٠٩		
نيوزيلاندا	اللكسمبورج ١٠١		استراليا ٣٠٦	بلغاريا ٤٠٧	برازيل ٥٤١	
					هندوراس ٥٣٥	هنغاريا ٦٥٢
		كوستاريكا ٢٠٢	سويسرا ٣٠٣	أفغانستان ٤٠٤	قبرص ٥٢٦	

استقرار ——————————— عدم استقرار

الجدول رقم ٢

العلاقة بين مستوى الاحباط المنظومي ودرجة الاستقرار السياسي

مؤشرات الاحباط المنظومي:

نسبة تشكل الحاجات إلى تلبية الحاجات

درجة الاستقرار السياسي		احباط منظومي عالٍ	احباط منظومي منخفض	المجموع
غير مستقرة	بوليفيا	ايران	الارجنتين	
	برازيل	العراق	بلجيكا	
	بلغاريا	ايطاليا	فرنسا	
	سيلان	اليابان	لبنان	
	تشيلي	كوريا	مراكش	
	كولومبيا	المكسيك	اتحاد جنوب افريقيا	

	كوبا	نيكاراغوا					
	قبرص	الباكستان					
	الدومينيك	باناما					
	الاكوادور	براغواي					
	مصر	البيرو					
	السلفادور	اسبانيا					
	اليونان	سوريا					
	غواتيمالا	تايلاند					
	هايتي	تركيا					
	الهند	فنزويلا					
	اندونيسيا	يوغسلافيا	٣٤				٤٠
مستقرة	الفيلبين			استراليا	إيرلندا		
	تونس			النمسا	اسرائيل		
			٢	كندا	هولندا		
				كوستاريكا	نيوزيلاندا		
				تشيكوسلوفاكيا	النرويج		
				الدنمارك	البرتغال		
				فيلاندا	السويد		
				ألمانيا الغربية	سويسرا		
				بريطانيا	الولايات المتحدة		
				آيسلاندا	الأوروغواي	٢٠	٢٢
			٣٦			٢٦	٦٢

الجدول رقم ٣

العلاقة بين مؤشرات الاحباط المنظومي الثمانية ودرجة الاستقرار السياسي

	آ ـ التعليم: نسبة التعليم			ب ـ أجهزة المذياع: لكل ١٠٠٠ نسمة			جـ ـ الحريرات: لكل فرد في اليوم			د ـ الأطباء: نسمة لكل طبيب		
	منخفضة	عالية		منخفضة	عالية		منخفضة	عالية		منخفضة	عالية	
	(تحت ٩٠٪)	(فوق ٩٠٪)	المجموع	(تحت ٦٥)	(فوق ٦٥)	المجموع	(تحت ٢٥٢٥)	(فوق ٢٥٢٥)	المجموع	(فوق ١٩٠٠)	(تحت ١٩٠٠)	المجموع
غير مستقرة	٤٨	٥	٥٣	٤٥	٦	٥١	٣٩	١٠	٤٩	٤٠	١٣	٥٣
مستقرة	١٠	١٩	٢٩	٩	٢٠	٢٩	٨	٢٠	٢٨	٦	١٩	٢٥
المجموع	٥٨	٢٤	٨٢	٥٤	٢٦	٨٠	٤٧	٣٠	٧٧	٤٦	٣٢	٧٨

	هـ ـ الصحف: لكل ألف نسمة			و ـ الهواتف: النسبة المئوية للسكان أصحاب الهواتف			ز ـ الناتج الوطني العام: لكل فرد (بالدولار)			ح ـ التحضر: النسبة المئوية لسكان المدن		
	منخفضة	عالية		منخفضة	عالية		منخفض	عال		منخفضة	عالية	
	(دون الـ ١٢٠)	فوق الـ ١٢٠)	المجموع	(دون ٢٪)	(فوق ٢٪)	المجموع	(دون ٣٠٠)	(فوق ٣٠٠)	المجموع	(دون ٤٥٪)	(فوق ٤٥٪)	المجموع
غير مستقرة	٤٨	٥	٥٣	٣٥	٦	٤١	٣٦	٨	٤٤	٣٨	٦	٤٤
مستقرة	٦	١٠	١٦	٧	١٨	٢٥	٩	١٨	٢٧	١١	١٥	٢٦
المجموع	٥٤	١٥	٦٩	٤٢	٢٤	٦٦	٤٥	٢٦	٧١	٤٩	٢١	٧٠

أما البلدان التقليدية فقد اختيرت بحيث توازي في حجمها الفئة الحديثة وتقع في الطرف المضاد للفئة الأولى من الخط البياني للحداثة. في حين اعتبرت البلـدان الباقية، وهي التي تقع بين الفئتين التقليدية والحديثة، بلداناً انتقالية. بيد أن الصعوبة في تحديد الحالة الحقيقية للبلدان لا تكمن في إيجاد النقطة الفاصلة بالنسبة إلى الفئة الحديثة بقدر ما تكمن في اختيار الفئة التقليدية. ذلك أن البلـدان التقليديـة حقـاً لا تتوفر عنها أية معلومات وبالتالي ليس لدينا من وسيلة لإدراجها ضمن هذه الدراسة. لذا كانت البلدان التي نعتناها بالتقليدية هي بكل بساطة البلدان الأقل حداثة من تلك التي صنفناها على أنها بلدان انتقالية لكنها مع ذلك تعرضت للحداثة.

بعدئذ قمنا بحساب متوسط علامات الاستقرار لكل فئة من البلدان، ثم قدرنا الفوارق بين متوسط علامات الاستقرار للفئات الثلاث. وطبقاً للفرضـية، يجـب أن يكون الفارق في متوسط علامات الاستقرار بين الفئـة الانتقاليـة وكـل مـن الفئـتين الأخريين هو الأكبر. أما الفارق في متوسط علامات الاستقرار بين البلـدان الحديثـة والبلدان التقليدية فينبغي أن لا يكون كبيراً والنتائج مبينة في الجدول رقم4.

وكما يمكن أن نشاهد في الجدول، فإن الفـارق المتوقـع بـين مـستوى اسـتقرار البلدان الحديثة والانتقالية يظهر على نحو بالغ الأهمية. أما الفارق بين البلـدان الحديثـة والتقليدية فهو أقل لكنه مع ذلك مهم أيضاً. والفارق بين البلدان التقليدية والانتقاليـة لا يصل حد الدلالة أو الأهمية. لكـن ممـا لا شـك فيـه أن الـصعوبة في الحـصول علـى معلومات عن البلدان التقليدية حقاً هي التي ساهمت في نقصان الفارق ذي الدلالة الذي يفصل ما بين البلدان المسماة انتقالية والبلدان المسماة تقليدية في هذه العينة.

الجدول رقم4

العلاقة بين الحداثة والاستقرار

مستوى الحداثة	العدد	متوسط علامات الاستقرار		
بلدان حديثة	24	268	0.001>618	
بلدان انتقالية	37	472		0.01>3.71
بلدان تقليدية	23	420	0.05>1.53	

ونظراً لنقص التأييد الذي تقدمه هذه البلدان الأربع والثمانون للعلاقة البيانية المفترضة بين الحداثة والاستقرار، قد يتعين علينا أن نفترض أن هذه البلدان كلها قد تعرضت للحداثة. لهذا السبب ينبغي أن يكون تشكل الحاجات على مستوى عالٍ نسبياً بالنسبة إلى العينة كلها. ومن الممكن للمرء أن يفترض أن تشكل الحاجات يصل حده الأقصى في وقت مبكر من التعرض للحداثة، بعد ذلك لا يمكن للمزيد من وعي العالم الحديث أن يزيد من الرغبة في الحداثة. طبقاً لهذه الشروط، فإن دليل الحداثة يكون بالحقيقة دليلاً للإحباط أيضاً، أي يدل على مدى تلبية الحاجات الاقتصادية ضمن المجتمع الذي يُفترَض أنه تعرض للحداثة من قبل.

ولكي نقارن بين الفعالية النسبية لدليلي الإحباط هذين، فقد قمنا بحساب مترابطات الإنتاج ـ الراهن بين كل من الدليلين وبين الاستقرار، إلا أن الترابط بين ما يدعى بدليل الحداثة وبين الاستقرار هو أعلى الاثنين. فمترابطات الإنتاج ـ الراهن بين الحداثة والاستقرار تصل إلى نسبة 0.625، في حين أن المترابطات القائمة بين ما يدعى بدليل الإحباط وبين الاستقرار هي 0.499 وقد حسبنا العلاقة بين دليل الحداثة ودليل الاستقرار فوجدنا أنها = 0.667 وهي نسبة لا تختلف كثيراً عن النسبة التي توصل إليها بيرسون وهي 0.625. وهكذا نجد مرة ثانية أنه لا يوجد ما يؤيد فرضية العلاقة الحتمية بين الاستقرار والحداثة...

على أن النتائج التي خلصنا إليها من هذه الدراسات تشكل دليلاً مشجعاً على أنه من الممكن والمفيد أيضاً تطبيق طرق التصنيف والروز وطرق المترابطات تلك التي تشمل أمماً عدة على مجالات معقدة لتحليل الطريقة التي يسلك بها الصراع الداخلي مثلاً. كما أن الروز وكذلك تحديد هوية النزاع الداخلي وأبعاده السلوكية يبينان أن بالإمكان تصنيف هذه الأحداث والتفريق بينها.

فوق ذلك، فإن نتائج هذه الدراسات تقدم البرهان التجريبي الذي يثبت الكثير من الأفكار الراهنة المتعلقة بالعوامل التي ينشأ عنها عدم الاستقرار السياسي. وهناك حقيقة استنتجناها هي أن التغيير يمكن أن يؤدي إلى القلاقل. كذلك توصلنا إلى اكتشافات جديدة، بتطبيقنا المسلمات المستمدة من نظرية الإحباط ـ العدوان على هذا المجال المتعلق بسلوك الصراع الداخلي وبإخضاعه للتحليل التجريبي. بناء على

هذه المكتشفات يمكن القول إن أحد الأسباب الهامة في توصل البلدان الحديثة لقدر أكبر من الاستقرار إنما يكمن في قدرتها الأكبر على تلبية حاجات مواطنيها.

أما البلدان الأقل تقدماً فتتميز بنسبة أكبر من عدم الاستقرار نظراً لما يثيره الإحباط المنظومي لدى الجمهور من ردود عدوانية. كما يمكن القول ببساطة إن تزايد عدم الاستقرار الناجم عن التغير في الشروط البيئية إنما يعود للآثار التمزيقية التي يتسم بها التغير لكن من المحتمل أيضاً أن يكون لتلبية الحاجات أثر تغذية ارتجاعية، إذ يزيد من قوة الدافع للمزيد من التلبيات. فما إن تبدأ تلبية الحاجات حتى تقوم هذه الحاجات القليلة الملباة بدور تحريضي للدافع من أجل الحصول على حاجات أخرى، وبالتالي فإنها تزيد، بالحقيقة، من الإحساس بالإحباط المنظومي. وحين تصل البلاد إلى مستوى عالٍ تماماً من تلبية الحاجات، حينها فقط تميل باتجاه الاستقرار بدلاً من عدم الاستقرار.

وعلى الرغم من طبيعتها الاستكشافية، فإن مكتشفاتنا هذه مثيرة ومقنعة إلى حد يكفي لأن نقول بضرورة وضع تصميمات لدراسات أخرى ومتابعتها، ذلك أن سلسلة واسعة ـ النطاق من دراسات تستخدم نطاقاً أوسع من المتغيرات البيئية والسيكولوجية والسياسية وكذلك سلوكات عدوانية تكميلية أخرى، لم تدخل في نطاق دراستنا هذه، لا بد من أن توصل مع الزمن إلى نتائج أفضل.

* * *

تجربة كندي

أميتاي أتزيوني

تصف لنا توتشمان، في القطعة التاريخية المشهورة «مدافع آب» (1962)، النشوء المتبادل للخوف وجنون العظمة والأمر الآخر الأهم ألا وهو تصعيد الاستعدادات العسكرية لدى كل من فرنسا وألمانيا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة. إن المقولة المخيفة لعملها هذا هي أنه ما إن يبدأ حلزون الخوف والسلاح هذا حتى تغدو الحرب أمراً لا مفر منه فعلاً. هذه الفكرة تبدو منذرة بالشؤم حين يتأمل المرء توتر العلاقات بين الغرب والشرق في هذه الأيام، بكل ما فيه من خطر استخدام السلاح النووي لحل الصراع. ولقد كان أوزغود (1962) في مقدمة علماء النفس الذين لفتوا الانتباه لهذه القضايا.

ترى حين تبدأ سلسلة تبادل التهديدات، هل يكون العنف الصريح هو النتيجة الحتمية؟ إن التجارب السيكولوجية، المتعلقة بالتعاملات العدائية المتبادلة بين شخصين توفر المجال للنظر عميقاً في ديناميكية تعاملات من هذا النوع (رابوبورت وإوريفانت، 1962). فعلى أبسط الأصعدة نجد من الواضح تماماً أن تعرضك للتهديد أو الاستفزاز يؤدي في معظم الحالات إلى العدوان المضاد. ثانياً تدل نتائج هذه الدراسات على أن الإخفاق في تنفيذ خطة عدوانية يضع المرء في موقع الضعيف تجاه خصم عدواني وبالتالي يجعل ردود الاسترضاء والمصالحة سلوكاً محفوفاً بالمخاطر. وانطلاقاً من هاتين الفكرتين ـ الرد بالقتال حين تتعرض لهجوم وحفاظك على موقف عدواني كوسيلة لمنع الخصم من أن يغدو صاحب اليد العليا ـ نقول انطلاقاً من هاتين الفكرتين، لا يعود من الصعب علينا أن نتخيل وجود حالة دائمة من التوتر بين فردين متخاصمين. وبنقل هذا إلى الصراع الدولي، يمكن للمرء أن يرى سيكولوجية الحرب ميدانياً. فنزع السلاح من طرف واحد يضع الأمة في وضع الضعيف الهش، في حين أنها إذا ما تعرضت للتهديد، يتعين عليها أن تقوم بتهديد مضاد لكي تحافظ على توازن القوى.

لقد دلت عدة دراسات سيكولوجية حديثة (مثال على ذلك، دراسة بيليسوك وسكولنيك، 1968) على أن إتاحة الفرصة للتواصل، إضافة إلى التحركات الاسترضائية التوفيقية، يمكن أن تساعد في تحطيم الحلزون العدواني الذي ينشأ بين الناس. وبحث إتزيوني الجديد كل الجدة يلقي نظرة على هذه الآليات نفسها باعتبارها وسيلة تساعد على تخفيف التوترات الدولية. لهذا السبب، نشعر أن من المناسب أن نختم كتابنا هذا بملاحظة ملأى بالتفاؤل، فنقدم الوصف التالي لمحاولات الرئيس كندي في استهلال عصر الانفراج مع السوفييت.

* * *

إن نمط الأحداث التي وقعت بين العاشر من حزيران والثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1963، قدم لنا الفرصة لإجراء اختبار جزئي لنظرية العلاقات الدولية، وجوهرها هو أن الإيماءات السيكولوجية التي تباشرها أمة من الأمم سترد عليها الأمم الأخرى لا محالة مما ينتج عن ذلك تخفيف التوترات الدولية. وبدوره، يقوم تخفيف التوتر هذا بالتقليل من احتمالات قيام الحروب والنزاعات الدولية.

وبتفحص هذه النظرية على ضوء تجربة 1963، فإنني أسأل:

آ) ما تراها الأفكار الرئيسية لهذه النظرية؟

ب) ما هي المبادرات التي قامت بها الولايات المتحدة عملياً في فترة التجربة وكيف كان رد الاتحاد السوفييتي عليها.

جـ) ما هي آثار هذه المبادرات والردود على العلاقات بين الكتلتين، وإلى أية درجة تتطابق هذه الآثار مع توقعات النظرية؟

د) ما هي العوامل الأخرى، التي لم تدخلها النظرية في حسابها، والتي أحدثت هذه الآثار كلها أو جزءاً منها؟

هـ) ما العوامل التي حدت من نطاق ومدى التجربة على حد سواء، ووفق أي شروط يمكن أن تتكرر أو تتوسع؟

* * *

النظرية السيكولوجية للعلاقات الدولية

تنظر هذه النظرية إلى سلوك الأمم باعتباره، بالأساس، سلوك أشخاص يمتلكون دوافع قوية تدفعهم لمتابعة أهدافهم وتؤثر في اختيارهم للوسائل وتشوه المعلومات التي يبعثون بها ويتلقونها. كما تدل على أنه يغلب على الأمم، حين تكون في حالة صراع، أن يسيطر عليها نوع من التصعيد الحلزوني، يعمل عداء دولة فيه على إثارة عداء الأخرى وهذا بدوره يزيد أكثر وأكثر من عدائها. وبإمكاننا أن ننظر إلى سباقات التسلح، التي تزيد فيها الدول المشاركة من مستوى تسلحها لا لشيء إلا لأن البلدان الأخرى تفعل ذلك، بوصفها تعبيراً عن مثل هذا التصعيد الحلزوني لردود الفعل العدوانية.

لقد تعرض التحليل السيكولوجي للسلوك الدولي إلى التشويه والتكذيب (انظر وولتز، 1959) إلى حد بات معه معظم علماء السياسة وعلماء الفروع القريبة منها ينفد صبرهم إذا ما طلب إليهم أن يتفحصوا نظرية كهذه. لذلك، ينبغي التوكيد منذ البداية على أن الأدلة التي سنعرضها فيما يلي تقدم، رغم أنها جزئية، شيئاً من الدعم الجديد لبعض عناصر المنهج السيكولوجي. وعلى الرغم من أن النسخة الأكثر تطرفاً من هذه النظرية تظل دون دعم، إلا أن النسخة المعتدلة المتعلقة بالسلوك الدولي والتي ينبغي استكشافها أكثر فأكثر.

هنا سنعمد إلى تقديم تلخيص سريع للنظرية، بنسختيها، ثم ندع الأدلة تتكلم بذاتها.

فطبقاً للنظرية بنسختيها كلتيهما، يقيم المستوى العالي من العداء حواجز سيكولوجية تمنع الجانبين من مواجهة الواقع الدولي ونتيجة لذلك يتم تحريض آليات دفاعية مختلفة: أولاها هي أن مستوى التوتر العالي يميل لإحداث التصاق شديد بالسياسة التي جرى اختيارها في ظروف سابقة، مثال على ذلك، يزيد كلا الطرفين من تسلحه ويتمسك أكثر وأكثر بالموقف العدائي (الحرب الباردة)، رغم أن الأسلحة التي تم الحصول عليها تفوق الحاجات العسكرية ولا يعود بالإمكان تبرير المشاعر العدائية على ضوء التغيرات التي تطرأ على شخصية الخصم ونواياه (ألموند، 1960). إذ غالباً ما ينكر الخصم هذه التغيرات، وهو شكل آخر من أشكال السلوك العدواني، لكي يظل بالإمكان، من الناحية السيكولوجية، متابعة السياسة السابقة.

علاوة على ذلك، فإن المخاوف من الحرب النووية، المكبوتة نظراً لما تحمل من تهديد بالخطر حين مواجهتها، تعبر عن نفسها في التقولب وفق أنماط عامة وفي جنون العظمة، وهي الأدلة التي يجدها أنصار هذه النظرية في سلوك الأمم المنحصرة في حالة من التوترات الدولية. تتمثل القولبة وفق أنماط عامة بتقسيم العالم إلى أبيض وأسود، إلى أمم خيرة وأمم شريرة وكذلك بالتلاعب بالإعلام من خلال اختيار المضمون الذي ستنقله وسائل الإعلام وكذلك تشويهه، بحيث يجري تجاهل المعلومات الإيجابية المتعلقة بالخصم وكذلك إهمال المعلومات السلبية المتعلقة بالذات. بذلك فإن حجب الاتصال أو تشويهه يحول دون «اختبار ـ الواقع» وكذلك دون تصحيح الصور الزائفة.

غالباً ما تترافق القولبة النمطية مع جنون العظمة. إذ مهما يعرض الخصم سيفسر على أنه سعي من قبله للتقدم باتجاه أهدافه وعلى أنه شرك لنا. فإذا كان السوفييت يفضلون نزعاً عاماً وتاماً للسلاح، فإن هذا سيجعل الأمريكيين ينظرون إلى نزع السلاح باعتباره أحبولة شيوعية. كما يتم تجاهل إمكانية الأخذ ـ والعطاء. كذلك فإن الخوف المكبوت نفسه، كما يقول التحليل السيكولوجي يجعل حتى التنازلات المعقولة تجاه الجانب الآخر والتي تجري باعتبارها جزءاً من سياسة الأخذ ـ والعطاء تبدو وكأنها خضوع، أو بالتعبير السياسي، تهدئة. هذا وإن وصم سلوك المساومة بالخيانة أو الغدر يعيق المفاوضات التي تتطلب عقلاً مفتوحاً، مرونة ورغبة في القيام بتنازلات حتى وإن كانت لا تضحي بمواقع وقيم أساسية.

فما هو العلاج يا ترى؟ كيف يمكن تحطيم الحلقة المفرغة التي تتشكل منها الحركات العدائية والحركات المضادة؟ الجواب مماثل لأسلوب التحليل النفسي ـ زيادة الاتصالات وتحسينها. والاتصال يمكن زيادته بزيارات الأمريكيين لروسيا والروس لأمريكا وكذلك تبادل الصحف، نشر مقالات أمريكية في الصحف الروسية والعكس بالعكس، إضافة إلى عقد مؤتمرات وما شابه. ولسوف يصبح التواصل أقل تشوهاً والتوترات أخف حدة إذا ما بدأ أحد الطرفين بإظهار موقف ودي تجاه الآخر. ورغم أن حركات الإظهار هذه ستكون في البداية عرضة للارتياب والشك إلا أن استمرارها سيسفر حتماً عن رد مماثل، أي عن تخفيف العداء الذي

سيخفف من التوترات أكثر وأكثر. كذلك من المفضل القيام بمشاريع مشتركة، نظراً لأن التجارب السيكولوجية التي أجريت على الأطفال أوضحت أن فرض مهمات مشتركة يساعد في تخفيف العداء. كذلك يفضَّل التعاون في إجراء بحوث دولية وكذلك الاستكشاف المشترك للنجوم، المحيطات، القطبين، وتقديم مساعدات تنموية مشتركة لا تنافسية. بيد أن هناك فروقاً هامة في المدى الذي يمكن معه لهذه النظرية بأن تدعي أنها قادرة على تفسير السلوك الدولي. إنها تقول وتؤكد أن «الحرب تبدأ في أذهان الناس» و«الموقف هو ما نريده أن يكون». إذن، تبدو أسباب الحرب، في هذا التفسير، سيكولوجية تماماً وبالتالي يمكن تفسيرها تفسيراً كلياً وفق مصطلحات سيكولوجية. وما السلاح إلا تعبير عن المواقف الذهنية هذه. فإذا ما عدلت المواقف، سيتعرض السلاح لإحدى حالتين: إما أن يتوقف إنتاجه أو يغدو دون أثر تهديدي. ومما يشار إليه في هذا الخصوص أن سكان نيوجرسي لا يخشون الأسلحة النووية التي يملكها أهل نيويورك.

هذا وتنظر النسخ الأكثر اعتدالاً من هذه النظرية إلى العوامل النفسية بوصفها أحد أركان الموقف الذي تكون له دائماً أبعاد عسكرية وسياسية واقتصادية أيضاً. وكما أن الضغط على الزناد دون وجود العداء والحقد لا يصنع حرباً كذلك فإن العداء دون وجود أسلحة لا يمكنه أن يشعل معركة. فوق ذلك، حتى لو كان قد بوشر بالتسلح في الأصل لخدمة دافع سيكولوجي، فإن هذه الأسلحة ما إن تتوفر حتى تخلق دوافع خاصة بها تدفع بالمواقف العدائية والحروب قدماً. من هنا، يمكن للمرء أن يعتنق النظرية السيكولوجية بدرجات متفاوتة من الشدة (واسكو، 1963). ولقد قدم أوزغود (1962)، في معظم كتاباته عن هذا الموضوع، النسخة الأشد قوة، في حين أتخذ أنا جانب النسخة الأكثر اعتدالاً (إتزيوني، 1962، 1964).

يتركز الخط الثاني من التغيير على الجهة التي يقع عليها اللوم لإشعال فتيل اللولب الحلزوني. إذ يميل بعض الكتاب لأن ينظروا إلى الطرفين باعتبارهما يتحملان، بالتساوي، المسؤولية وذلك انطلاقاً من أنه ما من سبب «حقيقي» لأية حرب باردة سوى سوء التفاهم. فستالين، مثلاً كان يرغب فقط في إقامة حكومات صديقة ضعيفة على حدوده الغربية، وهي الرغبة التي أساء فهمها الغرب ووصمها

بنزعة التوسع. أما بعض الكتاب الآخرين فيميلون لوضع اللوم على الغرب أكثر من الشرق. هذه التفسيرات كلها يمكن أن تترابط مع التحليل السيكولوجي وذلك انطلاقاً من أنه بغض النظر عمن كان البادئ وما إذا كان السبب الأول حقيقياً أم وهمياً، فإن عملية التصعيد السيكولوجي نفسها هي التي تفعل فعلها. لهذا السبب يظل العلاج هو نفسه. وأن نصر على أن الطرف الذي بدأ العملية هو الطرف الذي يتوجب عليه أن يعكسها، إنما هو نوع من السلوك غير الناضج.

النقطة التالية هي أن هناك فوارق هامة في الخطوات المقترحة لتحطيم الحلقة. لكن من المتفق عليه عموماً أن الإجراءات التي تتطلب مفاوضات بين أطراف متعددة لا تتناسب البتة مع مبادرات تخفيف التوتر. ذلك أن المستوى العالي من العداء والشكوك المتبادلة غالباً ما تؤدي إلى إفشال المفاوضات، كما أن الاتهامات المتبادلة التي تعقب أمراً كهذا تزيد من مستوى التوترات الدولية لا تخففها. لهذا السبب، تكون الحاجة ماسة لاتخاذ خطوات أحادية الجانب. والخلافات الهامة بين نسختي نظريتنا هذه إنما تتعلق بطبيعة هذه الخطوات. فجيروم فرانك، مثلاً، يؤكد على أنه ينبغي أن تكون المبادرات واضحة، بسيطة وكبيرة بحيث تتغلب على الحواجز النفسية، ذلك أن أية تنازلات صغيرة سينظر إليها على أنها شرك يغري الخصم بتخفيض مستوى انتباهه واحتراسه. وحسب رأي فرانك (1960) فإن التخلي عن الأسلحة النووية من جانب واحد يمكن عملياً أن يكون الخطوة الوحيدة الكبيرة إلى حد يكفي للخروج من الحلقة المفرغة. أما التفسيرات الأكثر اعتدالاً فتسعى لأن تقتصر الخطوات الأحادية الجانب على الإيماءات الرمزية الخالصة دون أن تشتمل على أي إضعاف لقوة المبادرة العسكرية، مع أنه يمكن أن يوصى بالتخفيف من بعض الأسلحة، كالتخلص من فائض الأسلحة مثلاً (إتزيوني 1962).

أخيراً، هناك من يعتقد أن الانتقال من «الحرب الباردة» إلى «السلام الراسخ» لا يمكن أن يتحقق إلا بسلسلة مبادرات يقوم بها أحد الطرفين ثم يعقبها رد مماثل من الطرف الآخر، في حين يعتقد البعض الآخر أن مثل هذه المبادرات والردود ستمهد الطريق لإجراء مفاوضات ناجعة بين الأطراف المتعددة. ولقد قال البعض إن نهج المبادرة ـ الرد من طرف واحد ضروري لخلق الجو الذي يمكن فيه إدخال تسويات دولية هامة، كبرامج تخفيض السلاح على نطاق واسع مثلاً، إلا أنه من

المتعذر إدخال هذه ذاتها بتلك الطريقة نظراً لأن نهج المبادرة ـ الرد من طرف واحد قد لا يحمل معه إلا اتصالات بسيطة نسبياً، فيغدو من غير المحتمل أن يقوم أحد الطرفين بتخفيضات هامة للأسلحة ما لم يقم الطرف الثاني بإجراءات مماثلة في الوقت نفسه (اتزيوني، 1962).

هذا ومن الممكن النظر إلى تجربة كندي بوصفها اختباراً للنسخة المعتدلة من النظرية السيكولوجية التي تسعى لاستخدام الإيماءات الرمزية كمبادرات من طرف واحد لتخفيف التوتر بغية التوصل إلى العوامل الأخرى التي تؤدي إلى مفاوضات بين الأطراف المتعددة.

كانت الخطوة الأولى هي الخطاب الذي ألقاه الرئيس جون كندي في الجامعة الأمريكية بتاريخ 10 حزيران 1963 والذي أوجز فيه «استراتيجية السلام». وعلى الرغم من أنه غير معروف إلى أية درجة كان الرئيس أو مستشاروه يعملون بدافع من النظرية السيكولوجية، إلا أن الخطاب وفر، على نحو واضح تماماً، الشرط الذي تقتضيه هذه النظرية ـ أي أنه أوجد السياق الذي يمكن أن تسير فيه المبادرات الأحادية الجانب. وكما يمكن تفسير أي إجراء ملموس بعدد مختلف من الطرق، فإن من الضروري أن نسبر غور الحالة الذهنية العامة التي حاولت هذه الخطوة إيصالها.

لقد لفت الرئيس الانتباه إلى مخاطر الحرب النووية وتوجه في خطابه إلى الاتحاد السوفييتي بنغمة المصالحة. إذ قال إن «التغيرات البناءة» في الاتحاد السوفييتي «يمكن أن توصل إلى الحلول التي تبدو الآن خارج متناول أيدينا» كما ذكر أن «مشكلاتنا هي من صنع ـ الإنسان. لذا باستطاعة الإنسان أن يحلها». ولكونها جاءت بعد ثمانية أشهر من أزمة كوبا عام 1962، حين وقفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي «وجهاً لوجه»، فإن مثل هذه الأقوال جاءت كعلامة على تغير حاسم في الموقع الأمريكي. ولقد أضاف الرئيس قائلاً إن على سياسات الولايات المتحدة أن تكون مرتبة منظمة بحيث «تصبح في مضمار الاهتمامات الشيوعية متوافقة مع السلام الصادق»، الأمر الذي كان يعني أن الطريق ما يزال طويلاً قبل التغلب على العاطفة، وأن هناك القليل مما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله طالما أن الاتحاد السوفييتي لم يتغير. فوق ذلك، كان ثمة شك في قدرة

الاتحاد السوفييتي على إبداء اهتمام صادق بالسلام. بيد أن الرئيس لم يضمن قوله أن اللوم كله في الحرب الباردة إنما يقع على الطرف الآخر، إذ دعا الأمريكيين إلى «إعادة فحص» مواقفهم تجاه الحرب الباردة.

لقد قام الرئيس، علاوة على إلقائه الخطاب، بالإعلان عن المبادرة الأولى من طرفه ـ وهي أن الولايات المتحدة ستوقف تجارب الأسلحة النووية في الجو مع التعهد بألا تستأنفها ما لم يفعل الطرف الآخر ذلك، هنا لا بد من أن نذكر أن هذه هي بالأساس إيماءة سيكولوجية وليست خطوة للحد من الأسلحة من طرف واحد. إذ كان يعتقد أن الولايات المتحدة في ذلك الحين تستحوذ على خمسة أضعاف وسائط القذف التي يملكها الاتحاد السوفييتي وأنها في مواضع أفضل حماية بكثير، وأنها كانت قد قامت بما يعادل ضعف التجارب النووية التي قام بها الاتحاد السوفييتي. كذلك كان يعتقد الخبراء الأمريكيون أن الأمر سيستغرق سنة أو سنتين قبل أن يتم هضم المعلومات الناجمة عن هذه الاختبارات هضماً تاماً، وأنه ليس هناك إلا القليل مما يمكن الحصول عليه من إجراء تجارب إضافية حتى بعد ذلك التاريخ (واينر ويورك، 1964) وأنه إذا ما ثبت أن إجراء التجارب أمر ضروري فسيكون بالإمكان إجراؤها في أجواء أخرى، وخصوصاً تحت الأرض. وهكذا، يكون الرئيس، بالحقيقة، قد استخدم إنهاء التجارب كإيماءة سيكولوجية.

الخطوات التي أعقبت تلك الخطوة كانت من النوعية ذاتها تماماً. فخطاب كندي الذي ألقي في العاشر من حزيران، نُشِر بنصه الكامل خلال الأيام القليلة التالية في صحيفة الازفستيا الناطقة بلسان الحكومة السوفييتية وكذلك في صحيفة البرافدا بما مجموعه عشرة ملايين نسخة، وهي درجة من الاهتمام قلما حظي بها زعيم غربي. كما توقفت التشويشات الإذاعية في موسكو بحيث تتيح للشعب الروسي إمكانية الاستماع لصوت أمريكي وتسجيله للخطاب، وهي حقيقة تم تسجيلها في الولايات ولذلك كان لها قدر من الأثر في تخفيف التوتر لدى الطرفين كليهما. في 15 حزيران، عقب الرئيس خروتشوف بخطاب رحب فيه بمبادرة كندي، ذاكراً فيه أن الحرب العالمية ليست أمراً حتمياً لا مناص منه وأن الخطر الرئيس للصراع إنما مبعثه سباق التسلح وتكديس الأسلحة النووية. ثم رد خروتشوف من جانبه رداً عسكرياً ـ سيكولوجياً بأن أعلن أنه قد أمر بالتوقف عن

إنتاج القاذفات الاستراتيجية. وعلينا أن ننظر إلى الطبيعة السيكولوجية لهذه الخطوة باعتبار أن من المحتمل أن طور القاذفات النووية كان على وشك الانتهاء على أي حال، وأن خروتشوف لم يعرض أية إمكانية للتحقق من صحة إيقاف الإنتاج.

في 11 تموز سحب الاتحاد السوفييتي اعتراضه على اقتراح يسانده ـ الغرب بإرسال مراقبين إلى اليمن التي كانت تمزقها الحرب الأهلية، فردت الولايات المتحدة، ولأول مرة منذ 1956، بسحب اعتراضها على استعادة المندوب الهنغاري عضويته الكاملة في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد اقترحت إقامة حلقة اتصالات مباشرة بين روسيا وأمريكا في جنيف في أواخر 1962 (ستبنز، 1963)، إلا أن الروس لم يوافقوا بصورة نهائية على هذا الإجراء إلا في 20 حزيران 1963. في المرحلة التالية، تركز الاهتمام على حظر التجارب. فقد ردت روسيا، حاذية حذو الولايات المتحدة، بالامتناع عن إجراء التجارب في الجو، وإلى أن تم توقيع المعاهدة، فقد امتنع كلا الجانبين عن إجراء مثل هذه التجارب، طبقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه من غير مفاوضات بل بالأحرى من خلال تحركات مبادرة ـ رد من طرف واحد. هذا التطور أدى، وبصورة تتفق تماماً مع ما تقول به النسخة المعتدلة من النظرية، إلى إجراء مفاوضات في تموز بين الطرفين وإلى توقيع معاهدة في 5 آب 1963. ثم أعقب توقيع المعاهدة عدد من الاقتراحات الجديدة لعقد اتفاقيات بين الشرق والغرب. في 19 أيلول دعا وزير الخارجية غروميكو «لعقد ميثاق عدم ـ اعتداء بين أعضاء حلف وارسو وأعضاء حلف شمالي الأطلسي» كما طالب بمعاهدة سلام مع ألمانيا.

بعدئذ، وفي 20 أيلول 1963، أتى الرئيس كندي إلى هيئة الأمم المتحدة واقترح بصورة مسرحية أن يعمل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة معاً لاكتشاف النجوم. كما أوردت النقاط الأساسية الهامة وذلك بغية التخفيف من خطر الهجوم المفاجئ، وكذلك توسيع نطاق معاهدة التجارب بحيث تشمل التجارب تحت الأرض، إضافة إلى تسيير رحلات جوية مباشرة بين موسكو ونيويورك، وافتتاح قنصلية أمريكية في لينينغراد وقنصلية سوفيتية في شيكاغو.

الخطوة التالية التي اتخذت جاءت في نطاق مختلف - هو تخفيف رمزي للقيود المفروضة على التجارة بين الشرق والغرب. فكجزء من الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة، وفي إثرها دول غربية أخرى، قد حددت كثيراً من التجارة بين الشرق والغرب. ونتيجة لذلك لم تحظر التجارة على قائمة طويلة بالمواد الاستراتيجية وحسب، بل إن التجارة بمواد أخرى كانت تقتضي الحصول على إجازة تصدير من الصعب الحصول عليها. طبعاً، كانت تحدث أحياناً انتهاكات لهذا الحظر، خاصة من قبل التجار في الدول الغربية غير الولايات المتحدة، غير أن مجمل التجارة بين الشرق والغرب ظلت ضئيلة للغاية.

في 9 تشرين الأول، 1963، وافق الرئيس كندي على بيع صفقة قمح إلى الاتحاد السوفييتي بقيمة 250 مليون دولار. والطبيعة السيكولوجية الخاصة تقريباً لهذه الخطوة لا يفهمها الكثيرون دائماً. فبما أن اتفاقية حظر التجارب، وللأسباب المذكورة آنفاً، كانت قد اقتصرت على الدلالة العسكرية فقط، لذا فإن صفقة القمح كانت ذات أهمية تجارية ضئيلة. إذ لم تُزَل القيود المفروضة على التجارة بين الشرق والغرب كما أبقيت القيود المتعلقة بالاعتمادات وإجازات التصدير. بل إن الرئيس نفسه قال إن هذا القرار لا يعتبر بداية «لسياسة تجارية جديدة بين السوفييت والأمريكيين» (المجلس الخاص بالعلاقات الخارجية، 1962) فظلت تجارة كهذه تشكل جزءاً ضئيلاً من مجمل التجارة الخارجية السوفييتية. إن القيمة الإجمالية للقمح الذي باعته الولايات المتحدة عملياً إنما كانت 65 مليون دولار، وبالتالي فإن القيم الأساسية للصفقة إنما كانت بمثابة إيماءة وضمن الأثر التعليمي للحوار العام الذي سبق موافقة الإدارة الأمريكية على الصفقة.

كذلك حمل شهر تشرين الأول معه تحويلاً آخر للفهم من طرف واحد - والرد عليه إلى اتفاق رسمي ملزم ومتعدد الأطراف. هذه المرة، كان الاتفاق يتعلق بإطلاق الأسلحة ذات التدمير الجماعي إلى الفضاء ومرة ثانية، كانت هذه الخطوة، رغم أنها بدت إجراء عسكرياً هاماً، خطوة سكيولوجية إلى حد كبير. فالولايات المتحدة كانت قد قررت من قبل، وبعد جدل كبير، أنها غير معنية بإطلاق القنابل النووية إلى المدارات الفضائية كما أن الاتحاد السوفييتي، وبالقدر الذي يمكننا

الحكم على ذلك، كان قد توصل هو الآخر إلى قرار مماثل. وما من طرف من الطرفين كان قد أطلق مثل هذه الأسلحة رغم أنه كان يراقب الطرف الآخر. في 19 أيلول، اقترح غروميكو عقد ميثاق كهذا، فأشار كندي إلى أن الولايات المتحدة ترغب بذلك، وهكذا تم الإعلان عن الاتفاق المبدئي في 3 تشرين الأول ثم وافقت الجمعية العامة عليه في 19 تشرين الأول مع موافقة كلتا الدولتين العظميين. الأثر المباشر الذي تأتى عن ذلك إنما هو صوغ إطار للاتفاق كان، بالحقيقة، موجوداً في السنين السابقة، أي إعطاؤه شكلاً رسمياً والإعلان عنه. وهناك إجراء آخر، ذو طبيعة سيكولوجية، تم في ذلك الحين ألا وهو تبادل الجواسيس. وعلى الرغم من أن تبادل الجواسيس كان في الماضي يتم في عدد مختلف من الظروف، إلا أن التبادل الذي جرى في تشرين الأول 1963 كان يخدم السياسة الجديدة.

لكن في أواخر تشرين الأول والأسابيع الثلاثة الأولى من تشرين الثاني حدث تباطؤ ملحوظ في المبادرات الأمريكية، كما أن الرد على المبادرات السوفيتية توقف بصورة كاملة تقريباً. وكثيرة كانت الأسباب. فالإدارة الأمريكية شعرت أن الحالة النفسية للغرب كانت على وشك الإفلات من قبضة اليد، مع ارتفاع الآمال والتوقعات بأن يحدث المزيد من الإجراءات السوفيتية ـ الأمريكية، ارتفاعاً كبيراً. كما أن الدول الحليفة، ولاسيما ألمانيا الغربية، قد اعترضت على تلك الإجراءات بشدة علاوة على أن السنة ما قبل الانتخابية كانت قد بدأت، وهي السنة التي تبدو فيها الإدارة الأمريكية غير راغبة بالمزيد من التسويات. إذن كان الوضع الراهن يبدو هو الأفضل بالنسبة إلى الأغراض المحلية، كما كانت هنالك بعض العلائم الواعدة بالنسبة لأولئك الذين يحبذون نزع السلاح، إضافة إلى أن المسائل التي شملتها الاتفاقات لم تكن بذات أهمية بحيث أنها ولو فشلت كلها ـ أي حتى لو استأنف السوفييت التجارب النووية، وإطلاق القنابل إلى مدارات في الفضاء...إلخ ـ لم يكن باستطاعة الجمهوريين أن يتهموا الرئيس بتهمة «التهدئة». كما كان هنالك أمل بأن تتجدد تلك التحركات بعد الانتخابات. لكن، بالنسبة لسنة الانتخابات، فقد أرجئت حتى إجراءات من نوع الاتفاقات الفضائية والقنصلية (نيويورك تايمز، 1964). (ولقد استؤنفت التجربة بالفعل بعد الانتخابات، أما العوامل التي حالت دون نجاحها فتستحق دراسة قائمة بذاتها).

الردود السوفيتية

أحد الانتقادات التي وجهت لنظرية المبادرات من طرف واحد هو أن السوفييت قد لا يردون على مبادرات كهذه (ليفين، 1963). فالسوفييت، كما يقول أصحاب هذا الانتقاد، ماركسيون يدركون تماماً الفارق بين التحركات الحقيقية والتحركات الرمزية. وسياسة الإيماءات الرمزية قد تجدي مع أناس يفكرون بعقلية «شارع ماديسون» لا أناس يفكرون بعقلية المصطلحات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. لكن الأدلة التي تدحض هذه النقطة واضحة تماماً، فالسوفييت كانوا يردون على كل حركة يتخذها الجانب الآخر. وهكذا رد خروتشوف على خطاب كندي الذي تحدث فيه عن «استراتيجية للسلام» بخطاب فيه الكثير من نغمة المصالحة، وإعلان كندي من جانبه عن وقف التجارب أعقبه وقف لإنتاج القاذفات الاستراتيجية، كما تم تبادل الجواسيس... إلخ. ولم يبد على الروس أية صعوبة في فهم الإيماءات والرد على المبادرات السيكولوجية بل لقد ساهموا في سلسلة «تتحرك ـ أتحرك» بدلاً من انتظار التحركات المتزامنة بعد التفاوض والاتفاق. زد على ذلك أنهم انتقلوا إلى مرحلة الترتيبات المتزامنة ـ المتعددة الأطراف حين توفر الجو المناسب، وقد انعكس ذلك في اتفاقية حظر ـ التجارب والقرار المتعلق بالفضاء الخارجي.

«الخطر» الآخر الذي حذر نقاد المبادرات ذات الطرف الواحد منه هو أن السوفييت قد يردون «بما هو دون المعدل» فيحققون بذلك نقطة تفوق لصالحهم. ورغم أن هذه القضايا لا يمكن حسبانها مسبقاً إلا أنه يبدو أن الردود الروسية كانت «متناسبة» مع الخطوات الأمريكية. صحيح أن خطاب خروتشوف قد يكون أقل بلاغة من خطاب كندي، إلا أنه من الصعب القول إن الإعلان عن وقف إنتاج القاذفات الاستراتيجية أدنى قيمة من الإعلان عن وقف التجارب، وكلاهما يدخل أساساً في إطار الإيماءات السيكولوجية. كذلك فإن تبادل الجواسيس ومعاهدة حظر التجارب والفضاء كلها اشتملت على أعمال مماثلة من حيث الطبيعة والجوهر وكذلك الصبغة الاستراتيجية. أي باختصار، ما من جانب من الجانبين بدا وكأنه قد أحرز كسباً نتيجة التفاوت في الرد.

وعلى الرغم من أن تحذيرات النقاد لم تتحقق، فإن الخطر الذي لم تتوقعه حكومة الولايات المتحدة، على ما يبدو، قد تحقق: ذلك أن الروس لم يكتفوا فقط بالرد على المبادرات الأمريكية بل قاموا بمبادرات خاصة بهم، وانطلاقاً من روح الانفراج. لقد وُضِعت واشنطن على المحك: إذ تعين عليها أن ترد إن كانت ترغب في عدم إضعاف الروح الجديدة، وبذلك بات من المحتمل أن تفقد السيطرة على التجربة. لقد جاء الاختبار الأول منذ البداية ذاتها، وذلك حين قامت روسيا بمبادرة أعلنت فيها، وعلى حين غرة، عدم اعتراضها على إرسال مراقبين من الأمم المتحدة إلى اليمن. وكما ذكرنا من قبل، فقد ردت الولايات المتحدة بالسماح للوفد الهنغاري إلى الأممِ المتحدة باستعادة عضويته الكاملة. كذلك ردت الولايات المتحدة رداً جميلاً على مبادرة روسيا فيما يتعلق بالحظر الفضائي، لكن تبين أنه من الأصعب الرد على المبادرات الروسية الأخرى. لقد وافقت الولايات المتحدة على صفقة القمح، إنما بعد تردد بدا كافياً للإنقاص كثيراً من قيمة الحركة. لكنها لم تفلح تماماً في كسب القضية لصالحها إثر اعتراضها على الاقتراح السوفيتي بعقد ميثاق عدم ـ اعتداء بين منظمة حلف شمالي الأطلسي وحلف وارسو (وحجتها في أن هذا الأمر قد يتضمن اعترافاً بألمانيا الشرقية إنما هي حجة واهية، إذ أنه قد تم اقتراح عدة صيغ لتجاوز هذه العقبة).إن الشعور الذي ساد هو أن ميثاق عدم ـ الاعتداء بين الحلفين إنما كان يغطيه مسبقاً ميثاق الأمم المتحدة، وأن هذا سيضعف إذا ما أعيدت صياغة مضمونه في وثيقة أخرى. أما في الحالات الأخرى فإن الولايات المتحدة لم تكن معنية بحدوث تطابق كذاك الذي حدث، مثلاً بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة (منيرفا، 1951). لقد ترددت الولايات المتحدة في الرد على الاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بالمعاهدة الجوية وكذلك فيما يتعلق بتحركات آسرة أكثر تخص ألمانيا ونزع التسلح. لكن رغم هذا الانكماش، فقد جرت تحركات وردود وكذلك إجراءات من قبل الطرفين خلال الأشهر الثلاثة التالية سمحت بإجراء اختبار جزئي للنظرية. فما تراه كان تأثير الإيماءات والإيماءات المضادة؟

الأثر السيكولوجي

لم تحقق الخطوات الأولى التي اتخذت في حزيران 1963 ما بات يعرف فيما بعد باسم الانفراج السوفيتي ـ الأمريكي، أو ذوبان الـ 1963 ـ 1964 في الحرب الباردة، بل تم تلقيها بالكثير من الشك وتعدد الأبعاد، وذلك طبقاً للتحليل السيكولوجي السابق. وصحيفة النيويورك تايمز تعكس، على ما يبدو، الحالة التي لاحظتها المؤلفة في ذلك الحين، وعلى نحو صحيح تماماً حين ذكرت في 16 حزيران 1963 أن:

«هناك تهديداً جديداً للسلام الدولي يحوم في الجو هذا الأسبوع، وهو تهديد من النوع الذي يترك أشد المحنكين يتكلفون الابتسام ويجعلنا نحن الباقين مزهوين تماماً. «فدعاة التسوية» كما يسميهم الجمهوريون كانوا ببساطة مبتهجين، و«دعاة الحرب الباردة» كما يدعوهم أنصار التسوية، كانوا ينظرون إلى المصالحة باعتبارها تكتيكاً جديداً كثير الدهاء».

وهكذا، لم يكن حتى الطرف المبادر مقتنعاً بأن هناك خطاً جديداً فعلاً، وإذا افترضنا أن السلطات الروسية قرأت النيويورك تايمز فسنعلم أن هذه أيضاً لم تكن مقتنعة في ذلك الحين.

إذن، وبصورة تتفق مع النظرية، كان خطاب كنيدي ـ المبادرة يتضمن اعترافاً بإنجازات روسيا (إننا نحيي الشعب الروسي على إنجازاته الكثيرة ـ في مجال العلوم والفضاء، في ميدان النمو الصناعي والاقتصادي وفي ميادين الثقافة والأعمال التي تقتضي الشجاعة) وكذلك معاناتها (فما من أمة في تاريخ الحروب عانت كما عانى الاتحاد السوفيتي إبان الحرب العالمية الثانية). هذه الصورة بدت وكأنها تضعف من قسوة الصورة التي كانت مرسومة للطرف الآخر في فترة الحرب الباردة.

على أن الإحساس الأقوى بأثر الخطاب إنما كان خارج مقاعد الحكومة «ففي الولايات المتحدة» ومن كل مكان في البلاد جاء فيض من الرسائل التي رددت أصداء هذه الانعكاسات كلها، مؤيدة أكثر مما هي معارضة، ومن كل مكان في الكرة الأرضية انبثقت آمال جديدة أبقتها حية علائم الاهتمام التي ظهرت بسرعة في موسكو (نيويورك

تايمز، 1963). لقد سجل مراسل الصحيفة المذكورة في موسكو أن «التأييد المباشر لمضمون هذا الخط من قبل الروس العاديين كان واضحاً في ردود أفعال سكان موسكو الذين كانوا يصطفون بالرتل أمام الأكشاك لشراء الصحف» (نيويورك تايمز 1963). بيد أن نقطة الانعطاف الأساسية إنما كانت حين حققت المفاوضات من أجل معاهدة التجارب نجاحها ـ إذ اعتبرت «فتح ثغرة هامة». ولئن كان الأمل في عقد المعاهدة ضئيلاً في البداية، أو أن التوصل إليها استغرق الكثير من الوقت والجهد، فذلك الأمر لم يفعل سوى أنه زاد في أهمية إقرارها.

على أن اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب الحرارية ـ النووية هي التي شكلت الحركة الأساسية في تجربة كندي. لكن قبل التوصل إليها قوبلت الحركات والحركات ـ المضادة بالحذر إن لم يكن بالارتياب، وعندما عرض خروتشوف في أوائل تموز اقتراحاً بحظر التجارب في البحر والجو والفضاء (مثلما اتفق عليه أخيراً) مرفقاً مع هذا العرض اقتراحاً بعقد ميثاق عدم ـ اعتداء بين حلف الأطلسي وحلف وارسو، أشارت النيويورك تايمز (1963 د) إلى هذا العرض على أنه «شرك غفلة آخر؟» وبعد أسبوع عكس المصدر نفسه، إثر مناقشة للمفاوضات المتعلقة باتفاقية التجارب، الحالة السائدة في العاصمة بالقول: «من المعتقد عموماً أنه إذا ما نجحت هذه المحادثات، فسوف يبدأ فصل جديد في العلاقات بين الشرق والغرب. لكن، ثمة شكوك تساور كلا الطرفين في أن مثل هذا الفصل الجديد سيكون في متناول اليد فعلاً». إذن، كانت النظرة إلى حظر التجارب هي أنه يحمل معه احتمالاً هاماً في تخفيف ـ التوتر؛ لكن ظل هنالك الكثير من الشك فيما إذا كان سيتحقق. ففي تلك المرحلة، كان أحد محرري جريدة واشنطن ما يزال يشير إلى الانفراج مع علامة استفهام ويكتشف في نهاية المقال، إمكانية «أن يكون الاتحاد السوفيتي غير راغب بالاتفاق فعلاً» (نيويورك تايمز، 1963هـ) (أي أنه كان يفاوض وهو غير مؤمن بالمفاوضات). كذلك أشار تقرير صحفي أمريكي جاء من موسكو إلى أن «السيد خروتشوف يأمل أيضاً أن يستطيع البلدان، بتوصلهما إلى معاهدة حظر ـ جزئي ـ للتجارب، خلق الجو الذي يمكنه فيه أن يفاوض من أجل اتفاقيات أخرى مفيدة، وخاصة فيما يتعلق بألمانيا» (نيويورك تايمز، 1963هـ).

هذه الاتفاقية جرت المفاوضات عليها في تموز ثم وقعت في آب وأقرت في أيلول. وهكذا فقد قامت بدور مركز دائرة المناقشات المتعلقة بالنوايا السوفيتية ولمدة شهرين ونيف، إمكانية التعايش السلمي وأخطار الحرب النووية، كما أن جلسات مجلس الشيوخ ساعدت في إبقاء الحوار مفتوحاً. لهذا السبب لم يكن التصديق على الاتفاقية مجرد إشارة أخرى في السلسلة الدولية التي شكلتها الأحداث ـ الزائفة[1] بل كان عملاً تعليمياً هاماً. فالجمهور الأمريكي الذي دخل المرحلة بمواقف متعددة الأبعاد تجاه معاهدة حظر ـ التجارب والذي كان ما يزال يتذكر الاستئناف الاعتباطي للتجارب، ذاك الذي قام به الاتحاد السوفيتي عام 1961 بعد ثلاث سنوات من الوقف الطوعي لذلك النشاط، وكذلك أزمة كوبا عام 1962، هذا الجمهور بات في تلك المرحلة يقف بشدة إلى جانب الاتفاق. إذ يذكر لويس هاريس في أحد التقارير الصحفية أن الاقتراع الذي جرى في البلاد في شهر تموز، قبل بدء المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة، بيّن أن 52 بالمائة من السكان يؤيدون المعاهدة. غير أن هذه النسبة ارتفعت إلى الـ 81% في أيلول حين أقرت المعاهدة (الواشنطن بوست، 1963) كذلك فإن لهجة وسائل النشر قد تغيرت، إذ بات هناك «ود رسمي» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (نيويورك تايمز، 1963 و)، وعلى الرغم من أن بعض الصحفيين، المعتادين على التقلبات المفاجئة في رياح السياسة الدولية، استمروا في اتخاذهم موقف الحذر، فإن أحد التقارير الصحفية الواردة من موسكو (نيويورك تايمز، 1963 ز) قد قال:

«حين غادر راسك، وزير الخارجية، الاتحاد السوفيتي اليوم، إثر مفاوضات مع الزعماء السوفييت دامت ستة أيام، بدا من المؤكد تقريباً للمراقبين الغربيين هنا أن مسحة من هدوء ستسم العلاقات بين الغرب والشرق... ويُعتَقد أن المأمول به هو فترة طويلة من المحادثات المتعددة الجوانب على جميع الأصعدة وفي كثير من المدن والبلدان وحول مختلف أنواع القضايا... كما يسود شعور بأن الروس مهتمون

(1) هذا المصطلح استعمله لأول مرة بورشتاين (1962)، والحدث الزائف يتصف بالخصائص التالية: لا تتم مباشرته بصورة عفوية، يُصطنع، وإلى حد كبير، لأغراض دعائية ويُقصد به أن يكون نبوءة تحقيق ـ للذات، وأن تكون له نتائجه الخاصة.

عموماً بترسيخ الحالة الراهنة من تحسين العلاقات مع الغرب، ويعتقد بأنهم يأملون بتخفيف الاحتكاك إلى أدنى حد».

أما المراسل الذي كان قد كتب في تقريره عن تكلف الابتسام والذهول حيال أي ذوبان محتمل لجليد الحرب الباردة في حزيران، فقد كتب في هذه المرحلة يقول «إننا نقينا الهواء ونقينا الغلاف الجوي للأرض ودفأنا المناخ ودفأنا الرياح» (نيويورك تايمز، 1963 ح) إذ كانت معاهدة حظر ـ التجارب قد أزالت الكثير من الشكوك فيما يتعلق بنوايا السوفييت.

إثر توقيع المعاهدة، ظهر عدد من الاقتراحات الجديدة لتحسين علاقات الشرق ـ الغرب ولزيادة الانفراج أكثر فأكثر. ورغم أنه ما من اقتراح واحد من هذه الاقتراحات قد تحقق في هذه المرحلة، إلا أن العروض المتكررة والدائمة لمختلف الإجراءات الهادفة لتخفيف ـ التوتر كان لها تأثير بحد ذاتها. إذ تنامت الآمال عملياً بسرعة كبيرة إلى درجة اضطر معها مكنمارا، وزير الدفاع، لأن يعلن في أواخر آب محذراً من أنه سيكون خطراً كل الخطر الاسترخاء في حالة «السعادة الوهمية» تلك، كما حذر كندي في أيلول من أن حظر التجارب لا يعني قط بلوغ «عهد المسيح».

في أواخر تشرين الأول، لم تكن قد اتخذت أية مبادرة أمريكية جديدة كما أن مبادرات الاتحاد السوفييتي لم تحظ بأي رد مقابل فأشارت الصحف إلى «توقف الذوبان» وبدا ثمة تباطؤ في عملية تخفيف ـ التوتر رغم أن الجهود استمرت، كما سنرى، للحفاظ على إجراءات الانفراج التي كانت قد اتخذت. وقد أدى اغتيال الرئيس كندي وابتداء السنة الانتخابية إلى الدخول في عام من شبه ـ الانفراج المستقر تقريباً.

فما هي يا ترى النتائج التي يمكن أن نستخلصها من هذا الاختبار القصير وغير المكتمل للنظرية؟ لقد تم اكتشاف ما يؤيد بعض الفرضيات الأساسية:

آ) الإيماءات من أحد الطرفين لقيت رداً عليها من الطرف الآخر.

ب) الردود المتبادلة كانت متناسبة.

جـ) الإيماءات التي لقيت رداً من الطرف الآخر خففت من التوتر.

د) الإيماءات التي لقيت رداً من الطرف الآخـر أعقبتـها إجـراءات متزامنـة ـ متعددة الأطراف خففت من التوتر أكثر فأكثر

هـ) المبادرات كانت «موضع شك» لكن الاستمرار بها «أزال كل شك».

و) الإيماءات والردود عليها خلقت زخماً نفسياً راح يضغط من أجل المزيـد من الإجراءات بغية عكس اللولب الحلزوني للحرب الباردة أو العداء.

ز) حين توقفت الإجراءات، توقف تناقص ـ التوتر (ولسوف نرى أهمية هذه النقطة فيما يلي:

ح) الأعمال ذات النتائج الأكبر نسبياً تمت مباشرتها من قبل الطرفين معـاً أو تم تحويلها من أعمال هي بالأساس غير رسمية وذات طرف واحد إلى أعمال رسمية متعددة الأطراف (اتزيوني، 1962).

غير أن هذا التأييد الواضح لم تحظ به جميـع فرضـيات النظريـة ومـشتقاتها. والأمر الأهم هو أنه يستحيل أن نؤكد، دون أن نعيد حركة التاريخ مرة أخـرى مـن أجل أغراض «المطابقة والضبط»، فيما إذا كـان مـن الحكمـة إجـراء المفاوضـات المتعددة الأطراف لو لم يطرأ تحسن على الجو بفضل الخطوات الـتي اتخـذت مـن طرف واحد. لكن كون معاهدة التجارب وحظـر الفـضاء قـد تحققتـا علـى أسـاس المبادرة ـ الرد وأنه حتى في حالة نقصان التوتر كان من الـصعب الـدفاع عـن هـذه الإجراءات أمام الكونغرس، فإن ذلك كله حقيقـة تـدل علـى أنـه، لـو لم يـسبقها تخفيف التوتر، فربما كانت ستفشل أو أن مخاطر الفشل كانت ستبدو كبيرة بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية، إلى درجة تكفي للامتناع عن الـدخول في المفاوضـات مـن أجلها. (ولقد أخفقت المحاولات التي بـذلت لعقـد معاهـدة لحظـر التجـارب في مراحل سابقة [سبانيير ونوجي، 1962]).

كذلك، كانت تجربة كنيدي تطبيقاً جزئياً فقط للنظرية:

فالإيماءات ليست الإشارات الواضحة التي يقتضيها الاختبار الكامل للنظريـة. وهكذا، لكي يتم الحـصول علـى موافقـة مجلـس الـشيوخ علـى معاهـدة حظـر ـ التجارب، مثلاً، جرى تركيز شديد على قيمتها بالنسبة إلى الأمن الأمريكـي (لجنـة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، 1963).

كما قيل بأنها ستسمح بوقف التجارب رغم أننا متقدمون على الاتحاد السوفيتي في عدد التجارب التي أجريت وفي تقنية الأسلحة على حد سواء. زد على ذلك أن الرئيس كنيدي أوضح أن الولايات المتحدة ستتابع «بكل قوة ودأب» برنامجها للتجارب النووية تحت الأرض (لجنة العلاقات الخارجية، 1963). أما صفقة القمح فقد تم تفسيرها بأسلوب مماثل (نيويورك تايمز، 1963) باعتبارها، مثلاً، إظهاراً لضعف روسيا. علاوة على ذلك فإن المراقبين الأمريكيين قدموا، إبان الفترة كلها، تفسيرات شتى للإيماءات التي حدثت ما عدا أنها محاولات لنقل الرغبة في التعايش السلمي (مثال على ذلك، الانفراج يزيد الصدع السوفيتي ـ الصيني سوءاً). ورغم أنه غالباً ما تجد السياسة سنداً لها في عدد كبير من الحجج، غالباً ما يتم التوكيد على الحجج المفيدة ـ للذات عند مواجهة الكونغرس، فإن رجحان هذه الحجج لم يكن له إلا الآثار ـ الجانبية السلبية على العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية. كذلك، ربما كانت تلك الإيماءات نفسها ستبدو أكثر فعالية لو أنها جرت بقدر أقل من التردد ولو أن المبادرات السوفيتية قوبلت بتعددية أبعاد أقل.

أخيراً، ونظراً لأن العملية كلها قد توقفت، لا يمكن للمرء أن يحكم فيما إذا كانت الإجراءات السيكولوجية ستفتح الباب للأخذ ـ والعطاء «الحقيقي» أم أنها ستظل بلا معنى أساساً في غياب الحلول الأساسية والدائمة للخلافات والنزاعات. مع ذلك، تظل هناك حقيقة واحدة وهي أن الإيماءات التي كانت ذات طبيعة سيكولوجية خالصة تقريباً قد أدت إلى شبه ـ انفراج سوفييتي أمريكي، لكن من المتعذر أن نعرف من هذه الحالة ما إذا كان المزيد من تلك الإيماءات ذات الطبيعة نفسها يمكن أن يؤدي إلى تغيرات أساسية أخرى أم لا

تفسيرات بديلة

رغم أن تبني الإجراءات التي دعت إليها النظرية قد أدى إلى النتائج السيكولوجية المتوقعة، إلا أنه ما يزال هناك احتمال الزيف. أي أن النتيجة التي تم التوصل إليها إنما تم التوصل إليها بفعل عوامل أخرى غير العوامل التي حددتها النظرية. إذن، نحن بحاجة لأن نسأل: ما هي العوامل الأخرى التي تقف وراء الانفراج؟ فيما يلي سنلقي نظرة على مصدرين آخرين لتخفيف التوتر غالباً ما يرد

ذكرهما، ولسوف نرى أنهما لا يبطلان الزعم القائل بأن طريقة المبادرة ـ الرد من طرف واحد تستحق الشرف فيما يتعلق بالانفراج. مع ذلك، من الممكن دائماً الزعم أن هناك عاملاً آخر لا بد أنه كان ذا تأثير، إذ ليس هناك اختبار نهائي لإثبات الصحة، لكن إلى أن يتبين عملياً أن هناك عاملاً آخر نجمت عنه التأثيرات المحددة، فإن لدينا المبررات الكافية لأن نعتقد أن تجربة كنيدي قد دعمت النظرية كل الدعم. وهذا يتضح على نحو خاص، حين يكون بمقدورنا أن نتتبع تتبعاً مباشراً المساهمة التي قدمتها المبادرات من طرف واحد في تحقيق الانفراج.

أحد التفسيرين البديلين هو التفسير المتعلق بالتنفيس.

فطبقاً لهذه النظرية، فتح الباب للانفراج إثر المأزق الذي وصلت إليه الأزمة الكوبية وبعد أن أفرغ مقداراً كبيراً من الإحباط الذي كان قد تراكم لدى الأمريكيين طوال السنوات السابقة من الحرب الباردة. فالأمريكيون كانوا يتوقعون، بصورة تقليدية، أن تكون الحروب قصيرة تنتهي بنصر أمريكي ويعقبها استعادة للسلام. بالمقابل، فإن الحرب الباردة كانت تتطلب حالة مستمرة من التعبئة والتوتر الطويل المدى دون أمل بالنصر ولقد زاد من عمق الإحباط الناجم الاعتقاد الواسع الانتشار بأن الشيوعيين قد حققوا نجاحات أكبر بكثير من الغرب في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وتحت ضغط هذه الإحباطات، غالباً ما كان يقال أن الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية مع روسيا بات ينظر إليها على أنها نوع من إظهار الضعف، وكانت ثمة رغبة عامة تقريباً بضرورة اتخاذ موقف كلامي «صارم». ولقد زاد من حدة هذه الرغبة وعمَّق من الإحساس الأمريكي بالإحباط إقامة حكومة شيوعية في كوبا ونجاح السوفييت في الفضاء وفشل غزو خليج الخنازير عام 1962 ونصب السوفييت لقواعدهم الصاروخية في كوبا. وعلى الرغم من أن أزمة 1962 قد زادت في البداية من كثير من المخاوف، إلا أنها حين أثبتت أنها لن تؤدي إلى الحرب بل ستؤدي إلى تراجع سوفييتي، فقد تحولت إلى النصر الأمريكي الأول خلال فترة طويلة من الزمن. وفي حين كان ينظر إلى النجاحات التي أسفرت عنها الأزمة باعتبارها تدعم الخط «الصارم» وتوحي بأن سياسة القوة ممكنة الاستخدام في العصر النووي، فإن الأثر السيكولوجي كان في الاتجاه المضاد، أي في اتجاه الإنعاش التنفيسي. إن القيمة الأهم للخط السيكولوجي في التحليل هي أنها تسلط

الضوء على مثل تلك الفوارق بين المواقف الكلامية والالتزامات العاطفية الأساسية. إذ لا ضرورة لأن يترافق موقف عنيف على صعيد من الصعد بموقف مماثل على صعيد آخر. ذلك أن الكلمات «الصارمة» قد تستر شعوراً معتدلاً. وفي هذه الحالة يقال إن التراجع على صعيد الأزمة الكوبية قد زاد من الرغبة العاطفية لدى الجمهور الأمريكي في القبول بالمفاوضات مع الاتحاد السوفيتي للحد من الأسلحة.

أما التفسير الثاني فيربط بين مباشرة الانفراج وظهور عملية سيكولوجية مختلفة ـ ألا وهي آثار الرؤية المتزايدة لإمكانية تفكيك الكتل. ففي عام 1962 هاجمت الصين الشيوعية الاتحاد السوفيتي صراحة، منتقدة تورط السوفييت في كوبا بأنه «نزعة المغامرة» وبأن التراجع «انهزامية» كما تابعت روسيا، شأنها شأن أمريكا، دعمها الاقتصادي والعسكري للهند حين وقع عليها الهجوم الصيني عام 1962. وفي الوقت نفسه تقريباً، كان الخلاف الفرنسي ـ الأمريكي قد بدأ يلفت انتباه الناس.

بادئ ذي بدء، كان يغلب على الصحف الأمريكية الشهيرة، وهي التي تعكس بوضوح رأي الغالبية الغالبة من الناس، أن تتجاهل الانشقاق في الشرق أو تنظر إليه على أنه «عملية ـ مرتبة» وأن تقلل كثيراً من أهمية الشرخ في الغرب. لكن هذه الشروخ استطاعت أخيراً أن تثبت وجودها مع الرفض العدائي لماوتسي تونغ وديغول، ذاك الرفض الذي حل جزئياً محل سابقه الذي كان يتركز على الاتحاد السوفييتي. ففي تلك المرحلة بدا السوفييت «معقولين» و«يشعرون بالمسؤولية» إذا ما قورنوا بالصين الشيوعية، إذ أن روسيا بدت راغبة في مشاركتنا القلق فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية وأخطار الحرب التي يثيرها الحلفاء ذوو الحماس المفرط.

وبإمكاننا أن نرى بعض الأدلة التي تدعم فكرتنا هذه، أي تأثير إمكانية تفكيك الكتل في خلق جو الانفراج، وهذه الأدلة موجودة في الصحف. فقسم ـ مراجعة ـ الأخبار من جريدة النيويورك تايمز النموذجية (1963) كان يحوي العناوين التالية: «صراع في الشرق»، «روسيا في مواجهة الصين» «الولايات المتحدة في مواجهة فرنسا» وأخيراً «الشرق في مواجهة الغرب». كذلك، فإن كتابة التقارير المباشرة عن العلاقة بين التغيرات في الموقف القائم ـ داخل ـ الكتلة والموقف ـ بين ـ الكتل كانت منتشرة أيضاً.

مثال على ذلك:

«الجواب متوقف، على ما يبدو، على ما إذا كان الرئيس خروتشوف يرغب حقاً في حظر التجارب أم لا أحد المذاهب في التفكير يقول بأنه يرغب في ذلك، وحجته هي أن علاقات موسكو مع بكين قد بلغت نقطة الانشقاق الصريح عملياً. نتيجة لذلك، يعتقد أن الرئيس خروتشوف يرغب بالتعامل مع الغرب، خاصة إذا كانت نتيجة مثل هذه التعاملات قد تزيد من الصعوبات التي تواجهها بكين في الحصول على القدرة النووية (1963 ي 1963 ك)».

على أن هذا لا يعني أن الأثر الوحيد للانهيار الذي حدث لتماسك كلتا الكتلتين هو الذي جعل القوتين العظميين تتقاربان، واحدتهما من الأخرى. فالواقع أن الاتحاد السوفييتي كان يبدي نفوره بين الحين والحين من الموافقة على المقترحات الأمريكية بحيث لا يخسر نقاطاً في صراعه مع الصين الهادف للسيطرة على الحركة الشيوعية في بلدان العالم الثالث. كذلك، لم تكن الولايات المتحدة ترغب دائماً في أن توافق على المبادرات السوفيتية خشية إزعاج ألمانيا الغربية وبالتالي دفعها إلى قبضة فرنسا. بيد أن وعي زعماء الكتلة الواحدة للاختلافات الشديدة بين مصالح كلتا الكتلتين، حتى عندما كانوا يحرِّضون على عدم الاتفاق، هذا الوعي كان له أثره السيكولوجي في تخفيف التوتر ـ داخل الكتلة.

على أن المعرفة بالشروخ القائمة ضمن الحلفاء أنفسهم كانت تلقي ظلالاً على الصورة البسيطة الشائعة، أي صورة قوى النور وهي تقاتل قوى الظلام. نتيجة لذلك، كما يقال، فقد انخفضت الحمية الأيديولوجية التي كان يتصف بها الجو الدولي، فخف التوتر وتعزز الانفراج.

مثل هذا الانخفاض في الحمية الأيديولوجية عامل هام بالنسبة إلى مباشرة المفاوضات التي تقوم على الأخذ والعطاء، إذ لولا ذلك لوجد السياسيون أن من الصعب مواجهة جمهورهم الانتخابي بحصيلة المفاوضات. وطالما أن أي أخذ ـ وعطاء، حتى عندما يكون منهجياً تماماً، ينظر إليه غالباً على أنه تنازل، إن لم ينظر إليه على أنه خضوع مباشر، فقد كان لا بد من نزع السلاح الأيديولوجي لكي تتاح للجمهور إمكانية أن يرى أن شيئاً من المساومة الصادقة أمر ممكن وأن بعض أنواع التسوية يخدم كلا الطرفين دون أن يضر بأي منهما.

في الوقت نفسه، فإن تفتيت الصورة الكتلوية قد ساهم في تغيير بؤرة رهاب الأجانب (أي الخوف من الأجانب) إذ أصبحت الصين، فيما يتعلق بالمعسكر الاشتراكي ونتيجة لإهمالها الكبير لسياستها الخارجية هي الدولة السيئة، أما فيما يتعلق بالمعسكر الغربي فقد احتل المركز نفسه لدى الأمريكيين الجنرال ديغول. أي أن هاتين الجهتين حلتا محل الاتحاد السوفييتي باستثارهما لهموم الأمريكيين وقلقهم. لكن يقال أن رهاب الأجانب هذا قد أعيدت تقنيته لا تخفيفه، أي وجدت له قنوات جديدة لا أكثر (وبصورة أكثر تقنية نقول إن موضوعاً جديداً أو هدفاً جديداً حل محل القديم بدلاً من إخماد الدافع أو إضعافه إضعافاً شديداً).

ولربما كانت هذه العمليات السيكولوجية كلها تغذي بعضها بعضاً.

«فالتنفيس وتفتيت الصورة الكتلوية والمبادرات من طرف واحد ربما كانت كلها قد ساهمت في تحقيق الانفراج وكذلك في تطوير بعضها للبعض الآخر مثال على ذلك، ربما ساهم التنفيس في تسهيل مباشرة السياسة القائمة على مبادرات الطرف الواحد، وبدوره ساهم تخفيف التوتر بين الكتل الذي نتج عن تلك السياسة في تسريع تفتيت الصورة الكتلوية، الأمر الذي سهّل أكثر وأكثر عملية تخفيف التوتر عبر مبادرات أخرى أحادية الطرف.

لكن تظل أمامنا مسألة صعبة ألا وهي قيمة كل من العمليات الثلاث في تحقيق الانفراج. وعلى الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال بالدقة التامة أمر مستحيل إلا أنه يبدو أن التنفيس وتفتيت الصورة لم يكونا شرطين لازمين رغم أنهما قد يكونان شرطين مساعدين، فمبادرات الطرف الواحد كان باستطاعتها بمفردها أن تحقق تلك النتيجة. أفضل دليل على هذا نجده لدى فحصنا لمناسبتين أخريين تحقق فيهما ذوبان في جليد الحرب الباردة ـ الروح التي سادت كامب ديفيد عام 1959، وروح جنيف عام 1955.

بيد أن من المتعذر تحليل هاتين المناسبتين ضمن نطاق بحثنا هذا، إلا أنهما توضحان، على ما يبدو، صحة القول بأن المبادرات من طرف واحد يمكن أن تؤدي إلى انفراج دون مساندة العمليتين السيكولوجيتين الأخريين.

كذلك ينبغي التنويه بأن ذوبان الـ 63 ـ 64 لم يعقب مباشرة انتهاء الأزمة الكوبية، بمعنى أنه لم يكن هنالك انفراج بين تشرين الثاني 1962 وحزيران 1963

(مع ذلك فإن هذا لا يلغي دور التنفيس كشرط تحضيري). كذلك، وعلى الرغم من أن تفتت الصورة الكتلوية قد تعمق عام 1962 إلا أنه كان موجوداً وقد نتج عن الانفراج بقدر ما كان سبباً في الانفراج. فوق ذلك، فإن بالإمكان تتبع الأثر تتبعاً مباشراً إلى حيث يتصل بالمبادرات الأحادية الطرف، فقد بدأ معها ونما معها ثم خف وانحسر بانحسارها....

* * *

العوامل السيكولوجية مقابل العوامل «الواقعية»

لعل السؤال الأصعب الذي ينبغي الإجابة عليه هو التالي: ما المكاسب التي حققها لنا أي انفراج سوى بالمعنى السيكولوجي للكلمة؟ فانفراج 1955 كان هو الانفراج الأقصر ولم يؤد إلى طائل، أما انفراج الـ 1959 فقد كان أطول وأدى إلى تحييد النمسا، وهي الحالة الرئيسية التي وقعت منذ الحرب العالمية الثانية والتي تم فيها انتقال بلد من قبضة الجيش الأحمر إلى النظام الغربي. وهنا اعتقاد واسع الانتشار بأن انفراج 1955 كان يمكنه أن يحقق المزيد، وربما يوصل إلى ترتيب لقضية ألمانيا وبرلين إلا أن هذا يظل مجرد تخمين. ولقد أدى انفراج 1963 إلى حظر تجارب جزئي وحظر على إطلاق أسلحة إلى الفضاء ذات تدمير شامل. وكلتا الخطوتين ذات قيمة سيكولوجية كبيرة، لكن ما إذا كانت قد مهدت الطريق لخطوات أخرى أم لم تمهد فإنه أمر ما يزال مجهولاً بعد.

تبقى هنالك مسألة عامة أكثر وذات طبيعة مختلفة عن تحليل أي مرحلة وسيكولوجيتها، ألا وهي أهمية العوامل السيكولوجية في التأثير في السلوك الدولي. إن الأجوبة على هذه المسألة تتفاوت ما بين النظريات التي تقول بأن هذه العوامل كلية الأهمية وبين النظريات التي تنظر إلى العوامل التي تبت بالعلاقات الدولية على أنها العوامل «الواقعية» حصراً، ولعل النظرة الصحيحة تقع في نقطة ما بين الموقعين المتطرفين. إذ من المؤكد أن ثمة عوامل أخرى ذات علاقة غير السيكولوجيا كما يمكننا بسهولة أن نبين أن العوامل السيكولوجية لها نتائج «واقعية». إذن، السؤال بالحقيقة يدور حول الأهمية النسبية لكل من هذين العاملين.

ورغم أننا لا نستطيع الإجابة بصورة محددة على هذا السؤال إلا أن

بإمكاننا أن نقدم عدة تعليقات. أولها هو أن ظهور النزعة القومية ووسائل الإعلام الجماهيرية قد زاد من أهمية القوى السيكولوجية. الثاني هو أن نتائج هذه القوى تزداد على ما يبدو مع إدخال قوى الردع النووية، نظراً لأن الردع هو بحد ذاته مفهوم سيكولوجي وهو بالتالي يخضع لتأثير عوامل مثل المصداقية، الخوف وإساءة الفهم.

علاوة على ذلك فإن الدراسة الراهنة تدل على أن القوى السيكولوجية تكون هي الأهم حين تكون الأطراف راغبة في مباشرة تغيير السياسة إلا أنها لا تبدو قوية إلى حد يكفي لتحقيق التغيير حين لا تدعمها عوامل أخرى. فعندما تقوم عمليات أخرى بالتحريض على التغيير (مثال على ذلك، ظهور توافق في المصالح السوفييتية ـ الأمريكية بصدد انتشار الأسلحة النووية) فإن تعديل مسار المتغيرات السيكولوجية إلى الاتجاه نفسه يسهِّل كثيراً إمكانية الأخذ بالسياسة الجديدة. زد على ذلك أن القوى السيكولوجية قد تفلت بشكلٍ ما «خارج اليد» وتؤدي إلى تغييرات في السياسة قد تتجاوز كثيراً أو تقل كثيراً عما تدل عليه التقديرات. (مثال على ذلك، في عام 1958، سعت الولايات المتحدة لأن تفاوض من أجل وقف التجارب النووية لكن دون أن تتمكن من مباشرة هذه المفاوضات. وحين أعلنت روسيا فجأة عن وقف تلك التجارب من طرف واحد، شعرت الولايات المتحدة وكأنما ليس لديها خيار سوى أن ترد. رغم ذلك، لم يؤد هذا إلى إجراءات أخرى للحد من الأسلحة). من جهة أخرى، يبدو أن العوامل السيكولوجية تكون بصورة أساسية في متناول اليد تماماً، ومن المتعذر استخدامها من أجل تحقيق سياسة تختلف اختلافاً أساسياً عن السياسة التي تحبذها العوامل الأخرى. إذن، للعوامل السيكولوجية، عموماً، تأثيرات مساعدة هامة وتأثيرات مستقلة محدودة.

ولعل دراسة «العناصر الفاعلة» التي تتأثر بالعوامل السيكولوجية توضح إلى حد كبير الأسباب الداعية لقولنا السابق. فمعظم الأقوال المتعلقة «بالتوترات الدولية» تشير عملياً إلى حالة المواطنين الذهنية والنفسية أكثر مما تشير إلى العلاقات بين الدول أو بين النخبات الحاكمة في هذه الدول. على أن نوع ودرجة تأثير المواطنين على السياسة الخارجية مسألة معقدة لا يمكن بحثها هنا، إنما يمكن القول إنه بقدر ما يكون تأثير العوامل

السيكولوجية على السلوك الدولي للحكومة كبيراً يكون تأثير المواطنين على النخبة الصانعة ـ للسياسة الخارجية كبيراً. ففي المرحلة ما قبل القومية، كانت جماهير المواطنين ذات تأثير ضئيل على السياسة الخارجية وبالتالي فقد كانت العوامل السيكولوجية ضئيلة الأهمية نسبياً كذلك الحال في المجتمعات التوتاليتارية (ذات السلطات المطلقة) فإن تأثير المواطنين في السياسة الخارجية أقل بكثير مما هو في المجتمعات الديموقراطية، وبالتالي فإن العوامل السيكولوجية هناك أقل تأثيراً أيضاً.

أما في المجتمعات الديموقراطية فإن تشكل الرأي العام يتم عبر عملية معقدة يتبادل فيها كل من الجمهور وزعمائه المحليين ووسائل الإعلام والنخبة الوطنية وشتى الفاعليات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التأثير بعضها في البعض الآخر وعلى المدى القصير، تبرز إحدى السمات الأهم لتلك العملية حين تحدث المواجهة بين الزعامة الوطنية وبين الرأي العام الذي ساهمت في بلورته في فترات سابقة من الزمن. لكن ما إن يظهر هذا السياق (أو المسار الكلي الشامل) حتى تبرز المطالبة بالاتساق أو التجانس. وما يظهر من عدم تجانس يحرض شتى العمليات السيكولوجية، كالإحساس بالغدر مثلاً. لهذا السبب، فإن الإدارات الأمريكية أحست في مراحل مختلفة من الزمن بأنها لا تستطيع أن تتحمل سياسياً دعمها لدخول الصين في هيئة الأمم المتحدة، نظراً لأن الشعب الأمريكي كان قد نُشِّئَ ضد ذلك، وكانت هذه الإدارات تعتقد أنه ما من تفسير قصير ـ المدى يمكن أن يغير من الرأي العام بحيث يجعل ثمن الاعتراف بالصين غير باهظ سياسياً. وعلى ما يبدو، لم يكن التأثير في العلاقات الدولية مباشرة بل زيادة نطاق الخيارات التي يمكن لإدارة كنيدي أن تأخذ بها دون أن تعرض نفسها لأي خطر سياسي قد يلحق بها من جمهور غارق في سيكولوجية الحرب الباردة. لهذا السبب يمكننا القول إن سياسة المبادرات من طرف واحد كانت ذات تأثير وأن التجربة كانت ناجحة، إذ أتاحت على الصعيد السياسي نطاقاً من خيارات السياسة الخارجية أوسع مدى بكثير.

* * *

الفهرس

ما هي النزعة العدوانيّة؟ كيف تنشأ؟ ما هي آلية تطورها؟ ديناميكيتها لدى الإنسان، فرداً، مجتمعاً، دولة، ما علاقة الإحباط بالعدوان؟ ما الذي يحرض العدوان؟ وما الذي يكبحه؟ إضافة إلى الكثير من المسائل التي يعالجها هذا الكتاب بأسلوب تحليلي يعتمد على التجارب الميدانية والخبرات الكبيرة التي مرَّ بها كبار علماء النفس في العالم ممن ساهموا في هذا الكتاب وأغنوه كل الإغناء.

إنها أبحاث رائدة في ميدان جديد كل الجدة، هدفها الأساس التعرف على أشد نوازع الإنسان خطورة ألا وهي النزعة العدوانية تلك التي تقف وراء الكثير الكثير من الشرور التي تحيق بالإنسانية والأخطار التي تحدق بها، والحروب التي تهددها بالفناء، وذلك كله بغية التعرف إلى أفضل السبل لكبح تلك النزعة العدوانية والحد منها، من أجل بناء عالم الخير والمحبة والسلام.

THE DYNAMICS OF AGGRESSI ON edited by
EDINI. MEGARGEE AND JACK E.HOKANSON